اقتصاديات

النقود والبنوك
والتجارة الدولية

د / فياض عبد المنعم
كلية التجارة - جامعة الأزهر

٢٠٠٥-٢٠٠٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

"إنما يخشى الله من عباده العلماء"

(فاطر / من الآية ٢٨)

الفصل الأول

أهمية التبادل الدولي وتطوراته الحديثة

تتناول دراسة الاقتصاد الدولي دراسة كافة المعاملات التي تتضمن عبـــور السلع والخدمات والاستثمارات الحدود الوطنية ، أي تلك التي تتم بين دول مختلفة ، لها حدود وسلطات سيادية مختلفة .

ويشهد التاريخ علي أن التبادل التجاري بين الدول قديم ، فمنذ نشأة الـــدول والأمبراطوريات في القديم ، حدث انتقال السلع بين هذه البلاد ، فعـــبرت القوافـــل الحدود بين البلاد وتم التبادل التجاري ، بيعاً وشراء ، بين السلع التي تحملها هـــذه القوافل (البرية والبحرية) ، وبين السلع التي تواجدت في هذه البلاد .

لكن هذا التبادل شهد اتساعاً وتطوراً كبيراً في الكم والكيف ، فـــي الحجـــم والنوع ، مع التطورات في العصر الحديث ، خاصة في مجال المواصـــلات حيـــث تيسر نقل السلع والبضائع بكميات كبيرة وفي زمن قصير ، وتقدمـــت الاتصـــالات فيما يسمي بثورة الاتصالات ، فازداد الترابط وتعمق الاتصال وزالـــت الحواجـــز والموانع بين الدول حتي قيل إن العالم أصبح قرية واحدة .

وأصبح اقتصاد أي بلد يرتبط مع الاقتصاديات الأخـــري ، شـــرقا وغربـــا بحجم من المبادلات ، لا تقتصر فقط علي انتقال الســـلع ، بـــل أيضـــاً المـــهارات والخبرات الفنية ، ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والمعرفة الفنية .. الخ .

وقد أدي ذلك الارتباط إلي أننا نجد أن كثيراً من التطورات الاقتصادية التي تحدث في ناحية من العالم تؤثر بدرجة أو بأخري علي الأجزاء الأخري من العالم وتنتقل آثارها إليها ، فمثلا الركود الاقتصادي في البلاد الصناعية المتقدمة في الغرب ، تؤثر مباشرة علي دخول البلاد النامية التي تتولد من حصيلة مبادلة المواد الخام مع هذه الدول الصناعية ، وكذلك علي تدفق العمالة والهجرة من الدول المختلفة إلي الدول الصناعية ، وكذلك علي تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات من البلاد الصناعية إلي الدول النامية ، وهكذا تنتقل آثار الأوضاع الاقتصادية عبر بلاد العالم فأصبحت الظواهر الاقتصادية عالمية ولا يقتصر الأمر علي ذلك ، بل إن السياسات الاقتصادية التي تتخذها دولة ما في مجال التجارة الخارجية لا يقتصر آثرها علي حدودها الداخلية ، بل تتعداها بطريق مباشر أو غير مباشر إلي الدول الأخري ، وتزايد الارتباط والاعتماد المتبادل بين أقطار العالم ، وتنوعت أشكال هذا الارتباط ، فلم تقتصر علي الزيادة في حجم المبادلات بل اتسعت القائمة لتشمل الخدمات بأنواعها المختلفة بجانب السلع الصناعية التي تزداد كل يوم مع الابتكارات التكنولوجية .

أهمية التجارة الدولية :

تأتي أهمية التجارة الدولية من المزايا والمكاسب التي يحقهها التبادل الدولي، التي تنبع من نفس المنطق التي تقوم عليه التجارة الداخلية أي التخصص الذي يؤدي إلي التبادل بين الأفراد في التجارة المحلية ، وبين الدول في التجارة الخارجية ، فالتخصص الدولي يقوم علي الكفاءة الاقتصادية ، استناداً إلي توفر

فتتخصص في إنتاجها ، وتتبادل الفائض مع غيرها من الـــدول التـــي تتخصـــص بدورها في إنتاج سلعة أخري يتوفر لديها الكفاءة في إنتاجها .

وباختصار ، يمكن القول بأن التجارة الدولية (فـــي ظـــل ســـيادة شـــروط المنافسة والحرية) تؤدي إلي مكاسب منها :

١ - توزيع أمثل للموارد الإنتاجية الدولية علي استخداماتها .
٢ - تنظيم الرفاهية الاقتصادية العالمية .

فالتجارة الدولية تحقق مكاسب لدول التبادل ، حيث تستطيع كـــل دولـــة أن تشتري السلعة بسعر يقل عن سعر تكلفة إنتاجها ، كما تضمن حرية التجارة مستوي رفاهية اقتصادية أفضل عما يمكن تحقيقه في ظل نموذج الاكتفاء الذاتي ، إذ يـترتب علي اختلاف أسعار التبادل الدولية عن أســعار التبــادل المحليــة مزايــا ، علــي الاستهلاك وعلي الإنتاج علي حد سواء ، وذلك نتيجة لزيادة مستوي الاشباع مـــن ناحية ، وتحسن مستوي الإنتاج من ناحية أخري .

وقد كان لهذه المكاسب الأثر الملحوظ في التزايد الكبير في حجـم التجــارة الدولية ، وأيضاً في تنوع السلع والخدمات التي يجري تبادلها خارجياً ، وخاصة فـي الفترة بعد الحرب العالمية الثانية ، فزادت صادرات السلع والخدمات بيـــن عـــامي ١٩٥٠، ١٩٨٦ بمعدل يتجاوز ١٠% سنوياً ، وتطور الأهمية النسبية للصــــادرات في الناتج المحلي الإجمالي ، فبلغت نحو ٢٠% في الدول المتقدمة ، ونحـــو ٢٧% في الدول النامية .

وقد ترتب علي ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات إلـــي أن بعـــض الـــدول النامية ، وخاصة دول جنوب وشرق آسيا ، (هونج كونـــج ، ســـنغافورة ، كوريـــا الجنوبية ، تايوان) ، اعتمدت في سعيها للتنمية علي استراتيجية التصديـــر ، وقـــد نجحت بالفعل في قطع أشواط واسعة في مسار التنمية ، بفضل نجاحها في التصديـــر ، كما أدي النمو في حصيلة الصادرات إلي التنوع في الصادرات ، مما ساعد علـــي الحد من التباين في حصيلة الصادرات .

خصائص التبادل الدولي :

يتصف التبادل الدولي بمجموعة من الخصائص المميزة لها عـــن التبـــادل المحلي ، أي انتقال السلع والخدمات ورأس المال في داخل القطر الواحـــد تختلـــف عن انتقالها عبر الأقطار المختلفة ، ذات الكيانات السياسية والقانونيـــة المختلفـــة ، وذلك في :-

١ - اختلاف العملات الدولية

فالعملات المستخدمة في التبادل والتجارة وتسوية المعاملات تقتصر فـــي حالة القطر الواحد علي استخدام عملة واحدة هي العملة الوطنية للقطر، أما تســـوية المبادلات الخارجية فيقتضي استخدام عملتين أو أكثر ، وهذا التعدد يثير مشـــكلات لا نقابلها علي مستوي المبادلات الداخلية ، مثل تحويل احدي العملات إلي الأخـــري ، وهل هناك قيود مفروضة علي هذا التحويل من عدمه ، ومـــدي توفـــر الكميـــات المطلوبة من العملات ، ومشكلة استقرار سعر التحويـــل بيـــن العمـــلات بعضـــها

ببعض، أي أسعار الصرف ، فهناك مخاطر عدم استقرار سعر الصرف ، ووجـــود اتجاهات للمضاربة علي هذا السعر ، وهذه وغيرها أمثلة لمشكلات لا توجد علـــي صعيد التبادل المحلي .

٢ – صعوبة انتقال عوامل الإنتاج

هناك صعوبة ملحوظة في انتقال عناصر الإنتاج عبر البلاد المختلفة ، مثـل عنصر العمل أو عنصر رأس المال ، بينما توجد سهولة انتقال داخل أرجاء القطـــر الواحدة . فهناك عوائق مثلاً أمام هجرة العمالة ، قانونية واجتماعيـــة ولغويـــة .. ، وكذلك الأمر بالنسبة لرأس المال ، الذي لن يخرج إلي بلاد أخري إلا لوجود عـــائد مجزي ، وثقة تامة ضد مخاطر التأميم والمصادرة، وسهولة الانتقال عنـد الرغبـة في ذلك ... الخ .

٣ – اختلاف النظم والسياسات ودرجة النمو الاقتصادي

التجارة الداخلية تقوم داخل بلد واحد يحكمه نظام اقتصادي واحد ، وسياسـة اقتصادية لا تختلف ، أما في التجارة الخارجية فتقوم بيـــن أقطـــار تحكمـــها نظـــم اقتصادية مختلفة ، وحتى علي مستوي النظام الاقتصادي الواحـــد(نظـــام الحريـــة الاقتصادية) يوجد اختلاف في كل منها عن الأخرى في السياسات الاقتصادية المتبعة ودرجة الحرية ودور الدولة والأفراد في مجال التجارة الخارجية .

فقد تلجأ الدول إلي فرض رقابة علي التجارة الخارجية ، بقصد الحـد مـن الواردات أو تحقيق دخل للدولة ، أو حماية الصناعة الوطنية ، وفي كل ذلك تـــأثير

علي التجارة الخارجية وعلي اقتصاديات البلاد الأخرى نتيجة للترابط الاقتصـــــادي السائد الآن بين بلاد العالم المختلفة.

كما أن التجارة الخارجية تتأثر بدرجة النمو الاقتصادي للدولة ، فالعلاقـــات الاقتصادية بين البلاد التي تتباين فيها درجة النمو الاقتصادي تختلف عـــن مثيلتـــها داخل البلد الواحد .

أهم التطورات الحديثة في التبادل الدولي

شهد التبادل الدولي تطورات هامة في السنوات العشرين الأخيرة من القـــرن الماضي ، نوجز أهمها فيما يلي :-

١ - سيطرة الاحتكارات علي التجارة العالمية

من قبل الشركات متعددة الجنسيات، وفروعها الدولية ، وذلك بقيـــام هـــذه الشركات بالسعي للسيطرة علي الأسواق الخارجية ، بإنشاء شركات تابعة وفـــروع لها في الخارج لتوريد الخامات والخدمات اللازمة لإنتاج الســـلع والاســـتفادة مـــن انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج ، والاتجاه نحو التكامل في الإنتاج والتمويل والتسـويق علي مستوي العالم ككل .

فالشركات متعددة الجنسيات تشكل الآن قوة اقتصادية كبيرة في العـــالم ، إذ يقدر أن لنحو ٥٠٠ شركة من هذه الشركات ملكية ما لا يقل عـــن ثلثـــي مجمـــوع

الأصول الثابتة في العالم بأسره ، كما أنها تنتج أكثر من نصف الإنتاج العالمي[1] . فإذا ما استمر نمو هذه الشركات علي هذا النحو فستصبح التجارة الدولية تجارة داخلية بين هذه الشركات وفروعها .

٢ – تركز التجارة الدولية بين الدول الصناعية

تستأثر الدول الصناعية بالنصيب الأكبر من التجارة الدولية ، إذ أن التجارة الدولية بين الدول الصناعية تمثل ما يزيد علي ٧٠% من مجموع التجارة العالمية ، ويعزي ذلك ، كما سنوضح ، إلي عاملين : **الأول** ، زيادة حجم السلع الصناعية ، وتنوعها ، وقيام تخصص داخل الصناعة الواحدة ، فنجد بعض الدول الصناعية تتخصص في انتاج مكونات معينة من الصناعة ، وتتبادلها مع دول أخري تتخصص في إنتاج السلعة نفسها ، كما نري أيضا قيام تبادل تجارة بين الدول الصناعية لتبادل منتجات كل دولة ، فمثلاً تقوم فرنسا بإنتاج سيارات فرنسية وتصدرها إلي غيرها من الدول الأوروبية ، في نفس الوقت الذي تستورد فيه فرنسا سيارات من ألمانيا ، وهكذا ، نجد تبادل تجاري للسلع الصناعية ، داخل الصناعة الواحدة من الدول الصناعية بعضها مع بعض ، وأيضا قيام هذه الدول الصناعية بإنتاج خامات صناعية بديلة عن الخامات الطبيعية .

الثاني : زيادة معدل نمو الخدمات التجارية بمعدلات مرتفعة وخاصة خدمات الصيرفة والاتصالات والمعلومات ... وغيرها من الخدمات المتنوعة الجديدة . وقد اتضح ذلك جليا في صناعة الخدمات الرئيسية ذات المحتوي

---

(1) راجع د. زينب حسين عوض الله .. الاقتصاد الدولي ، ص ٣٨ .

التكنولوجي المتقدمة ، ودخول المعرفة في إنتاج وتطوير تكنولوجيا ملائمة ، والتطوير المتلاحق والسريع في الإحلال والتجديد في دورات أقصر زمنيا .

لقد دفعت صناعة المعلومات القطاع الثالث إلي المقدمة ، فيسبق الصناعة والزراعة ، وصارت الخدمات هي القطاع القائد للنمو والعمالة ، وأصبحت التجارة في المعلومات أكبر من التجارة في المنتجات والخامات ، فازداد نصيب القطاعات غير الإنتاجية في الاقتصاد القومي .

٣ - اتساع نطاق التجارة في الخدمات

وذلك بفضل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وقيامها بدور أساسي في زيادة المدخلات من الخدمات التقليدية والحديثة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج ، وظهور سلعة جديدة هي المعلومات التي لها سوق واسعة محلياً وعالمياً ، وتنمو بمعدلات مرتفعة وتنتشر تطبيقاتها واستخداماتها علي نطاق واسع ، فمثلاً نجد أن نصيب قطاع المعلومات من الناتج القومي للولايات المتحدة الأمريكية قد بلغ نحو ٦٠% من الناتج القومي ، وينتظر أن يصل إلي نحو ٧٠% في غضون سنوات قليلة ، كما حققت الشركات العالمية في مجال الحاسبات ونظم وسائل الاتصال نحو ٥٠% من إجمالى أرباح الشركات الأمريكية .

ومع التوسع في الأسواق المحلية للخدمات عمقت الشركات العاملة في مجال الاتصالات من تخصصها سعياً للاستفادة من وفورات الحجم ، وجدير بالتنويه إلي دخول خدمة توفير البيانات وتجهيزها وعرضها كسلعة تباع وتشتري .

٤ - تراجع الطلب علي الخامات الطبيعية

أوجد التقدم العلمي والتكنولوجي تشكيلة عريضة ومتنوعة من الخامات الصناعية البديلة التي حلت محل الخامات الطبيعية ، فانخفض الطلب علي هذه الخامات الطبيعية، وأيضاً ، هناك عامل آخر ساهم في حدوث ذلك ، وهو التقدم في وسائل الفن الإنتاجي الحديث الذي يعتمد علي حجم أقل من مستلزمات الإنتاج ، مما قلل الاعتماد علي الخامات الطبيعية والطاقة بشكل ملموس . وهنا دور ملموس للمعلومات والمعرفة الذي أمكن بفضله تحويل المواد التي لم يكن يعرف لها قيمة إلي موارد طبيعية جديدة، وبقدر اعتماد المجتمع علي تكنولوجيا المعلومات والمعرفة ، فإنه يتخلى عن الطاقة والخامات .

ومن ناحية أخري ، فقد ترتب علي الثورة التكنولوجية إعادة نشر وتوزيع الصناعة عالمياً ، ونقل الصناعات التقليدية كثيفة العمل أو كثيفة استهلاك الطاقة والخامات الطبيعية إلي البلدان النامية ، مثل صناعات الأسمدة والبتروكيماويات والألومنيوم ... الخ .

الفصل الثاني

نظريات التجارة الدولية

نتناول في هذا الفصل استعراضا مركزاً للنظريات والأفكار الاقتصادية في تفسير نشأة التجارة الدولية ، ودوافعه ، والمكاسب التي تترتب علي ذلك . ويسجل الفكر الاقتصادي تطوراً متراكما في النظريات والأفكار والمساهمات في تفسير قيام التجارة الدولية ، الأمر الذي سنتعرض له علي النحو التالي :

أولاً : النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية

وفيها نتناول كلا من : النفقات المطلقة ، والنفقات النسبية ، ثم الطلب المتبادل .

ثانياً : النظرية النيو كلاسيكية

كما تعبر عنها نظرية تكلفة الفرصة البديلة ، والنظرية السويدية ، ثم لغز ليونتيف .

ثالثاً : النظريات التكميلية

ونتناول فيها : تحليل منحني التعلم ، نموذج ليندر في الأسواق والمخترعات ، ونظرية دورة حياة المنتج .

رابعاً : بعض العوامل الأخرى المفسرة للتبادل الدولي

مثل توزيع الموارد الطبيعية ، تغير الميزة النسبية ، التكنولوجيا ... الخ .

أولاً : النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية

١ - نظرية النفقات المطلقة

أبرز الاقتصاديون التقليديون فوائد التبادل التجاري بين الدول ، حيث يتيح هذا التبادل التخصص وتقسيم العمل الدولي ، واتساع نطاق السوق . حيث يري سميث أن الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية هو نفسه الأساس الذي تقوم عليه التجارة الداخلية . ولهذا فإن التجارة الدولية في عرف " سميث " تقوم علي "المزايا المطلقة" وتعني نظرية المزايا المطلقة أن الدولة تتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة ، أي تنتجها بتكلفة متوسطة أقل من غيرها ، وتتبادل فائض إنتاجها من هذه السلعة مع دولة أخري لا تتمتع بهذه الميزة . وفي المقابل تقوم باستيراد سلعة أخري لا تتمتع فيها بميزة مطلقة .

وتتمثل نفقة الإنتاج ، عند سميث ، فيما تحتاجه السلعة من عنصر العمل فقط ، باعتبار العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد ، وفقاً لمفهوم النظرية الكلاسيكية في القيمة ، وهي أن العمل أساس القيمة ، وأن القيمة التبادلية لأي سلعة يتحدد علي أساس ما تحتويه من عنصر العمل .

وبذلك فإن التجارة الدولية ، عند سميث ، تفيد في رفع الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج ، بتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بكفاءة تتمثل في إنتاجها بتكلفة أقل ، وبذلك تتوزع الموارد الاقتصادية حيث الإنتاجية العالية ، فضلاً عما تسهم به في التغلب علي ضيق السوق المحلية ، وتصريف فائض الإنتاج المحلي.

يمكن توضيح نظرية المزايا المطلقة في الجدول رقم (١)

جدول رقم (١)

السلعة / الدول	القطن	الزيتون
مصر	٥	٨
تونس	١٠	٤

طبقاً لأرقام الجدول ، مصر تتمتع بمزية مطلقة في إنتاج القطن ، حيث يمكنها إنتاج طن من القطن بتكلفة ٥ وحدات من العمل ، وهي تكلفة أقل من تونس التي تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج الزيتون ، فهي تتمكن من إنتاج طن من الزيتون بتكلفة ٤ وحدات عمل عن مصر التي تتحمل تكلفة ٨ وحدات عمل لإنتاج نفس الطن من الزيتون ، وتقوم التجارة الدولية بين مصر وتونس ، فتتخصص مصر في إنتاج القطن وتونس في الزيتون ، وتتبادل مصر فائض القطن مقابل الزيتون من تونس .

ويشرح مزيد من التوضيح لإفادة كل من الدولتين ، أو المستهلك في كلا الدولتين من التبادل الدولي ، سنعرض لما يسمي " نسبة التبادل " ، ونسبة التبادل الداخلية ، مفهوم يعني القيمة التبادلية بين السلع داخل الوطن الواحد ، أي قيمة السلعة مقدرة بعدد وحدات من سلعة أخري ، أما نسبة التبادل الخارجية فهي قيمة السلعة ، مقدرة بعدد من وحدات سلعة أخري عند تبادلهما عن طريق دولتين .

نسبة التبادل الداخلية في أرقام الجدول رقم (١) تبلغ في مصر ١ : ٠,٦٣، وذلك لأن طن القطن يتكلف ٥ وحدات عمل ، وطن الزيتون يتكلف ٨ وحدات عمل، إذاً عندما نتبادل السلعتين داخل مصر ، يكون السعر بينهما ١ مقابل ٠,٦٣ ، وكذلك الأمر في نسبة التبادل داخل تونس ، فتبلغ بين القطن والزيتون ١ : ٢,٥ ، لأن تكلفة إنتاج القطن هناك أعلي .

عند قيام مصر بتصدير فائض إنتاج القطن لتونس مقابل استيرادها الزيتون، وليكن بنسبة تبادل خارجية ١ : ٢ بين القطن والزيتون أي أن كل وحدة من القطن يتم تبادلها بوحدتين من الزيتون ، فإن مصر تكسب (١,٣٧) وحدة زيتون (٢ - ٠,٦٣ = ١,٣٧) ، وتونس توفر (٠,٥) وحدة زيتون .

افتراضات النظرية الكلاسيكية

من العرض السابق تستطيع أن نحدد فروض نموذج الكلاسيك في دراسة التجارة الدولية ، وهذه الفروض هي :

١ - افتراض سلعتين ، ودولتين ، وعنصر عمل واحد ، أي نموذج (٢×٢×١).

٢ - ثبات تكلفة الإنتاج ، بغض النظر عن حجم الإنتاج .
٣ - نظرية العمل في القيمة ، أي أن قيمة السلعة التبادلية تتحدد بما بذل فيها من عمل .
٤ - التبادل الدولي يتم بالمقايضة (بين سلع) دون توسط النقود أو العملات .
٥ - عدم وجود تكاليف نقل .
٦ - افتراض حرية التجارة واستبعاد وجود عوائق أمام التجارة الدولية (جمارك، قيود كمية أو نوعية).
٧ - عنصر العمل لا ينتقل من دولة لأخرى ، وان تتمتع بحرية انتقال داخلية .

تقدير نظرية المزايا المطلقة

١ - نظرية المزايا المطلقة لا تستطيع أن تفسر نطاق وحجم التجارة الدولية الحالية ، فلا تصلح إلا لتفسير حالات نادرة وعلي نطاق ضيق ، مثلا قد يكون ذلك في بعض أحوال تخصص الدول في إنتاج محاصيل زراعية تتفوق فيها بفعل ظروف المناخ ، وعدم قدرة دول أخري علي زراعة هذه المحاصيل لعدم موائمة ظروف المناخ ، وإن كان يمكنها أن تفعل ذلك بتكلفة عالية باستخدام الأساليب التقنية الحديثة مثل الصوب الزراعية .

٢ - النظرية لا تبين كيفية التخصص للدول التي لا تتمتع بأي مزايا مطلقة في أي سلعة ، ولا كيف يمكنها دفع قيمة وارداتها من الدول ذات المزايا المطلقة . إن هذه مؤداه انخفاض حجم التجارة الدولية .

٣ - لنظرية المزايا المطلقة لسميث فائدة في أنها أوضحت أهمية عنصر إنتاجية العمل في التفوق في إنتاج السلع ، ويعزو سميث اختلاف إنتاجية العمل بين الدول ، داخل نفس النشاط ، إلي مزايا طبيعية ، وأخري مكتسبة ، والطبيعية مثل عوامل المناخ والتربة مثلا ، والمكتسبة وتتمثل في المهارات والخبرة الإنتاجية وتطوير الأساليب الإنتاجية .

كما أن نظرية سميث كانت ملائمة لظروف انجلترا السائدة آنذاك ، التي كانت تتمتع بصناعات قوية ومتقدمة عن غيرها ، وبالتالي فإن التجارة الدولية كانت في صالحها وتخدم مصالحها .

٢ - نظرية النفقات النسبية

وتقدم هذه النظرية التي طرحها ريكاردو عام ١٨١٧ في كتابه " مبادىء الاقتصاد السياسي والضرائب " تفسيراً لقيام التجارة الدولية في ظل عدم توفر ميزة مطلقة بلد ما ، فحتي إذا لم تتمتع دولة ما بميزة مطلقة في إنتاج أي من السلعتين فيمكنها التخصص في إنتاج السلعة التي تنتجها **بنفقات أرخص نسبياً** ، أي السلع التي تتمتع فيها **بميزة نسبية** ، وتصدر الفائض منها إلي دولة أخري تستورد منها السلع التي تتمتع فيها تلك الدولة بميزة نسبية ، وهكذا ، أوضح ريكاردو أن عدم توفر مزايا مطلقة لا يمنع من قيام تجارة دولية استناداً إلي وجود مزايا مقارنة أو نسبية . ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي رقم (٢) .

جدول رقم (٢)

السلعة / الدولة	قطن	قمح	نسبة التبادل الداخلية
مصر	٥	٤	١,٢٥ : ١
سوريا	١٠	٦	١,٦٧ : ١

إن مصر في هذا المثال في الجدول تتفوق علي سوريا في كل من إنتاج القطن والقمح ، لأنه تستطيع إنتاجهما بتكلفة مطلقة أقل من سوريا . فتنتج مصر القطن بتكلفة ٥ وحدات عمل مقابل ١٠ وحدات في سوريا ، وتنتج مصر القمح أيضاً بتكلفة ٤ وحدات مقابل ٦ وحدات في سوريا .

لكن مصر لديها ميزة نسبية في القطن ، حيث تنتجه بإنتاجية أعلي ، حيث نسبة الإنتاجية في مصر إلي سوريا في القطن أعلي من نسبة الإنتاجية بين مصر وسوريا في القمح ، إن مصر في حالة إنتاج القطن تتفوق علي سوريا بدرجة أكبر عن القمح ، حيث يبلغ الوفر في النفقات في القطن ٥ وحدات (١٠-٥) ، بينما في حالة القمح يبلغ الوفر في النفقات ٢ وحدة فقط (٦-٤) .

وفقاً لنظرية المزايا النسبية تستطيع مصر وسوريا الاستفادة من التبادل الدولي إذا تخصصت مصر في إنتاج القطن علي أن تصدر الفائض عن استهلاكها فيه إلي سوريا التي يمكنها أن تتخصص في إنتاج القمح وتتبادل فائض القمح مع مصر مقابل القطن .

وعن طريق مفهوم نسبة التبادل الداخلية والخارجية نســـتطيع أن نتعــرف علي فائدة البلدين من قيام تجارة دولية بينهما .

فبافتراض أنه سيجري تبادل بين مصر وسوريا علي أســاس ســعر ١ : ١ (أي نسبة تبادل خارجية) . فنتعرف علي مكسب الدولتين ، عن طريق المقارنة مــع نسبة التبادل الداخلية . مصر تحقق وفراً يبلغ ٢,٥ وحدة من القطـــن ، وذلــك لأن هناك فرقا بين نسبتي التبادل الداخلية ، والخارجيــــة (الفــرق بيــن ١,٢٥ : ١) و (١:١) .

وأيضاً سوريا تحقق مكسباً من التبادل قدره ٠,٦٧ وحدة من القطن .

وهكذا يتضح لنا أن هناك فائدة لكل من الدولتين من التجارة الدولية بينهما ، وذلك بشرط أن يجري التبادل عند نسبة تبادل دولية تنحصر بين النسبتين الداخليتيــن لهما وذلك مع اختلاف نسبتي التبادل الداخلية للسلعتين في كلا الدولتين .

وهذا الشرط ضروري لقيام التجارة الدولية ، فإذا كانت هناك ميزة مطلقــــة في السلعتين ، ولا توجد ميزة نسبية في أي منهما لأي من الدولتين ، فإن التجـــــارة الدولية لا تقوم بين الدولتين ، وذلك لأن تساوي نسبتي التبادل الداخلية في كل مــــن الدولتين لا تحقق التجارة الدولية أي نفع لأي من الدولتين ، لأنه عندئذ يمكــــن لأي من الدولتين إنتاج السلعتين وتبادلهما محلياً بتكلفة مماثلة لتكلفة التبادل الدولية .

تقدير نظرية المزايا النسبية

١ - تعتبر النظرية طرحاً أكثر عمقاً من نظرية المزايا المطلقة ، وترميماً لها . وأيضاً فإنها قدمت تبريراً لأهمية التجارة الدولية حتي في أحوال عدم توفر مزايا مطلقة .

٢ - لكن النظرية لا تقدم تفسيراً لقيام تجارة دولية عند تساوي النفقات النسبية لإنتاج السلع في كل من الدولتين ، ويحدث ذلك في حالتين **الأولى** : التساوي التام لنفقة الإنتاج للسلعتين في كلا الدولتين ، **والثانية** ، في حالة اختلاف النفقات ولكن بنسبة واحدة .

٣- بالإضافة إلي ما تتصف به النظرية من بساطه مغالي فيها ، بعيدة عن الواقع .

٣ - نظرية الطلب المتبادل (أو نظرية القيم الدولية)

يلاحظ أن نظريتي المزايا المطلقة والمزايا النسبية تفسران التجارة الدولية بالاقتصار علي جانب العرض أي الإنتاج ، دون الالتفات إلي جانب الطلب ، مما جعلهما تحددان السلع التي يمكن أن تدخل في نطاق التبادل الدولي ، ولكنهما لم تفسرا كيفية تحديد نسبة التبادل الدولية ، وبالتالي إمكانية التعرف علي مكسب الدول من التبادل الدولي .

ويرجع الفضل في إبراز ذلك إلي جون استيوارت ميل ، الذي قام بدور هام في تحليل النفقات النسبية وعلاقته بنسبة التبادل الدولية ، وابراز أهمية طلـــب كـــل من الدولتين في تحديد نسبة التبادل الدولية مقدرة بالسلع (مقايضة) .

ووفقاً لهذه النظرية ، فإن الذي يحدد نسبة التبادل الدولية هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة علي منتجات الدولة الأخري ، ومعدل التبادل الذي يحق التوازن في التجارة الدولية هو المعدل الذي يجعل قيمـــة صـــادرات وواردات كـــل دولـــة متساوية .

لقد تضمنت آراء ميل أن معدل التبادل الدولية (أو نسبة التبادل الدوليـــة) لا تقاس علي أساس الثمن النقدي وإنما تقوم في شكل وحدات من الســـلعة الأخـــري . والدولة وهي تطلب سلعة دولة أخري تعرض في ذات الوقت ســـلعة تنتجـــها هـــي وهذه السلعة تطلبها الدولة الأخري ، وتتحدد نسبة التبادل التوازنية بيـــن الســـلعتين (الفعلية) ، وذلك من خلال التفاعل بين استعدادات كل من الدولتين علـــي عـــرض سلعتها وطلب السلعة الأخري ، وبعبارة أخري علي قوة طلب الدولة علـــي نـــاتج الدولة الأخري ، وعلي مرونة الطلب .

وقد أشرنا سابقاً إلي أن معدل (نسبة) التبادل الدولي يقع بين نسبتي التبـــادل الدولية الداخلية في الدولتين للسلعتين ، وهذا شرط لقيام تبادل دولي بينهما ، لكـــي يتحقق مكسب للدولتين منها . وكلما اقترب معدل التبادل الدولي من معدل التبـــادل الداخلي يجعل الكسب من التجارة الدولية قليلاً ويحد بالتالي من التبادل الدولي ، فإذا تساوي معدل التبادل الخارجي مع معدل التبادل الداخلي امتنعت الدول عن التبـادل ، ولا يوجد حينئذ تجارة دولية .

وقبل أن نعرض لمثال توضيحي لهذه النظرية ، نشير إلى أن (ميل) استخدم أرقاماً لما تنتجه كمية معينة من العمل من السلع في كل من الدولتين ، على خلاف سميث وريكاردو اللذان نظرا إلى تكلفة إنتاج السلع مقدرة بوحدات من العمل.

جدول رقم (٣)

الدولة / السلعة	الكمية المنتجة	
	قطن	قمح
مصر	١٠	١٥
سوريا	١٠	٢٠

الجدول (٣) يبين أن كمية معينة من العمل تنتج في مصر ١٠ طن من القطن و ١٥ طن من القمح ، وفي سوريا ١٠ طن من قطن ، ٢٠ طن قمح . وواضح من الجدول أن مصر تتمتع بميزة نسبية في القطن وتتخصص في إنتاجه وسوريا تتمتع بميزة في القمح وتتخصص في إنتاجه ، حيث إن تكلفة إنتاج القطن متساوية في كلا البلدين ، بينما ترتفع تكلفة إنتاج القمح في مصر ، وتنخفض تكلفة إنتاجه في سوريا .

والجدول التالي يوضح كيفية تحديد نسبة التبادل الدولية التوازنية ، وهي النسبة التي تجعل المعروض من كل سلعة مساوياً للمطلوب منها .

جدول رقم (٤)

الدولة / السلعة / نسبة التبادل	مصر		سوريا	
	قطن	قمح	قمح	قطن
	عرض	طلب	عرض	طلب
١٠ : ١٥	صفر	صفر	٣٠	٢٠
١٠ : ١٦	٥	٨	٢٨,٨	١٨
١٠ : ١٧	١٠	١٧	١٧	١٠
١٠ : ١٨	١٢	٢١,٦	١٠	٥.٥
١٠ : ١٩	١٥	٢٨,٥	٥	٢,٦
١٠ : ٢٠	١٨	٣٦	صفر	صفر

فنسبة التبادل ١٠ : ١٥ تساوي نسبة التبادل الداخلية في مصر فلا تحقق مصر كسباً من التجارة الدولية . لهذا فهي لا ترغب في التبادل ، بينما تحقق هذه النسبة لسوريا أعلي مكاسب من التبادل الدولي ، فستعرض أكبر كمية من القمح . وواضح أنه لن يحدث تبادل ، ومع ارتفاع نسبة التبادل تزداد الرغبة لدي مصر ، فنجد أنها عند نسبة ١٠ : ١٦ ، ٥ تعرض وحدات من القطن مقابل رغبتها في ٨ وحدات من القمح ، وهكذا . أما بالنسبة لسوريا فإنها عند نسبة تبادل ١٠ : ٢٠ فإنها لا تحقق أي كسب من التبادل فلا ترغب فيه ، وتظهر رغبتها عند سعر ١٠ : ١٩ ، وتزيد هذه الرغبة وتصل إلي التوازن عند النسبة ١٠ : ١٧ ، ونفس الحال بالنسبة لمصر ، وتكون هي نقطة التوازن التي يتعادل عنها استعدادات كل من الدولتين مع بعضهما البعض ، ويكون حجم التجارة عندها ١٠ وحدات قطن تصدير

من مصر تستوردها سوريا مقابل ١٧ وحدة قمح تصدير من سوريا تستوردها مصر .

ويكون مكسب مصر من هذه الصفقة (٢) وحدة من القمح (الفرق بين سعر التبادل الداخلي ١٠ : ١٥ ، وسعر التبادل الخارجي ١٠ : ١٧) ، أما مكسب سوريا فيكون (٣) وحدات (الفرق بين سعر التبادل الداخلي ١٠ : ٢٠ وسعر التبادل الخارجي ١٠ : ١٧) .

تقدير النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية

رغم الاعتراف بالمساهمة الفكرية الكلاسيكية في عملية التنظير للتجارة الدولية من خلال النظريات الثلاث السابق استعراضها ، إلا أنها تواجه انتقادات عديدة ، أهمها :

١ – لا يمكن قبول نظرية الكلاسيك في التجارة الدولية التي تعتمد عنصر العمل كعامل إنتاج وحيد ، مستندة في ذلك إلي نظرية العمل في القيمة ، فالعمل ليس هو العنصر الإنتاجي الوحيد ، فقيمة السلعة تتمثل فيما ساهمت به خدمات عناصر الإنتاج الأربعة . بالإضافة إلي أن النظرية الكلاسيكية افترضت تجانس عنصر العمل وهو فرض غير واقعي ، فهناك نوعيات مختلفة من العمل (عمال نسيج ، وكيماويات ، وحديد وصلب) ، كما يختلف العمال من حيث درجة المهارة والمعرفة والإنتاجية والأجور .

٢ - هناك فرض آخر غير واقعي ، وهو الخاص بـافتراض أن التجـارة الدولية تجري بالمقايضة ، فالواقع أن التبادل التجاري يتم بالنقود وعلي أساس نسـبة السعر بين العملات الدولية المختلفة . ولهذا عجزت النظرية الكلاسيكية عن تفسـير التبادل في اتجاه واحد فقط ، وحالة حدوث عجز وفائض في سلعة واحدة ، أو فـي الميزان التجاري مع بلد أو أكثر .

٣ - قدم الكلاسيك تفسيراً لحدوث التجارة الدولية علي أسـاس مفـهوم النفقات أو المزايا النسبية ، لكنهم لم يقدمـوا تفسـيرا مقبـولاً للمنـافع المولدة من التجارة الدولية .

ثانياً : النظرية النيوكلاسيكية

ظلت النظرية الكلاسيكية لها السيادة علي الفكر الاقتصادي حتـي الحـرب العالمية الأولي ، التي أوجدت تطورات هامة في التجارة الدولية ، أظـهرت عـدم قدرة النظرية الكلاسيكية علي إلقاء الضوء الكافي علي جوانب هامة فـي التجـارة الدولية إلي أن جاء (أولين) وعمم مباديء هكشر وساهم في طرح نظريـة جديـدة تفسر لنا أسباب التجارة الدولية ، والكسب المترتب عليها ، وكيفية الوصـول إلـي حالة التوازن .

١ - نظرية تكلفة الفرصة البديلة (هابرلر)

حظي الأساس الذي تقوم عليه النظرية الكلاسيكية بانتقادات قويـة ، وهـو نظرية العمل في القيمة ، وما يترتب عليه من مفهوم ثبات التكلفة ، والتحول عنـه

إلي مفهوم تكلفة الفرصة البديلة أو نفقة الاختيار أي قياس تكلفة إنتاج السلعة بما يتحمله المجتمع من تضحية ممثلة في عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلعة ، معبراً عنها بعدد وحدات السلع الأخري التي فات علي المجتمع إنتاجها ، وبالتحديد أكبر كمية من سلعة أخري يضحي بها المجتمع لإنتاج وحدة إضافية من السلعة .

ويري هابرلر أن نفقة الاختيار أو تكلفة الفرصة البديلة تسمح بمقارنة المزايا التي يتمتع بها بلد معين في إنتاج سلعة معينة بالنسبة لمزاياه في إنتاج سلعة أخري ، وأن أثمان السلع في داخل كل دولة تتناسب مع نفقات استبدال هذه السلع والبلد الذي يتمتع بميزة نسبية في إنتاج إحدي هذه السلع يستطيع أن يحقق الكسب من التبادل الدولي .

وقد استعان هابرلر لتوضيح فكرته " بمنحنيات الإحلال " أو (منحنيات إمكانات الإنتاج) وهو كما نعرف منحني يصور أنه بافتراض سلعتين فقط ، فإنه يمكن لاقتصاد ما أن يخصص موارده الاقتصادية في إنتاج السلعتين ، تخصيصاً كفؤا ، حيث لا يمكن زيادة الكمية المنتجة من إحدي السلعتين إلا بنقص الكمية المنتجة من السلعة الأخري ، وكل نقطة علي هذا المنحني تمثل وضعاً للتخصيص الكفء . واختلاف الأثمان النسبية للسلعتين في دولتين ينتج عنه قيام تبادل تجاري بينهما ، ويكون معدل التبادل الخارجي للسلعتين ما بين معدلي التبادل السائدين في الدولتين قبل قيام التجارة بينهما ، ويتحدد هذا المعدل بتلاقي قوي العرض والطلب في البلدين ، أي الطلب المتبادل للدولتين . وأن استقرار الثمن وبالتالي الإنتاج عند نقطة معينة يرتبط في كل الأحوال بتفضيلات الجماعة . والأداة التي تصور ذلك هي منحنيات السواء الجماعية ، أو منحني السواء للمجتمع .

يمكن تمثيل هذه النظرية باستخدام منحنيات الإنتاج ، حيث يمثل المنحني إمكانيات المجتمع في إنتاج سلعتين باستخدام الموارد الإنتاجية المتاحة

شكل (١) منحني إمكانيات الإنتاج في ظل ثبات التكلفة

ومعني اتخاذ منحني إمكانيات الإنتاج خطا مستقيما أننا في ظل ثبات التكلفة، أي أن تحويل موارد المجتمع من سلعة لاخري لا يؤدي إلي تغيير تكاليف إنتاجها بل تظل ثابتة . وهذا الافتراض غير سليم ، فهناك موارد معينة يمكن استخدامها في بعض عمليات الإنتاج ، بينما هناك أخري لا يمكن استخدامها إلا في ظل سريان تزايد التكلفة . وهو ما يعبر عنه الشكل التالي:

شكل (٢)

فالمنحني أ ب يمثل منحني الإنتاج للسلعتين القطن والقمح ، والمجتمع يستطيع أن يقوم بعملية إحلال بين موارده لإنتاج سلعة بدل الأخري ، فعند إنتاج المزيد من السلعة س سيضطر إلي التنازل عن جزء أكبر من السلعة ص (لعدم مناسبة الموارد المتاحة لإنتاج السلعة س ، أو لعدم وجود عوامل أخري بنفس النسبة...الخ).

ويمثل خط السعر الخط ل م ، وعند مماس خط السعر لمنحني الإنتاج تكون نقطة توازن الإنتاج ، وعندها يوزع المجتمع موارده لإنتاج الكميـــة جـــ و مـــن السلعة ص ، والكمية و ن من السلعة .

تحديد الكسب من التجارة الدولية :

لنأخذ مثلا مصر وسوريا ، قبل قيام التجارة بينهما ، كـــانت مصـــر تنتـــج ٦٠٠ طن من السلعة (س) أو ٥٠٠ طن من السلعة (ص) ، وسوريا ٦٠٠ طن مـــن السلعة س أو ٩٠٠ طن من السلعة ص ، ومعدل التبـــادل الداخلـــي ١.٢ : ١ فـــي مصر ، ٦,٧ : ١ في سوريا . عند قيام التجارة الدولية تكون بين نســـبتي التبـــادل الداخليتين ، وكما هو واضح .

البلد	س	ص	نسبة التبادل الداخلية
مصر	٦٠٠	٥٠٠	١ : ١,٢
سوريا	٦٠٠	٩٠٠	١ : ٠,٦٧

فإن التفوق النسبي لمصر في س ، ولسوريا فـــي ص ، وإذا افترضنـــا أن نسبة التبادل الدولية ٠,٨٥ : ١

يكون الربح الكلي للبلدين من التجارة الدولية = ٤٠٠ وحدة من ص أي

(الفرق بين امكانيات مصر والسودان) = ٩٠٠ - ٥٠٠ = ٤٠٠ من ص

إذا افترضنا أن مصر ستصدر كل إنتاجها من السلعة س وتستورد بدله من السلعة ص ، ستكون الكمية ٦٠٠ طن من س مقابل ٧٠٠ طن من ص (٧٠٠ × ٠,٨٥ تقريبا) . بينما لا تمكنها امكانياتها إلا من انتاج ٥٠٠ طن فقط من ص ، إذاً يكون ربحها ٢٠٠ طن من ص .

كذلك سوريا تستطيع تصدير ٧٠٠ طن من ص ، مقابل ٦٠٠ طن من س (بنسبة ١ : ٠,٨٥) ويبقي لها ٢٠٠ طن من ص مكسب .

والمعتاد في التجارة الدولية هو التخصص الجزئي ، أي في مثالنا تقوم مصر وسوريا بإنتاج إحدي السلعتين ، ولكن بكميات تختلف عن كميات الاستهلاك، وتصدر الفائض أو توفر العجز عن طريق التبادل الدولي ، فنجد مصر مثلا تنتج السلعة س ، بكمية ٦٠٠ وحدة تستهلك منها ٢٠٠ وحدة وتصدر الباقي ، وتستورد بدلاً منه كمية السلعة ص .

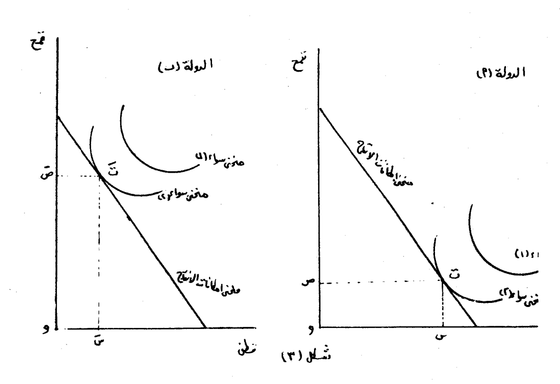
وتكلفة الفرصة البديلة بين سلعتين تعكس القيمة النسبية للسلعتين وتمثل نسبة التبادل الداخلي بينهما . وهناك أوضاع لتكلفة الفرصة البديلة :

الوضع الأول : حالة ثبات تكلفة الفرصة البديلة ، وفيها يكون منحني إمكانات الإنتاج خطا مستقيما ، ويعبر عن نسبة التبادل الداخلية للسلعتين في الدولة. وعندما تكون تكلفة الفرصة البديلة بين السلعتين ثابتة ومتساوية في الدولتين ، لا يكون لأي من الدولتين ميزة أو مكسب في التبادل فيما بينهما ، ولهذا تنعدم التجارة الدولية .

ويوضح الشكل رقم (٣) هذا الوضع ، حيث يوازي خط إمكانات الإنتاج للدولة (أ) ، خط امكانات الإنتاج للدولة (ب) ، لتساوي تكلفة الفرصة البديلة في

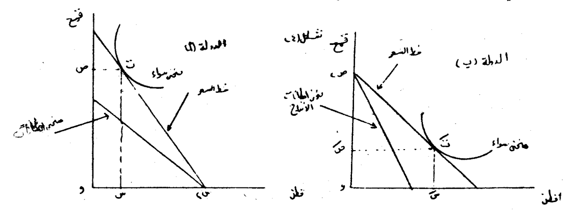
الدولتين ، ويتحدد وضع التوازن عند تماس خط إمكانات الإنتاج مع أعلـــي منحـــي سواء ، وذلك في النقطتين ت ، ت ، فنجد أن الدولة (أ) تنتج من القطن الكميـــة و س ، ومن القمح و ص ، كما تنتج الدولة (ب) من القطن و س ، ومـــن القمـــح وص، وهذه الكميات من السلعتين تكفي للاستهلاك المحلي في كلا الدولتين وتكـــون كل منهما في حالة اكتفاء ذاتي .

الوضع الثاني: حالة اختلاف تكلفة الفرصة البديلة بيـــن الســـلعتين فـــي الدولتين ، وهنا تظهر الميزة النسبية للدولة التي تنخفض فيها تكلفة الفرصة البديلـــة لسلعة ما ، حيث تنتجها بتكلفة أقل من تكلفة إنتاجها في الدولة الأخـــرى ، فيحـــدث تبادل بينهما وتحقق كلا منهما ميزة أو مكسبا من التجارة الدولية .



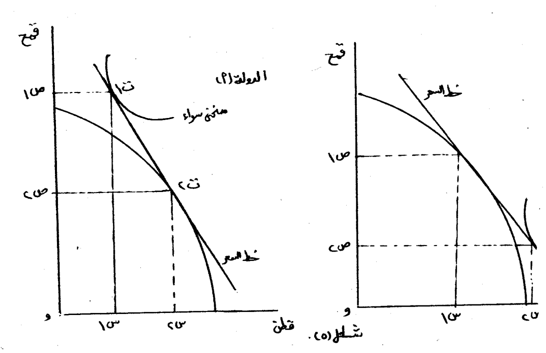
شكل (٣)

الشكل (٤) يوضح ذلك ، حيث نلاحظ اختلاف ميل منحني امكانات الإنتاج في الدولتين دليلاً علي اختلاف تكلفة الفرصة البديلة وبالتالي اختلاف نسبة التبادل الداخلية في كل دولة عن الدولة الأخري .



كما نلاحظ اختلاف وضع توازن الإنتاج عن وضع توازن الإستهلاك في كل من الدولتين ، والفرق بين الإنتاج والاستهلاك يخصص للتصدير أو يغطي بالاستيراد . فالدولة (أ) تتخصص بالكامل في إنتاج القطن فتنتج منه الكمية وس٢، في حين أنها تستهلك فيه الكمية و س فقط ، فيكون لديها فائض تصدير قدره س٢ س تصدره للدولة (ب) والدولة (ب) تتخصص بالكامل في إنتاج القمح فتنتج منه الكمية وص٢ وتستهلك منه الكمية وص فقط محققه فائض تصدير قدره صَ ص٢ ، تصدره للدولة (أ) التي لديها عجز في القمح قدره وص . أما الدولة (ب) فلديها عجز في القطن قدره و سَ تستورده من الدولة (أ) .

الوضع الثالث : حالة تزايد التكلفة ، فيكون منحني إمكانات الإنتاج كما في الشكل (٥) مقعراً من ناحية نقطة الأصل.



شكل (٥).

ويلاحظ أن الدولة (أ) تكون في حالة توازن إنتاج في النقطة ت ٢ ، حيث تنتج الكمية وس٢ من القطن ، والكمية وص٢ من القمح ، ولكنها لا تحقق الاكتفاء الذاتي ، فهذه الكميات لا تحقق لها توازن الاستهلاك ، فهي تستهلك من القطن وس (أي لديها فائض منه قدره س٢س١ يخصص للتصدير ، وتستهلك من القمح وص١، في حين أنها تنتج منه الكمية وص٢ ، فلديها عجز فيه قدره ص٢ص١ ، تستورده من الدولة (ب) التي تنتج من القمح وص١ في الشكل (ب) ، وتستهلك منه وص٢ ، ولديها فائض للتصدير إلي الدولة (أ) قدره ص١ص٢ ، كما تنتج الدولة (ب) من القطن الكمية وس١ ، في حين أنها تستهلك الكمية وس٢ ولديها عجز فيه قدره س٢س١ تستورده من الدولة (أ) وهكذا تقوم تجارة دولية بين الدولتين مما يسمح لكل منهما بالتخصص الجزئي .

٢ - النظرية السويدية (نظرية نسبة عوامل الإنتاج) (أولين - هكشر)

انتقد أولين نظرية النفقات النسبية القائمة علي أساس العمـــل فـــي القيمـــة (وتركيزها علي اختلاف الكفاءة والمهارة داخل العامل الواحـــد) واعتبارهـــا أنـــها الوحيد الاساس في وجود المزايا النسبية وبالتالي التجارة الدولية .

ورأي أن الاختلاف الأكبر هو الكميات المتوافرة من كـــل عنصـــر من عناصر الإنتاج . فالدولة تصدر السلعة التي تحتاج في إنتاجها إلي نسبة أكـــبر من عوامل الإنتاج المتوفرة لديها ، فوفرة المعروض من عنصر إنتاجي في دولة ما يؤدي إلي انخفاض سعره ، وبالتالي انخفاض سعر السلع التي يساهم في إنتاجـــها ، ولهذا تركز الدول علي التخصص في السلع التي تستخدم بكثافة المـــورد الإنتـــاجي المتوفر لديها ، وتصدر هذه السلع إلي الخارج وتستورد مقابلها السلع التي تســـتخدم بكثافة العنصر الناقص لديها ، والتي تكون البلد المصدر تتمتع بوفره نسبية فيـــه . أي أن البلاد ذات الوفرة النسبية في عنصر العمل تتخصص وتصدر الســـلع التـــي تتطلب كثافة في العمل ، وتستورد السلعة التي تتطلب كثافة رأسمالية مـــن الـــدول التي تتمتع بوفره نسبية في عنصر رأس المال .

يتضح من ذلك أن نظرية نسب عوامل الإنتاج ترجع اختلاف سعر الســلع ، إلي عاملين : الأول : اختلاف درجة ندرة أو وفرة عوامل الإنتاج فـــي الـــدول ، والثاني : اختلاف درجة احتياج السلع إلي عوامل الإنتاج ، فهناك ســـلعه كثيفـــة العمل ، وأخري كثيفة رأس المال .

غير أن أولين يضع شرطين مهمين لجعل اختلاف نسب توافر عوامل الإنتاج سببا في اختلاف نسب أسعار السلع بين الدول ، وهو تماثل أذواق المستهلكين ، وتماثل دوال الإنتاج أي النسب الفنية لامتزاج عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج السلعة ، وغياب هذه الشرطين عند أولين يؤثر علي التجارة الدولية ، فإذا اتجهت الأذواق نحو استهلاك كميات أكبر من السلع التي تتمتع بوفره نسبية في العنصر الإنتاجي لها ، يؤدي ذلك إلي تعويض الوفرة النسبية فيه ، مما يسهم في ارتفاع السعر وبالتالي يعوض الاختلاف في الأذواق اختلاف نسب توافر عوامل الإنتاج ، ويمنع قيام التجارة إذا كان هذا التعويض كاملاً .

كما يذكر أولين سبباً آخر يمنع من سريان النظرية وهو وفورات الإنتاج الكبير ، فاتساع السوق المحلية يسمح بالتمتع بوفورات الحجم الكبير ، وبالتالي تنخفض الأسعار في الداخل للسلع التي كانت الدولة تعاني من ندرة في مواردها ، ويحد ذلك أو يمنع من التجارة الخارجية .

بعض نتائج النظرية :

وفقاً لهذه النظرية فإن الدول تصدر السلع التي تنتجها بسعر أرخص نتيجة وفرة عنصر الإنتاج المستخدم فيها ، وتستورد السلع التي تستلزم عنصر إنتاجي نادر نسبياً لديها ، ويترتب علي ذلك بعض النتائج علي أسعار عوامل الإنتاج ، من ناحية ، وعلي توزيع الدخل من ناحية أخري .

أ - الأثر علي أسعار عوامل الإنتاج

كنتيجة مباشرة لنظرية نسب الإنتاج تؤثر التجارة الدولية علي الأثمان النسبية لعناصر الإنتاج تشبه أثر انتقال عوامل الإنتاج ذاتها ، من دولة إلي أخري، (إلا أن ذلك لا يعني تحقيق المساواة التامة في أسعار عناصر الإنتاج في مختلف الدول) ، وبذلك تكون التجارة الدولية بديلاً جزئياً وليس بديلاً كاملاً لإنتقال عناصر الإنتاج ذاتها من دولة إلي أخري . فتركيز الدولة علي إنتاج السلع التي تنتجها بتكلفة أقل نتيجة لتوفر عنصر الإنتاج الذي يستخدم بكثافة في إنتاجها ، وتصديرها لهذه السلع مما يؤدي إلي زيادة الطلب علي هذا العنصر الرخيص نسبياً المستخدم في إنتاجها ، مما يسهم في رفع سعره ، وفي المقابل ، فإن قيام الدولة الأخري باستيراد هذه السلعة (التي لا تتخصص في إنتاجها لندرة عنصر الإنتاج المستخدم بكثافة في إنتاجها) يخفض الطلب علي عنصر الإنتاج النادر نسبياً ، مما يؤدي إلي إنخفاض سعره ، ومعني هذا أن التجارة الدولية تؤدي إلي إنخفاض سعر عنصر الإنتاج النادر ، في دولة ما ، وارتفاع سعر العنصر المتوفر في بلد آخر .

ولكن الواقع المشاهد لا يؤيد هذه النتيجة ، لأسباب عديدة منها :

أولاً : أن نظرية نسب عوامل الإنتاج تفترض توفر شروط المنافسة الكاملة ، وأن التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج السلعة واحدة في مختلف البلاد ، وهذه الفروض غير صحيحة ، فالأسواق تشوبها أوضاع الاحتكار ، والأساليب التكنولوجية في الإنتاج تختلف من بلد لآخر ، وتتواءم حسب ظروف هذه البلاد ، وهناك الرسوم الجمركية وتكاليف النقل التي ترفع من أسعار المنتجات . بالإضافة إلي ما سبق ، فإن اختلاف المهارات والمعارف المرتبطة بالتطورات المتلاحقة في التكنولوجيا ، قد أدت إلي اختلاف أسعار عناصر الإنتاج ، وبخاصة عنصر العمل، فهناك تفاوت كبير بين أجر العامل في البلاد النامية وأجره في الدول المتقدمة ، بل هناك تفاوت بين أجره في الدول المتقدمة بين دولة وأخري .

ب - الأثر علي توزيع الدخل

تؤدي نظرية نسب عوامل الإنتاج إلي القول بتقارب دخول عوامل الإنتـــاج بين الدول المختلفة نتيجة لقيام التجارة الدولية علي أساس قيام دولة بتصدير الســـلعة الرخيصة السعر ، بفعل توافر عنصر الإنتاج المستخدم بكثافة في إنتاجها ، وقيـــام هذه الدولة باستيراد سلعة أخري من دولة أخري تصدر سلعة تركز عليها وتنتجـــها بسعر أرخص لتوفر عنصر الإنتاج المستخدم بكثافة في تلك السلعة أيضاً ، ويـــؤدي هذا إلي إرتفاع الطلب علي الموارد المتوفرة بكثافة ويسهم في ارتفـــاع ســـعرها ، وإنخفاض الطلب علي الموارد النادرة وإنخفاض سعرها بالتالي .

فإذا افترضنا أن بلداً ما تتمتع بوفرة في عنصر العمل وتتخصص في الســـلع كثيفة العمل ، وتصدرها ، فإن الطلب الخارجي علي هذه السلعة سيرفع من ســـعر السلعة ، وبالتالي من سعر عنصر العمل المستخدم في إنتاجـــها ، وبالتـــالي زيـــادة الدخل الحقيقي للعمل ، وفي المقابل ، إنخفاض الأجور فـــي البلـــدان ذات الوفـــرة النسبية في رأس المال ، يسهم في رفع عائد رأس المال . والواقع يؤيد ذلك ، فنجـــد أن الواردات كثيفة العمل مثل النسيج ، والملابس ، والصناعات الجلدية من البلـــدان النامية إلي البلاد المتقدمة تؤدي إلي تسريح العمال وخفض معدلات الأجـــور فـــي البلاد المتقدمة ، ورفع أجور العمال في البلاد النامية . وهذا هو السبب في مطالبـــة نقابات العمال في البلاد الصناعية بفرض قيود علي تلـــك الـــواردات مـــن البـــلاد النامية .

٣ - لغز ليونتيف

قام عدد من الاقتصاديين بمحاولات لتقييم نظرية هكشر - أولين في نسب عناصر الإنتاج للتأكد من مدي نجاحها في تفسير واقع التجارة الدولية . فعلي سبيل المثال وجد ماكدوجال في دراسته لصادرات كل من أمريكا وانجلترا أنــه لا فــرق هناك بين صادرات الدولتين ، رغم أن النظريــة تفــترض أن تكــون صــادرات الولايات المتحدة من سلع ذات كثافة رأسمالية أعلي من صادرات انجلترا .

كما قام الاقتصادي الشهير ليونتيف بدراســة هيكــل التجــارة الخارجيــة للولايات المتحدة (من حيــث معــاملات العمــل ورأس المــال فــي الصــادرات والواردات)، وذلك للتأكد مما تقضي به نظرية أولين من أن الولايات المتحدة التــي تتمتع بكثافة رأسمالية كبيرة نتيجة إلي تصدير السلع ذات الكثافة الرأسمالية الأعلــي ، وإلي استيراد السلع كثيفة العمل . لكن النتيجة التي توصل إليها ليونتيــف كــانت متناقضة مع نظرية أولين ، إذ تبين له أن صادرات أمريكا أكثر كثافة في اســتخدام العمل من وارداتها ، وبصورة أدق فإن معدل العمالة إلي رأس المال كان أعلي فــي الصادرات عن الواردات . بما يعني أن أمريكا تتخصص في الصناعات كثيفة رأس المال ، وهي تلجأ إلي التجارة الدولية من أجل التوفير في رأس المال النادر نســبياً لديها ، وتصريف فائض عنصر العمل الوفير لديها .

وقد حاول ليونتيف أن يبرر هذه النتيجة اللغز بأنه ليس صحيحــاً - مــن وجهة نظره - أن العنصر المتوفر نسبياً في أمريكا هو رأس المال إذا ما أخذ فــي الاعتبار مستوي الإنتاجية لعنصر العمل ، فوحدة واحدة من عنصر العمل الأمريكي ، إذا اشتركت مع كمية معينه من رأس المال ، تكون انتاجيتها مســاوية لإنتاجيــة

ثلاث وحدات من عنصر العمل غير الأمريكي إذا ما اشتركت مع نفس الكمية من رأس المال . وعلي أساس هذا التبرير يصبح تعداد قوة العمل في أمريكا في الواقع يساوي ثلاثة أضعاف قوة العمل الإحصائية ، فإذا وزع هذا العدد من العمل علي المتاح من رأس المال الأمريكي ، فإن نصيب كل عامل من رأس المال يصبح أقل بكثير من بلاد العالم ، وعلي أساس هذا التفسير تكون أمريكا غنية في العمل وفقيرة في رأس المال . وأن ارتفاع إنتاجية العامل الأمريكي إلي ثلاثة أضعاف إنتاجية غيره ، لا يرجع إلي الرصيد الأكبر من رأس المال لكل عامل ، ولكن إلي وجود عوامل ذاتية كالإدارة والتنظيم والتدريب ... الخ .

تقييم أبحاث ليونتيف

حاول ليونتيف أن يبرر النتيجة التي توصل إليها ، وهي أن أمريكا تستورد سلعاً كثيفة رأس المال ، وتصدر سلعاً كثيفة العمل ، بأن ذلك راجع إلي ارتفاع إنتاجية العامل الأمريكي ، لا لأنه يستخدم وحدات أكثر من رأس المال ، ولكن لعوامل أخري هي التنظيم والإدارة والتدريب ومناخ العمل ، وهنا تساؤل يفرض نفسه أليس من المحتمل أن يكون العكس هو الصحيح ، أي أن رأس المال الأمريكي هو الأقل كفاية من غيره ، وليس الأمر يرجع إلي إرتفاع إنتاجية العامل الأمريكي عن غيره .

وأما النقد الآخر ، فهو القصور الذي شاب دراسات ليونتيف ، باقتصاره علي دراسة معاملات رأس المال والعمل الداخلة في السلع ، دون عوامل الإنتاج الأخري وبخاصة الموارد الطبيعية ، وبصفة خاصة أهميتها في بعض السلع مثل الصناعات الاستخراجية والإنتاج الزراعي ، وخاصة أن أرقام التجارة الخارجية

للولايات المتحدة تبرز الأهمية النسبية للصادرات الزراعية وغيرها من الصناعات الاستخراجية .

كذلك ، فإن ما شاب دراسة ليونتيف اعتماده علي دراسة السلع بديلة الواردات التي تنتج محلياً داخل الولايات المتحدة ، وليس قيامه بدراسة الواردات نفسها ، وقد برر ذلك بعدم توافر بيانات عن المعاملات الفنية لإنتاج هذه الواردات في بلادها .

ولكن هناك تفسيراً أقرب إلي الواقع من التفسير الذي قدمه ليونتيف ، يقوم علي أساس التفرقة بين التخصص الأفقي في الصناعات ، وبين التخصص الرأسي في الصناعة الواحدة ، فالتخصص الأفقي يكون بأن تتخصص بلد ما في الصناعات كثيفة العمل إذا كان لديها وفرة في عنصر العمل ، ... وهكذا ، بالنسبة للبلاد التي لديها وفرة في رأس المال ، أو في الموارد الطبيعية .

أما التخصص في الصناعة الواحدة ، أي التخصص الرأسي فيعني أن تتخصص بلد ما في مرحلة معينة من الصناعة نفسها (تجميع ، أو مرحلة التصنيع) أو تبادل منتجات متميزه لنفس الصناعة ، سيارات فرنسية مقابل سيارات ألمانية أو يابانية ، وهذا هو الواقع في نمط التخصص في الدول الصناعية المتقدمة ، فهناك تخصص أعمق داخل الصناعة نفسها ، ومعني ذلك أن تقوم الدولة بتصدير واستيراد نفس المنتج ولكن من ماركات مختلفة ، أو قيام تبادل بين دول لدي كل منها وفرة نسبية في رأس المال ، وبالتالي يتم التبادل بين سلع تتشابه من حيث نسب عناصر الإنتاج .

ويمكن أيضا أن يكون ذلك صحيحا ، بالنسبة لسلع زراعية كثيفة العمـــل ، فيمكن لدولة أن تصدر قطنا في الوقت الذي تستورد فيه القمح .

كذلك يمكن لدولة أن تستورد سلعة (تتمتع فيها بتوافـــر عنصـــر الإنتـــاج) لإرتفاع حجم الطلب المحلي عليها .

ثالثا : الاتجاهات الحديثة في تفسير التبادل الدولي

أشرنا فيما سبق إلي أن الواقع في التجارة الدولية يبرز أن هناك جانبا هامـــا منها يتم بين بلاد تتشابه ظروفها مثل البلاد الصناعية المتقدمة ، وأن هنـــاك تبـــادل فيما بينها في منتجات متماثله .

وهذا النمط من التبادل التجاري لا تصلح لتفسيره النظريات السابق تناولـــها، أو أنها تصلح لتفسير جانب فقط دون بقية الجوانب الأخري .

ولهذا ، قام الاقتصاديون بطرح بعض النظريات الأخري لتدعيـــم تفســـير التبادل الدولي ، ونستعرض بعضا منها :

١ - تحليل منحني التعلم

لا جدال في أن التطور التكنولوجي السريع في الإنتاج ، كـــانت لـــه أثـــارا هامة علي انخفاض تكلفة المنتجات ، وعلي ضرورة الاهتمام برفع مستوي العـــامل البشري وتدريبه ، مما انعكس في ارتفاع انتاجيته ، وهكذا فإن التقدم التكنولوجي قـد رفع كفاءة الإنتاج وضاعف من إنتاجية العمل ، وساهم أيضا فـــي تخفيـــض نفقـــة الإنتاج لتوفير القدرة علي المنافسة والتسويق ، بسرعة الاستجابة للطلب .

ويربط تحليل منحني التعلم بين ارتفاع مستوي مهارات العمل والتحسن في الفن الإنتاجي وبين إجمالي عدد المنتجات التي يتم انتاجها خلال فترة معينة ، فقد لوحظ أن عدد الساعات التي يقضيها عامل في صناعة منتج معين تميل إلي الانخفاض بنسبة منتظمة كلما تضاعف الإنتاج ، وبالتوسع في تطبيق هذا التحليل يمكن القول بأن نفقات الإنتاج جميعها تنخفض مع تراكم تجارب الإنتاج .

فلو فرضنا أن هناك دولتين ، الأولي رائدة في صناعة منتج معين كثيف العمل ، بينما دخلت الأخرى في إنتاجه في مرحلة لاحقة ، وبالرغم من أن هذه الدولة تتمتع بمزية نسبية في العمل ، فإنها لن تستطيع في البداية منافسة الدولة الرائدة ، وباستطاعة الدولة الرائدة إبقاء الفجوة بينها وبين الدولة اللاحقة ، طالما كان في استطاعتها مضاعفة الإنتاج بنفس سرعة نمو إنتاج الدولة اللاحقة ، ولكن هذا أمراً صعباً من الناحية العملية ، مما يترتب عليه تباطؤ انخفاض نفقة الإنتاج ، بينما تحقق الدولة اللاحقة انخفاضا أكبر في نفقة الإنتاج ، ويعني هذا ظهور أثر المزايا النسبية ونسب عناصر الإنتاج ، ما دام قد تم التخلص من عبء التفوق التكنولوجي ، بالإضافة إلي ذلك ، هناك عامل آخر وهو أثر تقادم المعدات الرأسمالية للدولة الرائدة ، بينما يكون هذا العامل ميزة للدولة اللاحقة ، ومثال ذلك اليابان كدولة لاحقة في صناعات كثيرة التي تمكنت من المنافسة عند الأسعار الدولية، بل وفتح أسواق لصادراتها الصناعية في الدول الصناعية بنفقات إنتاج أقل.

٢ – نموذج ليندر : الأسواق والاختراعات

يري ليندر أنه بالنسبة للسلع المصنوعة ، فإن نماذج الطلب تكون هي المسئولة عن اتجاه وحجم التجارة . فالعامل الأساسي في إنتاج السلعة ليس نفقة

إنتاجه ولكن وجود السوق فوجود أسواق واسعة ضرورية في المراحل الأولي لنمو المنتج ، مما يعطيه ميزه تنافسية في تخفيض النفقة ، وفقاً لمنحني التعلم .

وظهور الاختراعات إنما ينشأ لحاجة محلية ، لكن سرعان ما ينتقـــل هـــذا المنتج إلي الأسواق الخارجية للمستهلكين في الدول الأخري ذات المستوي المتمــاثل في التطور الاقتصادي ، وغالبا ما تكون العمالة في هذه الدول مرتفعـــة الأجــور ، بينما تنخفض نفقة رأس المال ، ولهذا تميل هذه الدول إلي طلب السلع الاســـتهلاكية ذات المستوي التكنولوجي المرتفع ، وطلب السلع الرأســـمالية التـــي تقتصـــد فـــي استهلاك العمالة .

وقد لاحظ ليندر أن الدول المستوردة تكون مـــهيأة أكـــثر لدخـــول ســـوق التصدير لهذه السلع ، لوجود السوق والطلب علي السلعة ، ولديها ظروف ملائمـــة لإنتاج أنواع عديدة من السلع المستورة ، ويبدأ - عادة - الإنتـــاج المحلـــي عقـــب الاستيراد ، وغالبا ما يبدأ التصدير بعد الإنتاج المحلي ، ولهذا، نجد أن نسبة كبـــيرة من التجارة الدولية تتم بين الدول الصناعية .

٣ - دورة حياة المنتج

تربط نظرية دورة المنتج العلاقة بين المبيعات من المنتج كل فترة وعمـــر هذا المنتج . وهذا النموذج يمكن أن يسهم في تحليل أنمـــاط التجـــارة ، أي تفســـير اختلاف المستوي التكنولوجي وما يترتب عليه من انخفاض فـــي الســـعر كأســـاس للتجارة الدولية .

ولقد قام كل من ويلز وفيرنون بتحليل تاريخي للتجـــارة الأمريكيـــة ، فـــي محاولة لربط هذا النموذج بالتجارة الدولية ، توصلا فيه إلي أن بعد مرحلة التنـــافس في الداخل أو الخارج يكون المنتج الأجنبي في وضع أفضل ، حيث تكون الفجـــوة التكنولوجية قد تلاشت أو علي الأقل ضاقت ، مع استمرار انخفاض الأجـــور فـــي الدول الأخري عن مستواها في أمريكا ، وحتي خلال مرحلة النضوج ستقوم الـــدول الأخري بالتصدير بينما ستقوم أمريكا بالاستيراد .

ووفقاً لدراسة أو نموذج ويلز - فيرنون تتضمن دورة المنتج الجديد أربـــع مراحل أساسية هي :

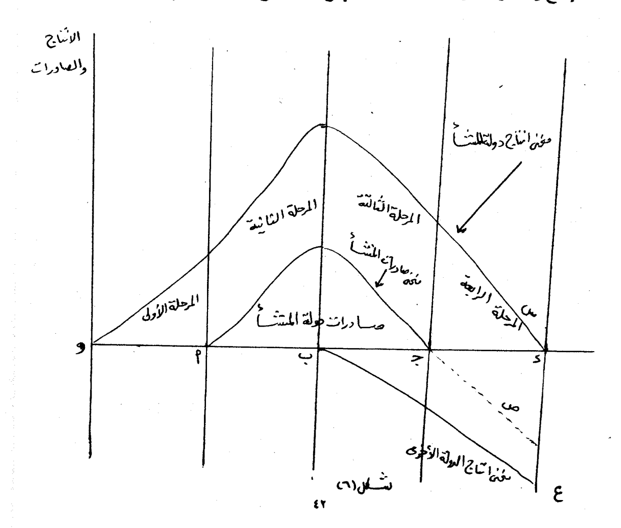
المرحلة الأولي : ظهور التفوق التكنولوجي ، بظهور الاختراع في الدولـــة ثم بدء الإنتاج محلياً ، للاستهلاك ، وتتمتع هنا دولة المنشأة بمركز احتكاري .

المرحلة الثانية : تصدير السلعة ، وذلك مع انتقال الطلب علي السلعة إلـــي أسواق خارجية ، وتحتفظ دولة المنشأ بمركزها الاحتكـــاري ، وتنتـــج لأغـــراض الاستهلاك المحلي والتصدير .

المرحلة الثالثة : إنتاج السلعة في الدولة الأخري ، نتيجة لـــتزايد الطلـــب عندها علي السلعة ، وانخفاض نفقات الإنتاج التي تكون مرتفعة في السنوات الأولي (وفقاً لتحليل منحني التعلم) . وهنا تفقد دولة المنشأ مركزها الاحتكـــاري وتصبـــح مجرد منافس مع الدولة الأخري ، نتيجة لفقد فرص التصدير ، الأمر الذي ينعكـــس علي الإنتاج فينخفض .

المرحلة الرابعة : ينتقل التفوق التكنولوجي إلي الدولة الأخري ، وتتوفر لديها ميزة نسبية في إنتاج السلعة ، فتقوم بإنتاجها وتصديرها إلي دولة المنشأ ، التي تتحول إلي دولة مستوردة صافية ، وينتقل المركز الاحتكاري إلي الدولة الأخري .

ويوضح الشكل التالي دورة السلعة بيانياً ، حيث مراحل السلعة علي المحور الأفقي بالترتيب و أ ، أب ، ب جـ ، جـ د بينما يمثل المحور الرأسي إنتاج وصادرات دولة المنشأ والدولة الأخري ، فالمنحني س والمنحني ص يمثلان إنتاج وصادرات دولة المنشأ ، والمنحني ع يمثل إنتاج الدولة الأخري .



شكل (٦)

وفي المرحلة الأولي و أ ، نلاحظ اتجاه المنحني للارتفاع ويميناً ، دليلا علي زيادة انتاج دولة المنشأ من المنتج ، لكن منحني الصادرات ومنحني الإنتاج للدولة الأخري لم يظهر بعد .

وفي المرحلة الثانية ، التوسع في الإنتاج للاستهلاك المحلي والتصدير ، ولم يبدأ بعد إنتاجها في الدولة الأخري .

وفي المرحلة الثالثة ، يظهر منحني إنتاج الدولة الأخري ع ، كما يتضح انخفاض إنتاج دولة المنشأ وإنخفاض الصادرات أيضاً حتي تصير الصادرات صفراً عند النقطة جـ .

وفي المرحلة الرابعة ، يستمر المنحني س في النزول ، دليلاً علي تناقص إنتاج دولة المنشأ بحيث لم يعد يغطي الاستهلاك في السوق المحلي ، وتصبح مستوردة للسلعة ، كما يبين المنحني ع تزايد إنتاج الدولة الأخري .

وهكذا تظهر نظرية دورة المنتج الجديد أن ظهور منتج جديد في دولة يكسبها ميزة نسبية يجعلها تتخصص فيها ، لكن سرعان ما تنتقل هذه السلعة إلي دولة أخري ثم يتبعها التفوق التكنولوجي ومعه الميزة النسبية في الانتقال للدولة الأخري فتتخصص فيها وتصدرها إلي دولة المنشأ ، وأن ذلك يحقق فائدة في نشر التفوق التكنولوجي - كنتيجة للتجارة الدولية ، ومن ناحية أخري سيدفع دولة المنشأ إلي البحث عن مجال جديد للتفوق التكنولوجي حفاظاً علي مركزها الاقتصادي والسياسي . وخير مثال علي نظرية دورة المنتج حالة اليابان والصين ، وهي دول استطاعت أن تنقل المعرفة التكنولوجية في سلع صناعية ، وبعد أن كان مستوردة

لها أصبحت هي المصدرة في أسواق الدول المتقدمة مثل أجهزة الحاسب الآلي ، الألياف الصناعية ، الترانزستور ... الخ .

ولكن مما يحد من قيمة نظرية دورة المنتج التقارب في مستويات الأجور ، وتلاشي الفجوة التكنولوجية بين الدول ، نتيجة للتنافس بين الدول ، لكي تكون كل منها رائدة في مجال تكنولوجي ، فحيثما توجد منتجات تصدر من دولة رائدة فإنها عادة ما تتضمن تكنولوجيا ، أو أن الشركات المحلية تذهب إلي الخارج وتصدر من هناك إلي دولها الأصلية . ولهذا نجد مرحلة النضوج يتداخل فيها التصدير والاستيراد بدلاً من مرحلة الاستيراد فقط .

وهناك عامل آخر وهو تنوع المنتجات ذات العمر القصير وتقسيم الأسواق إلي عدة أسواق صغيرة والقيام بتصميم منتج خاص لكل سوق علي حدة ، وعادة ما يتركز الإنتاج الأجنبي علي خدمة وإشباع فئات ذات الدخل الأعلي .

رابعاً : بعض العوامل الأخري في تفسير التجارة الدولية

ذكرنا عند استعراضنا للنظريات المفسرة للتجارة الدولية ما يعتري كل منها من نقص ، وما يشوبها من قصور لتقديم تفسير يتوافق مع واقع التجارة الدولية.

ولهذا ، فإن هناك مجموعة أخري من العوامل لها دور في تفسير التجارة الدولية ، أهم هذه العوامل هي :

١ - طبيعة توزيع الموارد الطبيعية

حيث تتمتع بعض البلاد بتركز بعض مصادر الثروة الطبيعية فـــي بعـــض البلاد كالبترول في بلاد الشرق الأوسط وأمريكا وروســـيا وفـــنزويلا ، والفحـــم ، والمطاط في بلاد معينة ، وكذلك القطن والسكر .

وبعض هذه الدول مثل الدول النامية تأخذ صادراتها شكل المواد الأوليـــة ، وتعتمد عليها في دخلها القومي بشكل أساسي وتتخصص في تصديرها إلـــي العـــالم الخارجي ، أما الدول الصناعية فقد استطاعت ادخال تطوير علي صادراتـــها مـــن خلال التصنيع .

٢ - حجم الدولة

ويرتبط بالظاهرة السابقة ارتباطاً وثيقاً عامل آخـــر هـــو حجـــم الدولـــة أو المساحة الجغرافية التي تشغلها ، والذي يؤثر في درجة تكامل المـــوارد الطبيعيـــة والبشرية بالنسبة للدولة بالإضافة إلي ما يوفره ذلك الحجم من مزايا الإنتاج الكبـــير ، وهذه العناصر تفسر جزءاً كبيراً من تجارة الولايات المتحدة مع العالم وأيضاً الـــدول الصناعية .

٣ - العامل السياسي

فهناك قيود تحد من التجارة الدولية ، ترجع هذه القيود إلي طبيعـــة النظـــام السياسي السائد واختياراته الاقتصادية ، فقد يضع ذلك النظام قيوداً علـــي التجـــارة الخارجية ، والعكس صحيح ، فقد تكون اختيارات النظام السياســـي الاعتمـــادي

التنمية علي الخارج ، فتشجع المشروعات علي التوجه التصديري أو الاستثماري للخارج .

٣ - تغير الميزة النسبية

العوامل التي تؤثر في التخصص الدولي ليست ثابتة علي مدار الزمن ، بل تتغير هذه العوامل وتغير بالتالي من التخصص الدولي واتجاهات التجارة الخارجية، وهذا التغير يحدث نتيجة لعدد من العوامل ، منها :

أ - تغير الأذواق

فتغير الأذواق لا يؤثر فقط في حجم الطلب بل يمكن أن يكون تغيراً في اتجاهات التجارة الدولية ، فيما يسميه نوركسا (أثر التقليد أو المحاكاة) فتغير الأذواق يمكن أن يسبب تغيراً في المزايا النسبية ، ومع تغير الأثمان النسبية فإنه يمكن التحول إلي تصدير منتج أكثر ربحا ، وإن نظرة ما إلي سلوكيات الأفراد في الدول النامية في السنوات الأخيرة يعكس ذلك بوضوح ، في تغير عادات الطعام والاتجاه إلي استهلاك سلع غذائية من الخارج ، وكذلك بعض السلع المعمرة ... الخ .

ب - العامل التكنولوجي

يعتبر العامل التكنولوجي أحد العوامل الهامة في تفسير التجارة الدولية فالواقع يؤكد أن التغير المستمر في أساليب الفن الإنتاجي تغير في نسب التأليف بين العناصر الإنتاجية ، اللازمة لإنتاج السلعة الواحدة من بلد لآخر ، مما يمكن من التغلب علي مشكلة ندرة عنصر إنتاجي معين ، وأيضاً فإن التقدم التكنولوجي يوجد

تنوع في الأساليب الفنية للإنتاج ، وإلي تخفيض نسبة النفقات ، وإلي إنتـــاج بدائـــل صناعية للمواد الخام الأولية ، وإلي رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل ، وإلي الاعتمـــــاد أكثر علي آلية الإنتاج وتقليل استخدام عنصر العمل النادر .

ولأن التغيرات التكنولوجية لا تحدث في كل البلاد بنفس المعدلات ، فـــهناك دول تحقق سبقا تكنولوجيا ، وتتمكن من توظيفه في إنتاج سلعة جديدة ، تشبع حاجـة الاستهلاك المحلي أولاً ثم تقوم بتصديرها وتغزو بها الأسواق بعـــد ذلـــك ، فيمـــا يعرف بنموذج (دورة المنتج) والذي يبرز دور الابتكارات التكنولوجية في تفســير التجارة الدولية. كما توضح هذه النظرية انتشار الفنون الإنتاجية من دولة لأخـــري وأثره في تغيير نمط التجارة الدولية ، وباختصار شديد ، وفي ضوء تركـز جـــانب كبير من التجارة الدولية في السلع الصناعية في عدد من الدول المتقدمة يمكن القول بأن نسبة كبيرة من التجارة الدولية يمكن تفسيرها علي أساس الفوارق في المعرفـــة الفنية بغض النظر عن ظروف الدول من حيث الوفرة أو الندرة النســبية لعنـــاصر الإنتاج .

جـ - وفورات الحجم

أي انخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة مع زيادة حجم الإنتاج ، وتظهر هـــذه الوفورات علي وجه خاص في الصناعات التي تستخدم أســـاليب الإنتـــاج الكبـــير والمعدات الرأسماليـــة علي نطاق واســـع مثـــل صناعـــات الصلـــب والســـيارات والطائرات ..ويرجع هذا الانخفاض في التكلفة إلي ما يتيحه الإنتاج الكبير من قـــدر أكبر من التخصص وتقسيم العمل وبالتالي زيادة الإنتاجية ، كما يتيح هذا الحجم مـــن استخدام آلات ومعدات متخصصة بدرجة أكبر ، وكذلك الاستفادة مـــن المنتجـــات

الثانوية ، والحصول علي خصم من الموردين ، وتخفيض نسبة التكاليف الإدارية والتسويقية .

ومع الانخفاض في التكلفة ، فإن وفورات الحجم تعطي حافزاً للتخصص الدولي في منتج والقيام بإنتاجه علي نطاق واسع ، فتتحقق ميزة نسبية فتقوم الدولة بتصدير هذا المنتج وتستورد المنتج الذي تخلت عنه .

د – نفقات النقل

تؤثر نفقات النقل في التجارة الدولية ، فإذا كانت هذه النفقات مرتفعة بحيث تفوق الفرق في الثمن قبل التجارة فإن ذلك يحول دون قيام التجارة ، علي أنه من ناحية أخري ، فإن تخفيض تكاليف النقل قد يكون سبباً في قيام التجارة ، عندما يكون استيراد السلعة من الخارج أقل تكلفة من الحصول عليها من الداخل من موقع بعيد نسبياً ، وقد أدت التطورات في وسائل النقل وإنخفاض نفقاته إلي اتساع نطاق التجارة الدولية ودخول سلع جديدة في نطاق التبادل الدولي .

هـ – الشركات متعددة الجنسيات

يؤثر وجود هذه الشركات علي حجم ونمط التجارة الدولية ، لأن حجماً كبيراً من التجارة الدولية يتم عبر هذه الشركات ، أو بين هذه الشركات بعضها البعض ، أو بين مراكزها الرئيسية وبين فروعها التابعة المتواجدة في عدد من الدول الأخري .

وتتنوع أنشطة هذه الشركات بين التصدير والاستيراد للسلع والخدمات ، والأنشطة الاستثمارية التي تدعم بها نشاطها في التصدير والاستيراد .

نخلص من كل ما سبق ، أن السلع التي تدخل في التجارة الدولية ترجع إلى مجموعة متداخلة من العوامل : منها اختلاف الفن الإنتاجي ، الاختلاف النسبي في توافر عناصر الإنتاج ، ظروف الطلب علي السلع ، الوفورات الناشئة عن حجم الإنتاج ، التجارة في السلع المتمايزة ، تقسيم الأسواق ، العوامل السياسية ... الخ . وهذه العوامل مجتمعة هي التي تفسر في الواقع التجارة الدولية ، وليس عاملاً أو نظرية واحدة .

الفصل الثالث

الصـــرف الأجنبـــي

من السمات الأساسية للتبادل الدولي التي تميزه عن التبادل الداخلي تعدد العملات الوطنية . وهذا التبادل يتم في سوق الصرف الأجنبي . (أو سوق النقد الأجنبي) .

ونتناول في هذا الفصل دراسة بعض جوانب أسواق الصرف الأجنبي ، من حيث :-

- وظائف سوق الصرف الأجنبي ونوعية المعاملات التي تتم فيه .
- كيفية تحديد أسعار الصرف في سوق الصرف .
- المخاطر المقترنة بالصرف الأجنبي وسبل تغطيتها .

تعريف سوق الصرف الأجنبي (١)

سوق الصرف الأجنبي هو الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفـــة بعضـــها ببعض من قبل كافة المتعاملين في النقد الأجنبي سواء أكانوا أفـــرادا أو شـــركات أو بنوك أو حكومات . وسوق الصرف ليس مكانا محدداً بعينه ، ولا حتي بلداً بعينـــها في حالة العملات الدولية ، فمثلاً سوق الصرف الأجنبي للدولار يشمل كافة المواقـــع عبر العالم التي يتم فيها بيع أو شراء الدولار مقابل العمـــلات الأخـــري ، وأكـــبر

---

(١) ارجع إلى د / فاروق محمد حسين ، التجارة الدولية ، ص ٣٧.

أسواق الصرف العالمية توجد في لندن ونيويورك وطوكيو ، بالإضافة إلي عدد من أسواق الصرف الهامة الأخري في باريس وزيورخ وميلانو وسنغافوره وهونج كونج ... الخ .

وظائف سوق الصرف الأجنبي

تدعو الحاجة إلي سوق الصرف الأجنبي نظراً لوجود عملة لكل دولة .

ولو افترضنا وجود عمله دولية واحدة تستخدم في تسوية كافة المدفوعات الدولية لما نشأت الحاجة إلي أسواق الصرف ، ولكانت التجارة الدولية مشابهه للتجارة الداخلية بين أقاليم البلد الواحد . ولكن المعاملات الدولية تتطلب تحويل عملة وطنية لعملة أخري ، أي عملية صرف أجنبي . وهذه هي الوظيفة الأولي لسوق الصرف الأجنبي ، وهي تحويل عملة ما إلي عملة أخري .

أهمية الصرف لتبادل السلع

يحتاج تدفق السلع والخدمات عبر الحدود الدولية إلي تحويل عملة الدولة المستوردة إلي عملة الدولة المصدرة . فشراء تاجر مصري لآلات من ألمانيا يحتاج لتحويل الجنيهات إلي الدوتشمارك ... وشراء شركة انجليزية لسلع امريكية يتطلب تحويل الجنيهات الاسترلينية إلي دولارات . والصفقات التجارية بين فرنسا واليابان تقتضي مبادلة الفرنك الفرنسي بالين الياباني .

أهمية الصرف لتبادل الخدمات

والتبادل الدولي في الخدمات يحتاج أيضاً إلي سوق الصرف . فالسائحون القادمون من الخارج يتعاملون مع سوق الصرف ، والوطنيون الذين يتسلمون تحويلات من ذويهم العاملين في الخارج يدخلون سوق الصرف الأجنبي لتحويل العملات الأجنبية إلي العملات الوطنية . فتحويلات العمال المصريين في الخارج تقتضي دخول سوق الصرف طلبا للجنية .

أهمية الصرف لأغراض الاستثمار في الخارج

وبالمثل يحتاج الأفراد أو الشركات للنقد الأجنبي لشراء الأصول المالية : فشراء مصري لأسهم شركة فرنسية يحتاج للفرنكات الفرنسية ، والشركة الامريكية التي تريد أن تستثمر أموالها في اليابان تحتاج إلي الين الياباني ... وهكذا . وهذه المعاملات تحتاج إلي تبادل عملات في سوق الصرف ، فالطلب علي الواردات أو الأصول المالية في الخارج طلب علي العملات الأجنبية ، والتصدير عرض للعملة الأجنبية .

مستويات التعامل في سوق الصرف الأجنبي

المستوي الأول : التعامل بين البنوك التجارية وعملائها من الأفراد والشركات

معاملات الأفراد والشركات في الصرف الأجنبي بيعاً وشراءً تتم عن طريق البنوك ، والتي تؤدي وظيفة الوساطة بين البائعين والمشترين للنقد الأجنبي ، ونفس الدور تؤديه شركات الصرافة .

وعند قيام البنوك التجارية بالتوسط بين من يعرضون النقد الأجنبي ومن يطلبون النقد الأجنبي فإنها تؤدي وظيفة هامة تشابه عمليات غرف المقاصة . ففي حالة غياب هذه الوظيفة يضطر المستورد المصري مثلا الذي يحتاج إلي فرنكات فرنسية إلي البحث عن مصدر مصري لفرنسا ولديه الفرنكات بالقدر الكافي . وعليه أن يتفاوض معه أيضاً بشأن السعر . وواضح أن هذا لأمر سيكون مضيعة للوقت واهدارا للكفاءة . وهو بمثابة ارتداد لأحوال المقايضة .

المستوي الثاني : التعامل فيما بين البنوك

ومعاملات البنوك فيما بينها تسمي بالمصطلح المصرفي " بالسوق المصرفي " أو " سوق المتعامل ما بين البنوك " وفي أسواق الصرف العالمية لا تتعامل البنوك عادة فيما بينها بصورة مباشرة ، بل تلجأ إلي خدمات سماسرة النقد الأجنبي الذين يعملون كوسطاء بين هذه البنوك . وتمكن خدمات هؤلاء السماسرة البنوك من الاحتفاظ بالقدر المناسب من كل عمله تتعامل فيها . فإذا لم يكن البنك لديه في لحظه معينة ما يكفي من أرصدة النقد الأجنبي من أحد العملات فإنه يلجأ إلي هؤلاء السماسرة لشراء ما يلزمه . وبالعكس إذا كان لديه فائضاً فإنه يبيعه إلي هؤلاء السماسرة .

وبالتالي تستطيع البنوك معادلة متحصلاتها ومصروفاتها من كل عمله عن طريق الاستعانة بسماسرة النقد الأجنبي الذين يتوسطون بين البنوك . فكان هؤلاء السماسرة يقومون للبنوك التجارية بدور غرفة المقاصة ، وهو نفس الدور الذي تؤديه البنوك التجارية للمتعاملين في النقد الأجنبي .

ويدخل في إطار التعامل ما بين البنوك في سوق الصرف المعاملات بين البنوك ومراسيلها من البنوك في الخارج ، وتساهم هذه المعاملات في ضمان توازن المتاح من أحد العملات لدي البنك مع المطلوب منها .

المستوي الثالث : البنك المركزي

وهو أعلي مستوي حيث يتعامل البنك المركزي في سوق الصرف بمبـــالغ ضخمه ، وذلك في المواقف الآتية :

أولاً : تلبية احتياجات البنوك من العملة الأجنبية ، إذا زاد الطلـــب علـــي النقد الأجنبي بالنسبة للاقتصاد القومي ككل عن حصيلة النقد الأجنبي ، فإن البنـــوك التجارية ستضطر إلي الاقتراض من البنك المركزي في إطار وظيفتـــه كمقـــرض أخيراً . ويلجأ البنك المركزي في هذه الحالة إلي السحب من احتياطياته الدولية مـــن النقد الأجنبي . وبالعكس إذا أسفر التعامل مع العالم الخارجي عن زيادة المتاح مـــن النقد الأجنبي (العرض) عن الطلب عليه ، فإن هذا الفائض من النقد الأجنبي ســـيتم مبادلته لدي البنك المركزي نظير العملـــة الوطنيـــة ، ويـــؤدي هـــذا إلـــي زيـــادة الاحتياطيات القومية للنقد الأجنبي في خزانة البنك المركزي .

أي أن البنك المركزي يعمل كبائع أخير أو مشتر أخير للنقد الأجنبي عندمـــا لا تتساوي في النهاية حصيلة البلد الكلية من النقد الأجنبي مع احتياجاتها من النقـــد الأجنبي .ويقوم البنك المركزي حسب الحالة أما بالسحب من الاحتياطيات الدوليـــة أو الإضافة إليها ، كما سنري ذلك عند دراستنا لميزان المدفوعات .

ثانياً : التدخل للتأثير في أحوال سوق الصرف أو تخفيض التقلبـــات فـــي أسعار الصرف . ووسيلة البنك المركزي في التأثير علي سعر العملة الوطنية هـــي علي النحو التالي : إذا زاد سعر العملة الوطنية (إزاء العملات الأخري) عـــن حـــد معين يراه البنك المركزي حدا أقصي للارتفاع المقبول فإنه يلجأ إلي بيـــع العملـــة الوطنية في سوق الصرف (نظير العملات الأجنبية) وذلك لمحاولة خفض ســـعرها . ويلجأ إلي شراء العملة الوطنية في الحالة العكسية .

ثالثاً : قيام البنك المركزي بعمليات الحكومة التي تتضمن معاملات فـــي النقد الأجنبي ، باعتباره بنكا للحكومة .

وقد شهدت المعاملات بالنقد الأجنبي في أسواق الصرف العالمية نموا سريعاً خلال السنوات الأخيرة . ويرجع ذلك إلي ثلاثة عوامل أساسية :

١ – التحسن الكبير في وسائل الاتصال ، كنتيجة لثورة الاتصالات .
٢ – تخفيف القيود واللوائح التي كانت تكبل العمل المصرفي ، والاتجاه نحو التحرر الاقتصادي .
٣ – العجز الضخم في الموازين التجارية لكبريات البلدان الصناعية .

هذا بالإضافة إلي أن أسواق الصرف الكبير حول العالم أصبحت تعمل طوال الأربع وعشرين ساعة .

ونلاحظ أن معاملات الصرف الدولية في العملات تتم أساساً مقابل الدولار باعتباره العملة التبادلية الدولية ، خاصة إذا علمنا أن ٦٠% من المعروض من الدولار يتم تداوله خارج الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد أدت التطورات في السوق العالمية إلي انفصال كامل بين المعاملات في الصرف الأجنبي واحتياجات التجارة في السلع والخدمات والاستثمارات ، حتى أن الأشكال التقليدية للتجارة والاستثمارات الدولية لا تشكل إلا نسبة صغيرة (١٠%) من حجم هذا التعامل اليومي الهائل في أسواق الصرف العالمية . أما القدر الباقي وهو الجزء الضخم فيمثل عمليات مضاربة في النقد الأجنبي تقوم بها البنوك وغيرها من المضاربين في شكل بيع أو شراء النقد الأجنبي علي أمل تحقيق أرباح سريعة إذا صحت توقعات هؤلاء المضاربين عن التحركات المستقبلية لأسعار العملات ، كأن يشتري أحد المضاربين الاسترليني الآن علي أمل ارتفاع سعره في المستقبل ثم يبيعه آنذاك وتحقيق أرباح متي صحت توقعاته .

أنواع المعاملات في النقد الأجنبي في أسواق الصرف

التعامل في النقد الأجنبي في أسواق الصرف يشمل :

١ - المعاملات في البنكنوت والتحويلات .
٢ - المعاملات الحاضرة والآجلة .
٣ - مبادلة العملات ومقايضة العملات .

١ - المعاملات في البنكنوت والتحويلات :

التعامل في النقد الأجنبي لا يقتصر فقط علي أوراق البنكنوت (أي مبادلـــة العملات المختلفة في شكل بنكنوت) ، والتي يكون مصدرها الأساسي هو الســـياح الذين يتعاملون أساسا بالبنكنوت بالإضافة بالطبع إلي الشيكات السياحية ، بل يشـــمل كذلك التحويلات والتي تعد في الوقت الحالي أهم صور التعامل في النقد الأجنبـــي . والتحويلات عبارة عن أمر بالدفع من أحد البنوك (بنك القاهرة في مصر مثلا) إلـــي مراسلها في بلد آخر (في باريس مثلا) يدفع مبلغ محدد لشخص معيـــن أو لحســـاب معين .

ويلاحظ أن التعامل في النقد الأجنبي متي تم عن طريـــق أوراق البنكنـــوت فإنه يتسم ببعض الخصائص المميزة . فعلي خلاف الحال بالنسبة للتحويلات حيـــث تتغير الأسعار دوما خلال ساعات النهار (ونحن نتحدث هنا عما يجري في أســـواق الصرف العالمية) بحيث يستوجب الأمر إقران السعر بالزمن ، فإن الأسعار بالنسـبة

لأوراق البنكنوت تتحدد لليوم بأكمله . هذا فضلا علي أن البنـوك تتقـاضي عـادة أتعاب خدمات مصرفية أكثر للمعاملات في البنكنوت مقارنة بالتحويلات المصرفية. وهذا ينعكس في شكل هوامش انتشار أكبر بالنسبة للبنكنـوت - ونعنـي بـهوامش الانتشار الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع للعملات . فهامش الانتشار الـذي قـد يقل عن (١٠/١) الواحد في المائة في حالة التحويلات قد يصل إلي ١٠% أو أكـثر في حالة البنكنوت . ويرجع ذلك إلي أن التعامل في النقد الأجنبي يحمل البنوك نفقـة معاملات أكثر إذا اتخذ هذا التعامل شكل أوراق البنكنوت ، وهو أمر يرجع لأكـثر من سبب . فخطر السرقة أكبر بالنسبة لأوراق البنكنوت ، كما أن أوراق البنكنـوت لا تعطي أي عائد . وبالتالي تحمل البنوك المعاملات في البنكنوت قدرا أكـبر مـن أعباء تكلفة الخدمة المصرفية .

٢ - المعاملات الحاضرة والمعاملات الآجلة

عند قيام البنوك بالتعامل في النقد الأجنبي بيعا أو شراء تتعهد هذه البنـوك ببيع مبلغ معين من العملة (الأجنبية أ, المحلية) لبنك آخر أو عميـل عنـد تـاريخ محدد. وعلي أساس هذا التاريخ المحدد يتم التفرقـة بيـن المعـاملات الحـاضرة والمعاملات الآجلة وتعد المعاملات الحاضرة أكثر معـاملات الصـرف الأجنبـي شيوعا . وتعني المعاملات الحاضرة بيع أو شراء النقد الأجنبي والتسـليم الفـوري (في عرف أسواق الصرف الأجنبي يكون التسليم فوريـا وبالتـالي المعاملـة مـن المعاملات الحاضرة في سوق الصرف عندما لا تتجـاوز مدة التسليـم يـوميـن - تجاريين - من تاريخ تسجيل المعاملة . وهذه المدة والتي تسمي بالتسليم الفـوري تسمح بالوقت الكافي لتسجيل المعاملة كقيد مدين أو دائـن فـي حسـابات البنـوك أطراف التعامل) .

ولكن المعاملات الآجلة ، تختلف عن المعاملات الحاضرة من حيث تاريخ الاستحقاق ، فتاريخ الاستحقاق لن يكون في الحال وإنما في تاريخ لاحق في المستقبل (والذين يزيد بالتالي عن يومين حسب التوضيح السابق) . وبالتالي فإن المعاملات الآجلة في أسواق الصرف الأجنبي تعني التعهد ببيع أو شراء النقد الأجنبي عند تاريخ لاحق . ويمكن أن يتراوح تاريخ الاستحقاق للعقدالأجل من عدة شهور إلي عدة سنوات في بعض الأحيان . وتتم الصفقة وفق سعر يسمي السعر الآجل ، وهو يختلف عن السعر الحاضر الذي تسوي به المعاملات الحاضرة . ولكن الذي يجب التنويه إليه أن سعر الصرف الآجل يتم الاتفاق عليه منذ البداية ، أي منذ لحظة توقيع العقد الآجل .

٣ - مبادلة العملات ومقايضة العملات

يشمل التعامل في النقد الأجنبي بالإضافة إلي التبادل المعتاد للعملات أيضا مقايضة العملات ، وعلي خلاف العقود المعتادة لتبادل النقد الأجنبي حيث يتم مبادلة عملة بعملة في الحال أو الاستقبال ثم تنتهي الصفقة فإن مقايضة العملات تشمل جانبين :

- شراء عملة نظير أخري (شراء استرليني مقابل دولار مثلا) ، وفي وقت معين .
- وفي نفس الوقت الاتفاق علي القيام بعملية مبادلة عكسية في المستقبل وذلك ببيع نفس العملة مقابل الأخري (بيع الاسترليني مقابل الدولار) في تاريخ لاحق .

والصفة البارزة لمقايضة العملات بالتالي أن الطرفين يتفقان علـــي القيـــام بجانبي المقايضة (التبادل ثم التبادل العكسي) كمعاملة واحدة يتعـــهد كـل طـرف بمقتضاها بدفع واستلام مبالغ محدده من العملات بأسعار محدده وفي تواريخ يتفـــق عليها . والسعر الذي يتم به التبادل في كلتا مرحلتيه يتفق عليه منـــذ البدايـــة بيـــن أطراف التعاقد .

وتلجأ البنوك والشركات إلي مقايضة العملات تحقيقـــاً لأهـداف معينـــة . فبالنسبة للبنوك توفر مقايضة العملات وسيلة ملائمة تستطيع من خلالها البنوك تلبية حاجاتها من عملات معينة من النقد الأجنبي علي مدار فترة من الزمن . فالبنوك قـد يكون لديها فائضاً من أحد العملات وعجزاً في عملة أخري ، ولذا فإنها تلجأ إلـــي مقايضة العملات التي لا تحتاجها خلال فترة معينة نظير العملات التي تحتاجها عـن نفس الفترة .

وتقوم الشركات العاملة في الحقل الدولي بمثل هـــذه الاتفاقيـــات الخاصـــة بمقايضة العملات فيما بينها . ودوافعها في ذلك هو الاحتياج للعملة بطبيعة الحـــال . ولكن سبب لجوء هذه الشركات بعضها إلي بعض يمكن تفسيره في أحد جوانبه بأنـــه أعمال لمبدأ المزايا المقارنة في التمويل .

ونأخذ مثالاً يوضح هذا الأمر . نفترض أن شركة بيجو الفرنسية للســـيارات تريد أن تفتح مصنعاً لها في ألمانيا ، وأن شركة فولكس فاجن الألمانيـــة للســـيارات ترغب بدورها في إنشاء مصنع لها في فرنسا . وبالطبع تحتاج كل شركة فولكـــس للفرنكات الفرنسية . ولكن لا شك أن كل شركة مـــن هـــاتين الشـــركتين تســـتطيع الاقتراض بصورة أيسر وبتكلفة أقل من بلدها الموطن وبعملتها الوطنية الخلاصــــة بها . فشركة فولكس معروفة أكثر للجمهور الألماني ، كمــــا أن ممتلكاتـــها يمكـــن

الرجوع إليها عند الاقتضاء - ونفس الامر يصح بالنسبة لشركة بيجو الفرنسية في بدها الموطن . ومعني ذلك أن كل شركة تتمتع بميزة مقارنة في الاقتراض بعملتها الخاصة ومن بينها الموطن ، في حين انها تحتاج إلي عملة البلد الأخري للقيام باستثماراتها الدولية .

ويمكن أن تقوم هاتان الشركتان بتوقيع عقد لمقايضة العملات مما يخفض تكلفة الاقتراض لكل شركة في نفس الوقت الذي تحصل فيه كل شركة علي العملة التي تحتاجها . فشركة بيجو تستطيع الحصول علي العملة الفرنسية من السوق الفرنسي بتكلفة أقل (سواء عن طريق الاقتراض المصرفي أو طرح السندات أو غير ذلك) وتقايضه نظير مبلغ مكافيء من الماركات الذي تحصل عليه شركة فولكس من السوق المالي الألماني . ويتم الاتفاق علي المبادلة العكسية للعملة في تاريخ لاحق ، بعد أن تكون شركة بيجو قد قامت بالإنتاج الفعلي مثلا في ألمانيا وتستطيع الحصول بالتالي علي الماركات الألمانية ، ونفس القول ينطبق علي شريكتها الألمانية في السوق الفرنسي .

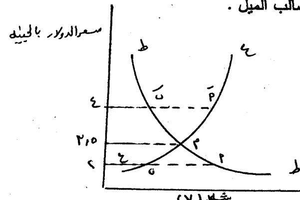
وبهذه الكيفية التي شرحناها تستطيع كل شركة أن تقترض ، بأفضل الشروط وأقل التكاليف وتحصل في نفس الوقت علي الأموال بالعملة التي تريدها.

تحديد أسعار الصرف

تتحدد أسعار الصرف شأنها في ذلك شأن أسعار السلع الأخري بعوامل العرض والطلب علي العملات وهذا هو ما يسمي بأسعار الصرف الحرة أو المعومة والتي تحددها قوي السوق الحرة .

ولتوضيح كيف يتحدد سعر الصرف في حالة أسعار الصرف الحرة يوضح الشكل التالي سوق الصرف المصري ، حيث تفترض أن الجنيهات يتم مبادلتها أمام عملة رئيسية وهي الدولار ، والذي نفترض أنه يمثل (أو ينوب عن) كل العملات الأجنبية الأخري في سوق الصرف المصري .

ويمثل المنحنيان المتقاطعان في الرسم منحني الطلب علي الدولار ط ط (أو منحني الطلب علي النقد الأجنبي بوجه عام) ومنحني عرض الدولار ع ع (أو منحني عرض النقد الأجنبي) . ومنحني الطلب هنا يسلك مسلك منحنيات الطلب العادية أي أنه سالب الميل .



الكمية المطلوبة والمعروضة من الدولارات ط : الكمية المطلوبة من الدولارات
تحديد سعر الصرف في أسواق الصرف الحرة ع: الكمية المعروضة من الدولارات

بمعني وجود علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من الدولار - وسعر الدولار .

فإذا ارتفع سعر الدولار انخفضت الكمية المطلوبة منه وبالعكس . كمـــا أن منحني عرض الدولار يسلك أيضاً السلوك المعتاد لمنحنيات العرض : فـالمنحني موجب الميل والعلاقة طردية بين الكميات المعروضـــة مـــن الـــدولارات وســـعر الدولار. بمعني اتجاه الكمية المعروضة للزيادة مع ارتفاع السعر والعكس بالعكس.

ويوضح الشكل أن سعر الصرف (التوازني) الذي يحدده السوق هـــو ٣,٥ جنيها للدولار . لماذا لا يكون السعر الذي يحدده السوق هو ٢ دولار للجنيـــه أو ٤ دولار للجنية علي سبيل المثال ؟ الواقع أنه طالما قلنا أن أسعار الصرف (الحـــره) هي التي يحددها قوي العرض والطلب علي النقد الأجنبي ، فإن هذه القـــوة نفســها هي التي تشرح لماذا لا يكون سعر السوق هو ٢ أو ٤ جنيه للدولار . دعنا نوضـــح ذلك بالاستعانة بقوي عرض وطلب العملات .

إذا كان سعر السوق هو ٢ جنيه للدولار ، فـــإن الكميـــة المطلوبـــة مـــن الدولارات ستكون كما يمثلها النقطة (أ) ، والكمية المعروضة كما يمثلها النقطـــة (ب) . أي أنه عند هذا السعر ستزيد الكمية المطلوبة من الدولارات عن المعروضـــة منها بمقدار أ ب . ولن يلبث هذا أن يدفع السعر إلي أعلي علي النحو الذي يبينـــه الشكل .

وبالمثل لن يكون سعر السوق هـــو ١ دولار = ٤ جنيـــهات ، لأن الكميـــة المعروضة عند هذا ا لسعر تفوق الكمية المطلوبة عند هذا السعر ، وسيؤدي هـــذا إلي خفض سعر الدولار .

ويعبر عن كل ما سبق بأن السعر التوازني للدولار بالنسبة للجنيـــة هـــو ١ دولار = ٣,٥ جنيهات .

وهو السعر الذي يتحدد عند تقاطع منحني عرض الدولارات مع منحني الطلب علي الدولارات .

ولكن ما الذي يجعل منحني الطلب علي النقد الأجنبي وعرض النقد الأجنبي يسلكان علي الترتيب مسلك منحنيات الطلب علي السلع ومنحنيات عرض السلع ؟

فالطلب علي النقد الأجنبي يعتبر طلبا مشتقا من الطلب علي السلع أو الخدمات أو الأصول المالية . بمعني أن طلب المصريين علي الدولارات (النقد الأجنبي) ينبع من رغبتهم في استيراد السلع والخدمات من أمريكا أو شراء أسهم أو سندات أمريكية أو زيادة طلبهم علي الودائع الدولارية . والأن إذا ارتفع سعر الدولار من ٢ جنيه إلي ٤ جنيه ، فمعني هذا ارتفاع أسعار السلع المستوردة من أمريكا . فالسلعة أو الخدمة أو الأصل المالي ، التي كان تكلف المستورد المصري جنيهان عند شرائها من أمريكا أصبحت الآن تتكلف ٤ جنيهات . وهذا يؤدي إلي خفض الطلب علي الدولار . والعكس في حالة انخفاض سعر الدولار . وبالتالي كلما كان سعر الدولار منخفضا كلما شجع هذا المستورد المصري علي شراء السلع أو الخدمات من أمريكا ، الأمر الذي يؤدي إلي زيادة الطلب علي الدولارات ، وكلما كان سعر الدولار مرتفعاً كلما أدي هذا إلي احجام المستورد المصري عن شراء السلع أو الخدمات من أمريكا ، الأمر الذي يؤدي إلي خفض الطلب علي الدولارات .

وبالمثل فإن عرض الدولارات في سوق الصرف المصري هو عرض مشتق من صادرات السلع أو الخدمات أو الأصول . وبتعبير آخر فإن عرض الدولارات يأتي من رغبة الأفراد أو الشركات في أمريكا لاستيراد السلع أو

الخدمات المصرية أو اقراض الأموال (الدولارات) للأفراد أو الشركات في مصر أو القيام باستثمارات في مصر ، أو القيام بتحويلات من طرف واحد . وفي كل مرة يحصل الأفراد أو الشركات في مصر علي هذه الدولارات (كعائد لصادرات السلع أو الخدمات .. أو الأصول المالية) فإنهم يقومون بعرضها في سوق الصرف نظير الجنيهات المصرية . فلنفرض أن سعر صرف الدولار قد ارتفع من ٢ جنيه إلي ٤ جنيه ، معناه أن نفس السلعة أو السلع التي كان يصدرها التاجر المصري ستجلب له حصيلة مضاعفة بالجنيه المصري . فلنفترض أن تاجر الملابس المصري كان يقوم بتصدير الطن من الأقمشة قبل ارتفاع سعر الدولار بمقدار ١٠٠ ألف دولار ، أن حصيلته بالجنيهات المصرية هي ٢٠٠ ألف جنيه . ولكن بعد ارتفاع سعر الدولار ستصبح الحصيلة ٤٠٠ ألف جنيه . وبالتالي فإن تفسير العلاقة الطّردية بين سعر الدولار وعرض الدولارات يكمن في ان ارتفاع سعر الدولار مثلا بالنسبة للجنية المصري هو بمثابة ارتفاع الأسعار الأمريكية مقومة بالجنية المصري (أو هي بمثابة زيادة في حصيلة المصدر المصري عن نفس القدر من السلع) . الأمر الذي يدفع المصدر المصري إلي زيادة التصدير إلي أمريكا ، وهو أمر من شأنه في النهاية زيادة عرض المتاح من الدولارات نتيجة ارتفاع سعر الدولار بالنسبة للجنية .

ب – عمليات الموازنة في أسواق الصرف

هناك علي نحو ما رأينا أسواق دولية متعددة للصرف ، كسوق لندن ونيويورك وطوكيو وباريس ... الخ . وفي كل هذه الأسواق تتحدد أسعار صرف العملات بعضها ببعض من واقع قوي العرض والطلب .

هل هناك من العوامل ما يؤدي إلي تعادل سعر صرف العملة (بالنسبة لعملة أخري) - كسعر الاسترليني بالنسبة للدولار - في كافة هذه الأسواق ، بحيث ترتبط هذه الأسواق مع بعضها كما لو أجزاء كانت سوقاً واحداً ، أو مجرد ارجاء مختلفة لسوق عالمي واحد للصرف ؟

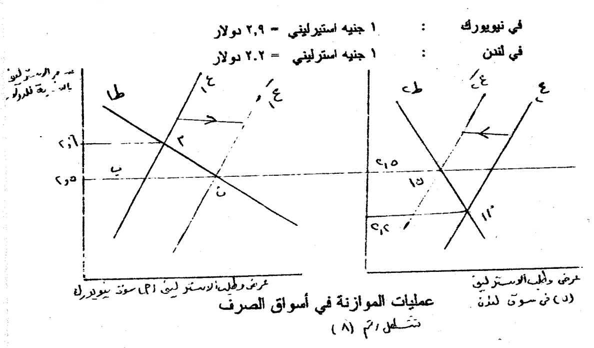
الواقع أنه حيث تنتقل العملات بسهولة بين هذه الأسواق المالية المتعددة . وحيث أن تكلفة انتقال النقد الأجنبي بين البلدان المختلفة زهيدة للغاية من الناحية النسبية ، وحيث أن أسعار الصرف في هذه الأسواق المالية الدولية يترك تحديدها لقوي العرض والطلب الطليقة ، فإن أسعار الصرف (بين عملتين) تميل إلي التعادل في كافة هذه الأسواق الدولية ، وذلك عن طريق ما يسمي بعملية الموازنة (أو المراجحة) في أسواق الصرف .

وتتضمن عمليات الموازنة في أسواق الصرف الدولية شراء عملة معينة في أحد أسواق الصرف ثم بيعها في نفس الوقت في سوق آخر ، وذلك للاستفادة من تفاوت سعر العملة الواحدة بين سوق صرف وصرف آخر . وتؤدي عمليات البيع والشراء الآني هذه إلي تعادل سعر العملة في هذين السوقين . فلو كان هناك مثلا ضغوط صعودية علي الاسترليني في سوق نيويورك ، نتيجة لزيادة الكمية المطلوبة من الاسترليني عن الكمية المعروضة منه أدت إلي رفع سعر الاسترليني بالنسبة للدولار ، بحيث أصبح هذا السعر أعلي منه في سوق لندن فإن من يقومون بعمليات الموازنة في أسواق الصرف والذين يستهدفون الحصول علي الأرباح من فروق أسعار العملة بين أسواق الصرف المختلفة سيلحظون ارتفاع سعر الاسترليني في نيويورك وانخفاضه في لندن ، وبالتالي سيقومون بشراء الاسترليني في لندن مقابل الدولار بأسعاره المنخفضة نسبيا ثم بيعه في نيويورك . وهذه العملية ستؤدي من ناحية :

- شراء الاسترليني من لندن بأسعاره المنخفضة نسبيا ، الأمر الذي يؤدي إلـي رفع سعر الاسترليني في لندن .
- ثم بيعه في نيويورك الأمر الذي يؤدي إلي زيادة المعروض من الاسـترليني في نيويورك ومن ثم خفض سعره .
- وتستمر عمليات الموازنة بهذه الصورة حتي يتعادل سعر الاســترليني فــي البلدين .

ولتوضيح عملية الموازنة (المراجحه) رقميا وبيانيا دعنا نفترض أن ســعر صرف الاسترليني في نيويورك ولندن كان علي النحو التالي :

في نيويورك : ١ جنيه استيرليني = ٢,٩ دولار
في لندن : ١ جنيه استرليني = ٢.٢ دولار



عمليات الموازنة في أسواق الصرف
شكل رقم (٨)

ويوضح الشكل (أ) أن السعر التوازني للاسترليني يتحدد عنـد ٢,٩ دولار في نيويورك كما يوضح الشكل (ب) أن السعر التوازني للاسترليني في لندن هــو ٢.٢ . ان هذا يؤدي إلي سحب الاسترلينـــي من لندن إلي نيويورك وهـــذا مــن

شأنه خفض منحني عرض الاسترليني في سوق لندن من ع٢ إلي ع/٢ الأمر الذي يؤدي إلي انتقال نقطة التوازن إلي ن١ وارتفاع سعر الاسترليني إلي ٢,٥ دولار . وتحدث عملية عكسية في سوق نيويورك حيث يزداد عرض الاسترليني (انتقال منحني عرض الاسترليني إلي ع/) وبالتالي انتقال نقطة التوازن إلي ن . وعندها يصبح سعر الاسترليني في نيويورك أيضاً هو ٢,٥ . ومعني ذلك تعادل سعر الاسترليني في سوق نيويورك ولندن كما يشير إلي ذلك الخط المستقيم أ ب .

د - فكرة أسعار الصرف الفعلية

عندما تسود أسعار الصرف الحرة ، يتقلب سعر العملة إزاء العملات الأخرى بصفة يومية . ولا يسير تغير العملة في اتجاه واحد إزاء العملات الأخرى. فسعرها يصعد أمام بعض العملات بينما ينخفض إزاء بعض العملات الأخرى . هل هناك في مثل هذه الأحوال ما يساعدنا بالخلوص بحكم إجمالي عن الاتجاه " العام " أو " المتوسط " في سعر العملة إزاء أسعار العملات الأخرى ان الأداة التي تستخدم في ذلك هي أسعار الصرف الفعلية .

وسعر الصرف الفعلي هو عبارة عن وسط مرجح لسعر العملة نظير العملات الأخرى . وبالطبع لا تؤخذ كل العملات في الحسبان ، بل يقتصر الأمر علي عملات أهم البلدان المشاركة في التجارة الدولية مع البلد المعنية .

وسنعطي مثالا رقميا مبسطا حيث نفترض أن بلدا ما (ولتكن مصر) تتعامل مع ثلاثة بلدان تشكل في مجملها الجزء الأكبر من تجارتها الخارجية . وسنجمل كل الفروض في الجدول التالي :

حساب سعر الصرف الفعلي

البلد والعملة	أوزان التجارة الدولية	التغير في سعر الجنية بالنسبة لهذه العملات ما بين ٠,٩٢ و ١٩٩٣ (%)	التغير المرجح (%)
الولايات المتحدة : الدولار	٠,٤	- ١٥%	- ٦
فرنسا : الفرنك الفرنسي	٠,٤	+ ٢٠%	+ ٨
ألمانيا : المارك الألماني	٠,٢	- ٢٠%	- ٤
	١	- ١٥	- ٢

وفي هذا الجدول نفترض أن هناك ثلاثة بلدان هم أهم الشركاء التجـــاريين لمصر وحيث تمثل أوزان التجارة الدولية في العمود الثاني الأهمية النسبية للبلد فـــي التجارة الخارجية لمصر (لاحظ كل الأرقام افتراضية) وسنـفرض كذلك ان التغـــير في سعر صرف الجنية بالنسبة لكل عملة هو علي نحو ما يبينه العمـــود الثـــالث . فالجنية قد انخفض ازاء الدولار بمقدار ١٥% وإزاء المارك الألماني بمقـدار ٢٠% ولكنه ارتفع ازاء الفرنك الفرنسي بمقدار ٢٠% هل يمكن الخلوص من واقع هـــذه الأرقام برقم مجمل لتغير سعر الجنية ازاء هذه العملات ؟ الواقع أن الإجابة التـــي تعطيها فكرة سعر الصرف الفعلي هو أن الجنية المصري قد انخفض في المتوســـط ازاء هذه العملات بمقدار ٢% علي نحو ما يوضحه العمود الأخير .

ان التغير حسب ما يقيسه أسعار الصرف غير المرجحه هو انخفاض الجنية بمعدل ١٥% (العمود الثالث) . ما الذي جعله في الرقم المرجح (ســـعر الصـــرف الفعلي) ينخفض بمعدل ٢% فقط . ان تغيير سعر الصرف ازاء عملة بلـــد أخـــري سيؤثر بدرجة أكبر في الرقم كلما كان نصيب هذه البلـــد الأخـــري فـــي التجـارة الخارجية للبلد المعنية كبيرا . ومع أخذ هذه الأوزان في الاعتبار ازدادت الأهميـــة

النسبية لتغير سعر صرف الجنية ازاء الفرنك (وهو تغيير موجب) علـــي حســاب الأهمية النسبية لتغير سعر صرف الجنية ازاء المارك (وهو تغير ســالب) الأمــر الذي أدي في النهاية إلي انخفاض معدل هبوك الجنية إزاء العملات الأخري علــي نحو ما يظهره سعر الصرف الفعلي .

والخلاصة : أن سعر الصرف الفعلي هو نوع من الوسط المرجح لأســعار صرف عملة بلد ما (س) إزاء عملات البلدان الأخرى ، وحيــث ترجــح أســعار الصرف هذه بالأهمية النسبية التي تحتلها كل بلد في التجارة الخارجية لــهذه البلــد (س) .

مخاطر الصرف الأجنبي وسبل تغطيتها

بعد أن أصبح الذي يميز أسواق الصرف للعملات الدولية الأساســية هــو خضوعها للتقلبات اليومية الحادة ، فإن التعامل في أسواق الصرف أصبح يخضــع لنوع من المخاطر تسمي مخاطر الصرف ، ونقوم بتوضيح هذه المخاطر ثم شــرح معني أسواق الصرف الآجلة واستخدامها في تغطية مخاطر الصرف .

مخاطر الصرف

التعامل في أسواق الصرف يحمل معه مخاطر نتيجة لتقلب أسعار العمــلات بعضها ببعض . فالواقع ان السمة المميزة لأسواق الصرف الدولية هو تغير أســعار العملات مع تغير ظروف العرض والطلب الخاصة بكل عملة . وسنري في الفصـل الخامس أن هناك عوامل عديدة ومتشابكة تدفع دائماً بعرض العملات والطلب عليـها

إلي التغير بصفة مستمرة ، مما يؤدي إلي التغير الدائم لأسعار العمـــلات . منـــهذه العوامل التغير في أذواق المستهلكين بخصوص الســـلع الوطنيـــة أو المســـتوردة ، والتغير في معدلات زيادة الأسعار (معدلات التضخم) . وتفاوتـــها ببيـــن البلـــدان ، والتفاوت في نمو الدخول بين البلدان ... ، وكذلك التفاوت في أسعار الفـــائدة بيـــن البلدان ، فارتفاع سعر الفائدة علي المارك الألماني مقارنة بالجنية الاسترليني يـــؤدي إلي زيادة الطلب علي الماركات وخفض الطلب علي الاســـترلتيني . وإذا افترضنـــا تغير أذواق المستهلكين في أمريكا لصالح السلع الانجليزية مثلا ، فإن الطلـــب فـــي أمريكا سيزداد علي العملة الاسترلينية ، الأمر الذي يؤدي إلي رفع سعر الاسترليني بالنسبة للدولار . وإذا افترضنا ان معدل التضخم (معدل ارتفاع الأسعار) كان أقـــل في ألمانيا عنه في ايطاليا مثلا ، فإن هذا سيجعل السلع الألمانية أرخص من وجهـــة نظر المستهلك الإيطالي ، مما يؤدي إلي زيادة الطلب علـــي المـــارك .. وبالتـــالي ارتفاع سعر المارك بالنسبة لليرة الإيطالية . بل أن مجرد التوقعات (بل الاشـــاعات) لها دورها أيضاً في هذا الخصوص . فلو توقع الأفراد انخفاض ســـعر الاســـترليني فقد يكون هذا سببا كافيا لانخفاض سعر صرف الاسترليني من الناحيـــة الواقعيـــة ، حيث أن مثل هذه التوقعات ستؤدي إلي تخلص الأفراد من حيازاتهم الاسترلينية .

ويمكن أن نسوق كثيرا من الأمثلة الأخرى ، ولكن حيث أن العوامـــل وراء تغيير أسعار الصرف (أو نظريات أسعار الصرف) ستكون محل دراسة في الفصـــل المقبل ، فإننا نكتفي هنا بالقول بأنه في ظل الاقتصاد الدولي دائب التغير الذي يمـــيز عالم اليوم ، فإن أسعار الصرف أصبحت عرضه لتقلبات حادة ومســـتمرة ، وهـــي تقلبات تعكس عمل العديد من القوي الاقتصادية والتي قد يصعب فـــي كثـــير مـــن الأحيان وضعها تحت حصر .

وهذه العمليات في أسعار الصرف تخلق مشاكل حقيقية للمصدرين والمستوردين ، بل كل المتعاملين في أسواق الصرف في حقيقة الأمر سواء أكانوا أفراد أو منشآت أو بنوكا . فالمعتاد أن تسوية المعاملات الخاصة بالتصدير أو الاستيراد في شكل مدفوعات بالنقد الأجنبي تتم عادة بعد فترة زمنية من تاريخ توقيع الاتفاق علي الصفقة . وفي أثناء ذلك يمكن أن تتغير أسعار الصرف بدرجة كبيرة ، الأمر الذي يترتب عليه خسائر للمصدرين أو المستوردين والتي ليس لها أي صلة البتة بأعمالهم التجارية العادية ، وهو ما أسميناه بمخاطر الصرف . فإذا قام تاجر مصري بالتعاقد مع منشأة فرنسية في يناير للحصول علي صفقة ملابس صيفية تصل في مارس مثلا ، وان الدفع سيكون بالفرنكات الفرنسية في يونيو : أن التاجر المصري يواجه مشكلة أن يرتفع سعر الفرنك الفرنسي بالنسبة للجنية المصري عند ميعاد التسديد نظراً لتقلبات أسعار الصرف الأمر الذي يعني تحمله لمخاطر تتمثل في دفع مبلغ أكبر من الجنيهات للحصول علي نفس القدر من الفرنكات . ويواجه المصدر المصري إلي فرنسا مخاطر مماثلة لو انخفض سعر الفرنك في المستقبل عن سعره الحالي ، حيث سيحصل علي قدر أقل من الجنيهات نظير نفس القدر من الفرنكات . وقد يقال أن المستورد المصري ليس من المحتم أن يواجه خسائر في الصرف ، بل قد يحصل علي مكاسب لو انخفض سعر الصرف للفرنك عن سعره الحالي ، مما سيعني انه سيدفع قدرا أقل من الفرنكات . أو أن المصدر يمكن أن يحصل علي مكاسب في شكل زيادة في حصيلته بالجنيهات عن نفس القدر من الفرنكات لو ارتفع سعر الفرنك في المستقبل . بيد ان مكاسب أو خسائر الصرف تخرج عن نشاط التجارة العادية . فشغل المنشأة المصدرة أو المستوردة هو زيادة أرباحها عن طريق توسعة هامش الربح ، أي بمحاولة خفض تكاليفها بقدر الإمكان وكذلك محاولة الحصول علي أفضل الأسعار . ولكن هذه الأرباح أو الخسائر القدرية التي تنتج عن تقلبات أسعار الصرف تشكل نشاطا ذا طبيعة خاصة تخرج المنشأة المنتجة المستوردة أو المصدرة ، عن نشاطها العادي

وتزج بها في أنشطة أقرب إلي المضاربة . ولكن الذي لا يقل عن كل ذلك في الأهمية هو أن عدم معرفة المستورد أو المصدر المصري بسعر الصرف في المستقبل سعر صرف الجنية بالنسبة للفرنك في حالة التعامل مع فرنسا مثلا يمثل في حد ذاته عوامل عدم تيقن تجعل التاجر المصري لا يعرف علي وجه التحديد التزامات المستقبلية (في حالة الاستيراد) أو متحصلاته المستقبلية (في حالة التصدير) مما يجعل من الصعب عليه تخطيط أنشطته المستقبلية .

أسواق الصرف الآجلة وتغطية مخاطر الصرف

١ - الأسواق الآجلة وأسعار الصرف الآجلة

رأينا ان التعامل في أسواق الصرف يشمل المعاملات الحاضرة والآجلة ، وأن المعاملات الآجلة هي عبارة عن اتفاق يتم اليوم ببيع أو شراء كمية محددة من عملة معينة في تاريخ محدد في المستقبل وبسعر يتم الاتفاق عليه من الآن ، وهو الذي يسمي السعر الآجل والذي يختلف بالطبع عن سعر تسليم اليوم ، أي السعر الحاضر . فمثلا قد يتفق تاجر انجليزي مع مصرفه علي تسليمه مبلغ ١٠ آلاف دولار بعد ثلاثة شهور بسعر ٢ دولار للجنية الاسترليني وذلك تسديدا لصفقة حصل عليها التاجر الانجليزي من أمريكا . والذي يجب أن نشير إليه هو أن المبادلة الفعلية للعملات لا تتم عند تاريخ التعاقد ، بل عند التاريخ الآجل المتفق عليه ، أي بعد ثلاثة شهور في مثالنا هذا . اللهم إلا ما تشترطه الأعراف المصرفية عادة من ضرورة إيداع نسبة ١٠% من الصفقة كتأمين . وبعد ثلاثة شهور يقوم التاجر الانجليزي بدفع مبلغ ٥ آلاف جنيه استرليني للحصول علي ١٠ آلاف دولار وذلك حسب السعر الآجل المتفق عليه (٢ دولار للاسترليني) وذلك بصرف النظر عن

السعر الحاضر سواء عند التوقيع أو عند التسليم . فقد يكون السعر الحاضر عند التويع ٢,٠١ دولار للاسترليني وعند التسليم ٢,٠٢ دولار للاسترليني مثلا .

٢ - التوازن في أسواق الصرف الآجلة

والأسعار الآجلة تسليم شهر أو شهرين أو ثلاثة ... الخ . ليس من الضروري ان تتعادل مع الأسعار الحاضرة ، حيث أن الذي يحدد كل منها عوامل مختلفة . فالطلب الحاضر والعرض الحاضر هو الذي يحدد أسعار الصرف الحاضرة . بينما أن الطلب الآجل والعر ض الآجل (تسليم شهر أو شهرين ...) هو الذي يحدد أسعار الصرف الآجلة . ويمكن علي نحو ما ذكرناه بالنسبة لتحديد أسعار الصرف الحاضرة ، أن نرسم منحني الطلب الآجل (بعد ثلاثة شهور مثلا) ومنحني العرض الآجل (بعد ثلاثة شهور) حيث يتحدد سعر الصرف الآجل (بعد ثلاثة شهور) بتقاطع هذين المنحنين :

وهناك ثلاثة مصادر أساسية للطلب الآجل علي عملة ما :

١ - الطلب بغرض تغطية مخاطر الصرف .
٢ - الطلب بغرض المضاربة .
٣ - الطلب بغرض تغطية أسعار الفائدة .

(وسنقصر حديثنا عن المصدر الأول هنا ، ويلاحظ أن هذه هي المصادر الأساسية للعرض الآجل أيضاً إذا ما تذكرنا أن العرض الآجل للعملة (أو عرض العملة بوجه عام) هو بمثابة طلب آجل علي عملة

أخرى. ففي مثالنا السابق فإن العرض الآجل للاسترليني عبارة عن طلب آجل على الدولار .

وكما ذكرنا فإن السعر الآجل ليس من الضروري أن يتساوي مع السعر الحاضر حيث أن العوامل التي تحدد كل منهما مختلفة . إلا أن السعر الآجل يذكر عادة بالرجوع إلي السعر الحاضر . فإذا كان السعر الآجل أعلي من السعر الحاضر (سعر الآن) فيقال في هذه الحالة أن هناك علاوة آجلة بالنسبة للسعر الحاضر . أما إذا كان السعر الآجل أقل من السعر الحاضر ، فيقال أن هناك خصما آجلا بالنسبة للسعر الحاضر . فإذا كان السعر الحاضر للاسترليني هو ٢ دولار ، والسعر الآجل تسليم ثلاثة شهور هو ١,٩٨ دولار للاسترليني ، فإن هناك خصما آجلا في سعر صرف الاسترليني الآجل بالنسبة للدولار قدره ٢ سنتا ، أي بمعدل ١% (٠,٠٢ ÷ ٢ × ١٠٠) أو خصم سنوي بمعدل ٤% سنوياً . أما إذا كان سعر الصرف الآجل تسليم ثلاثة شهور هو ٢,٠٤ دولار للاسترليني أو كان سعر الصرف الحاضر كما هو ، فإن هناك علاوة أجله علي الأسترليني قيمتها ٤ سنت أو بمعدل ٢% أو ٨% سنوياً .

٣ – تغطية مخاطر الصرف

وتستخدم العمليات الآجلة في أسواق الصرف الآجل في تغطية مخاطر الصرف ، فالواقع أن الوظيفة الأساسية للسوق الآجل هو حمايةالمتعاملين في حقل التجارة الدولية أو الاستثمار الدولي من المخاطر التي تتضمنها تقلبات أسعار الصرف . ويتم تجنب مخاطر الصرف عن طريق القيام بعمليات التغطية في أسواق الصرف الآجلة . فالأفراد أو المنشآت التي تتوقع الحصول علي كميات من

النقد الأجنبي في تاريخ محدد في المستقبل أو دفع كميات من النقــد الأجنبــي فــي تاريخ قادم تخشي أنه مع تغير أسعار الصرف في المستقبل (الأسعار الحــاضرة) ان تحصل علي كمية أقل من الإيرادات مقدرة بالعملة ، أو أن تتحمل كمية أكــبر مــن الأموال مقدرة بالعملة المحلية أيضاً ، حيث أن هذه التقلبات يمكن أن يترتب عليـــها نتيجة لذلك تلاشي هوامش الربح . ويكفل سوق الصرف الأجـــل للمتعـــاملين فــي التجارة الدولية أو الاستثمار الدولي استبعاد عناصر عدم التيقن التي تمــيز أســواق الصرف الحاضرة . فالمصدر يغطي نفسه من احتمال انخفاض سعر العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية . والمستورد يغطي نفسه من احتمال ارتفـــاع ســعر العملـــة الأجنبية مقابل العملة الوطنية . والمستثمر الذي يضع أمواله في بلد معينـــة لفــترة قصيرة (ثلاثة شهور مثلا) للاستفادة من فروق أسعار الفائدة يمكن أن يغطي نفســـه كذلك ضد احتمال انخفاض سعر العملة الأجنبية مقابل العملـــة الوطنيـــة (وســنعيد الحديث عن هذه النقطة الأخيرة بعد قليل عند شرح تغطية تحركـــات رأس المـــال قصير الأجل) .

وكأمثلة توضيحية لعمليـــات التغطيــة دعنـــا نفــترض أن أحــد المستوردين الفرنسيين قد تعاقد علي صفقة تجارية من ألمانيا وعليه أن يسدد ثمنـــها بالماركات الألمانية بعد ثلاثة شهور من الآن ، وأن هذه الصفقة تبلغ قيمتـــها ١٠٠ ألف مارك ألماني . إذا كان السعر الحاضر للمارك مقابل الفرنك هـــو ٣.٣ فرنـــك للمارك فإنه إذا افترضنا ارتفاع سعر المارك بالنسبة للفرنـــك بعـــد ثلاثـــة شـــهور (السعر الحاضر بعد ثلاثة شهور) بان أصبح ٣,٤ فرنك ، فإن التاجر الفرنسي عليـه أن يتحمل تكلفة إضافية قدرها ١٠٠×٠,١ ألـــف أي ١٠ آلاف فرنـــك فرنســي ، وبالتالي فإن تقلبات سعر صرف المارك بالنســبة للفرنـــك تحمـــل معـــها خســـائر للمستورد الفرنسي يمكن أن تؤدي بهامش ربحه التجاري . وفوق كل ذلك فحيث أن سعر الصرف (الحاضر) للمارك بعد ثلاثة شهور غير معـــروف مـــن الآن ، فـــإن

المستورد الفرنسي لن يعرف علي وجه اليقين كم ستكلفة هذه الصفقة بالفرنكات عند ميعاد التسديد ، وهذا الأمر ليس من شأنه إعانة المستورد علـــي تخطيــط نفقاتـــه وإيراداته أو حسن سير أعماله التجارية .

ما السبيل أمام المستورد الفرنسي لدرء مثل هذه المخاطر واستبعاد عوامـــل عدم التيقن التي تشوب التعامل في أسواق الصرف الواقع أن المستورد أمامـــه فـــي هذه الحالة طريقان :

الطريق الأول ، هو ما يسمي بالتغطية الحاضرة (أو التغطية فـــي ســـوق الصرف الحاضر) وذلك بأن يقوم المستورد الفرنسي من الآن بشراء مبلـــغ المائـــة ألف مارك ألماني من الآن بالسعر الحاضر (أي ٣,٢ فرنك للمارك) ويدفـــع مقـــابل ذلك ٣٢٠ ألف فرنك بعملتة الوطنية ثم يستبقي هذه الماركات حتي ميعاد ســـدادها . هذا أسلوب ممكن لدرأ مخاطر الصرف وإزالة عدم التيقن ، حيـــث أن المســـتورد الفرنسي قد عرف من الآن وعلي وجه اليقين كم علية من أعباء بعملتـــة الوطنيـــة (الفرنكات الفرنسية) .

إلا أن هذا الأسلوب له مثالبه الواضحة ، فالتاجر الفرنسي عليـــه أن يجمـــد أمواله (في شكل ماركات ألمانية) لمدة ثلاثة شهور ، ولقد لا يكون لديه هذه الأموال الفائضة .

أما الأسلوب الثاني ، فهو التغطية في سوق الصرف الآجل :

والأسلوب الثاني الذي يمكن التاجر الفرنسي من دره مخاطر الصرف هـو **شراؤه ماركات من سوق الصرف الآجل** وذلك بالسعر الآجل (للمارك مقابل الفرنك) تسليم ثلاثة شهور ، وهذا السعر معروف من الآن . وميزة هذا الأسلوب :

١ – أن المستورد الفرنسي سيعرف من الآن ما الذي يجب علية دفعه بعملتة الفرنسية بعد ثلاثة شهور . ذلك أن سعر الصرف الآجل بعد ثلاثة شهور معروف من الآن . فإذا افترضنا أن سعر المارك تسليم ثلاثة شهور هو ٣,٣٥ فرنك فرنسي ، فإن المستورد سيعرف من الآن أن عليه أن يدفع بعد ثلاثة شهور ٣٣٥ ألف فرنك فرنسي . وبهذا تزول عوامل عدم التيقن الخاصة بسوق الصرف .

٢ – وفي نفس الوقت فإن المستورد الفرنسي سيحصل علي الماركات في تاريخ احتياجه لها ، أي عند تاريخ استحقاق التزاماته بالماركات .

٣ – ثم أن عمليات الشراء الآجل للماركات لا تتضمن دفعا فعليا لمقابلها بالفرنكات الآن ، بل عند تاريخ تسلم الماركات . وبالتالي فليس هناك خروج فعلي للأموال من خزينة المستورد الفرنسي . هذا يعفي المستورد من تجميد أمواله لمدة ثلاثة شهور كما في الحالة السابقة .

ولنأخذ مثالاً آخر لمصدر ياباني قام ببيع صفقة تليفزيونات إلي مستورد في الولايات المتحدة ، وأن المصدر الياباني سيحصل علي ثمن الصفقة بالدولارات بعد أربع شهور وأن قيمة الصفقة هي ٢ مليون دولار وأن سعر الصرف الحاضر هو ١٥٨,٦ ين للدولار . لو افترضنا أن السعر الحاضر للدولار بعد أربعة شهور قد انخفض إلي ١٥٨,٣ ين للدولار ، فإن المصدر الياباني سيمني بخسارة قدرها

٢×٠,٣ مليون = ٦٠٠ ألف ين . هذا فضلاً عن أن المصدر الياباني لن يعرف من الآن كم تساوي هذه الصفقة بعد أربعة شهور بعملته المحلية عند تسليم ثمنها بالدولار ، ولتغطية هذه المخاطر وإزالة عوامل عدم التيقن يمكن للمصدر الياباني بيع حصيلته المنتظرة من الدولارات في السوق الآجل مقابل الين ، وذلك بسعر صرف الدولار الأجل نظير الين بعد أربعة شهور . وهذا السعر معروف من الآن. وبهذا يضمن المصدر الياباني عدم تقلب ثمن الصفقة مقومة بالين حتي لو حدث تقلب في هذه الأثناء في سعر صرف الدولار بالنسبة للين .

جـ - تغطية تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل

لا تقتصر عمليات التغطية في أسواق الصرف الآجلة علي المستوردين أو المصدرين . بل أن هذه العمليات يمكن أن يقوم بها أي شخص عليه التزامات بالنقد الأجنبي في تاريخ لاحق ، أو له مستحقات بالنقد الأجنبي سيحصل عليها في تاريخ لاحق . وبالتالي فإنه يمكن استخدامها لتغطية تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل .

لقد رأينا في فصل سابق أن أحد الدوافع الهامة لانتقال رؤوس الأموال قصيرة الأجل هو فروق أسعار الفائدة بين البلدان المختلفة . فارتفاع أسعار الفائدة علي المارك الألماني مقارنة بالفرنك الفرنسي سيدفع بانتقال الأموال من فرنسا إلي ألمانيا ، أو بيع الفرنكات وشراء الماركات الألمانية للاستفادة من سعر الفائدة الأعلي علي المارك ؟

ولكن ما علاقة هذا الأمر بالتغطية في أسواق الصرف ؟ الواقع أن انتقال رؤوس الأموال جريا وراء فروق أسعار الفائدة ، والذي يسمي بموازنة (أو

مراجحه) أسعار الفائدة (علي غرار موازنة أسعار الصرف) يتضمن هـو الآخـر مخاطر للصرف يمكن للمستثمر أن يحاول استخدام سوق الصرف الأجل لتغطيتها . فالواقع أن قيام أحد المستثمرين بنقل أمواله إلي الخارج للاستفادة من أسعار الفـائدة يتضمن بالضرورة تحويل العملة الوطنية إلي العملة الأجنبية الآن للقيام بالاسـتثمار في الخارج للاستفادة من فروق أسعار الفائدة ، ثم إعادة تحويل النقد الأجنبـي مـع الفوائد من العملة الأجنبية إلي العملة المحلية عند ميعاد الاستحقاق (ثلاثـة شـهور مثلا) . وهنا سيظهر واضحا مخاطر الصرف نتيجة احتمال انخفاض سعر العملـة الأجنبية خلال فترة الاستثمار .

ولتوضيح ذلك دعنا نفترض أن معدل الفائدة علي اذونـات الخزانـة فـي نيويورك (لمدة ثلاثة شهور) كان ٢,٥% نظير ٣,٥% علي اذونات الخزانـة فـي لندن (لمدة ثلاثة شهور أيضاً) ، أن هذا يدفع المستثمر الأمريكي لتوجيه أمواله إلـي انجلترا وذلك بتحويل الدولارات إلي جنيهات استرلينية لشـراء أذونـات الخزانـة الانجليزية والاستفادة من فروق أسعار الفائدة بين نيويورك ولندن (وهو ١% علـي الثلاثة شهور) . ولكن عند حلول أجل أذونات الخزانة الانجليزية بعد ثلاثة شـهور ، فإن المستثمر الأمريكي سيرغب بالطبع في استرجاع أمواله إلـي بـلاده وتحويـل الاسترليني (أصل المبلغ المستثمر مع الفوائد) إلي دولارات من جديد . ولكن هنـا تظهر مخاطر الصرف ، حيث أنه لو انخفض سعر الاسترليني عند القيام بذلك فقـد يمني المستثمر بخسائر قد تمتص الفوائد أو حتي جزء من رأس المال المستثمر .

ويمكن توضيح ذلك بصورة أكثر تحديدا . فحيث أن فروق أسـعار الفـائدة التي يستفيد منها المستثمر هي ١% (عن ربع سـنة) ، فإننـا نواجـه هنـا أربـع احتمالات وفق معدل انخفاض سعر الاسترليني (السعر الحاضر بعد ثلاثـة شـهور مقارنة بالسعر الحاضر اليوم) .

١ – تتقلص مكاسب المستثمر إذا كان انخفاض الاسترليني بمعدل أقل مـــن ١ : فإذا انخفض الاسترليني بمعدل ½ % مثلا خلال الثلاثة شهور ، فلن يحقـق استمر الأمريكي سوي مكسبا صافيا بمعدل ½ عن استثماراته خلال الثلاثـة شهور ، وهي عبارة عن ١% . (فروق أسـعار فـائدة) مخصومـا منـها خسارته من معدل انخفاض الاسترليني .

٢ – لا يحقق المستثمر أي مكسب أو أي خســـارة إذا كـان معـدل انخفـاض الاسترليني يساوي ١% عن الثلاثة شهور .

٣ – يمني المستثمر بخســارة صافية إذا كان معدل انخفاض الاســترليني أكـبر من ١%.

٤ – أما إذا ارتفع سعر الاسترليني فإن المستثمر يحقق مكسبا إضافيا بالإضافـة إلي فروق أسعار الفائدة .

ولدينا بوجه عام العلاقة الآتية عن العائد للمستثمر في حالة عـدم التغطيـة من مخاطر الصرف :

معدل العائد للمستثمر = فروق أسعار الفائدة – معدل انخفـاض سـعر الاسترليني .... (١)

تحسب كل هذه البنود عن نفس الفترة (ثلاثة شهور مثلا) .

وحيث انخفاض سعر الاسترليني هو معدل انخفاض السعر الحـاضر بعـد ثلاثة شهور مقارنة بالسعر الحاضر الآن .

وبالتالي فإن انخفاض سعر الاسترليني بعد ثلاثة شهور يمكن أن يسفر عن خسائر بالنسبة للمستثمر الأمريكي عند تحويل دولاراته إلي جنيهات استرلينية . وفوق ذلك فلن يعرف الآن (فضلاً عن عدم معرفته هل ستسفر استثماراته عن مكسب أم خسارة) كم كمية الدولارات التي سيحصل عليها عند تسلمه أمواله . وللتغلب علي عوامل التيقن هذه فإن المستثمر الأمريكي يمكن أن يلجأ إلي التغطية في سوق الصرف الآجل . فبعد شرائه الاسترليني في سوق الصرف الحاضر لشراء السندات الانجليزية ، فإنه يقوم في نفس الوقت ببيع الاسترليني في السوق الآجل بعد ثلاثة شهور . فلنفرض علي سبيل المثال أن سعر الصرف الحاضر الآن للاسترليني هو ٤ دولارات ، بينما أن سعر الصرف الآجل (بعد ثلاثة شهور) هو ٣,٩٩ دولار ، الأمر الذي يعني أن هناك خصما أجلا علي الاسترليني بمعدل ¼% عن ثلاثة شهور (وهو ما يعادل ١% علي أساس سنوي) فعندما يحين أجل استحقاق أذونات الخزانة الانجليزية بعد ثلاثة شهور ، فإن المستثمر الأمريكي يمكنه تحويل الجنيهات إلي الاسترليني عند سعر الصرف الآجل المتعاقد عليه . ومعني هذا أن المستثمر يخسر في هذه الحالة ¼ % وذلك مقابل تغطية خسائر الصرف أي أن تكلفة التغطية تعادل الفرق بين السعر الحاضر والسعر الآجل ، أي الخصم الآجل علي الجنية . أما الربح الصافي للمستثمر فهو فرق أسعار الفائدة (١%) مخصوما منه تكلفة التغطية (١/٤%) إلي ¾% . وبالتالي فإن التكلفة التي يتحملها المستثمر للتغطية والتي تساوي معدل الخصم الآجل علي الاسترليني هي بمثابة تكلفة التأمين ضد مخاطر الصرف .

ومن ثم يمكن كتابة المعادلتين الآتيتين :

في حالة التغطية من مخاطر الصرف :

تكلفة التأمين ضد مخــاطر الصـــرف = معــدل الخصـــم الآجــل (علـــي الاسترليني) ...٠٠ (٢)

معدل العائد للمستثمر = فروق أسعار الفائدة – معدل الخصم الآجل (علـــي الاسترليني) ...٠٠ (٣)

وكل البنود محسوبة هنا عن نفس المدة .

د – عمليات المضاربة في أسواق الصرف

بالإضافة إلي التعادل المعتاد في أسواق الصـــرف بيعـــا وشـــراء لتمويـــل عمليات التجارة الدولية أو التمويل الدولي ، وبالإضافة ايضاً إلي عمليات التغطيـــة في أسواق الصرف ، هناك نوع من العمليات التي تتم كذلك في أســـواق الصـــرف وهي عمليات المضاربة . وعمليات المضاربة هي في واقع الأمر العكس المنطقـــي لعملية التغطية . فالذي يقوم بعملية التغطية يسعي لدرء مخاطر الصرف ويتحمـــل لذلك تكلفة . أما المضارب فيقوم علي العكس من ذلك بتحمـــل مخـــاطر الصـــرف بصورة مقصودة بغرض تحقيق أرباح من تقلبـــات أســـعار الصـــرف فـــإذا قـــام المضارب بتوقعات سليمة عن تحركات أسعار الصرف في المستقبل فإنـــه يحقـــق ربحا ، ويمني بخسارة في الحالة العكسية .

وعلي غرار عمليات التغطية التي يمكن أن تتم في الأسواق الحـــاضرة أو الآجلة ، فإن عمليات المضاربة يمكن أن يقوم بها المضارب أيضـــاً فـــي أســـواق الصرف الحاضرة أو الآجلة . وسنتحدث هنا عن المضاربة بنوعيها هذين ، ثم أثـــر عمليات المضاربة علي استقرار أسواق الصرف .

١ - المضاربة في أسواق الصرف الحاضرة
أو المضاربة الحاضرة

إذا توقع أحد المضاربين ارتفاع سعر صرف أحد العملات فـــي المســتقبل فإنه يمكن شراء العملة الآن والاحتفاظ بها (كوديعة مثلا في أحد البنوك) ثم إعـــادة بيعها . وإذا صحت توقعات هذا المضارب وارتفع سعر العملـــة (الحــاضر) فـــي المستقبل فعلا ، فإن المضارب يحقق ربحا . أما إذا لم تصح توقعات المضارب عن تحركات أسعار الصرف ، وانخفض سعر العملة بدلا من أن يرتفع فإنـــه ســيمني بخسارة لأن عليه أن يبيع العملة بسعر أقل من سعر الشراء .

أما إذا توقع المضارب انخفاض سعر صرف أحد العملات (نحن نتحـــدث دائما عن الأسعار الحاضرة في المستقبل) فإنه يستطيع أن يحصل علي قرض مـــن هذه العملة لمدة ثلاثة شهور ومبادلتها علي الفور مقابل العملة الوطنية عنـــد ســـعر الصرف الحاضر (الآن) ، ويمكنه إيداع المبلغ بالعملة الجديدة فـــي أحـــد البنـــوك للحصول علي فائدة . وإذا حدث وانخفض سعر العملة الأجنبية بعد ثلاثة شـــهور ، كما توقع المضارب فإنه يلجأ إلي شراء هذه العملة من جديد (لتسديد القرض الـــذي حصل عليه بالعملة الأجنبية) بالسعر الحاضر المنخفض وتحصيل الفرق كأرباح له.

ولنأخذ أمثلة رقمية علي هاتين الحالتين : ولنبدأ بالحالة الأولي - وهي حالـة المضاربة علي الصعود - حيث نفترض أن أحد المضاربين الانجليز يتوقع ارتفـــاع سعر الفرنك بعد ثلاثة شهور . ولقد بني هذا المضارب توقعاته علي أســـاس قيـــام الحكومة الفرنسية بعد ثلاثة شهور (وهو التاريخ الذي يصادف نهاية السنة الماليـــة) باتخاذ عدد من الإجراءات لتحسين وضع ميزان المدفوعـــات الفرنســـي ، ودعـــم الفرنك الفرنسي . وإذا افترضنا أن السعر الحاض للفرنك الآن هو ٠,١ اســـترليني

وان السعر الحاضر للفرنك بعد ثلاثة شهور حسب توقع المضارب هو ٠,٢ استرليني ، أي أن :

الفرنك = أو استرليني

السعر الحاضر الآن : ـــــــــــــ (السعر الحاضر الآن)

(أي الاسترليني = ١٠ فرنكات)

والسعر الحاضر المتوقع بعد ثلاثة شهور :

الفرنك = ٠,١٢استرليني

في هذه الحالة يقوم المضارب بشراء الفرنكات الآن ثم بيعها بعد ثلاثة شهور ويحقق أرباحا متي صحت توقعاته . لنفرض أنه خصص مبلغ ١٠٠٠ استرليني لشراء الفرنكات . ان هذا المبلغ يشتري به مبلغ ١٠ آلاف فرنك الآن . ثم يقوم بعد ثلاثة شهور ببيع هذه الفرنكات نظير

١٠٠٠٠ × ٠,١٢ = ١٢٠٠ استرليني

ويكون قد حقق في هذه الصفقة ٢٠٠ استرليني أي ربحا بمعدل ٢٠%

ولكن دعنا نفترض أن توقعات المضارب ثبت عدم صحتها ، وبدلا ان يرتفع سعر الفرنك انخفض نتيجة عوامل غير منظوره لم يكن من السهل أخذها في الحسبان منذ ثلاثة شهور . فإذا افترضنا مثلا أن سعر الفرنك بعد ثلاثة شهور أصبح :

١ فرنك = ٠,٩ استرليني

(بدلا من ١ فرنك = ٠,١٢ استرليني)

في هذه الحالة من السهل أن نعرف علي الفور أن خسارة المضارب ستكون مبلغ ١٠٠ استرليني في صفقة الألف جنية استرليني السابقة ، وهي خسارة بمعدل ١٠% .

ولنأخذ مثالاً آخر للحالة الثانية - وهي حالة المضاربة علي النزول أي توقع المضارب انخفاض سعر أحد العملات . دعنا نفترض أن أحد المضاربين الأمريكيين يتوقع انخفاض المارك الألماني

من ١ مارك = ٠,٥ دولار السعر الحاضر

(أي الدولار = ٢ مارك)

إلي ١ مارك = ٠,٤ دولار السعر الحاضر بعد ثلاثة شهور

(أي الدولار = ٢,٥ مارك) السعر الحاضر بعد ثلاثة شهور

فإذا قام باقتراض مبلغ ٢٠٠٠ مارك ألماني من أحد البنوك الآن - ثم قام بتحويل هذا المبلغ علي الفور إلي دولارات أمريكية فإنه يحصل مقابلها علي ١٠٠٠ دولار الآن (السعر الحاضر الآن) .. وبعد ثلاثة شهور بعد انخفاض سعر المارك فإنه يمكن أن يبادل الألف دولار في سوق الصرف نظير ٢٥٠٠ مارك ألماني .

أي ١٠٠٠ دولار × ٠,٤ (وهو سعر الدولار الحاضر بعد ثلاثة شهور)

أي = ٢٥٠٠ مارك

ويقوم في هذه الحالة بتسديد أصل القرض إلي البنك وهو مبلغ الـ ٢٠٠٠ مارك ويحصل علي ربح قدره ٥٠٠ مارك ، وهو ربح بمعدل ٢٥% . وتوضح هذه الحالة ، أي حالة المضاربة علي النزول في سوق الصرف الحاضر . ونفس الأمر هنا لو تصورنا أن توقعات المضارب لم تصح بخصوص انخفاض

المارك فإنه يمني بخسائر في هذه الحالة . فإذا افترضنا أن المالك الألماني ارتفع ولم ينخفض بعد ثلاثة شهور إلي ٠,٨ دولار ، (أي ١ دولار = ١,٢٥ مارك) فإن مبلغ الألف دولار بعد ثلاثة شهور لم يجلبوا سوي مبلغ ١٢٥٠ مارك ألماني ، ويتكبد المضارب هنا خسارة قدرها ٧٥٠ مارك ألماني .

ويلاحظ هنا أننا أهملنا للتبسيط الفوائد علي مبلغ الماركات المقترض ولكن هذه يمكن إدخالها بسهولة . فإذا كانت أرباح المضارب (إذا صحت توقعاته) هي ٥٠٠ مارك فيجب خصم الفائدة علي الماركات . فإذا كانت الفائدة بمعدل ٥% كل ربح منه (علي سبيل الافتراض) فيجب خصم ٢٠٠٠ × ٠,٠٥ = ١٠٠ مارك من الأرباح لتصبح ٤٠٠ مارك . ويجب أن تضيف كذلك الفائدة علي الدولار التي يمكن أن يحصل عليها المضارب لو شاء خلال فترة الثلاثة شهور عدم الاحتفاظ بمبلغ الألف دولار في شكل أرصدة نقدية عاطلة . بل فضل استثمارها في وديعة مصرفية مثلا لمدة ثلاثة شهور . ولكن واضح أن مثل هذه الأمور لن يتطلب أخذها في الاعتبار سوي القيام بعدد من العمليات الحسابية الإضافية .

٢ – المضاربة في أسواق الصرف الآجلة

المضاربة ، علي غرار التغطية ، يمكن أن تتم في أسواق الصرف الآجلة أو الحاضرة . ولكن المضاربة في الأسواق الحاضرة تتطلب اقتراض النقد الأجنبي أو تجميد أموال المضارب (إذا لم يحاول البحث عن فرصة للاستثمار خلال فترة المضاربة) . وهذه الأمور هي بمثابة تكاليف إضافية وأعباء إضافية يغنيه عنها التعامل في سوق الصرف الآجل . ولذلك يفضل المضاربون القيام بعملياتهم في أسواق الصرف الآجل والتي تمثل بالتالي الصورة الشائعة للمضاربة في النقد الأجنبي .

وحتي نستطيع أن نتصرف علي معالم الاختلاف بين المضاربة الحاضرة والمضاربة الآجلة فإننا نقول أن خطة المضارب - في سوق الصرف بوجه عام - تستند إلي المقارنة بين سعرين : سعر معلوم الآن وسعر غير معلوم ، وهو يبني قراره علي أساس المقارنة بين السعر المعلوم الآن وبين توقعاته عن السعر غير المعلوم ... فالمضاربة الحاضرة تستند إلي المقارنة بين سعر الصرف الحاضر الآن (معلوم) وسعر الصرف الحاضر - بعد ثلاثة شهور من الآن ... (توقعات) . أما المضاربة الآجلة - أي المضاربة في أسواق الصرف الآجلة - فهي تبني علي المقارنة بين السعر الآجل بعد ثلاثة شهور ، (وهو معروف من الآن من واقع سوق الصرف الآجل) والسعر الحاضر بعد ثلاثة شهور (توقعات) . وبالتالي فإن السعر غير المعلوم والذي يتم عليه المقارنة في كلتا الحالتين هو السعر الحاضر بعد ثلاثة شهور ، حيث يبني المضارب قراره سواء بالمضاربة الحاضرة أو الآجلة علي توقع هذا السعر ، ومقارنته بالسعر الحاضر الآن وهو معروف (حالة المضاربة الحاضرة) . أو السعر الآجل بعد ثلاثة شهور ، وهو معروف أيضا (حالة المضارب الآجلة) .

فإذا توقع أحد المضاربين الأمريكين أن سعر الصرف الحاضر للاسترليني بعد ثلاثة شهور سيهبط إلي ١ استرليني = ٢ دولار ، فإنه يمكن القيام بالخطوات الآتية :

أولا : بيع آجل للاسترليني بعد ثلاثة شهور - ولنفرض أنه قام ببيع ١٠٠٠ استرليني ، فإنه يحصل مقابلها علي ٣٠٠٠ دولر ، بعد ثلاثة شهور .

ثانيا : بعد ثلاثة شهور يقوم ببيع مبلغ الـ ٣٠٠٠ دولارات نظير الاسترليني في السوق الحاضر .

١ - فإذا صحت توقعاته وكان سعر الاسترليني الحاضر بعد ثلاثة شهور هو ١ استرليني = ٢ دولار كما توقع فإنه يبيع دولاراته في السوق الحاضر. ويحصل مقابل هذه الدولارات علي ١٥٠٠ استرليني يسدد منها علي الفور ١٠٠٠ استرليني وفاء لعقد الآجل ويحصل علي ربح قدره ٥٠٠ استرليني ، وهو ما يعادل عائد بمعدل ٥٠% .

٢ - أما إذا انخفض الاسترليني إلي ٢,٥ دولار فقط فإنه يبيع الـ ٣٠٠٠ دولار - في السوق الحاضر نظير ٣٠٠ ÷ ٢,٥ = ١٢٠٠ استرليني ، يسدد منها ١٠٠٠ وفاء للعقد الآجل ويربح ٢٠٠ استرليني ،/ وهو ربح بمعدل ٢٠% .

٣- أما إذا كان السعر الحاضر للاسترليني بعد ثلاثة شهور هو ١ استرليني = ٢ دولار ، فلن يحق المضارب أي ربح .

٤ - وأخيراً إذا كان السعر الحاضر للاسترليني بعد ثلاثة شهور . أعلي من السعر الآجل بعد ثلاثة شهور ، فإن المضارب سيمني بخسارة محققه . فلو افترضنا أن السعر الحاضر بعد ثلاثة شهور كان ١ استرليني = ٤ دولار مثلا ، فإن الثلاثة آلاف دولار ببيعها في السوق الحاضر لن تعطي سوي ٧٥٠ استرليني ويكون لامضارب قد تكبد خسارة قدرها ٧٥٠ استرليني .

٣- أثر المضاربة علي استقرار أسواق الصرف

قيام المضاربين بالتعامل في النقد الأجنبي شراء أو بيعاً يؤثرعلي استقرار أسواق الصرف ويمكن القول بأن المضاربة تعمل في هذا الخصوص في أحد اتجاهين :

١ - قد تعمل المضاربة في صالح استقرار الصرف ، ويمكن تسميتها في هذه الحالة بالمضاربة ذات الطابع الاستقراري حيث تعمل هذه المضاربة علي تخفيف تقلبات أسعار الصرف . ويحدث ذلك عند شراء المضارب للعملة عند هبوط سعرها أو اتجاه سعرها للانخفاض علي أمل أن سعر العملة سيرتفع في الحال محققين أرباح من جراء ذلك . أو العكس عند بيع العملة وقت ارتفاع سعر العملة أو اتجاه سعرها إلي الارتفاع (علي أمل أن سعر العملة سينخفض) . وتحدث المضاربة الاستقرارية آثار ملطفة علي تحركات أسعار الصرف ، حيث تؤدي إلي زيادة الطلب علي العملة عند انخفاض سعرها ، وبالتالي فهي تعمل علي تلطيف هذا الانخفاض ، أو تؤدي إلي زيادة عرض العملة عند ارتفاع سعرها ، وبالتالي فهي تعمل علي كبح جماح هذا الارتفاع . وهذه المضاربة الاستقرارية تؤدي مهمة مفيدة لرجال الأعمال ورجال الصرف ، لأن من مصلحة هؤلاء العمل في بيئة دولية تتسم بدرجة أكبر من استقرار أسعار الصرف .

٢- وقد تعمل المضاربة علي العكس من ذلك في غير صالح استقرار أسعار الصرف والتي يمكن تسميتها بالتالي بالمضاربة ذات الطابع غير الاستقراري .

وهذه المضاربة تعمل علي زيادة التقلبات في أسعار الصرف ويحدث ذلك:

- عند بيع المضاربين للعملة وقت انخفاض سعرها علي أمل أنها ستنخفض بدرجة أكبر في المستقبل . وهو أمر يؤدي إلي مزيد من تدهور سعر العملة .

- عند شراء العملة وقت ارتفاع سعرها (علي أمل ارتفاع سعرها بدرجة أكبر) الأمر الذي يزيد من حدة ارتفاع سعر العملة .

ويلاحظ أنه إذا أدت حركات المضاربة إلي نقص سعر عملة بلد ما ، فقـــد تعمد هذه البلد إلي رفع سعر الفائدة علي عملتها كوسيلة لزيادة الطلب علي العملــــة وبالتالي تخفيف الضغوط النزولية عليها . ولكن إذا كانت حركة المضاربة من هــذا النوع غير الاستقراري شديدة فإنها قد تؤدي إلي انخفاض حاد في الســـعر الآجــل للعملة . فإذا كان تقديم المضاربين لأحد العملات بانها ضعيفة بصورة واضحــــة ، فإنهم يقومون ببيع العملة في السوق الآجل (نظير عملـــة قويـــة) علـــي نحـــو مـــا أوضحناه طابقا . وهذا الأمر يؤدي إلي أضعاف السعر الآجل بدرجة أكبر وبالتـــالي توسيع فجوة الخصم الآجل . وفي حالة وجود خصم آجل بدرجة كبيرة علي العملـة ، فإن قدرة الدولة علي تحسين وضع عملتها برفع سعر الفائدة عليها قد يكـــون أداه محدودة الفاعلية . ولتفسير ذلك يمكن الرجوع إلي المعادلة (٣) ، السابقة ، والتـــي تشير أن ربح المستثمر في محاولته الاستفادة بفروق أسعار الفائدة يتغـــير بصـــورة عكسية مع معدل الخصم الآجل (والذي يمثل تكلفة التغطية علي نحو مـــا اوردنـــا) . وبالتالي فإن الفرق في أسعار الفائدة قد لا يعوض بالنسبة للمستثمر الأثر الكبير الـذي يحدثه ارتفاع معدل الخصم الآجل بدرجة كبيرة .

ولا شك أن المضاربة ذات الطابع غير الاستقراري لها آثارها السلبية علـــي تحركات التجارة العالمية ، نظرا لأن زيادة حدة التقلبات في أسعار الصرف تـــؤدي إلي عدم استقرار المعاملات الدولية وتثبيط تحركات التجارة والاســـتثمار الدوليـــة نظرا لزيادة عوامل عدم التعين في هذه الحالة وكذلك ارتفاع تكلفة تغطية مخـــاطر الصرف الأجنبي .

نظم أسعار الصرف

هناك نظم متعددة لأسعار الصرف([1])

- فهناك في طرف نظام يترك فيه لأسعار الصرف حرية التحرك بـــلا قيـــود استجابة لقوي العرض والطلب ، عرض النقد الأجنبي والطلب عليه . وهـذا هو ما يمسي بنظام أسعار الصرف المعومة (أو الحرة) .
- وهناك في طرف آخر نظام تثبت فيه أسعار الصرف ، ولا يســمح بتغيــير سعر العملة إلا في ظل ظروف خاصة . وهذا يسمي بنظام أسعار الصــرف الثابتة .
- وبين هذين الطرفين هناك نظم مختلطة لأسعار الصرف تجمع فـــي نفــس الوقت بين بعض خصائص أسعار الصرف المعومة والثابتة ، ولكنـــها قــد تكون أقرب إلي طرف دون آخر أقرب إلي التعويم مثلا أو إلي الثبات .

ونقوم فيما يلي بشرح معالم نظام أسعار الصرف المعومة ، ونظام أســـعار الصرف الثابتة . ونظم الصرف المختلفة . وأخيرا نتحدث عن نظام أسعار الصرف العالمي بشكله الحالي .

نظام أسعار الصرف المعومة

نظام أسعار الصرف المعومة هو نظام تترك فيه أسعار الصرف للتحـــــرك حسب قوي عرض العملة والطلب عليها في سوق الصرف . وفي ظل التعويم التــام

[1] راجع : د . فاروق محمد حسين ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ .

الذي سنقتصر هنا الحديث عنه ، لا تتدخل الدولة للتأثير علي مسار أسعار الصرف التي تحدده قوي السوق . ولكن سيرد الحديث في إطار النظم المختلطة عن التعويم المدار حيث تحاول السلطات التنفيذية إدخال بعض الاستقرار علي تقلبات أسعار الصرف التي تحددها قوي السوق بشراء أو بيع العملة ، وبالتالي فإنه في ظل نظام التعويم التام لا تحتفظ السلطات النقدية بصندوق لتثبيت أسعار الصرف أي بحيازات للنقد الأجنبي هدفها هو التدخل في سوق الصرف .

وتقييم نظام أسعار الصرف المعومة وإظهار مزاياه ومثالبه (مقارنة بنظام أسعار الصرف الثابتة) يلزم التعرض لعدد من الأمور :

أ - علاقة نظام أسعار الصرف المعومة بمشكلة التوازن الداخلي والخارجي .
ب - نظام أسعار الصرف المعومة والسياسة الاقتصادية .
جـ - الخاصية البارزة لنظام أسعار الصرف المعومة ، وهي التقلبات الحادة في أسواق الصرف .

أ - نظام أسعار الصرف المعومة ومشكلة التوازن الداخلي والخارجي :

الأهداف التي تبتغيها المجتمعات الاقتصادية عديدة ومتشابكه . هنا يمكن أن نضعها في مجموعتين عريضتين :

- الأهداف تتعلق بتوازن ميزان المدفوعات ، وهي التي تسمي بأهداف التوازن الخارجي .

- أهداف تتعلق بحسن سير الاقتصاد القومي في الداخل ، في شـــكل تحقيــق معدل نمو مقبول ، ومعدل معقول لتشغيل القوي العاملــة (تخفيــف معــدل البطالة) وتحقيق قدر من استقرار الأسعار (خفض معدل التضخم) وتحقيــق قدر من العدالة الاجتماعية (أهداف النمو ، والاستقرار ، والعدالة) .

وهذه الأهداف يمكن جمعها تحت عنوان " هدف التوازن الداخلي " .

كيف يتعامل نظام أسعار الصرف المعومة والثابتة مع هاتين المجموعتيـــن من الأهداف ؟ لنبدأ أولا بهدف التوازن الخارجي بشكل موجز .

توجد علاقة تقابل بين ميزان المدفوعات وسوق الصرف ، فـــالطلب علـــي النقد الأجنبي في سوق الصرف مصدره كما سبق الواردات السلعية أو الخدميـــة أو الرغبة في شراء الأصول المالية الأجنبية أو الاستثمار في الخارج . وهذه البنـــود كلها تمثل جانب المدفوعات في ميزان المدفوعات . وبالمثل فـــإن عـــرض النقـــد الأجنبي في سوق الصرف يأتي من الصادرات السلعية أو الخدمية أو بيع الأصـــول المالية للأجانب . وهذه البنود تقابل جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات .

وبالتالي فإن التقابل بين سوق الصرف وميزان المدفوعات يمكـــن إبـــرازه علي النحو التالي . أن جانب الطلب علي النقد الأجنبي في سوق الصـــرف يقابلـــه جانب المدفوعات في ميزان المدفوعات ، وجانب عرض النقد الأجنبي فـــي ســـوق الصرف يناظره جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات . ويمكن استنادا إلي ذلـــك ترجمة عجز ميزان المدفوعات بلغة سوق الصرف : أن عجز ميزان المدفوعـــات معناه زيادة المدفوعات عن المتحصلات والذي يعني وجود فائض في الطلب علـــي النقد الأجنبي في سوق الصرف ، أي زيادة في الطلب علي النقـــد الأجنبـــي عـــن

الكمية المعروضة . وبالمثل فإن وجود فائض في ميزان المدفوعات ينعكس في شكل فائض في عرض النقد الأجنبي (أي زيادة الكمية المعروضة من النقد الأجنبي عن الكمية المطلوبة) في سوق الصرف .

ولكن ماذا يعني وجود فائض في الطلب علي النقد الأجنبي في ظل نظام أسعار الصرف تامة التعويم ؟ ان معناه زيادة الكمية المطلوبة من النقد الأجنبي عن المعروضة منها . ولكن حيث يترك لأسعار الصرف التحرك بطلاقة بلا أدني قيود (حسب تعريف نظام التعويم التام) ، فإن هذا الفائض سيؤدي إلي رفع سعر الصرف للعملة الأجنبية(أو انخفاض العملة الوطنية) حتي يزول فائض الطلب نهائياً حيث أن ارتفاع سعر الصرف تدريجيا معناه انخفاض الطلب وزيادة العوض. وهذا يترجم بلغة ميزان المدفوعات بتلاشي العجز أو تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .

وبالتالي تكفل تحركات أسعار الصرف - في ظل نظام التعويم التام - توازن ميزان المدفوعات بصورة تلقائية ، أي دون الحاجة لاتخاذ سياسات تصحيحية مقصودة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات . وعلي هذا فإن التعامل في ظل نظام أسعار الصرف المعومة مع هدف التوازن الخارجي والداخلي يكون علي النحو التالي :

- **هدف التوازن الخارجي :** يكفله نظام أسعار الصرف المعومة بصورة تلقائية.
- **هدف التوازن الداخلي :** تستخدم لتحقيقه أدوات السياسة الاقتصادية ، النقدية ، والمالية .

أما في حالة أسعار الصرف الثابتة فإن علاج العجز في ميزان المدفوعات لن يكون بالطبع بتغيير أسعار الصرف ، حيث أن هذه الأسعار تظل ثابتة ، إنما يتم تحقيق هدف علاج العجز في ميزان المدفوعات باتباع سياسة اقتصادية انكماشية في الداخل : سياسة نقدية انكماشية بخفض العرض النقدي ، وسياسة مالية انكماشية بخفض الإنفاق العام والحد من الإنفاق الخاص . والمقصود من هذه السياسات الانكماشية هو خفض الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) وبالتالي خفض الواردات مما يؤدي إلي علاج العجز في ميزان المدفوعات .

ولكن هذه السياسة الانكماشية واللازمة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات في ظل أسعار الصرف الثابتة سيكون لها آثارها السلبية علي أهداف العمالة والنمو مثلا ، أي أهداف التوازن الداخلي ، ويمكن التعبير عن ذلك بصورة أخري بالقول بانه في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة تتسم أهداف التوازن الداخلي بتبعية واضحة لاعتبارات التوازن الخارجي .

وبالتالي يمكن إيجاز المزايا الواضحة لنظام أسعار الصرف المعومة فيما يتعلق باعتبارات التوازن الخارجي والداخلي كما يلي :

١ – تحقيق هدف توازن ميزان المدفوعات بصورة ميسرة حيث أن الهدف يتكفله سوق الصرف .

٢ – وبالتالي فإن السياسة الاقتصادية لن يثقل كاهلها باعتبارات التوازن الخارجي ، بل ستركز نفسها لتحقيق أهداف السياسة الداخلية (التوازن الداخلي) .

٣ – ويترتب علي ذلك عدم إخضاع الاقتصاد الداخلي (متغيراته وأهدافه) لضرورات التوازن الداخلي كما في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة .

(ب) أسعار الصرف المعومة والسياسة الاقتصادية

النتيجة السابقة مؤداها أن أحد مزايا نظام أسعار الصرف الحرة أن تتوجــه السياسة الاقتصادية بكليتها وبكافة الأدوات التي بين يديها نحو الأهــداف الداخليــة البحتة ، كأهداف العمالة واستقرار الأسعار وعدالة توزيع الدخول ... الخ . حيث أن هدف التوازن الخارجي ستكفله تحركات أسعار الصرف الطليقة فــي ظــل نظــام أسعار الصرف الحرة . وهذا المزيه ليست بسيطة في نظــر البعــض نظــراً لأن الأدوات الفعلية التي تمتلكها السياسة الاقتصادية محدودة .

وهذا الأمر رغم أنه صحيح من حيث المبدأ إلا أنه يثير بعض التحفظــات ويحتاج إلي عدد من التوضيحات . إذا صح أن التوازن الخارجي مكفول مع نظــام أسعار الصرف الحرة ، وأن أدوات السياسة الاقتصادية المتاحــة يمكــن توجيهــها بالتالي إلي العمل الداخلي ، فلا يعني ذلك أن نظام أسعار الصرف الحــرة محــايد من حيث أثره علي فاعلية أدوات السياسة الاقتصادية المختلفة والتي تستخدم لمتابعة أهداف التوازن الداخلي . الواقع أن نظام أسعار الصرف الحرة يمارس أثرا إيجابيــا علي بعض أدوات السياسة الاقتصادية وأثرا سلبيا علي البعض الآخــر . وبتعبــير آخر فإن هذا النظام قد يؤدي إلي زيادة فاعلية أدوات السياسة الاقتصادية أو العكس الحد من فاعلية بعض الأدوات الأخري وهي بصدد توجهها نحو تحقيــق أهــداف التوازن الداخلي . الأمر الذي يعني في نهاية المطاف أن السياسة الاقتصاديــة لــن تكون بمنأي من اعتبارات التوازن الخارجي . علي وجه التحديد فإن نظام أســعار الصرف الحرة يؤدي إلي زيادة فاعلية السياسة النقدية ولكنه يؤدي في نفس الوقــت إلي الحد من فاعلية السياسة المالية . وتوضيح هذا الأمر يكمن في علاقة كلا مــن تغيرات السياسة النقدية أو المالية بأسعار الفائدة . وحتــي نكــون أكــثر وضوحــا

سنفترض أن الحكومة تريد اتباع سياسة اقتصادية توسعية لزيادة الإنتاج القومي واستيعاب الأعداد العمالية المتعطلة . يمكن أن تسير الحكومة علي سياسة نقدية توسعية أو سياسة مالية توسعية .

إن السياسة النقدية التوسعية أو السياسة المالية التوسعية لهما آثار متباينة علي أسعار الفائدة . فالسياسة النقدية التوسعية معناها زيادة العرض النقدي ، وهذا يؤدي إلي انخفاض أسعار الفائدة . هذا في حين أن السياسة المالية التوسعية معناها التوسع في الانفاق الكلي مما يترتب عليه زيادة في الطلب علي النقود . الأمر الذي يؤدي إلي ارتفاع أسعار الفائدة .

أسعار الصرف الحرة وفاعلية السياسة النقدية :

لنفترض أولاً أن الأحوال الاقتصادية في الداخل تملي علي السلطات الاقتصادية اتباع سياسة نقدية توسعية لزيادة الإنتاج واستيعاب البطالة ، ولذا لجأت السلطات النقدية إلي زيادة العرض النقدي . ولكن زيادة العرض النقدي - مع ثبات الطلب علي النقود - ستؤدي إلي خفض أسعار الفائدة ، وهو أمر مستهدف وذلك لتشجيع الاستثمار المحلي والإنفاق الكلي . ولكن انخفاض أسعار الفائدة سيؤدي إلي خروج رأس المال سعياً وراء فرص أفضل للعائد في الخارج . وهذا قد يؤدي إلي عكس ما تتطلبه السياسة النقدية التوسعية .

وبالتالي فإن تحركات رأس المال يمكن أن تحد من فاعلية السياسة النقدية في ظل الاقتصاديات المفتوحة . ولكن نظام أسعار الصرف الحرة يؤدي إلي العكس إلي مساندة عمل السياسة النقدية . ان أسعار الصرف الحرة لن تحول بالطبع دون خروج رأس المال . ولكن انخفاض عرض النقد الأجنبي نتيجة خروج رأس المال

سيؤدي إلي رفع سعر العملة الأجنبية - أي خفض سعر العملة الوطنية - وهذا من شأنه تشجيع الصادرات والحد من الواردات . وهذا الميزان التجاري المواتـم من شأنه احداث آثار توسعية علي الاقتصاد القومي يقوي من الأثر التوسعي المطلوب للسياسة النقدية(حيث أن للصادرات آثار توسعية علي الاقتصاد القومي) .

ويمكن تتبع أثر أسعار الصرف الحرة في زيادة فاعلية السياسة النقدية في السلسلة التوضيحية الآتية :

سياسة نقدية توسعية ← خفض سعر الفائدة ← خروج رأس المال ← خفض سعر العملة الوطنية ← زيادة الصادرات / الحد من الواردات ← أثر توسعي علي الاقتصاد القومي يعضد من الأثر التوسعي المطلوب للسياسة النقدية

وبالمثل لو كان المطلوب هو إتباع سياسة نقدية انكماشية لامتصاص الضغوط التضخمية داخل الاقتصاد القومي فإن نظام أسعار الصرف الحرة سيمارس نفس الأثر التعضيدي لعمل السياسة النقدية . فالواقع أن خفض العرض النقدي في إطار السياسات النقدية الانكماشية سيؤدي إلي رفع سعر الفائدة في الداخل . وارتفاع أسعار الفائدة سيدفع بالطبع رؤوس الأموال إلي الداخل للاستفادة من فرص أكبر للعائد . وزيادة المعروض من النقد الأجنبي نتيجة لذلك ستؤدي إلي خفض العملة الأجنبية أي ارتفاع سعر العملة الوطنية . وهذا من شأنه الحد من الصادرات وتشجيع الواردات بما يعني آثاراً انكماشية من شأنها زيادة فاعلية السياسة النقدية الانكماشية .

إذا كان نظام أسعار الصرف الحرة يمارس آثارا مواتية علي عمل السياسة النقدية وهي بصدد تحقيقها للأهداف الاقتصادية الداخلية فإن تأثيره علي العكس من ذلك مع السياسة المالية . فالواقع أن نظام أسعار الصرف الحرة يحد من فاعلية السياسة المالية بشقيها التوسعي أو الانكماشي .

لنفترض هنا أيضاً أن المطلوب هو إتباع سياسة مالية توسعية للحد من البطالة والإسراع بنمو الاقتصاد القومي . في هذه الحالة تعمد السلطات المالية إلي زيادة الإنفاق الحكومي لاستنهاض العمالة والإنتاج . ولكن السياسة المالية التوسعية ستؤدي إلي زيادة الإنفاق الكلي وبالتالي زيادة الطلب علي النقود . وزيادة الطلب علي النقود – مع ثبات العرض النقدي – معناه ارتفاع أسعار الفائدة ، الأمر الذي يؤدي علي تشجيع دخول رأس المال الأجنبي . ودخول رأس المال الأجنبي يؤدي إلي زيادة عرض النقد الأجنبي (والطلب علي العملة المحلية في نفس الوقت) ، وبالتالي انخفاض سعر العملة الأجنبية وارتفاع سعر العملة الوطنية ، وأثر ارتفاع العملة الوطنية علي ميزان المدفوعات واضح إذ يؤدي إلي زيادة الواردات ، والحد من الصادرات . وهذا من شأنه تحييد الآثار التوسعية المبتغاة للسياسة المالية ، مما يحد فاعلية السياسة المالية .

فكأن نظام أسعار الصرف الحرة يعمل ضد أهداف التوازن الداخلي في حالة اتباع سياسة مالية توسعية لزيادة الإنتاج والعمالة ، (ونفس الأثر السلبي لأسعار الصرف الحرة أيضاً في حالة اتباع سياسة مالية انكماشية للحد من التضخم) . وسلسلة التأثير في هذه الحالة تأخذ الشكل التالي :

سياسة مالية توسعية ← رفع سعر الفائدة ← دخـول رأس المـال ← رفع سعر العملة الوطنية ← الحد من الصادرات وزيادة الواردات ← أثر انكماشي علي الاقتصاد القومي يضعف من الأثر التوسعي المطلـوب للسياسـة المالية .

ويمكن إجمال كل المعلومات السابقة عن علاقة نظـام الصـرف بفاعليـة السياسة الاقتصادية في الجدول التالية :

نظام أسعار الصرف	فاعلية السياسة الاقتصادية	
	السياسة النقدية	السياسة المالية
المعومة	مرتفعة	منخفضة
الثابتة	منخفضة	مرتفعة

جـ - تكلفة التقلبات في أسعار الصرف

رغم الحجج المؤيدة لنظام أسعار الصرف الحرة فإن منتقدي هـذا النظـام يشيرون إلي أن أسواق الصرف غير المنضبطة تؤدي إلي تقلبات حادة في أسـعار الصرف ، وهذا من شأنه تثبيط التحركات الدولية للتجارة ولرأس المـال . وتظـهر تحركات الصرف اليومية للبلدان التي تسير علي نظام أسـعار الصـرف المعومـة تقلبات حادة في أسعار هذه العملات الواحـدة إزاء الأخـري منذ عـام ١٩٧٣ أي منذ توالي دخول هذه البلـدان في نظام أسعار الصرف المعومـة . وإذا أضفنـا

إلي ذلك أن هذه البلدان قد سارت في واقع الأمر علي نظم لأسعار الصرف هي أقرب للتعويم المدار في سوق الصرف لتخفيف تقلبات الأسعار السوقية للصرف ، لاتضح لنا جليا أن التقلبات الفعلية في أسعار الصرف في ظل نظام التعويم التام كانت ستفوق بدرجة أكبر التقلبات المشاهدة ، وذلك إلي المدي الذي نجح فيه هذا التدخل بطبيعة الحال في تخفيق هذه التقلبات .

ورغم أن المتعاملين في أسواق الصرف من تجار ومستثمرين يمكنهم درأ بعض مخاطر الصرف وذلك باللجوء إلي التغطية في أسواق الصرف الآجلة ، فلا ننسي أن للتغطية تكلفة هي بمثابة التأمين ضد المخاطر ، وهذه التكلفة قد تكون باهظة في بعض الأحيان مع زيادة درجة التقلبات في أسواق الصرف . وإذا كانت تكلفة تغطية مخاطر الصرف عالية ، فإن نظام أسعار الصرف الحرة قد يؤدي إلي الحد من ازدهار تدفقات التجارة والاستثمارات الدولية . وبالإضافة إلي عنصر التكلفة ، فإن تغطية مخاطر الصرف ليس متاحا لكل البلدان ، حيث يتطلب أسواقا مالية متطورة لا تتاح لغالبية البلدان النامية .

وإذا كانت التغطية من مخاطر تقلبات الصرف متاحة من حيث المبدأ التجار والمستثمرين في الحقل الدولي (في الأسواق المالية المتطورة) فإن هناك نوعا من المخاطر للاقتصاد القومي من جراء أسعار الصرف الحرة ، وهي مخاطر غير قابلة للتغطية . وسنوضح هذا النوع من المخاطر بتحليل علاقة نظام أسعار الصرف الحرة بالمزايا المقارنة .

د - نظام أسعار الصرف المعومة والمزايا التنافسية للصناعة الوطنية

تؤثر تقلبات أسعار الصرف علي المزايا التنافسية للصناعة المحلية في الأسواق العالمية . فانخفاض سعر صرف العملة الوطنية يجعل بعض المنتجات الوطنية أكثر إغراء في الأسواق الدولية ، حيث ينخفض سعر هذه المنتجات من وجهة نظر المستورد الأجنبي . فالواقع أن خفض سعر العملة الوطنية من حيث أثره علي أسعار المنتجات الوطنية في الخارج يعادل أثر الإعانة علي السلعة المصدرة التي تؤدي إلي خفض سعرها في الخارج وبالتالي زيادة الطلب عليها . ومعني كل ذلك أن انخفاض سعر العملة الوطنية سيؤدي إلي زيادة المزايا التنافسية للصناعة الوطنية في الخارج. وبالمثل يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية إلي خفض الميزة التنافسية للصناعة الوطنية في الأسواق الخارجية ، حيث أنه يعادل في أثره أثر الضريبة التي تفرض علي سلع التصدير ، حيث تؤدي إلي رفع سعرها وبالتالي خفض الطلب عليها .

وبالتالي فإن تغير أسعار الصرف الدائب صعودا وهبوطا في ظل نظام أسعار الصرف المعومة معناه تغير المزايا المقارنة للصناعات الوطنية بصفة مستديمة . وهذا الأمر يؤثر علي وجه الخصوص علي الصناعات ذات المزايا المقارنة الهامشية ، والتي يؤدي التغير الطفيف في سعر الصرف إلي أضعاف ميزتها التنافسية وخروجها من حلبة الصناعات ذات المزايا المقارنة .

ومن ناحية أخري يؤدي التغير المستمر في المزايا التنافسية للصناعات الوطنية نتيجة تقلبات أسعار الصرف وما يتبعه من الانتعاش التصديري لبعض الصناعات والانكماش التصديري للبعض الآخر إلي إعادة توزيع مستمرة للموارد الاقتصادية بين الأنشطة المختلفة (من الصناعات الكاسدة إلي الصناعات المنتعشة).

وإذا حدثت إعادة توزيع الموارد هذه بصفة متكررة ، فإنها تؤدي إلـــي نـــوع مـــن البطالة يسمية الاقتصاديون بالبطالة الاحتكاكية أو التنقلية . وهو نوع مـــن البطالـــة يرجع في أساسه إلي أن إنتقال العمالة من الصناعة الكاسدة إلي الصناعة الرائجـــة لن يكون أمرا فوريا ، بل يحتاج إلي وقت تستوجبه المعلومات ، وهو هنــا الزمـــن اللازم لإدراك العمال المتعطلين لفرص العمل المتاحة في أماكن أخـــري ، وكذلـــك إعادة التدريب ، أي الزمن اللازم لإعادة تدريب العمال نتيجة اختلاف نوع النشـــاط والتدريب والمهارة المطلوبة بين الصناعات المتدهورة والصناعات المنتعشة .

وتشير الشواهد العملية في هذا الخصوص إلي أن تقلبـــات ســـعر صـــرف الدولار الأمريكي أحدث آثار سلبية واضحة علي الصناعـــات شـــديدة الحساســـية بالنسبة للتجارة الدولية في مواجهة الصناعات الأجنبية المنافسة ، وهي علي وجـــه التحديد صناعة السيارات والصلب ، وهي صناعات ذات مزايا مقارنة هامشـــية فـــي معترك المنافسة الدولية . من ناحية أخري أدي ارتفـــاع ســـعر صـــرف الـــدولار الأمريكي في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ إلي إلحاق خسارة فـــي العمالـــة الصناعيـــة الأمريكية قدرت بحوالي مليون عامل في هذه الفترة .

نظام أسعار الصرف الثابتة

يتميز نظام أسعار الصرف الثابتة في معـــرض المقارنـــة بنظـــام أســـعار الصرف المعومة بعدد من الأمور :

١ - خفض عوامل عدم التيقن في التجارة الدولية والاستثمار الدولي .

٢ - درجة من الانضباط في تحركات الأسعار الداخلية وذلك على خلاف ما يتميز به نظام أسعار الصرف المعومة من تحيز تضخمي .
٣ - الطلب على الاحتياطيات الدولية في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة .

أ - خفض عوامل عدم التيقن :

رأينا أن نظام أسعار الصرف المعومة يتميز بحدة التقلبات اليومية في أسعار الصرف . ويسمح نظام أسعار الصرف الثابتة بتجنب هذه التقلبات وبالتالي تفادي آثارها السلبية على كل من التجارة الدولية والاستثمار الدولي . فالواقع أن انتقال منحنى العرض والطلب على النقد الأجنبي بصورة يومية في ظل نظام أسعار الصرف الحرة سيؤدي إلى تغيرات متكررة في أسعار الصرف . ولكن هذه التقلبات تتسم كذلك بأنها تقلبات حادة نظرا لأن منحنيات الطلب على النقد الأجنبي يفترض عادة أنها غير مرنة .

ويوضح الشكل (٩) هذه النقطة ، أي أثر مرونات عرض النقد الأجنبي والطلب على النقد الأجنبي على درجة التقلبات في أسعار الصرف . ففي الشكل ٩ - أ ، انتقال منحنى الطلب على النقد الأجنبي من ط ط إلى ط ط/ ناحية اليمين ، بما يعني زيادة الطلب على النقد الأجنبي . وهذا يؤدي بالطبع إلى رفع سعر الصرف . ولكننا نفرق بين حالتين :

إذا كان منحنى عرض النقد الأجنبي مرنا (أي قليل الانحدار) كما في حالة المنحنى ع ع فإن سعر الصرف سيرتفع من و ك إلى و ل ، أي بالمقدار ك ل فقط.

ولكن إذا كان منحني عرض النقد الأجنبي قليل المرونة (أي شديد الانحدار) كما في حالة المنحني ع/ع/ ، فإن سعر الصرف سيرتفع من و ك إلي و م أي بالمقدار ل م ، أي بدرجة أكبر عما عليه الحال في حالة العرض المرن للنقد الأجنبي .

وبالمثل يوضح الشكل ٩ - ب أثر مرونة الطلب علي النقد الأجنبي من حيث تأثيرها في التقلبات . فانتقال منحني عرض النقد الاجنبي من ع ع إلي ع/ع/ (انخفاض العرض) سيؤدي بوجه عام إلي ارتفاع أسعار الصرف ولكن إذا كان منحنى الطلب علي النقد الأجنبي قليل المرونة فإن الارتفاع في سعر الصرف سيكون بالمقدار أ جـ في حين أن الارتفاع سيكون مقدارا أقل لو كان الطلب مرنا، حيث أن الارتفاع في سعر الصرف سيكون بالمقدار أ ب فقط لو كان الطلب علي النقد الأجنبي مرنا .

عرض وطلب النقد الأجنبي
ط ط : طلب مرتفع المرونة
ط/ط/: طلب منخفض المرونة
(شكل ٩-ب)

عرض وطلب النقد الأجنبي
ع ع : عرض مرتفع المرونة
ع/ع/: عرض منخفض المرونة
(شكل أ)

شكل (٩) أثر مرونات الطلب علي النقد الأجنبي
وعرض النقد الأجنبي علي درجة التقلبات

وبناء علي هذا ، وبالإضافة إلي ما سبق أن أوردنـــاه بخصـــوص أســـعار الصرف المعومة ، فإن نظام أسعار الصرف الثابتة يحقق عددا من المزايا :

أولا : تخفيف عوامل عدم التيقن الناتجة من تقلبات أسعار الصرف حيــث أن المشاركين في التجارة الدولية سيعرفون بدرجة أكبر من اليقين قيمة صادراتـــهم وورداتهم وعائد استثماراتهم (مقومة بالعملة المحلية) ، وهذا من شأنه المساهمة في نمو التجارة الدولية والاستثمار الدولي .

ثانيا : توفير في التكلفة التي يتحملها المشاركون في سوق التجارة الدولية أو الاستثمار الدولي لعدم الحاجة إلي اللجوء إلي تغطية مخاطر الصرف .

ثالثا : عدم التغير المستمر في المزايا التنافسية للصناعـــة المحليـــة فـــي السوق الدولي ، وما يترتب علي ذلك ما رأينا مـــن التـــأثير بشـــكل ضـــار علـــي القطاعات ذات المزايا المقارنة الهامشـــية مـــن ناحيـــة وكذلـــك البطالـــة التنقليـــة (الاحتكاكية) من ناحية أخري .

ب – الانضباط في التحركات الداخلية للأسعار

في حين أن نظام أسعار الصرف الثابتة بمثـــل كوابـــح علـــي الضغـــوط التضخمية في الداخل ، فإن نظام أسعار الصرف المعومة يزيد علي العكس من ذلك من وقود التضخم الداخلي . ونشرح هذه الأمور علي النحو التالي :

١ - كوابح التضخم في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة

إذا كانت أحد البلدان تعاني من تضخم في الأسعار فإن طبيعية نظام أسـعار الصرف الثابتة تفرض ضغوطا لوقف ارتفاع الأسعار . ويرجع ذلك انـه إذا كـان معدل ارتفاع الأسعار في بلد ما أعلي من غيرها فإن هذا سيؤدي إلي عجز مسـتمر في ميزان مدفوعاتها ، نظرا لأن هذا سيؤدي إلي الحد مـن الصـادرات (ارتفـاع أسعارها بالنسبة للبلدان الأخري) وزيادة الـواردات (انخفـاض أسـعارها مقارنـة بالأسعار المحلية) . وحيث أنه في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة يحتـاج العجـز إلي التمويل من الاحتياطيات الدولية ، فإن استمرار العجز لا يمكن أن يسـتمر دون ما حد لأن ذلك يحمل معه خطر استنزاف الاحتياطيات الدوليـة . وبالتـالي تجـد الدولة لزاما عليها الحد من معدل التضخم الزائد في الداخل . الأمر الـذ يعنـي أن نظام أسعار الصرف الثابتة يمارس نوعا من الانضبـاط علـي معـدلات ارتفـاع الأسعار في الداخل . واسلوب تصحيح العجز في ميزان المدفوعات في ظل نظـام أسعارا لصرف الثابتة قد لا يكون هو التمويل بالسحب من الاحتياطيـات الدوليـة ، ولكن عن طريق اتخاذ سياسة انكماشية في الداخل (نقدية ومالية) من شأنها خفـض العرض النقدي والانفاق حتي ينخفض الطلب علي الواردات ويتم علاج العجز فـي ميزان المدفوعات . ولكن هذه السياسة الانكماشية ستمثل في نفس الوقـت علاجـا للضغوط التضخمية : فخفض العرض النقدي وخفض الانفاق الكلـي هـي الأدوات المتبعة لعلاج التضخم .

وبالتالي فسواء أكان الأسلوب المتبع لإصلاح العجز في ميزان المدفوعـات (ذلك العجز الناشيء من التضخم الداخلي) هو التمويل بالسحب مـن الاحتياطيـات الدولية أو اتباع سياسات انكماشية فإن النتيجة أن نظام أسعار الصرف الثابتة مـن شأنه الحد الضغوط التضخمية في الداخل . وهذا هو ما نعنيه بوجود ضابط علـي

الارتفاعات التضخمية في الأسعار في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة : وهذا الضابط مفتقد تمام في ظل نظام أسعار الصرف المعومة ، حيث يتم تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة فورية وتلقائية عن طريق تحركات أسعار الصرف الطليقة . بل علي العكس من ذلك هناك ضغوط تضخمية كامنة في ظل نظام أسعار الصرف المعومة . الأمر الذي ستوضحه فيما يلي :

٢ - التحيز التضخمي لنظام أسعار الصرف المعومه

يمكن توضيح هذا الأمر بالرجوع إلي الأسلوب الذي يعمل به نظام أسعار الصرف المعومة في استعادة التوازن في ميزان المدفوعات . في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات والذي يترجم في سوق الصرف بفائض في الطلب علي النقد الأجنبي فيتجه سعر العملة الوطنية إلي الانخفاض . **وانخفاض سعر العملة الوطنية معناه انخفاض الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية . وهذا يؤدي إلي ثلاث نتائج :**

- **زيادة الصادرات** : نتيجة زيادة الطلب العالمي علي السلع الوطنية بعد انخفاض أسعارها مقارنة بالأسعار العالمية .
- **انخفاض الواردات** : نتيجة ارتفاع أسعارها .
- **تحول الطلب المحلي من الواردات إلي الإنتاج المحلي .**

ومن هنا تبرز الضغوط التضخمية الكامنة في نظام أسعار الصرف المعومه حيث تعمل في هذا الاتجاه عدد من القوي :

أولا : ارتفاع أسعار الواردات وأثره علي الأسعار المحلية . فالواقع ان ارتفاع أسعار الواردات عن ذي قبل – وذلك حسب الأسلوب الذي يعمل به خفض سعر العملة الوطنية – خاصة الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة سيؤدي إلي رفع تكلفة الإنتاج في الداخل . وهذا يمثل بالطبع ضغوطا علي الأسعار الداخلية تؤدي إلي ارتفاعها . وسيضيف إلي ارتفاع الأسعار بالطبع ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية . أي أنه إذا كانت السلع المستوردة مواد خام وسلع وسيطة فمن شأن ذلك رفع أسعار المنتجات الداخلة فيها (وهو ما يعرف بتضخم التكاليف) . أما إذا كانت هذه السلع المستوردة سلعا استهلاكية ، فإن ذلك سيؤدي إلي ارتفاع نفقة المعيشة الأمر الذي يؤدي إلي زيادة وقود التضخم خاصة إذا استتبع ذلك زيادة الأجور .

ثانيا : انخفاض المعروض المحلي (العرض الكلي) : يؤدي خفض سعر العملة الوطنية كذلك إلي انخفاض المعروض المحلي من السلع والخدمات . فالواقع أن المعروض المحلي ، أو العرض الكلي ، هو عبارة عن الإنتاج المحلي مضافا إليه الواردات مخصوما منه الصادرات ، أي أن :

العرض الكلي = الإنتاج المحلي + الواردات – الصادرات

وحيث أن انخفاض سعر العملة الوطنية سيؤدي إلي زيادة الصادرات وانخفاض الواردات فإن معني ذلك نقص الإنتاج محليا من السلع أي انخفاض المعروض الكلي . وإذا ظل حجم الطلب الكلي كما هو عليه ، فهذا معناه ضغوط إضافية تعمل علي ارتفاع الأسعار .

ثالثا : تحول الطلب المحلي : ويزكي من هذه الضغـوط بطبيعـة الحـال تحول جزء من الطلب الذي كان يتوجه الطلب الخارجي إلي الإنتاج المحلي ، الأمر الذي يعني ضغوطا علي الموارد المحلية .

رابعا : جمود الأسعار والأجور في الاتجاه النزولي : إذا كان مـن شـأن خفض سعر العملة الوطنية ارتفاع الأسعار في الداخل فإن رفع سعر العملة الوطنيـة لن يؤدي علي العكس إلي انخفاض الأسعار والأجور . ويرجع ذلـك إلـي جمـود الأسعار والأجور في الاتجاه النزولي . فالأجور يمكن أن تزيد ولكنها لا تنخفـض . وإذا حدوث لظروف خاصة أن انخفضت أسعار بعض السلع والخدمات فإن ظـاهرة الإنخفاض العام في الأسعار ظاهرة غير مألوفة في الاقتصاديات المعاصرة .

وهذه الآثار غير المتماثلة علي الأسعار في حالة انخفاض أو ارتفاع سـعر العملة الوطنية هو الذي يبرر القول بوجود تحيز تضخمي في نظام أسعار الصـرف المعومة .

جـ - أسعار الصرف الثابتة والطلب علي الاحتياطيات الدولية :

الاحتياطيات الدولية وهي أرصدة النقد الأجنبي أو الأصول الأجنبية عاليـة السيولة التي تحتفظ بها البنوك المركزية لها وظيفتان أساسيتان :

أولا : تمويل العجز في مـيزان المدفوعـات : أي سـد الفجـوة بيـن المتحصلات الدولية والمدفوعات الدولية . وميزة اللجوء إلي الاحتياطيات الدوليـة هو تمكين الاقتصاد القومي من تحمل العجز في ميزان المدفوعات بصورة مؤقتـة

دون الحاجة إلي اللجوء علي الفور إلي سياسات علاجية - كالسياسات الانكماشـــية مثلا - تتميز عادة بأن آثارها غير مرغوب فيها من عامة الشعب (خفض الانفـــاق الكلي وتجميد الدخول وعدم التوسع في فرص العمل .. الخ) . ولكن اللجـــوء إلـــي الاحتياطيات الدولية لسد العجز في ميزان المدفوعات لا يمكن الاستمرار فيـــه دون ما حد ، لأن التمويل المتكرر لعجز ميزان المدفوعات ولسنوات متواصلة ســـيؤدي بالطبع إلي نضوب الاحتياطيات الدولية .

ثانيا : التدخل في سوق الصرف لتثبيت أسعار الصرف : حيـــث تتدخـــل السلطات النقدية بائعة أو مشترية للنقد الأجنبي (بالسحب من أو بالإضافة إلـــي مـــا لديها من احتياطيات دولية) ، وذلك لتثبيت سعر صرف عملتـــها : شـــراء العملـــة الوطنية عند انخفاضها عن حد معين أو بيعها عند ارتفاعها عن حد معين .

علاقة الطلب علي الاحتياطيات الدولية بمدي مرونة نظام أسعار الصرف

يقصد بمرونة أسعار الصرف مدي السماح بتحديد أسعار الصرف حســـب قوي العرض والطلب . وتصل هذه المرونة أقصي حد لها مع نظام أسعار الصـــرف تامة التعويم ، حيث تترك أسعار الصرف لقوي العرض والطلب الطليقة . وتصـــل هذه المرونة أدناها مع نظام أسعار الصرف الثابتة حيث يحدد سعر رسمي للصـــرف لا دور لقوي العرض والطلب علي النقد الأجنبي في التأثير عليـــه . وبيـــن هذيـــن الطرفين هناك نظم لأسعار الصرف تختلف من حيث درجـــة مرونتـــها . وهنـــاك علاقة واضحة بين الطلب علي الاحتياطيات الدولية ومرونة نظام أسعار الصـــرف مؤداها أنه كلما زادت مرونة نظام أسعار الصرف كلما قل الطلب علي الاحتياطيات الدولية ، وبالعكس كلما قلت مرونة نظام أسعار الصرف كلمـــا زاد الطلـــب علـــي الاحتياطيات الدولية .

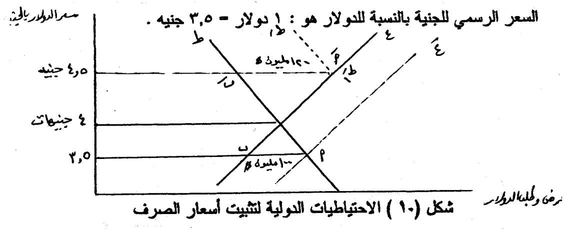
وسيتضح لنا هذا الأمر إذا ما درسنا بشكل سريع الطلب علي الاحتياطيات الدولية في ظل ثلاثة نظم للصرف مرتبة حسب الترتيب التصاعدي لمرونة نظام أسعار الصرف الثابتة :

- نظام أسعار الصرف الثابتة (سعر رسمي للصرف لا تحدده قوي السوق) .
- نظام التعويم في دائرة ضيقة حول سعر الصرف الرسمي .
- نظام التعويم التام .

حالة نظام أسعار الصرف الثابتة :

في هذا النظام يصل الطلب علي الاحتياطيات الدولية أقصي ما يمكن . فالاحتياطيات الدولية مطلوبة لتمويل العجز في ميزان المدفوعات . وبالإضافة إلي ذلك فإن الاحتياطيات الدولية مطلوبة لتثبيت أسعار الصرف الفعلية عند السعر الرسمي .

ولتوضيح ذلك دعنا نفترض أن سوق الصرف المصري هو كما يوضحه الشكل (١٠) ، وهنا نفترض أن سعر صرف الجنية لو ترك تماماً يتحدد بقوي العرض والطلب فإنه يتحدد عند سعر ١ دولار = ٤ جنيها ولكن دعنا نفترض أن السعر الرسمي للجنية بالنسبة للدولار هو : ١ دولار = ٣,٥ جنيه .



شكل (١٠) الاحتياطيات الدولية لتثبيت أسعار الصرف

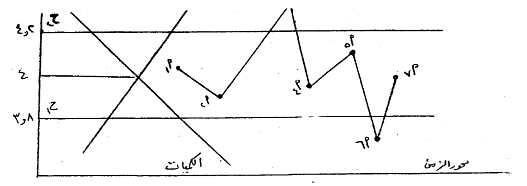
إن تحديد سعر الدولار بـ ٣,٥ جنيهات حيث أنه أقل السعر الحر - سيؤدي إلي زيادة الكمية المطلوبة من الدولارات عن الكمية المعروضة من الدولارات بمقدار ١٠٠ مليون دولار ، أي المسافة أ ب في الرسم . وهذا الفائض لو ترك وشأنه فإنه سيؤدي إلي رفع سعر الدولار إلي ٤ جنيهات في حين أن السلطات النقدية تريد ان تحتفظ به عند ٣,٥ جنيه . ما هو الأسلوب الممكن في هذه الحالة لتثبيت سعر صرف الدولار بالنسبة للجنية عند ٣,٥ والذي نفترض أنه السعر الرسمي - أن السلطات النقدية يمكنها أن تلجأ إلي احتياطياتها الدولية بالسحب مما لديها من دولارات (١٠٠ مليون دولار) والدخول بها بائعة في سوق الصرف . وهذا معناه في حقيقة الأمر انتقال المنحني عرض الدولار إلي ع/ وتصبح نقطة التوازن الجديدة هي أ . وعند هذه النقطة يكون السعر الرسمي وهو ٣,٥ جنية للدولار هو في نفس الوقت السعر التوازني الجديد للسوق .

وتلجأ السلطات النقدية إلي إجراءات مماثلة لو كان السعر الرسمي أعلي من سعر السوق . لنفترض أن السعر الرسمي بين الدولار والجنية هو ١ دولار = ٤,٥ جنيهات وأن السلطات النقدية تريد تثبيت سعر الصرف عند هذا المستوي . عند سعر ٤,٥ جم نجد أن الكمية المعروضة من الدولارات أكبر من الكمية المطلوبة بمقدار ١٢٠ مليون دولار وذلك كما تمثله المسافة أ/ ب/ . وعلي السلطات النقدية أن تمتص هذه الكمية المعروضة من الدولارات بسحب ١٢٠ مليون دولار من السوق (وإضافتها لاحتياطياتها النقدية) ، الأمر الذي يعني نقل منحني الطلب علي الدولارات إلي ط/ط/ . الأمر الذي يثبت سعر السوق عند السعر الرسمي ٤,٥ جم.

حالة التعويم في داخل دائرة ضيقة حول السعر الرسمي

بمقتضي هذا النظام يسمح لسعر الصرف بالتقلب داخل دائرة ضيقه حول السعر الرسمي . ويتم تدخل السلطات النقدية إذا تجاوز تغير سعر الصرف الفعلي المنطقة المسموح بها لإعادة سعر الصرف من جديد داخل هذه المنطقة . ويوضح الشكل التالي هذاالأمر بصورة مبسطة . لنفترض أن سعر الصرف الرسمي للجنية مقابل الدولار هو ١ دولار = ٤ جنيهات ونفترض أن السلطات النقدية تسمح بهامش ضيق لتغير سعر الصرف حول السعر الرسمي بمقدار + ٠,٢ من الجنية . هذا يعني أن الدولار لا يسمح له بالزيادة عن ٤,٢٠ جنيه كما لن يسمح له بالانخفاض عن ٣,٨ جنيه . وطالما ظلت متغيرات سعر الصرف داخل الدائرة (٣,٨ ، ٤,٢) وهي التي يحددها في الرسم الخطان المستقيمان ح١ و ح٢ فإن السلطات النقدية لا تقوم بالتدخل ، ولكن إذا تخطت متغيرات سعر الصرف هذا الهامش فإن السلطات النقدية تقوم بالتدخل . فهي تتدخل بائعة للدولار إذا زادت قيمته عن ٤,٢ جنيه ، ومشتريه له إذا قلت قيمته عن ٣,٨ جنيه .

فإذا كان المسار الفعلي لسعر الصرف هو أ ١ أ ٢ أ ٣ ... أ٧ علي سبيل المثال،فإن السلطات النقدية تتدخل فقط في الحالة أ ٣ (فتقوم ببيع الدولار عملا علي خفض سعره وإرجاعه داخل الدائرة المسموح بها) وكذلك في الحالة أ ٦ (بشراء الدولار عملا علي رفع سعره وإرجاعه مرة أخري داخل المنطقة المسموح بها) .



أ١ ، أ٢ ، أ٤ ، ٥ ، أ٧ تقلبات مسموح بها   أ ٣ ، أ ٦ تقلبات خارج المنطقة المسموح بها

شكل (١١) السماح بتقلبات أسعار الصرف
في حزام ضيق حول السعر الرسمي

وواضح أن الطلب علي الاحتياطيات الدولية أقل في هـذه الحالـة مقارنـة بالحالة السابقة . فلن يحتاج الأمر إلي اللجوء إلي الاحتياطيات الدولية طالما بقيـت تحركات أسعار الصرف داخل المنطقة ح ١ ح ٢ . وواضح أيضا أنه كلما اتسـعت هذه المنطقة " الحرة " - أي التي يسمح فيها بتحرك سعر الصرف بحرية - كلما قـل الطلب علي الاحتياطيات الدولية .

وفي الحالة التي تصل فيها هذه المنطقة الحرة أقصاها (وهذه فـي الواقـع حالة أسعار الصرف تامة التعويم) ينتفي في هذه الحالة الطلب علي الاحتياطيـات الدولية .

حالة التعويم التام

من دراستنا فيما سبق لنظام أسعار الصرف المعومة (التعويم التام) نعـرف أن هناك خاصتين بارزتين لهذا النظام :

الأولى: ترك سعر الصرف تماما لقوي العـــرض والطلــب فـــي ســـوق الصرف ، وعدم تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف .

الثانية : تحقيق التوازن التلقائي لميزان المدفوعات .

ولكن ما دلالة ذلك بالنسبة للطلب علي الاحتياطيات الدولية في ظل نظـــام أسعار الصرف المعومة ؟ الواقع أن الدلالة مباشرة :

- عدم تدخل الحكومة في سوق الصرف يعني عـــدم الحاجـــة للاحتياطيـــات الدولية لتثبيت سعر الصرف .
- تحقق التوازن التلقائي في ميزان المدفوعات معناه عدم الحاجة للاحتياطيات الدولية بغرض تمويل العجز في ميزان المدفوعات .

وحيث أن تثبيت أسعار الصرف وتمويل العجز في ميزان المدفوعات هـــو غرض السلطات النقدية من الاحتفاظ بالاحتياطيات الدولية ، فإن معني هذا ببســـاطة هو عدم الحاجة إلي الاحتياطيات الدولية في ظل نظام أسعار الصرف المعومـــة ، أو أن الطلب علي الاحتياطيات الدولية يصل إلي الصفر .

ولكن إذا كانت السلطات النقدية تحتفظ دوما بالاحتياطيات الدولية حتي فـــي الدول التي تسير علي نظام التعويم ، فما تفسير ذلك وكيف يتفق هذا مـــع النتيجـــة السابقة ؟ إن تفسير هذا ببساطة أن هذه البلدان لا تسير علي نظام التعويم التام ، بـــل نظام للتعويم مع قدر من التدخل . وحقيقة الأمر كذلك أن نظـــام أســـعار الصـــرف الثابتة بصورته المطلقة ونظام أسعار الصرف المعومة في صورته التامة ليســـت إلا حالات افتراضية . علي أي حال فإن نظم أسعار الصرف التي سارت عليها البلـــدان

المختلفة وتسير عليها الآن هي نظم تجمع بين قدر من التعويم وقدر من التثبيت لأسعار الصرف ، وبالتالي يمكن تسميتها بالنظم المختلطة .

نظم أسعار الصرف المختلطة

النظم التي سنتناولها الآن بطرف من الحديث هي نظم شهدت حظاً من التطبيق في الواقع العملي ، في حقبة زمنية بعينها أو في بلدان بذاتها . وكما هو الشأن دوما مع ما يقتضيه الواقع العملي ، كانت هذه النظم محاولة للتوفيق بين اعتبارات متعددة وأهداف شتي . فالذي يغلب علي هذه النظم انها نظم مختلطة تجمع بين بعض خواص نموذجي الصرف السابق الإشارة إليهما ، وهو نموذج أسعار الصرف المعومة ونموذج أسعار الصرف الثابتة . أي أن نظم الصرف كما شهدها الواقع العملي تجمع بين قدر من التعويم وقدر من التثبيت ، وان كان البعض منها أميل إلي هذه الجانب أو ذاك . وهذا النظم المختلطة تعكس في رأينا اعتقادا لدي البلدان التي تسير علي هذه النظم المختلطة ، ان هذه النظم بضمها بعض خصائص نظام أسعار الصرف المعومة والثابتة يمكن أن تجمع بين الحسنيين : أي تجمع بين مزايا كلا منهما في الوقت الذي تتفادي فيه مساويء كل منهما . وإن كان هذا لا يعني أن هذا الاعتقاد كان سليما علي طول الخط ، وذلك حسب التجارب التي أسفرت عنها هذه النظم المختلطة .

وسنتحدث هنا عن هذه النظم المختلطة :

١ - نظام أسعار الصرف الثابتة القابلة للتعديل (نظام بريتون وودز)
٢ - نظام التعويم المدار .
٣ - نظام أسعار الصرف العالمي بشكله الحالي .

وليس من المستهدف هنا إيراد تقييم شامل لهذه النظـــم أو اعطـــاء شـــرح تفصيلي للمشاكل الواقعية التي صادفتها هذه النظم في التطبيـــق العملـــي . وانمـــا يقتصر اهتمامنا علي إيراد إشارات مجملة للمعالم البارزة لها كنظم للصرف .

١ - نظام أسعار الصرف الثابتة القابلة للتعديل :
أو نظام بريتون وودز :

في عام ١٩٤٤ اجتمع مندوبون من ٤٤ دولة من العالم في مؤتمر بريتـــون وودز في أمريكا . ولقد وضع هؤلاء المؤتمرون أمام ناظريـــهم تجربـــة الســـنوات الثلاثين وكذلك تجربة فترة ما بين الحربين . والتي أظهرت مـــن واقـــع التجربـــة مساويء أسعار الصرف الجامدة وكذلك مساويء التعويم بلا ضوابط . ومن ثم كان هدف هؤلاء خلق نظام للصرف يخلو من تجربة ما قبل الحرب الثانية .

ولذا فقد كانت نقطة البداية إن كلا من نظام أسعار الصرف الجامدة وكذلـــك نظام التعويم المطلق لن يعطي النتائج المرجوه في شكل انتعاش للاقتصاد العـــالمي وحركة التجارة والاستثمار الدوليين . وبالتالي توجه تفكير أعضاء المؤتمـــر إلـــي إنشاء نظام لأسعار الصرف يجمع ما بين مزايا أسعار الصـــرف الثابتـــة وأســـعار الصرف المرنة . وأسفرت جهودهم علي نظام سمي بنظام أسعار الصرف الثابتـــة القابلة للتعديل والذي يوفر استقرار أسعار الصرف في الأجل القصـــير وبصـــورة **مشابهه لنظام أسعار الصرف الثابتة ولكنه يسمح بإمكانية تغيير بلد ما لسعر صرفها عندما تعاني من اختلال أساسي في ميزان مدفوعاتها (وفي هذا الجانب يتشابه هـــذا النظام مع أسعار الصرف المرنة) .**

ويمكن القول بأن المعالم البارزة لنظام أسعار الصرف الثابتة القابلة للتعديل والذي انبثق عن نظام بريتون وودز تدور حول محورين أساسيين :

أولا : ربط العملات بعضها ببعض بعلاقة مستقرة

وذلك بأن تقوم كل بلد بتحديد سعر تعادل عملتها بالذهب أو بالدولار الأمريكي ، والمحافظة علي سعر التعادل في سوق الصرف بدخول هذا السوق بائعة أو مشترية لعملتها (نظير النقد الأجنبي وهو الدولارات الأمريكية في المقام الأول) .

ولقد تم تثبيت سعر صرف كل عملة داخل حدود التعادل ، بحيث تتدخل السلطات النقدية في حالة زيادة السعر الفعلي أو إنخفاضه عن هذه الحدود . والحدود المسموح بها لتقلبات أسعار الصرف دون تدخل السلطات النقدية هو سعر تعادل العملة مضافا إليه هامش للتذبذب حدد في البداية بـ ± ١% حول سعر التعادل (ثم تعدل الهامش إلي ± ٢,٢٥ عام ١٩٧١) .

فإذا كان سعر صرف الاسترليني هو : ١ استرليني = ٢,٤ دولار

فإن هناك هامشا للتقلبات بمقدار ١% حول سعر التعادل أي :

٠,٠١ × ٢,٤ = ٠,٠٢٠ تقريبا ، وبالتالي فإن المدي المسموح به لتقلب الاسترليني هو :

١ استرليني ↗ ٢,٤٢ الحد الأعلي المسموح به
١ استرليني ↘ ٢,٣٨ الحد الأدني المسموح به

وطالما ظل سعر الاسترليني في السوق داخل الشريط المسموح به (١استرليني = ٢,٣٩ت دولار مثلا) لا يتدخل بنك انجلترا (البنك المركزى الانجليزي) ، ولكنه يتدخل فقط إذا تخطي السعر السوقي للاسترليني هذين الحدين : فإذا تخطي الحد الأعلي (١ استرليني = ٢,٤٤ دولار مثلا) يتدخل بنك انجلترا ببيع الاسترليني لخفض سعره وإذ هبط السعر الفعلي للاسترليني عن الحد المسموح به (بان أصبح مثلا ٢,٣٥ دولار) - يتدخل بنك انجلترا بشراء الاسترليني لرفع سعره . والأمر بالتالي شبيه بالحالة التي شرحناها سابقا والتي يمثلها الشكل (٣) وهي حالة السماح لأسعار الصرف بالتقلب داخل حزام ضيق حول سعر التعادل .

ثانيا : عند وجود عجز أساسي في ميزان المدفوعات لبلد ما فإنها يمكن تغيير سعر تعادل عملتها وذلك بتخفيض سعر العملة . ورغم ان اتفاقية بريتون وودز لم تتضمن تعريفا واضحا لمعني الاختلال الأساسي فقد فهم علي أنه يشير إلي عجز كبير في ميزان المدفوعات ليس ذا طبيعة مؤقته وانما يمتد لعدد من السنوات .

ولقد استمر نظام أسعار الصرف القابلة للتعديل ثلاثين عاما (١٩٤٤ - ١٩٧٣) وبدأت مرحلة جديدة مع عام ١٩٧٣ عندما سمحت كبريات البلدان الصناعية بتعويم عملاتها في أسواق الصرف ، أي تركه يتحرك حسب قوي العرض والطلب . وشهدت الساحة الدولية نظاما جديدا لأسعار الصرف أو هو نظام التعويم المدار .

٢ – نظام التعويم المدار

بعد انهيار نظام أسعار الصرف القابل للتعديل تركت البلدان الصناعية عملاتها للتعويم في سوق الصرف في نظام وصل في النهاية بعد عدة تطورات إلي ما يسمي بنظام التعويم المدار ، ونظام التعويم المدار هو نظام تترك فيه أسعار الصرف للتحرك حسب قوي السوق ، مع قدر من التدخل من قبل السلطات النقدية. وبالتالي تحتفظ السلطات النقدية في ظل هذا النظام " بصندوق للتثبيت " أي أرصدة من النقد الأجنبي للتأثير علي أسعار الصرف السوقية في الاتجاهات المطلوبة .

وليس هناك في إطار هذا النظام قواعد محدده تملي علي السلطات النقدية متي تتدخل في سوق الصرف ، أي أن مقدار الإدارة التدخلية في هذا النظام غير محدده سلفا ولا تنظمها قواعد موضوعية مكتوبة . بل أن مدي التدخل في سوق الصرف في ظل هذا النظام غير ثابت .

فإذا كان تدخل البلد قليلا وغير متكرر في سوق الصرف اقترب نظام التعويم المدار في هذه الحالة من نظام التعويم المطلق ، بينما انه مع التدخل بصورة مكثفة يقترب النظام من نظام أسعار الصرف الثابتة . وعلي أي حال يتوقف مقدار التدخل بطبيعة الحال علي حجم الاحتياطيات الدولية للبلد ، حيث أنه كلما كان هذا الحجم كبيرا ، كلما استطاعت البلد التدخل بدرجة أكبر في سوق الصرف .

وعلي أي حال فإن هدف التدخل في أسواق الصرف في ظل نظام أسعار الصرف المعومة هو تخفيف التقلبات الحادة في أسعار الصرف . فالواقع أن التقلبات الحادة والعشوائية في أسعار الصرف والتي تميز نظام أسعار الصرف المعومة تحمل معها نوعان من المخاطر كما سبق وان أشرنا . فأولا : تؤدي هذه

التقلبات إلي زيادة عوامل عدم التيقن في الاقتصاد الدولي ، وهو أمر من شأنه عدم المساهمة في نمو التجارة الدولية أو الاستثمار . ومن ناحية أخري تؤثر تقلبات سعر الصرف تأثيرات سلبية علي المركز التنافسي للصناعة الوطنية ويستوجب الأمر التدخل في عمل أسعار الصرف المعومة عندما تضر تحركاتها بمركز الصناعة الوطنية في الأسواق العالمية .

ولكن عدم وجود قواعد واضحة لتدخل البلدان وسلوكها في إطار نظام التعويم المدار يحمل معه مشاكل واضحة لهذا النظام . فالواقع ان هناك إغراء قويا بأن تقوم أحد البلدان التي تسير علي هذا النظام بخفض سعر عملتها لتشجيع الصادرات ، وبالتالي الاستفادة علي حساب شركائها في التجارة الدولية . وهذا المسلك قد يواجه بمعاملة بالمثل من قبل الدول الأخري التي تواجه من جراء ذلك زيادة في وارداتها أو تقلصا في حجم صادراتها . وإذ دخل التعويم المدار هذه الوجهه ، أي التأثير علي أسعار الصرف للاستفادة من التجارة الدولية علي حساب الأخرين ، فإنه يسمي بالتعويم غير النظيف وهذا التعويم غير النظيف يوضح أن هناك خطرا يكمن في نظام التعويم المدار ، خطر يعوق انسياب حركات التجارة ورؤوس الأموال .

وعلي خلاف التعويم المطلق الذي يكفل الوصول إلي أسعار توازنية للصرف (علي الأقل من الناحية النظرية) فليس هناك آلية في نظام التعويم المدار تكفل هذا الأمر . بل السمة التي أصبحت تميز نظام التعويم المدار هو ما يسمي بظاهرة التخطي أي تخطي التحركات الفعلية لأسعار الصرف في الأسواق لمستواها التوازني (طويل الأجل) . فقد تخطي مثلا سعر الدولار الفعلي المستوي التوازني في الاتجاه الصعودي بمقدار كبير منذ ١٩٨٠وحتي فبراير ١٩٨٥ ، كما حدث

تخطي في الاتجاه النزولي للدولار منذ عام ١٩٨٥ وحتي عام ١٩٨٨ ، وفي آخر التسعينات وهذا يشير إلي أن اختلالات أسعار الصرف يمكن أن تظهر وتستمر علي مدار سنوات طويلة في ظل نظام التعويم المدار الحالي .

وإذا أضفنا إلي ذلك أن تحركات أسعار الصرف تتميز بدرجة حادة من التقلبات في ظل التعويم المدار ، رغم أن هدف التعويم المدار هو " تلطيف " هذه التقلبات ، تفهمنا علي الفور تجدد الصيحات بإصلاح نظام الصرف الحالي .

٣ - نظام أسعار الصرف العالمي بشكله الحالي

يتسم نظام أسعار الصرف العالمي بشكله الحالي بقدر من المرونة ، حيث أنه يسمح لكل بلد باختيار نظام أسعار الصرف الذي يتمشي مع ظروفها وتفضيلاتها . كما أن صندوق النقد الدولي لا يشترط علي أعضائه اتباع نظام معين لأسعار الصرف ، وأن كان يضع بعض المبادىء التي تمثل قواعد سلوكية هادية ، مثل تجنب محاولة الاستفادة علي حساب الغير عند تدخل أحد البلدان في أسواق الصرف (لخفض سعر العملة الوطنية لتشجيع الصادرات علي حساب البلدان الأخري) ، وكذلك تجنب توجيه الأسعار في اتجاهات تضر بعملية تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات ، وكذلك العمل علي سير أسواق الصرف بصورة لا يشوبها الاختلالات ... الخ .

ونظرة علي نظم الصرف التي تنتهجها البلدان المختلفة في العالم (أعضاء صندوق النقد الدولي) حسبما يوضحه الجدول تظهر عددا من الحقائق .

أولاً : يظهر الجدول حقيقة بارزة وهو أن قرابة ٦٠% من عدد الدول الأعضاء يسيرون علي نظام لأسعار الصرف المثبتة ، سواء إلي عملات وطنية ،

أو حقوق السحب الخاصة ، أو سلة من العملات الوطنية . وأغلب البلدان التي تثبت عملتها إلي عملات وطنية أو غيرها هي عادة بلدان نامية صغيرة الحجم . وهي تثبت عملتها عادة لأكبر شركائها في التجارة الدولية . وذلك حتي تخفف من تقلبات أسعار صادراتها ووارداتها وبالتالي حتي تضمن تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في الإنتاج القومي والعمالة في قطاع التصدير والاستيراد ، وهي قطاعات أساسية الأمر الذي سيكون له آثار طيبة علي التنمية الاقتصادية .

أما البلدان الصغيرة التي لها أكثر من شريك تجاري كبير فهي تثبت عملتها لسلة تتكون من عملتين أو أكثر (بقدر عدد هؤلاء الشركاء التجاريين الكبار) ، وهذه السلة من العملات هي عبارة عن مجموع أسعار صرف كبريات الشركاء التجاريين للبلد (مقومة بسعر العملة الوطنية) مع ترجيح سعر صرف صرف كل بلد حسب اهميتها التجارية للبلد النامية الصغيرة . ويمكن هذا الأسلوب من تخفيف التقلبات في أسعار الصادرات والواردات التي تحدثها تحركات أسعار الصرف (حيث أن ارتفاع سعر أحد العملات يمكن أن يناظره انخفاض في أسعار العملات الأخري)، وبالتالي أثر تقلبات أسعار الصرف علي الاقتصاد القومي . وتعميما لربط العملة الوطنية بسلة من العملات تلجأ العديد من البلدان إلي ربط عملتها بوحدات حقوق السحب الخاصة ، وهي سلة العملات التي وضعها صندوق النقد الدولي . وهذه السلة تشمل عدد من كبريات البلدان التجارية من أعضاء صندوق النقد الدولي (أكبر نسبة في التجارة الدولية للعالم) مثل الولايات المتحدة واليابان وانجلترا وفرنسا وألمانيا . وبالطبع فإن البلدان التي تربط عملتها بوحدات حقوق السحب الخاصة تقوم بأغلب تجارتها مع هذه البلدان . وبالطبع ، فإن وحدات السحب الخاصة SDRS تقوم بأغلب تجارتها مع هذه البلدان .وبالطبع ، فإن وحدات حقوق السحب الخاصة بصفتها وسطا مرجحا لأسعار عدد من العملات الأساسية ، فإنها تتمتع بقدر أكبر من الاستقرار مقارنة بالعملات الأخري .

ثانيا : هناك في الطرف الآخر عددا من البلدان التي لجأت إلـــي تعويـــم عملاتها ، بصورة أو بأخري من أشكال التعويم . ورغم أن هذه البلـــدان لا تشـــكل من حيث العدد إلا حوالي ثلث عدد الأعضاء كما هو وارد في الجدول ، فإن هـــذه المجموعة تشمل ، كبريات البلدان الصناعية ســـواء فـــي إطـــار التعويـــم المـــدار (الولايات المتحدة واليابان وكندا مثلا) ... أو التعويم المشترك ، (انجلترا وفرنســـا وألمانيا وإيطاليا وبقية دول السوق الأوروبية) أو التعويم المستقل ، (بعض كبريـــات البلدان النامية والبلدان حديثة التصنيع .

جدول نظم الصرف للبلدان المختلفة الأعضاء

في صندوق النقد الدولي (١٩٩٠)

نظام الصرف	عدد البلدان
أسعار صرف مثبتة إلى :	
- الدولار الأمريكي	٣٠
- الفرنك الفرنسي	١٤
- عملات وطنية أخري	٥
- حقوق السحب الخاصة	٧
- سلة من العملات	٣٤
إجمالي أسعار الصرف المثبتة	٩٠
أسعار صرف معومة	
- تعويم مدار	٢٣
- تعويم مشترك	٩
- تعويم مستقل	٢١
- إجمالي أسعار الصرف المعومة	٥٣
- أسعار صرف تصحيح بناء علي عدد من المؤشرات	٤
- آخرون	٥
- الإجمالي	١٥٢

الفصل الرابع

ميزان المدفوعات

١ - تعريف ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية بين المقيمين في بلد ما والمقيمين في البلاد الأخري وذلك خلال فترة زمنية معينة هي عادة سنة .

١- ويقوم إعداد ميزان المدفوعات علي مبدأ القيد المزوج مما يجعله بالضرورة متوازنا دائماً ، بمعني أن تكون المديونية والدائنية متساوية في جميع الأحوال . وتوازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية لا يحول دون وجود اختلالات من الناحية الاقتصادية أو الواقعية . كما سنوضح .وهكذا يتألف ميزان المدفوعات من جانبين : جانب دائن ، وجانب مدين ، والجانب الدائن تندرج تحته جميع العمليات التي تحصل الدولة بمناسبتها علي إيرادات من الخارج ، والجانب المدين تندرج تحته كافة العمليات التي تؤدي الدولة بمناسبتها مدفوعات إلي الخارج.

والهدف الرئيسي لميزان المدفوعات هو توفير معلومات عن الوضع المالي الخارجي للبلد . وهذا يساعد الحكومة في رسم السياسة النقدية والمالية والتجارية وغيرها من السياسات . كما أن المعلومات التي يوفرها ميزان المدفوعات تهم كذلك البنوك والشركات والأفراد في الداخل وربما في الخارج كالذين يرغبون في القيام

باستثمارات دولية داخل البلد الذي لهم صلة بطريق مباشر أو غير مباشرة بالتجـــارة الدولية أو التمويل الدولي .

٢ - فميزان المدفوعات يظهر القوي المحددة لسعر الصرف من خـــلال ظروف طلب وعرض العملات الأجنبية ، بالإضافة إلي الأهمية النسبية للمبـــادلات مع الدول أو المناطق الجغرافية والنقدية ، والتعرف علي الوزن النسبي لقطاعـــات الإنتاج المحلية في هيكل الاقتصاد القومي ، وكذلك تغيرات الطلب المحلـــي علـــي السلع والخدمات الخارجية وتغيرات الطلب الخارجي علي صادرات الدولة ... الخ .

والمعاملات الدولية التي يشملها ميزان المدفوعات تضم تشكيلة واسعة مـــن التعامل في السلع والخدمات والقروض والاستثمارات أو الهبات . ومن الواضـــح أن ميزان المدفوعات لا يمكنه أن يسجل هذه المعاملات كل واحدة علي حـــده ، حيـــث تعد هذه المعاملات بالملايين بل أن ميزان المدفوعات هو سجل مجمل يصنف هـــذه المعاملات في مجموعات عريضة علي نحو ما سنري .

واصطلاح (المقيمين) الوارد في تعريف ميزان المدفوعات يشمل الأفـــراد والشركات والهيئات الحكومية التي تتخذ من البلد محل الدراسة موطنها القـــانوني . ومن المهم أن نشير هنا إلي أن فكرة المقيم وغير المقيم لا تنطبق دائمـــاً فـــي كـــل الأحول مع التفرقة بين الوطني والأجنبي . ففروع الشركات أو البنـــوك الأجنبيـــة العاملة في بلد ما تدخل في عداد المقيمين ، بينما لا تدخل البعثات الدبلوماسية لـــدي بلد ما في عداد المقيمين . ولكن من المفيد أنْ نشير هنا إلي أن الخطـــوط الفاصلـــة بين المقيم وغير المقيم قد لا تخضع لقواعد حاسمة وقد تختلف من بلد إلي آخـــر . فالكثير من البلدان لا تعتبر عمالها الوطنيين المهاجرين إلي الخارج مقيميـــن فـــي الخارج إلا في حالة الهجرة الدائمة ، أما في حالة الهجرة المؤقته فلا يعدوا مقيميـــن

في الخارج . وهناك في المقابل بلدان أخري (مثل إيطاليا ومصر) لا تفرق في هــذا الخصوص بين الهجرة الدائمة والهجرة المؤقتة وتعتبر الأيدي العاملة في الخـــارج من المقيمين في الخارج ، مهما كانت إقامتهم هناك ، بصفة دائمة أو بصفة مؤقتـة . ولذا تندرج تحويلات المصريين في الخارج في ميزان المدفوعات . فـــإذا أرسـل العمال المصريين في الخارج مبالغ إلي أهلهم وذويهم فهي تعتبر تعاملات بين غـير المقيمين (المصريين العاملين في الخارج) والمقيمين (أهلهم وذويهم) تســجل فـــي ميزان المدفوعات .

تسجيل المعاملات في ميزان المدفوعات

تسجل المعاملات في ميزان المدفوعات علي أساس طريقة القيد المــزدوج ، والتي تعني أن كل عملية مالية تجري لها طرفان ، الدائن والمدين ، ومعني ذلـك أن تتساوي مجموع الطرف الدائن مع مجموع الطرف المدين ، وبهذا نـــدرك معنـــي التوازن الحسابي لميزان المدفوعات ، فطالما أن نظام التسجيل في الميزان يجـــري وفقا للقيد المزدوج ، فإن جانبي ميزان المدفوعات لابد أن يتساويا ، وفي البيانـــات المنشورة الخاصة بميزان المدفوعات نجد أن الجانب المدين يميز بإشـــارة ســـالبة ، والجانب الدائن بإشارة موجبة . ولنضرب علي ذلك بعض الأمثلة :

إذا قام مصدر محلي بتصدير صفقة بطاطس إلي الخارج ، بقيمة ٥ مليـــون دولار ، وحصل علي قيمتها بتحويل القيمة إلي حسابه بأحد البنوك فـــي الخـــارج ، فإن هذه العملية تسجل علي النحو التالي :

	دائن	مدين
صادرات سلعية	٥ مليون دولار	
زيادة في الأصول الأجنبية في الخارج		– ٥ مليون دولار

وإذا قام المستورد الأجنبي بدفع القيمة خصما من حسابه بالعملة الأجنبيـــة لدي بنك محلي وإضافة القيمة لحساب المصدر المحلي ، فإن ذلك يسجل كالآتي :

	دائن	مدين
صادرات سلعية	٥	
انخفاض الأصول الأجنبية في الداخل		- ٥

إذا قام مستورد محلي باستيراد صفقة من الخارج بمبلغ ١٠٠ مليون دولار، وقام بسداد المبلغ بتحويله من حسابه لدي بنك محلي إلي حساب المصدر في بنـــك محلي فإن هذه العملية تسجل علي النحو التالي :

	مدين	دائن
واردات سلعية	- ١٠٠	
زيادة في الأموال الأجنبية في الداخل		١٠٠

فإذا افترضنا أن المستور المحلي قام بدفع قيمة الصفقة عن طريق إضافـــة القيمة لحساب المصدر الأجنبي في بنك في الخارج ، فيكون التسجيل كالتالي :

	مدين	دائن
واردات	- ١٠٠	
انخفاض في الأصول الأجنبية في الخارج		١٠٠

قيام أجنبي بشراء أذون خزانة محلية ، ودفع القيمة من حسابه لـــدي بنـــك محلي ، تسجل كالتالي :

	مدين	دائن
استثمارات قصيرة الأجل في الداخل		١٠٠
انخفاض الأصول الأجنبية في الداخل	- ١٠٠	

كما يمكن للأجنبي دفع القيمة في بنك أجنبي في الخارج ، فتسجل كالتالي:-

	مدين	دائن
استثمارات قصيرة الأجل في الداخل		١٠٠
زيادة الأصول الأجنبية في الخارج	١٠٠	

وإذا قامت مصر مثلا بإرسال معونات غذائية وطبية قيمتـــها ١٠٠ مليـــون دولار إلي فلسطين المحتلة ، فإنها تسجل علي النحو التالي :

	مدين	دائن
صادرات سلعية		١٠٠
تحويلات بدون مقابل	١٠٠ -	

وبهذه الطريقة تسجل كافة المعاملات الدولية في ميزان المدفوعات ، حتـــي تلك التي ليس لها مقابل ، تحت بند تحويلات بدون مقابل .

وفيما يلي تصوير لميزان المدفوعات لمصر عن الفترة يوليـــو / ســبتمبر ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ مقارنة بالعام السابق .

ميــــزان المـدفـوعـــات

مليـون دولار

البيـــــــان	يوليو / سبتمبر	
	٢٠٠١/٢٠٠٠	*٢٠٠٢/٢٠٠١
الميزان الجاري	٧١,٥	٢١,٤
الميزان الجاري (عدا التحويلات)	٩٨١,٨	١٠٩٠,٢
الميزان التجاري	٢٣٧٢,٥	٢٣٥٤,٨
الصادرات منها : **	١٦٥٤,٩	١٧٤٤
البترول ومنتجاته	٦١٩,٥	٥١٧
صادرات غير بترولية	١٠٣٥,٤	١٢٢٦,٧
الواردات **	٤٠٢٧,٤	٤٠٩٨,٨
ميزان الخدمات	١٣٩٠,٧	١٢٦٤,٦
المتحصلات منها :	٢٩٩٥,١	٢٨٣٠,٢
النقل منه :	٦٧٩	٦٨٣,٢
رسوم المرور في قناة السويس	(٤٦٥,٨)	(٤٦٧,٣)
السفر	١٢١٣,٢	١١٤٦,٤
دخل الاستثمار	٤٥٧,١	٣١٨,٤
المدفوعات منها :	١٦٠٤,٤	١٥٦٥,٦
النقل	١١١,١	١٤٩,٧
دخل الاستثمار	٢٨١,٥	٢٦٨,٥
التحويلات	٩١٠,٣	١٠٦٨,٨
الرسمية (صافي)	٢٧٦,٤	٣٠١,٢
الخاصة (صافي)	٦٣٣,٩	٧٦٧,٦
المعاملات الرأسمالية والمالية	٧٤١,٩	٤٧٩,٩
الاستثمار المباشر في مصر (الصافي)	١٠٩,٨	١٩٨,٨
الاستثمار المباشر في الخارج	١١,١	١,٨
استثمارات محفظة الأوراق المالية (صافي)	٢٨٦,٨	٩,٨
استثمارات محفظة الأوراق المالية في الخارج	٣,٠	٠,١
استثمارات أخري (صافي)	١١٢٤,٤	٢٩٢,٨
صافي السهو والخطأ	٢٥٧,٥	١١٦,٤
الميزان الكلي	٥٥٥,٩	٥٧٤,٩
التغير في الأصول الاحتياطية ، الزيادة (٠)	٥٥٥,٩	٥٧٤,٩

* أرقام مبدئية
** تتضمن صادرات وواردات المناطق الحرة .

هيكل ميزان المدفوعات :

ينقسم ميزان المدفوعات إلي قسمين رئيسين :

- **حساب المعاملات الجارية**
- **حساب المعاملات الرأسمالية**

وتستند التفرقة بين حساب المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية إلــــي التفرقة بين المعاملات الدولية التي تحدث في أسواق الســـــلع والخدمـــات ، وبيــن المعاملات التي تحدث في الأسواق المالية التي تشكل معاملات (شراء أو بيع) فـــي الأصول المالية . وتشمل المجموعة الأولي من المعاملات (المعـــاملات الجاريــة) الصادرات والواردات السلعية والخدمية . اما القسم الثاني (المعاملات الرأســمالية) فهو تعامل في رأس المال المالي ، أو الحقوق أو الالتزامات الماليــة ، ويفــرد لــه حساب مستقل في ميزان المدفوعات .

حساب المعاملات الجارية

يشمل حساب المعاملات الجارية علي حسابين فرعين هما :

- الحساب التجاري ، وحساب التحويلات :

والحساب أو الميزان التجاري ينقسم إلي :

أ – **الصادرات والواردات السلعية** ، والذي يسمي بالميزان التجـــاري أو ميزان التجارة المنظورة .

ب – **الصادرات والواردات الخدمية** ، والذي يسمي بميزان المدفوعــات أو ميزان التجارة غير المنظورة . وأهم بنود ميزان المدفوعات هي : النقل والســـياحة والفوائد وأرباح الأسهم (عائد خدمات رأس المال) ، وتحويـــلات (عــائد خدمـــات

العمل) والخدمات الحكومية ، وخدمات متنوعة أخري ، مثل الخدمات المصرفية والتأمين . وتنقسم الخدمات إلي مجموعتين :

خدمات عناصر الإنتاج :

وهي التي تمثل عائد لعوامل الإنتاج (عائد العمل وعائد رأس المال في شكل فوائد وأرباح) .

وخدمات لغير عناصر الإنتاج :

مثل السياحة والنقل والتأمين وبقية الخدمات الأخري

حساب التحويلات :

يتعلق بالمبادلات التي تتم بين الدولة والخارج بدون مقابل ، أي من جانب واحد ، لا يترتب عليها دين أو حق معين ، ويشتمل هذا الحساب علي بند واحد ، هو الهبات والتعويضات ، وتنقسم بدورها إلي : الهبات الخاصة ، أي تحويلات الأفراد والمنظمات النقدية والعينية ، والهبات العامة ، أو الرسمية .

حساب المعاملات الرأسمالية

يشمل هذا الحساب كافة المعاملات في الأصول المالية مثل : الأسهم والسندات والقروض طويلة الأجل والقروض قصيرة الأجل بالإضافة إلي الاستثمارات الأجنبية المباشرة . ويشمل حساب رأس المال تحركات رأس المال الخاص (بغرض الربح أو الأمان أو المضاربة) ، والتحركات الرسمية لرأس المال (رأسمال حكومي أو من الهيئات الدولية) .

الفائض أو العجز في ميزان المعاملات الجارية

هناك علاقة بين ميزان المعاملات الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية ، وهي علاقة ترجع إلي أن تسجيل المعاملات في ميزان المدفوعات يسير علي نظرية القيد المزدوج والتي تعني أن إجمالي القيود الدائنة تساوي إجمالي القيود المدينة ، أو أن المتحصلات الإجمالية في ميزان المدفوعات تساوي المدفوعات الإجمالية .

وبالتالي فإذا كان هناك عجزا في ميزان المعاملات الجارية بحيث أن المدفوعات تزيد عن المتحصلات (أو أن الواردات السلعية والخدمية تزيد عن الصادرات السلعية والخدمية) فإن ميزان المعاملات الرأسمالية سيحظي بفائض أي أن تدفقات رأس المال الداخلة أكثر من تدفقات رأس المال الخارجة (دخول صافي لرأس المال) وبالعكس إذا حظي ميزان المعاملات الجارية بفائض فإن ذلك سينعكس في شكل عجز في ميزان المعاملات الرأسمالية (أي خروج صافي لرأس المال) .

والأمر هنا شبيه لما يحدث للفرد لو زادت نفقاته خلال العام عن دخله في هذه الحالة يلجأ الفرد لتمويل هذا " العجز " أما :

- بالاقتراض .
- بيع الأصول المالية (أسهم أو سندات) أو الأصول العينية .

وبالمثل فإنه إذا عانت إحدى البلدان من عجز في ميزان المدفوعات ، بحيث زاد إنفاقها علي السلع والخدمات الأجنبية (الواردات) عن دخلها الذي تحصل عليه من بيعها للسلع والخدمات الخاصة بها إلي الخارج ، فإن عليها تمويل هذا العجز . ويتم ذلك بصورة مشابهه لما أوردناه بالنسبة للفرد ، اما بالاقتراض أو

ببيع الأصول (المالية أساسا) وبتعبير آخر ، فإن العجز في الميزان التجاري سيمول عن طريق دخول رأس المال ، أي حصيلة القروض وحصيلة بيع الأصول المالية .

بند السهو والخطأ في ميزان المدفوعات :

نظرا لاستناد تسجيل القيد في ميزان المدفوعات علي مبدأ القيد المزدوج، فإن الجانب المدين أو الجانب الدائن في الميزان أو بتعبير آخر جانب المدفوعات وجانب المتحصلات يجب أن يتعادلا حاسبيا . ويفسر هذا الأمر بالقول بأن ميزان المدفوعات يتعادل دائما (بالمعني المحاسبي) .

ولكن من الناحية العملية ، ونظرا لجوانب القصور المتعددة التي تشوب جميع البيانات عن المعاملات الدولية ، أو صعوبة الحصر وضرورة اللجوء إلي التقدير ، أو نظرا لتعدد المصادر الإحصائية فانه من المعتاد عمليا أن يختلف جانب المتحصلات عن جانب المدفوعات . وفي هذه الحالة يضاف بند لميزان المدفوعات هو بند " السهو والخطأ " لتحقيق التساوي الحسابي بين جانبيه ، جانب المدفوعات وجانب المتحصلات ، وذلك للإيفاء بمقتضي مبدأ القيد المزدوج ، وهو ضرورة تعادل الجانب المدين والجانب الدائن .

ان عملية جمع البيانات اللازمة للحصول علي الأرقام الواردة في ميزان المدفوعات تتسم بخاصيتين ، فهي عملية مكلفة من ناحية ، وهي عملية يشوبها نواحي قصور متعددة من ناحية أخري . فتكلفة الإحصاءات الخاصة بميزان المدفوعات مرتفعة ، وهي تزداد ارتفاعا كلما حاولنا الحصول علي بيانات أكثر دقة . وبالتالي تنبني بيانات ميزان المدفوعات علي مجرد التقديرات إذ لم تتوفر البيانات الكافية . ولعل أكثر البيانات التي يمكن التعويل عليها هي البيانات الخاصة بالتجارة

السلعية والتي يمكن الحصول عليها من سجلات الجمارك . أما المعلومات الخاصة بالمعاملات الرأسمالية فتستقي من التقارير والبيانات التي تعدها المؤسسات المالية التي توضح التغير في التزاماتها وحقوقها قبل الأجانب . ولا يتم مضاهاة هذه البيانات بالبيانات الخاصة بميزان المعاملات الجارية . وحيث أن الشأن في تسجيل المعاملات في ميزان المدفوعات ليس هو الشأن مع المحاسبة المالية حيث يتم تسجيل الجانب المدين والجانب الدائن للمعاملة الواحدة في نفس الوقت ، فإن هذه المعلومات عن المعاملة الواحدة يمكن أن تأتي من مصادر مختلفة . أضف إلي ذلك أن هناك كثيرا من المعاملات لا تسجل في ميزان المدفوعات اما لصعوبة الحصول علي البيانات أو لغير ذلك من الأسباب .

لكل ذلك فإننا إذا جمعنا مفردات الجانب المدين من ناحية الجانب الدائن من ناحية أخري فلن يتساوى الجانبان . وهذا هو السبب الذي يجعل الإحصائيين يضيفون بندا للموازنة تحت اسم " الفروق الإحصائية " أو " السهو والخطأ " ، وهذا البند يوضع في ميزان المعاملات الرأسمالية علي أساس أن " المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل " هي أكثر بنود ميزان المدفوعات عرضة للأخطاء .

٣ - توازن واختلال ميزان المدفوعات :

معني توازن ميزان المدفوعات :

طبقا لنظرية القيد المزدوج التي يسير عليها تسجيل المعاملات الدولية في ميزان المدفوعات يتم التعادل الدائم من الناحية الحسابية بين جانب المتحصلات

وجانب المدفوعات ، وذلك إذا تغاضينا عن جوانب القصـــور الاحصائيــة والتـــي يترتب عليها ظهور بند " السهو والخطأ " في الميزان .

هل يعني هذا التعادل الحسابي (أو المحاسبي) أن ميزان المدفوعـات في حالة توازن اقتصادي ؟ وبتعبير آخر ، هل مجرد تعادل الجانب المدين والجـانب الدائن لميزان المدفوعات تعني ان البلد لا تعاني أي مشاكل في موازين مدفوعاتـها؟ يمكن أن نسوق مثالين لتوضيح هذا الأمر :

- ميزانية أي شركة كما تظهر في الحساب الختامي متوازنة بالضرورة مـــن الناحية المحاسبية . هل يعني هذا التعادل - الحسابي بين الأصول والخصـــوم فـــي الميزانية حسن أداء الشركة طول العام ، أو إنها أنهت عامها المـــالي علـــي نحـــو مرضي محققة أرباح ؟ بالطبع أن مجرد التوازن المحاســبي لجــانبي الميزانيـــة لا تعني ارتفاع معدلات الأداء أو تحقيق الشركة لأرباح .

- إذا حصل شخص في أحد الأعوام علي ١٠ آلاف جنيه كالدخل ، وأن هـــذا الدخل لم يكف لإنفاقة حيث قام بإنفاق مبلغ ١٥ ألف جنية . ولنفترض انـــه حصـــل لذلك علي ٥ آلاف جنيه كقروض . ان ميزانيته ستبدو هي الأخرى متوازنة حســابيا في نهاية العام . حيث أ، الرقم الذي يظهر في جانب متحصلاته هو ١٥ألف جنيـــه (١٠ آلاف كدخل و٥ آلاف قروض) . وفي جانب الإنفاق أيضا ١٥ ألـــف جنيــه. ولكن من الناحية الاقتصادية لا يمكن القول الا بوجود خلل في خطة الدخل والإنفاق لهذا الشخص . وإلا هل يمكن أن يستمر الأمر طويلا مع أسلوب الاقتراض ؟

ولذا فيجب أن نعرف ما هو المقصود بتوازن ميزان المدفوعات ، ونعني به التوازن بالمعنى الاقتصادي وليس التعادل المحاسبي . الواقع أنه يمكن أن نستخدم لتعريف التوازن في ميزان المدفوعات (بالمعنى الاقتصادي) مفهومين :

الأول : هو مفهوم المعاملات التلقائية والتابعة ، والمفهوم والثاني هو فكرة الميزان الأساسي .

فكرة المعاملات التلقائية والمعاملات التابعة :

المعاملات التي تدرج في ميزان المدفوعات يمكن تقسيمها في مجموعتين عريضتين : معاملات تلقائية ومعاملات تابعة (أو معاملات تسوية) .

والمعاملات التلقائية هي المعاملات التي يقوم بها المتعاملون (الأفراد أو الشركات أو البنوك) لذاتها ، وهي تشكل كل صادرات السلع والخدمات ، وتحركات رأس المال جريا وراء دافع الربح أو الأمان أو المضاربة . وكذلك التحويلات من جانب واحد . أما المعاملات التابعة فهي المعاملات التي تقصد بها السلطات الاقتصادية سد العجز في ميزان المدفوعات ، أي سد الفجوة بين المتحصلات المستقلة والمدفوعات المستقلة . مثال ذلك تلقي البنك المركزي لقرض من أحد البلدان الأجنبية لسد العجز في ميزان المدفوعات ، أو طرح أحد البلدان لسندات حكومية ، في الأسواق المالية الدولية واستخدام حصيلتها في سد هذه الفجوة التي أشرنا إليها .

ويعرف توازن ميزان المدفوعات حسب هذا التقسيم على أنه تعادل المتحصلات التلقائية مع المدفوعات التلقائية ، وهناك عجز في ميزان المدفوعات

إذا قلت المتحصلات التلقائية عن المدفوعات التلقائية (وفائض في الحالة العكسية ، أي إذا كانت المتحصلات التلقائية أكبر من المدفوعات التلقائية) .

ورغم سهولة تعريف توازن ميزان المدفوعات عن هذا الطريق من الناحية المنطقية ، فقد لا يكون واضحا الحد الفاصل من الناحية العملية بين المعاملات المستقلة والمعاملات التابعة . لنفترض علي سبيل المثال ان فرنسا قد نجحت في جذب كميات ضخمة من رأس المال قصير الأجل من الأسواق المالية الخارجية عن طريق رفع سعر الفائدة علي الفرنك الفرنسي . كيف تصنيف هذه التدفقات لرأس المال قصير ، تلقائية أم تابعة ؟ واضح انه من وجهه نظر أصحاب هذه الأموال وبالتالي يجب تصنيفها علي أساس أنها معاملات مستقلة . ولكن سلوك السلطات النقدية الفرنسية هو الذي أثر في ربحية رؤوس الأموال هذه ، وهو سلوك يدفعه بالطبع حالة ميزان المدفوعات الفرنسي ، ومن هذا المنظور يمكن تقسيم هذه المعاملات علي أنها معاملات تابعة قصد بها سد العجز في ميزان المدفوعات .

كما أن التفرقة بين المعاملات المستقلة والمعاملات التابعة تتوقف من ناحية ثانية علي دافع المتعاملين (خاصة السلطات الحكومية) قبل القيام بالتعامل . وهذا الأمر لا تفصح عنه وثيقة إحصائية كميزان المدفوعات وبالتالي فإن المواقف العملية قد تتطلب حكما شخصيا عن الهدف النهائي من وراء كل تعامل ، وهو أمر قد يخضع بطبيعة الحال لتضارب الآراء .

لكل ما سبق فقد لا يتيسر دائما وضع خط فاصل وواضح بين المعاملات التلقائية والمعاملات التابعة .

فكرة الميزان الأساسي :

يشمل الميزان الأساسي ميزان السلع والخدمات وميزان المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل . ويعتقد الاقتصاديون أن هذا الميزان يعكس عمل القوي طويلة الأجل التي تؤثر علي ميزان المدفوعات حيث يستبعد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل ذات الطابع المتقلب وكذلك بند السهو والخطأ .

ويمكن استخدام فكرة الميزان الأساسي لتعريف التوازن في ميزان المدفوعات فالتوازن يعرف في هذه الحالة بأنه التوازن في الميزان الأساسي . أي أن التوازن يحدث بتعبير آخر متي تحقق الشرط التالي :

الصادرات + دخول رأس المال = الواردات + خروج رأس المال

أو بتعبير آخر متي تعادلت الواردات مع الصادرات مضافا إليها صافي دخول رأس المال طويل الأجل .

ونخلص مما سبق أن العجز ميزان المدفوعات يمكن تعريفه بأحد طريقتين:

- باستخدام فكرة المعاملات المستقلة ، العجز في ميزان المدفوعات يحدث متي كانت المدفوعات المستقلة أكبر من المتحصلات المستقلة .

- وباستخدام فكرة الميزان الأساسي ، يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات إذا كانت :

الواردات + خروج رأس المال أكبر من الصادرات + دخول رأس المال

المدفوعات في الميزان الأساسي أكبر من المتحصلات في الميزان الأساسي.

أسباب العجز في ميزان المدفوعات :

تختلف أسباب العجز في ميزان المدفوعات من عوامل مؤقتة موسمية كانت أم عرضية إلي عوامل هيكلية أكثر تأصلا ، ومن عوامل داخلية إلي عوامل خارجية . وبالتالي تختلف صور العجز في ميزان المدفوعات من عجز موسمي أو عجز مؤقت أو عجز دائم .

العوامل الموسمية والعرضية :

تظهر العوامل الموسمية بوضوح في الدول الزراعية والتي تشغل الصادرات الزراعية حيزا كبيرا من صادراتها الكلية . ولكن هذا العجز الموسمي والذي يظهر في وقت معين السنة لن يؤثر علي الموقف النهائي ، لميزان المدفوعات إذا أعد الميزان عن سنة كاملة وهو المعتاد . ويضاف إلي هذه العوامل الموسمية العوامل العارضة أو الطارئة كالآفات الزراعية أو النكبات أو غيرها . ولكن هذه العوامل العارضة لن تحدث إلا اختلالا عرضيا في ميزان المدفوعات .

التضخم الداخلي :

يؤدي التضخم الداخلي إلي إحداث عجز في ميزان المدفوعات وهو عجز تزداد درجته بازدياد حدة التضخم واستمراره .وهذا التضخم يؤدي إلي إحداث عجز في ميزان المدفوعات لعدة أسباب : أولا : أن الارتفاع في الأسعار الداخلية يؤدي

إلي خفض الصادرات (لأن الموقف التنافسي للسلع المحلية سيضعف في الأسواق العالمية) . وزيادة الواردات (حيث تصبح السلع المستوردة أقل تكلفة) . ثانيا : كما أن زيادة الدخول النقدية التي تصاحب التضخم تؤدي إلي زيادة الطلب علي الواردات . كما أن هذا العامل أيضا ونعني به زيادة الدخول النقدية قد يؤدي إلي الاستهلاك الداخلي لسلع كانت تخصص لأغراض التصدير .

العوامل الخارجية :

يلاحظ أن كل الأسباب السابقة وراء العجز في ميزان المدفوعات هي عوامل داخلية . ولكن هناك عوامل خارجية قد تؤدي إلي حدوث عجز في ميزان المدفوعات فلما كانت معاملات ميزان المدفوعات هي معاملات في العالم الخارجي فإن التطورات الاقتصادية في البلاد الأخري تحدث أثرها علي ميزان المدفوعات ، خاصة إذا كانت هذه الدولة ترتبط بدرجة كبيرة مع دولة أو مجموعة من الدول بمعاملات كبيرة في مجال التجارة الخارجية . فإذا حدث كساد في هذه المجموعة من الدول فإن هذا سينعكس في شكل انخفاض في الطلب بوجه عام وانخفاض في الطلب علي صادرات هذه الدولة .

العوامل الهيكلية :

ان أهم صور الاختلال في موازين المدفوعات هو الاختلال الهيكلي الذي لا يرجع إلي أسباب وقتية أو عارضة ، ولكن يرجع إلي أسباب متأصلة ومستمرة :

- أما نتيجة أحوال الإنتاج في الداخل : لتعثر الاقتصاد القومي في التطور مع الظروف العالمية المتغيرة ، أو عدم تلبية نمط الإنتاج المحلي لمتطلبات الطلب الخارجي أو ضرورة تنمية صناعات تصديرية جديدة ، أو ضرورة القيام بابتكارات جديدة لتقوية مركز الصناعة الوطنية في الخارج .

- أو نتيجة أحوال الاقتصاد العالمي : نتيجة تحـول فـي هيكـل الاقتصـاد العالمي مثلا (كتحول الطلب العالمي من السلع الأولية إلي السلع التخليقيـة)، أو ظهور مبتكرات صناعية جديدة أدت إلي اضعاف مركز البلد في المجـال التصديري ، أو دخول منافسين جدد في الأسواق العالمية .. الخ .

علاج الاختلال في ميزان المدفوعات

التوازن الخارجي ، أي توازن ميزان المدفوعات ، ليس هدفا في حد ذاتـه، وإنما هو شرط لتحقيق أهداف داخلية ، فالهدف هو تحقيق توازن خارجي وتحقيـق الأهداف الداخلية (معدل النمو المستهدف ، استقرار الأسعار ، العمالة ، ... الـخ) . في نفس الوقت وبصفة مستمرة ، ولكن يمكن قبول بعض الاختلالات في التـوازن الخارجي شريطة ألا تكون دائمة أو مستمرة ..، وعلاج هذا الاختلال ممكـن مـن خلال عدة وسائل ، يمكن تقسيمها إلي :

١ - العلاج التلقائي للاختلال ، بالاعتماد علي آلية قوي السوق .

٢ - العلاج من خلال تدخل الدولة ، باستخدام السياسة الاقتصادية .

١ - العلاج التلقائي لاختلال ميزان المدفوعات بالاعتماد علي آلية قوي السوق

أ - النظرية الكلاسيكية :

وجهة نظر التقليدين أن جهاز الثمن قادر علي تحقيق التوازن الخـارجي ، ولكن أزمة الثلاثينات من القرن الماضي ، ومساهمات كينز ، أظهرت قصور رؤيـة

الاقتصاديين الكلاسيك . وجوهر الفكر التقليدي هو أن التغيرات في الأثمان في الداخل والخارج تمارس أثرها علي حجم الصادرات والواردات ، وبالتالي فإن أي اختلال في التوازن الخارجي ، يخلق من ذاته الآلية التي تكفل علاجه دون تدخل من الدولة . ويميز الاقتصاديون الكلاسيك بين حالة التوازن في ظل ثبات أسعار الصرف ، والتوازن في ظل تغير أسعار الصرف .

ب - النظرية الكينزية :

ومضمون هذه النظرية أن الاختلال في التوازن الخارجي يحدث تأثيرا علي حجم الدخل القومي والتشغيل ، وفي تفسيره للتوازن يعتمد كينز علي فكرتي الميل الحدي لاستيراد ، ومضاعف التجارة الخارجية .

وهكذا توجد في رأي كينز علاقة بين الدخل القومي وبين ميزان المدفوعات، ولذلك فإن مستوي الدخل ذاته يرتبط بحالة ميزان المدفوعات .

التصحيح في ظل أسعار الصرف الثابتة

في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة تحدد الحكومة سعر ثابتة للعملة أي تثبت سعر العملة عند مستوي معين ، ووسيلتها في ذلك هو التدخل في سوق الصرف بائعة أو مشترية لعملتها في سوق الصرف وذلك مقابل النقد الأجنبي ، وذلك بما يضمن عودة السعر السوقي إلي سعر التعادل لو حدث أي انحراف عنه .

وهناك في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة عدة طريق لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات في إطار ما أسميناه بالمناهج التقليدية .:

١ - التصحيح عن طريق تحركات الدخول .

٢ - دور تحركات الأسعار .

- التصحيح عن طريق تغير الدخل

إذا عاني أخذ البلدان من عجز في ميزان المدفوعات ، وان هذا العجز نشأ من انخفاض حصيلة الصادرات . أن النتيجة المباشرة لذلك هو انخفاض الإنتاج وبالتالي الدخل والعمالة في الصناعات التصديرية . وينتقل ذلك إلي بقية قطاعات الاقتصاد القومي عن طريق آلية المضاعف المعروفة . ذلك ان المشتغلين في قطاع التصديري والذي عاني الصدمة الأولي سيقل إنفاقهم المتوجه إلي منتجات الصناعات الأخرى . وبانخفاض الإنتاج والدخل في هذه المجموعة الجديدة من الأنشطة ، يقل إنفاقها بدورها علي منتجات الصناعات الأخرى ... الخ .وهكذا نوي أن عملية تقلص الدخل تستمر وتنتشر عبر الاقتصاد القومي في صورة موجات متتابعة ، ولكن مع انخفاض قوة كل موجه عن سابقتها . وفي النهاية نجد أن الأثر الكلي علي الدخل يتوقف علي عاملين :

- حجم الانخفاض الأولي في الدخول في الصناعات التصديرية .
- أثر انخفاض الدخول علي الانخفاض التابع له في الاستهلاك .
  (وهو ما يسميه الاقتصاديون بالميل الحدي للاستهلاك).

ولأن الدخل هو أحد المحددات الهامة للواردات ، حيث العلاقة طردية بين الدخل والواردات ، فيترتب علي الانخفاض الدخل انخفاض في الواردات بما يعادل الانخفاض الأولي في الصادرات فيعود التوازن مرة أخري لميزان المدفوعات .

اما إذا كان سبب العجز هو الزيادة في الواردات (بدلا من انخفاض الصادرات) فإن عملية التصحيح التلقائي ستكون متشابهه . فالأثر الأولي ستتحمله

الصناعات المنافسة للواردات في حالة ما إذا كانت الواردات الجديدة بدائل قريبة للمنتجات المحلية) . وبالانخفاض التراكمي في الدخول عبر الاقتصاد القومي بالكيفية التي سبق شرحها . وهذا يؤدي بدوره الي انخفاض الواردات وربما زيادة الصادرات .

وحالة الفائض هي عكس حالة العجز علي نحو ما أشرنا . فعلي سبيل التوضيح إذا حظيت بلد ما بفائض في ميزان المدفوعات نتيجة زيادة الطلب العالمي علي صادراتها . ان الأثر الأولي يأخذ مجراه في الصناعات التصديرية . حيث يزداد الإنتاج لتلبية الطلب العالمي في هذه الصناعات وبالتالي يزداد الإنتاج والعمالة أيضا . وبصورة مماثلة لما سبق تنتشر الزيادة في الدخل علي مستوي الاقتصاد القومي في مجموعه . وهذه الزيادة في الدخول تؤدي من ناحية إلي زيادة الواردات . ومن ناحية أخري تؤدي إلي زيادة الاستهلاك من السلع المنتجة محليا ، الأمر الذي يقلل المتاح من الإنتاج المحلي للتصدير (ويقل كذلك الضغوط علي المنتجين المحليين للتوجه التصديري نظرا لوجود الطلب المحلي) .

اما إذا كان منشأ الفائض هو انخفاض الواردات ، فإن الصناعات الوطنية المنتجة للسلع المنافسة للواردات تحظي بزيادة في الدخل والعمالة تنتشر عبر الاقتصاد القومي . وتؤدي زيادة الدخول في هذه الحالة إلي نفس الآثار (زيادة الواردات وانخفاض الصادرات) .

وأخيرا ، إذا كان منشأ الفائض في ميزان المدفوعات هو دخول رأس المال الأجنبي في شكل استثمارات أجنبية مباشرة ، أي في شكل استثمارات في شكل مصانع ووحدات إنتاجية جديدة وآلات .. الخ ، سنجد أن الأثر التوسعي علي الدخل هو نفسه في الحالات السابقة .

لكن يلاحظ أن آلية التصحيح عن طريق تحركات الدخول لا تشكل إلا تصحيحا جزئيا للاختلال في ميزان المدفوعات ، حيث لا تكفي لاستعادة التوازن مرة أخري لميزان المدفوعات ، لأن ذلك يتوقف علي الميل الحدي للاستيراد ، والميل الحدي للادخار .

التصحيح عن طريق تغير الأسعار :

تقترن تغيرات النشاط الاقتصادي عادة بتحركات الأسعار ، فالبلد التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها . يؤدي خفض حجم الدخل والعمالة - كآلية تلقائية للتصحيح - إلي الحد من معدل ارتفاع الأسعار . فانخفاض فرص العمالة يؤدي بالعمال إلي الحد من مطالبتهم بزيادة الأجور ، الأمر الذي يؤدي إلي خفض نفقات الإنتاج . وبانخفاض المبيعات لن يقدم رجال الأعمال طواعية علي أي زيادة في الأسعار . ولقد مر وقت كانت الأسعار والأجور تتجه فيها إلي الإنخفاض مع انخفاض النشاط الاقتصادي . ولكن منذ الحرب العالمية الثانية ، أصبح الذي يميز الأسعار والأجور هو جمودها في الاتجاه النزولي ، بمعني إمكانية ارتفاع الأجور والأسعار استجابة للمتغيرات الاقتصادية ودون إمكانية انخفاضها ، وهذا من شأنه إضعاف فاعلية تحركات الأسعار في الية التصحيح .

ولكن ظاهرة جمود الأجور والأسعار في الاتجاه النزولي في مجتمعات ما بعد الحرب الثانية حتي وان أوهن دور تحركات الأسعار ، فإنه لا يلغي كلية دور الأسعار في آلية التصحيح وذلك إذا وضعنا في اعتبارنا : أهمية تحركات الأسعار النسبية بدلا من الأسعار المطلقة . ان اهتمامنا في عملية التصحيح - حيث أن عجز ميزان أي بلد هو في واقع الأمر فوائض في موازين بلدان أخري - هو الوضع

النسبي للبلد إزاء البلدان الأخري . وفي هذه الحالة فإن المعدلات النسبية لارتفاع الأسعار ، أمر له وزنه في هذا الخصوص . فإذا صاحب العجز في ميزان المدفوعات لبلد ما هبوط في معدلات ارتفاع الأسعار علي نحو ما أوضحنا ، فإن ذلك في حد ذاته يمكن أن يساعد في عملية التصحيح بجعل منتجات البلد أكثر قدرة علي المنافسة في الأسواق الدولية . الأمر الذي يشجع الصادرات ويحد من الواردات . ويدعم هذا الأمر إذا افترضنا كذلك أن الأسعار في البلدان ذات الفائض تزيد بمعدل أعلي من غيرها . ولكن قوة أثر الأسعار النسبية كعامل تصحيحي يتوقف علي درجة استجابة تدفقات التجارة الدولية (الصادرات - الواردات - الاستثمار الأجنبي ... الخ) . لتغيرات هذه الأسعار النسبية .

والخلاصة .. ان تحركات الأسعار تقوي من أثر تحركات الدخل كعامل في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات حيث تمتص ولو جزئيا العجز المبدئي في المدفوعات الدولية .

دور العوامل النقدية في عملية التصحيح التلقائي :

دور العوامل النقدية في عملية التصحيح تنتج من أثر هذه العوامل النقدية في النشاط الاقتصادي . فالعرض النقدي يؤثر علي الإنتاج الحقيقي والعمالة من خلال عاملين : مدي توفر النقود (كمية المعروض) وتكلفتها (أي سعر الفائدة) لأفراد قطاع الاستهلاك وقطاع الأعمال علي حد سواء . ونحاول أن نري الآن كيف يؤثر ذلك في حالة عجز ميزان المدفوعات ، وفي حالة وجود فائض في الميزان .

حالة عجز في ميزان المدفوعات :

يترتب علي عجز ميزان المدفوعات انخفاض العـــرض النقــدي . فعجــز ميزان المدفوعات يعني زيادة المدفوعات عن المتحصـــلات . والمتحصـــلات يتـــم الحصول عليها بالنقد الأجنبي ، والمدفوعات واجبة السداد بالنقدي الأجنبي . ولكـــن الحصيلة من النقد الأجنبي من التصدير بكل أشكاله (ســلع أو خدمـــات أو أصـــول مالية) لا تكفي لتغطية المدفوعات . وهنا تضطر الوحدات الاقتصادية الي تحويـــل النقد الوطني (العملة الوطنية) إلي نقد أجبين سبحا مما لديها من ودائع في البنـــوك (بافتراض أن الودائع الجارية تمثل النسبة الكبير من العرض النقدي كما هو الشـــأن في المجتمعات المتطورة من الناحية المالية والاقتصادية) . وهذا يؤدي إلي خفــض إجمالي العرض النقدي ليس فقط بمقدار الانخفاض الأولي فـــي الودائـــع الجاريـــة (بالعملة المحلية) بل بإضعاف مضاعفه (حسب فكرة المضاعف النقدي) .

وانكماش العرض النقدي له أثاره الانكماشية علي الاقتصاد القومي . فقـــدر كبير من الإنفاق في الاقتصاد القومي وبالتالي قدر كبير من الدخل والعمالة يتوقـــف علي مدي توافر الاقتراض ... المصرفي وبتضييق فرص الإقراض المصرفي مـــع انكماش العرض النقدي من المتوقع عدم تحقق بعـــض المشـــروعات الاســـتثمارية الحدية لرجال الأعمال وكذلك بعض الخطط الإنفاقية للقطاع العـــائلي . وبالإضافـــة إلي ذلك يساهم انكماش العرض النقدي في ارتفاع أسعار الفائدة الأمر الذي يـــؤدي إلي ارتفاع تكلفة الاستثمارات في الوحدات الإنتاجية أو التشييد والبناء وغيرها مـــن الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد علي الأموال المقترضة . ويؤدي خفض الإنتاج فـــي مثل هذه الأنشطة إلي خفض الإنتاج والعمالة علي مستوي الاقتصاد القومـــي فـــي مجموعة وبصورة مضاعفة (عن طريقة مضاعف الإنفاق) هذا بالإضافـــة إلـــي أن

تضييق حجم النشاط الاقتصادي سيضع قيودا علي معدلات ارتفاع الأسعار كما أشرنا ، منذ قليل . وأخيرا فإن ارتفاع سعر الفائدة يمكن أن يجتذب رأس المال الأجنبي ، وهو أمر يساهم في علاج العجز في ميزان المدفوعات .

وهكذا تتضافر التغيرات الداخلية والتغيرات السعرية والناجمة من العوامل النقدية في خفض الواردات وتشجيع الصادرات وبالتالي سد العجز في ميزان المدفوعات ولو بصورة جزئية علي الأقل .

يترتب علي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات زيادة المتحصلات من المدفوعات قيام الوحدات الاقتصادية في الداخل بتحويلها إلي العملة المحلية وإيداعها البنوك (في شكل حسابات جارية) ، الأمر الذي يؤدي إلي توسع العرض النقدي بصورة مضاعفة ويمارس التوسع في العرض النقدي آثاره التصحيحية في علاج الفائض من خلال القنوات السابقة ، وهي :

١ - الأثر علي الدخول والعمالة، حيث يؤدي ذلك إلي زيادة الواردات والحد من الصادرات .
٢ - الأثر علي سعر الفائدة ، حيث يؤدي التوسع النقدي إلي انخفاض سعر الفائدة ، وما يترتب علي ذلك من التوسع في الاستثمارات .
٣ - أثر انخفاض سعر الفائدة علي خروج رأس المال .

التصحيح عن طريق تحركات أسعار الصرف

نتناول فيما يلي عملية تصحيح العجز في ميزان المدفوعات عن طريق تحركات أسعار الصرف . ويلاحظ أن تحركات أسعار الصرف كوسيلة لعلاج

العجز في ميزان المدفوعات يمكن أن يحدث في ظل أسعار الصرف الثابتة ، وفي ظل أسعار الصرف المعومة ، ولكن مع فروق يجب توضيحها :

في ظل أسعار الصرف الثابتة : يتم تغيير أسعار الصرف بالزيادة أو النقص بقرار من السلطات النقدية وذلك بنقل العملة من سعر للتعادل إلي سعر تعادل آخر . مثال ذلك خفض سعر الجنية من ١,٢٥ ريال إلي ١,٥٠ ريال .

وعادة ما تكون تغيرات سعر العملة في حالة أسعار الصرف الثابتة بمقدار كبير في المرة الواحدة وعلي فترات متباعدة .

في ظل أسعار الصرف المعومة : يتحرك سعر الصرف بانطلاق استجابة لقوي العرض والطلب ، وتكون تحركات سعر الصرف في هذه الحالة بصورة مستمرة ، وليست فجائية كما هو الحال مع أسعار الصرف الثابتة . ويكون التغير اليومي في سعر الصرف بمقادير صغيرة مقارنة بأسعار الصرف الثابتة .

وإذا حدث عجز في ميزان المدفوعات فإن وسيلة التصحيح في ظل أسعار الصرف الثابتة (في إطار التصحيح عن طريق تحركات سعر الصرف) هو خفض سعر الصرف بقرار رسمي . ونسميه بالتالي خفض سعر العملة بينما نطلق علي ذلك انخفاض سعر الصرف في ظل أسعار الصرف الحرة ، حيث يتم التغير بصورة تلقائية . وفي حالة فائض ميزان المدفوعات فإن وسيلة التصحيح هو رفع سعر العملة في حالة أسعار الصرف الثابتة (بقرار) أو ارتفاع سعر العملة (تلقائيا) في حالة أسعار الصرف المعومة .

وسنقصر اهتمامنا فيما يلي علي حالة عجز ميزان المدفوعات ، ورغم الاختلاف الذي أوردناه عن الفرق بين سعر العملة (بقرار رسمي في حالة أسعار الصرف الثابتة) أو انخفاض سعر العملة (بصورة تلقائية في حالة أسعار الصرف المعومة) ، فإن آثارهما واحدة بوجه عام علي الأقل فيما يعنينا هنا . وبالتالي فإننا نتحدث عن خفض أو انخفاض سعر العملة دون تفرقة .

وعند تتبع أثر انخفاض سعر العملة في تصحيح العجز في ميزان المدفوعات ، يمكن أن نسلك سبيلين أو منهجين ، ما يسمي منهج المرونات، أو منهج الاستيعاب . ونشير إلي هذين المنهجين إشارة موجزه قبل الشرح التفصيلي .

منهج المرونات :

أحد السبل التي يسلكها خفض سعر العملة في التأثير علي ميزان المدفوعات (الميزان التجاري) هو خفض الأسعار الوطنية بالنسبة للأسعار العالمية. ذلك أن خفض سعر العملة هو بمثابة خفض للأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية . فإذا انخفض سعر الإسترليني بالنسبة لسعر الدولار من :

١ إسترليني = ٤ دولار .

إلي ١ إسترليني = ٢ دولار .

فمعني ذلك :

أن المستورد الأمريكي الذي كان يشتري السلعة الإنجليزية (التي تساوي ١ استرليني) بمقدار ٤ دولارات أصبح الآن يشتريها بمقدار ٢ دولار . وهذا بمثابة انخفاض الأسعار الوطنية بالنسبة للمستورد الخارجي .

المستورد الإنجليزي الذي كان يشتري السلعة من أمريكا بمقدر ١ إسترليني (السلعة التي كانت تساوي ٤ دولارات) أصبح يدفع فيها الآن ٢ إسترليني .

وهذا معناه ارتفاع أسعار السلع المستوردة بالنسبة للمستورد الوطني .

ولكن الأثر النهائي لخفض سعر العملة يتوقف علي :

- مدي استجابة الطلب الخارجي (الصادرات) لتغير الأسعار وهو ما يعبر عنه بمرونة الطلب علي الصادرات .

- مدي استجابة الطلب الداخلي (الواردات) لتغير الأسعار ، وهو ما يعبر عنه بمرونة الطلب علي الواردات .

ونظرا لاعتماد هذا المنهج في تتبع أثر خفض سعر العملة علي الميزان التجاري كما هو واضح علي مرونات الطلب الداخلي والخارجي فإنه يسمي لذلك منهج المرونات .

منهج الاستيعاب :

يوفر خفض سعر العملة وفق منهج المرونات حوافز سعريه ، لخفض الواردات وزيادة الصادرات . إلا أن خفض الواردات وزيادة الصادرات تحتاج لنوع آخر من الاستجابة وهو استجابة الجهاز الإنتاجي المحلي لتغير الذي حدث في الأسعار فنتيجة لتغير سعر الصرف ، فالواقع أن زيادة التصدير وخفض الواردات يحتاج لزيادة الإنتاج المحلي في اتجاهين :

- تلبية الزيادة في الصادرات .
- الإنتاج المحلي للسلع البديلة للواردات .

ويمكن أن يتحقق ذلك في حالة وجود موارد إنتاجية عاطلة . ولكن في حالة التوظف الكامل ، فإنه ما لم يتم خفض الإنفاق المحلي - الذي يسمي بالاستيعاب - فإن خفض سعر العملة لن ينجح في استبعاد العجز في ميزان المدفوعات . فالواقع أنه ما لم يتم خفض الاستيعاب (الإنفاق) فإن خفض سعر العملية سيؤدي إلي ارتفاع الأسعار في الداخل ، الأمر الذي يلغي المزايا التنافسية التي وفرتها خفض سعر العملة دون خفض العجز في ميزان المدفوعات .

ويحاول منهج الاستيعاب تتبع أثر خفض سعر العملة علي السلوك الإنفاق للاقتصاد القومي من ناحية وأثر الإنفاق المحلي علي الميزان التجاري من ناحية أخري .

حتي نستطيع أن نتفهم أثر خفض سعر العملة علي ميزان المدفوعات بصورة أوضح فإننا نأخذ مثالا مبسطا . إننا سنفترض ان إنجلترا نتيجة لما تواجهه من عجز مستمر في ميزان مدفوعاتها قد لجأت إلي خفض سعر الإسترليني من ٣ دولار إلي ٢ دولار (وهو ما يعادل رفع سعر الدولار بالنسبة للإسترليني من ١/٣ إلي ½) ان الأثر المباشر لخفض سعر الإسترليني هو خفض أسعار السلع والخدمات في إنجلترا مقارنة بالبلدان الأخرى ، الأمر الذي يجعل السلع الإنجليزية أكثر قدره علي المنافسة في الأسواق الخارجية والسوق الداخلي . وبتعبير آخر تصبح الصادرات الإنجليزية أقل سعرا في الأسواق الخارجية التي تباع فيها (مقدرة بالدولارات أو بالعملة الأجنبية علي وجه العموم) هذا بينما تصبح الواردات الداخلة لإنجلترا من البلدان الأخرى أعلي سعرا (محسوبة بالإسترليني) مما يجعل السلع الإنجليزية البديلة للواردات أقل تكلفة تكلفة . ان السيارة الأمريكية التي سعرها ٣٠ ألف دولار ستكلف المستهلك الإنجليزي الآن ١٥ آلاف إسترليني بدلا من ١٠ آلاف

إسترليني (بعد خفض الإسترليني مـــن ٣ دولار إلـــي ٢ دولار) . هـــذا بينمـــا ان القميص الإنجليزي الذي منه ١٠ إسترليني سينخفض ســـعره بالنســبة للمســتهلك الأمريكي من ٣٠ دولار إلي ٢٠ دولار . وبالمثل فإن السائح الأمريكي الذي يتوجه إلي إنجلترا في رحلة تتكلف ٢٠٠ إسترليني سينفق بعملته الخاصة ٤٠٠ دولار بدلا من ٦٠٠ دولار . هذا بينما ان السائح الإنجليزي في رحلة داخل الولايات المتحـــدة تتكلف ٩٠٠ دولار ، سيتحمل تكلفة قدرها ٤٥٠ إسترليني بدلا من ٣٠٠ إســترليني نتيجة خفض سعر الإسترليني . وينطبق هذا الشرح علي كافـــة الســـلع والخدمـــات الداخلة حقل التبادل الدولي وكذلك تدفقات رأس المال .

وعندما تصبح السلع الإنجليزية أكثر قدره علي المنافسة فإن هذا يساهم فـــي رفع قيمة الصادرات الإنجليزية . وكذلك خفض قيمة الواردات الإنجليزية - الأمـــر الذي يساهم في خفض عجز ميزان المدفوعات الإنجليزي .

شرط مارشال - ليرنر :

ولكن هل يؤدي خفض سعر العملة دومـــا إلـــي تحســـين وضـــع مـــيزان المدفوعات؟ أن الأمر يتوف علي مرونات عرض النقد الأجنبي والطلب عليها كمـــا سبق أن أوضحنا . ولكن من الناحية العملية من الصعب معرفة هذه المرونـــات لأن هذا يتوقف علي معرفة شكل كل من منحني الطلب ومنحني عرض النقد الأجنبـــي وهو أمر متعذر من الناحية العلمية . وعلي هذا فإن السبيل الميســـر ، أو الســـبيل العملي الوحيد ، لمعرفة الإجابة علي سؤالنا هو التعامل مع مرونات الطلـــب علـــي الواردات (الطلب المحلي) والطلب علي الصادرات (الطلب العالمي) .

فإذا قامت بلد ما بخفض سعر عملتها ، فإن وضع ميزان المدفوعـــات قـــد يتحسن أو يسوء أو يظل كما هو - وذلك حسب قيم المرونات السابق الإشارة إليـــها.

والقاعدة العامة التي تحدد النتيجة الفعلية في ميزان المدفوعات تعرف بشرط مارشال - ليرنز وطبقا لشرط مارشال - ليرنز :

١ - يؤدي خفض سعر العملة إلي تحسين الميزان التجاري لبلد ما إذا كانت مرونة الطلب المحلية علي الواردات ومرونة الطلب الخارجية علي الصادرات تزيد عن الواحد الصحيح ، (بالقيم المطلقة ، أي مع إهمال الإشارة) أي :

م و + م ص > ١

حيث :

م و : مرونة الواردات : أي مرونة الطلب المحلي علي الواردات

م ص : أي مرونة الطلب الخارجي علي الصادرات .

٢ - أما إذا كان مجموع المرونتين أقل من الواحد الصحيح ، أي :

م و + م ص < ١

فإن خفض سعر العملة يؤدي إلي تدهور العجز في الميزان التجاري .

٣ - اما إذا كان مجموع المرونتين يساوي الواحد الصحين ، أي :

م و + م ص = ١

فلن يكون لخفض سعر العملة أثر علي الميزان التجاري في هذا الاتجاه أو ذاك .

أي لن يحدث تحسن أو تدهور في وضع الميزان التجاري ، والجدول الآتي يبين أثر خفض سعر العملة علي الميزان التجاري في عدد من الأحوال

الافتراضية، وهل يؤدي الخفض إلي تحسن أو تدهور في الميزان التجاري حسب شرط مارشال ليرنز :

الحالة	مرونة الطلب علي الواردات	مرونة الطلب علي الصادرات	مجموع المرونتين	الأثر علي الميزان التجاري
١	٢,٥	١,٥	٤ > ١	تحسن في الميزان التجاري
٢	٠,٢	٠,١	٢ > ١	تدهور في الميزان ،
٣	٠,٧	٠,٣	١ واحد صحيح	لا تغير في وضع الميزان التجاري

منهج الاستيعاب :

علي خلاف منج المرونات الذي ينظر للعجز في ميزان المدفوعات بصورة شبه مستقلة عن بقية الاقتصاد القومي ، فإن منهج الاستيعاب يضع نصب عينيه العلاقة بين ميزان المدفوعات والأحوال الاقتصادية في الداخل . وبالتالي فإن منهج الاستيعاب يساند منهج المرونات ويلقي كذلك مزيدا من الأضواء علي هذا المنهج .

ويمكن القول بأنه إذا كان منهج المرونات يركز اهتمامه علي أثر الأسعار النسبية لخفض سعر العملة (خفض الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية) فإن منهج الاستيعاب يركز اهتمامه علي تحركات الدخل والإنفاق. وإن كان هذا لا ينفي الترابط بين المنهجين .

وسنشرح الأسس العريضة لمنهج الاستيعاب فيما يلي :

المتطابقة الأساسية لمنهج الاستيعاب :

يبدأ منهج الاستيعاب من منطلق أن قيمة الإنتاج المحلي (ل) تعـــادل قيمـــة الإنفاق الكلي الذي يتكون من :

- **الإنفاق الاستهلاكي (ك)**
- **الإنفاق الاستثماري (ث)**
- **الإنفاق الحكومي (ح)**
- **الفائض التصديري (ص - و) أي زيادة الصادرات عن الواردات .**

ويمكن كتابة ما سبق على النحو التالي :

ل = ك + ث + ح + (ص - و) .... (١)

والسمة البارزة لمنهج الاستيعاب هو تجمع ك + ث + ح في حد واحد ١ + يسميه الاستيعاب وبالتالي فإن :

أ = ك + ث + ح .... (٢)

والآن إذا رمزنا لفائض الميزان التجاري بالرمز ب فإن :

ب = ص - و .... (٣)

وبالتالي تصبح المعادلة (١)

ل = أ + ب .... (٤)

أو

ل - أ = ب ، وبالتعويض عن قيمة ب ، فإن :

ل - أ = ص - و .... (٥)

وهذه هي المتطابقة الأساسية لمنهج المرونات والتي تنص علي أن : الفـرق بين قيمة السلع والخدمات المنتجة محليا (ل) وقيمة السلع والخدمات التي اسـتوعبتها محليا القطاعات المختلفة : القطاع العائلي وقطاع الأعمال وقطـاع الحكومـة (أ) تساوي فائض الميزان التجاري ، والآن :

- إذا كان الإنتاج المحلي أكبر من الاستيعاب فإن معني هذا زيادة الصـادرات عن الوردات .
- أما إذا زاد الاستيعاب عن الإنتاج ، فإن الفرق بينهم سيترجم في شكل عجز في الميزان التجاري ، أي زيادة في الواردات عن الصادرات .

ونركز علىّ حالة العجز التي تهمنا : ان عجز المـيزان التجـاري يعنـي بالتالي:

- زيادة الاستيعاب عن الإنتاج .
- أو بتعبير آخر ان الاقتصاد القومي ينفق أكثر من قدرته علي الإنتاج .
- أو أن الإنفاق يتخطي القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي .

وإذا وضعنا هذا في الاعتبار ، فإنه لكي يؤدي خفض سعر العملة لتحسـين الميزان التجاري وفق منهج الاستيعاب ، فإنه يلزم :

١ - إما زيادة الإنتاج المحلي .
٢ - أو خفض الاستيعاب الكلي .
٣ - أو القيام بتوليفة من هذين المكلبين ، أى زيادة الإنتاج وخفض الاسـتيعاب في نفس الوقت .

وخير توضيح لمنهج الاستيعاب وكذلك علاقته بمنهج المرونات ، هو دراسة أثر خفض سعر العملة علي الميزان التجاري في حالتين :

- حالة وجود موارد اقتصادية فائضة داخل الاقتصاد القومي .
- ثم حالة عدم توفر هذه الموارد .

خفض سعر العملة ومنهج الاستيعاب :

حالة وجود موارد اقتصادية فائضة :

في حالة وجود موارد اقتصادية عطلة ، أي عندما يعمل الاقتصاد القومي دون طاقة القصوى ، تعمل الحوافز السعرية لخفض سعر العملة في أفضل ظروفها إذ تؤدي إلي توجيه الموارد العاطلة نحو النشاط التصديري ، بالإضافة إلي إعادة توجيه الإنفاق من الاستيراد صوب الإنتاج لبدائل الواردات . وبالتالي فإن خفض سعر العملة يؤدي إلي توسع الإنتاج المحلي وتحسين الميزان التجاري في نفس الوقت .

وبالتالي فإن خفض سعر العملة لن يحتاج في حالة الموارد العاطلة إلي خفض الاستيعاب . بل سينصب كلة في شكل زيادة في الإنتاج ، زيادة في إنتاج سلع التصدير والسلع البديلة للواردات وهي أنشطة ينتشر أثرها التوسعي علي القطاعات الأخرى بمفعول المضاعف (وذلك بالطبع إلي القدر الذي تسمح به الموارد - القومية) .

ونخلص من ذلك بالتالي انه إذا اقترن عجز ميزان المدفوعات بوجود موارد قومية فائضة تكون قد توفرت الشروط المثلي لتطبيق خفض سعر العملة .

خفض سعر العملة ومنهج الاستيعاب :

حالة التوظف الكامل للموارد :

ولكن إذا كان الاقتصاد القومي يعمل عند حالة التوظف الكامل للمـــوارد . فلن تتوفر موارد غير مستغلة لزيادة الإنتاج . وإذ كانت الزيادة في الإنتاج القومـــي سبيلا غير ممكن ، فإن السبيل الوحيد لتحســـين المـــيزان التجـــاري هـــو خفـــض الاستيعاب ، بما يسمح بتخليه الموارد اللازمة لإنتاج مزيد من سلع التصدير وبدائـــل الواردات .

وبالتالي فإن خفض سعر العملة في حالة عدم وجود موارد عاطلة يمـــارس بالضرورة ضغوطا علي الموارد الاقتصادية القائمة . ويمكن أن يتبدد فـــي شـــكل ارتفاع عام في الأسعار ، ما لم يتم خفض الإنفاق الكلي (الاستيعاب) .

ويمكن خفض الاستيعاب باللجوء إلي السياسات النقدية والمالية الانكماشية : بخفض العرض النقدي وخفض الانفاق الحكومي والعمـــل علـــي خفـــض الإنفـــاق الخاص بأدوات السياسة المالية المختلفة .

والخلاصة .. أنه ليس من المأمول انتظار تحسن في العجـــز فـــي مـــيزان المدفوعات عن طريق خفض سعر العملة في حالة عدم وجود مـــوارد اقتصاديـــة عاطلة إلا إذا صاحب خفض سعر العملة سياسات اقتصادية انكماشية تتوجـــه نحـــو خفض الانفاق الكلي (الاستيعاب) .

سياسات تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات :

نبدأ أولا بإعطاء تقييم سريع للمناهج التلقائية في تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات ، حيث سيتضح من ثنايا الحديث أن جوانب القصور في هذه المناهج التلقائية هي التي تستوجب السياسات التصحيحية المقصودة . ثم نشرح بعد ذلك أهداف وأدوات وسياسات تصحيح الاختلال .

أ - تقييم المناهج التلقائية :

عند بداية حديثنا عن المناهج التلقائية بدأنا أولا بألية التصحيح التلقائي في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة . ولقد رأينا أن التصحيح لعلاج العجز قد يسلك مسالك ثلاثة :

- انخفاض الدخل وانكماش النشاط الاقتصادي نتيجة العجز يحتوي في احشائه بذور ألية التصحيح - حسب المنهج التلقائي - حيث ان الدخل هو الذي يحدد حجم الواردات . وبالتالي فإن انخفاض الدخل يعني الحد من الانفاق الاستهلاكي بوجه عام ، بما فيه الإنفاق علي السلع المستوردة . كما يحدث أيضا انخفاض في حجم الواردات اللازم للأغراض الإنتاجية ، نتيجة انخفاض الإنتاج القومي والدخل. وفضلا عن ذلك فإن خفض الطلب الكلي يعني تخلية قدر أكبر من الطاقة الإنتاجية للإنتاج التصديري .

- انخفاض معدل ارتفاع الأسعار في الداخل (مقارنة بالبلدان الأخري) نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي يؤدي إلي تحسن المقدرة التنافسية للسلع الوطنية

سواء في الداخل أو الخارج ذلك أن السلوك النسبي للأسعار في الداخل والخارج هو الذي يحدد الموقف التنافسي للاقتصاد القومي .

- انخفاض العرض النقدي . وهذا يؤدي إلي آثار انكماشية علي الدخل ، وتقليل الضغوط علي الأسعار . أي أن هذا الأثر يعضد الأثرين السابقين .

إلا أن آليات التصحيح السابقة تتضمن عيبا خطيرا . فمعناها خضوع الاقتصاد القومي وأهدافه لضرورات التوازن الخارجي .وبالتالي فحتي تعمل هذه الآلية بكفاءة ، فإن علي السياسة الاقتصادية أن تضحي بأهداف قد يكون لها الأولوية، مثل هدف التوظف الكامل . فعلي البلد أن تتحمل عن طيب خاطر شرور الكساد (أو مساويء التضخم وذلك حسب ما تستلزمه حالة ميزان المدفوعات ، عجز أو فائض ومع مشاكل البطالة المحسوسة في عالم اليوم ، فإن كثيرا من البلدان تتردد كثيرا في تحمل التضحيات اللازمة في شكل بطالة أو انخفاض الدخول لغرض علاج ميزان المدفوعات .

ومن ناحية أخري ، فلكي تعمل العوامل النقدية عملها ، فإنه يجب علي الاقتصاد القومي أن يقبل وبصورة سلبية تغير العرض النقدي مع الاختلال في ميزان المدفوعات . انكماش في حالة العجز وتوسع في العرض النقدي في حالة الفائض . ومعني هذا أن السلطات النقدية عليها أن تتخلي عن استخدام السياسة النقدية لتحقيق الأهداف السارية للمجتمع ، وهي التوظف الكامل واستقرار الأسعار .

ولكل هذه الأسباب فقد تفضل البلدان اللجوء إلي السياسات المقصودة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات بدلا من التعويل علي آليات التصحيح التلقائي . بل أن بعض آليات التصحيح التلقائي تستوجب بالضرورة مساندة صريحة من السياسة

الاقتصادية . لقد كانت النتيجة الرئيسية التي توصلنا إليها مع منهج الاستيعاب فـــي خفض سعر العملة أنه في حالة التوظف الكامل للموارد لا مفر مـــن اللجـــوء إلـــي أدوات السياسة الاقتصادية للحد من الاستيعاب (الإنفاق الكلي) .

ب - أهداف وأدوات سياسات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات :

لعل أهم الأهداف الاقتصادية القومية التي تبتغيها السياســـات الاقتصاديـــة بوجه عام هي :

١ - تحقيق التوازن الداخلي .
٢ - تحقيق التوازن الخارجي .
٣ - تحقيق معدل معقول لنمو الاقتصاد القومي .

وهدف التوازن الداخلي هو تحقيق قدر عالي من العمالة في ظل اســـتقرار الأسعار . أما هدف التوازن الخارجي فهو تحقيق التوازن في ميزان المدفوعـــات . وغالبا ما تعطي السلطات الاقتصادية الأولوية لاعتبارات التوازن الداخلـــي .ولكـــن المعتاد أنه مع تراكم العجز الخارجي لسنين طويلة تحـــول الســلطات الاقتصاديـــة اهتمامها صوب التوازن الخارجي .

وفيما يختص بأهداف التوازن الخارجي تمتلك السلطات الاقتصادية في هـــذا المجال مجموعة من السياسات . فهناك السياسات النقدية التي تؤثر علي الاقتصـــــاد القومي من خلال تأثيرها علي العرض النقدي . كما أن هناك السياسات المالية التـــي تؤثر علي الاقتصاد القومي من خلال الإيرادات والنفقات الحكوميـــة . ففـــي حالـــة عجز ميزان المدفوعات ، يمكن للبنك المركزي رفع سعر الفائدة وهذا يـــؤدي إلـــي رفع تكلفة الاقتراض . كما يستطيع البنك المركزي رفع نسبة الاحتياطي الإلزامـــي

للبنوك ، مما يقلل من الأموال المتاحة للإقراض . كما انه يمكنــه بيــع الســندات الحكومية في إطار عمليات السوق المفتوحة وذلك بسحب السيولة مــن الأفــراد أو الحدات الاقتصادية . وكل أدوات السياسة النقدية هذه تقلل من المتاح من الأمــوال في يد الأفراد أو ترفع من تكلفة هذه الأموال . والمستهدف من كل ذلك هو خفــض الإنفاق الكلي علي السلع والخدمات بما يكفل خفض الإنفاق علي السلع المســتوردة وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات بالتالي .

أما في جانب السياسة المالية ، فإن الحكومة يمكنها خفض النفقات العامــة أو زيادة الإيرادات الحكومية الأمر الذي يؤدي إلي خفض القوة الشرائية لدي الأفــراد وإبطاء معدل النشاط الاقتصادي ، وكل هذا يساهم في علاج العجــز فــي مــيزان المدفوعات حسب ما أوضحناه كثيرا في هذا الفصل .

ولكن يلاحظ أن هذه السياسات الانكماشية بشقيها النقدي والمالي يمكــن أن تحدث من ناحية أخري آثارا سلبية علي تحركات رأس المال ومن ثم علي مــيزان المدفوعات أن التحركات الدولية لرأس المال بدفعها بالطبع فــوارق الأربــاح بيــن البلدان المختلفة والبلدان المزدهرة اقتصاديا تكون معدلات الأرباح فيــها مرتفعــة . أما البلدان التي تتخذ سياسات انكماشية لعلاج ميزان المدفوعات فإنها تقلل بــالطبع من فرص الاستثمارات ومعدلات العائد علي هذه الاستثمارات . وهذا قــد يشــجع خروج رأس المال طويل الأجل أو يثبط دخول رأس المال طويل الأجل . وليــس هذا بالطبع في صالح علاج العجز في ميزان المدفوعات (فــي قسـم المعــاملات الرأسمالية) .

وبالتالي فإن سياسات الانكماش الداخلي تؤدي إلي خفض العجز في ميزان المدفوعات ، ولكن جانبا من هذا الخفض سيلغيه بالطبع أثر هذه السياسات السلبية علي التحركات الدولية لرأس المال .

ويذكرنا هذا التعارض علي مستوي الأهداف الخارجية والداخلية (الانكماش مع العجز والتضخم مع الفائض) ، بتعارض آخر متراكب معه علي مستوي الأهداف الداخلية ، وهو التضخم مع البطالة أو كما يسمي بالكساد التضخمي . فعلي حين يحتاج التضخم إلي عمل السياسة الانكماشية ، فإن اتباع هذه السياسة الانكماشية سيؤدي إلي زيادة حدة البطالة . فالتضخم يحتاج لسياسة انكماشية بينما تحتاج البطالة لسياسة توسعية .

الفصل الخامس

السياسات التجارية

١ - السياسات التجارية بين الحرية والتقييد .

١-١ السياسات التجارية - لمحة تاريخيـــة .

منذ العصور القديمة لم تكن الدولة تتدخل في التجارة الدوليـــة أو تفــرض قيودا عليها ، وتميزت التعريفة الجمركية التي كانت تفرض حتـــي القـــرن الســـابع عشر بطابعها المالية ولم يكن هناك اهتمام يذكر بأثارها الحمائية . وقد استتبع نشـأة الدولة الحديثة الاهتمام باتخاذ سياسات تجارية تمكن من زيادة ثروة الدولة وقوتـــها وذلك تحت تأثير المذهب التجاري . وكان لتطبيق آراء التجاريين آثاراً موجبـــة إذا أثرت اقتصاديات دول أوروبا الغربية خصوصاً انجلترا وفرنســـا ، حيـث تقدمـت صناعاتهما وعرفت منتجاتهما ولم يكن هناك خوف من منافسة أجنبية .

وتعتبر الفترة من ١٨٤٢ إلي ١٨٧٣ فترة رواج وتدعيم لمذهـــب الحريـــة الاقتصادية . وأيدت السياسة الاقتصادية في تلك المرحلة مبدأ حرية التبادل التجاري سواء في الداخل أو الخارج . واعتنق الكثيرون مذهب آدم سميث الخـــاص بـــترك النشاط الاقتصادي للأفراد يديرونه طبقا لما تمليه عليـــهم مصالحـــهم الشـــخصية . واعتبر أنصار هذا المذهب أن التقسيم الدولي للإنتاج هـــو المبـــدأ الأساســـي فـــي العلاقات الاقتصادية بين الدول . ولا عجب أن سادت هـــذه الآراء فـــي كـــل مـــن

انجلترا وفرنسا ، إذ تمتعت هاتان الدولتان بالتفوق الصناعي ، وكانت التجارة الخارجية بما أتاحته من اتساع أسواق تصريف المنتجات الصناعية وكذلك إمداد الصناعة بمستلزماتها من المستعمرات التي تخصصت في ظل هذه الظروف في إنتاج الحاصلات الزراعية والمواد الأولية .

وقد نتج عن حرية التجارة هذه أن استغلت الدول المتخلفة في مجال التصنيع لصالح الدول المتقدمة آنذاك ، إنجلترا وفرنسا ، لذلك نادي الاقتصاديون في كل من الولايات المتحدة الامريكية وألمانيا بضرورة حماية منتجات الصناعة الوطنية من غزو السلع الانجليزية والفرنسية . وانتهي الأمر بانتهاج الدول الأوروبية الواحدة تلو الأخري لسياسة الحماية التجارية بدءا من عام ١٨٧٣ وحتي قيام الحرب العالمية الأولي .

وقد كان للحرب العالمية الأولي أثر كبير في سيادة مبدأ الحماية التجارية بصفة عامة . فقد حرمت الدول الأوروبية التجارة مع أعدائها وراقبت بدقة تجارتها مع الدول المحايدة .

ثم كان الكساد الذي انتاب العالم الرأسمالي بعد انهيار عام ١٩٢٩ فأهمل مشروع تلك المعاهدة . وبلغت سياسة الحماية التجارية أوجها خلال الثلاثينات وتعددت أساليبها . فبالإضافة إلي الرسوم الجمركية ، فرضت الدول القيود الكمية علي وارداتها ونهجت سبيل رقابة الصرف ، ومع الحرب العالمية الثانية عادت سياسة حظر التجارة مع الدول الأعداء ومراقبتها بدقة مع الدول المحايدة القليلة ، وزاد علي ذلك تأميم التجارة الخارجية ووضعها في يد الدولة في الدول المتحاربة.

وبإنتهاء الحرب العالمية الثانية وإعادة تنظيم الاقتصاديات القومية في السنوات التي أعقبت هذه الحرب مباشرة ، ونجاح الدول في إعادة الحرية النسبية إلي حركة التجارة الدولية والاعتماد علي الرسوم الجمركية لتنظيم هذه التجارة أصبح الجو مهيأً لتنظيم التبادل الدولي ولوضع مجموعة من القواعد المتناسقة تكون أساساً لتحرير أكبر ولتنمية أسرع لحركة التجارة الدولية مع تعاون أوثق بين الدول في هذا المجال .ولعل أهم المحاولات هي تلك التي انتهت بوضع ميثاق هافانا وتوقيع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة .

وفي عالم اليوم تتأثر التجارة الدولية بما أسفرت عنه الحرب العالمية الثانية وبتطورات فترة ما بعد الحرب .

وعلي ذلك تتلون السياسة التجارية الدولية بظروف التطور التاريخي للاقتصاد القومي وعلاقته ببقية الاقتصاديات وينعكس ذلك علي الفكر النظري . فإذا كانت التجارة الخارجية الحرة من كل قيد هي أفضل السياسات التي تتبعمن وجهة نظر المجتمع الدولي كله فلا شك أن التجارة المقيدة تعود بنفع أكبر علي الدولة الممارسة لها وعلي حساب بقية الدول . ولهذا فمن الأهمية أن نفرق عند الحديث عن حرية التجارة وحمايتها بين المجتمع الدولي كله وبين الدولة الواحدة . وهذا يفسر لنا لماذا تقف الدول الكبيرة دائماً مع حرية التجارة الخارجية ، ولماذا تقف الدول الصغيرة دائماً مع فرض القيود عليها . فالأولي تتمتع باحتكار موروث عند المنبع في مرحلة الإنتاج تريد أن تستغله . أما الثانية فتفتقر إلي هذا الاحتكار الموروث لهذا فهي تظهر إلي مجابهته باحتكار تحكمي في مرحلة التبادل تضعه بنفسها عن طريق العديد من القيود .

وتختلف السياسات التجارية باختلاف النظم الاقتصادية . وهي في الدول الصناعية المتقدمة غيرها في الدول النامية ، فلكل دولة أهدافها ووسائلها في تحقيق هذه الأهداف . وهو أمر يسلمنا بالضرورة إلي الحديث عن أنواع السياسات الأكثر شهرة في محيط العلاقات الاقتصادية ، والوسائل المستخدمة في تحقيق الأهداف المرجوة من جراء تقريرها . وقبل أن نستعرض ذلك لا يفوتنا بيان الحجج التي يستند إليها كل من أنصار مذهبي الحرية والحماية في السسياسة التجارية .

١-٢ حجج أنصار حرية التجارة :

لما كان هدف أية سياسة اقتصادية ، أو تجارية ، هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية ، فإن إتباع حرية التجارية من شأنه تعظيم الدخل القومي للدول أطراف التبادل بما يكفل بالتالي تحقيق تلك الرفاهية لكل منها . ويعتمد أنصار هذا المذهب علي عدة حجج من أهمها :

١-٢-١ منافع التخصص الدولي :

حيث يتم تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية . ولما كان مدي التخصص إنما يتوقف علي نطاق السوق الذي يتم فيه التبادل ، فإن اتساع نطاق التجارة الدولية شرط لازم لاتساع مدي التخصيص الدولي وتقسيم العمل . وفي هذا التخصص ما يزيد من الحجم الكلي للسلع المنتجة في العالم مما يؤدي بدوره إلي حسن استغلال موارد الدولة .

١-٢-٢ منافع المنافسة :

فمناخ المنافسة الذي تكفلة حرية التجارة يساعد علي الارتفاع بمستوي الإنتاجية فضلا عن خفض الأثمان في صالح المستهلكين . فمن ناحية مستوي

الإنتاجية ، تؤدي الحرية إلي تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتــــاج الأكـثر تطورا وفعالية سعيا وراء زيادة الناتج وخفض النفقة .ومن ناحية المستهلين ، تحـول المنافسة دون قيام الاحتكارات ويعتمد التوسع في حجم المشروعات علــــي اتســاع السوق الذي تتيحه حرية التجارة ، فيتحقق خفض النفقة وبالتــالي خفــض الأثمــان لصالح المستهلكين نتيجة الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير .

١-٣ حجج أنصار الحماية :

يستند أنصار الحماية إلي حجج بعضها اقتصادي وبعضها غير اقتصـــادي ، ذلك أن الاعتبارات الاقتصادية البحته ليست المعيار الوحيد الـــذي تسترشــد بــه الحكومات في تقييد التجارة الدولية أو تحريرها من القيود .

أما الحجج غير الاقتصادية فتعترف أصلا بصحة ما ينــــادي ب÷ أنصــار مذهب الحرية ولكنها تؤكد بوجود أهداف أخري غير الرفاهية المادية ينبغي علــــي الدولة أن تراعيها ، إذ تتداخل الاعتبارات السياسية واعتبارات الأمن الوطني فــــي تشكيل سياسة الدولة في هذا المجال ومن قبيل هذه الحجج كفالة الرعاية الاجتماعيــة لبعض الفئات التي يتوقف عليها الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولــة ، كحمايــة نشاط الزراعة أو مصالح الزراع ضد منافسة الحاصلات الأجنبية وما قد تؤدي إليـه من تدهور دخول فئة الزراع الوطنين ومن قبيل ذلك أيضا حماية الصناعة بـــهدف دعم الإنتاج الحربي والمنتجات الاستراتيجية لتأمين قدرة الدولة الدفاعية .

١ -٣-١ حماية الصناعات الناشئة

وتتلخص هذه الحجة في أن نفقات الصناعة في مراحلـــها الأولــي تكــون مرتفعة لذلك يجب حمايتها حتي تنخفض تلك النفقات وتتمتع الدولة بمزايا التصنيــع وعندئذ تستطيع الحماية دون أن يصيبها ضرر . ولقد اتخذت هذه الحجــة كذريعــة

لفرض القيود التجارية خلال القرن التاسع عشر في أوروبا وأمريكا ومازال يؤخــذ بها في دول العالم النامي . ولا شك أن الحاجة إلي حماية الصناعات الناشئة لإنماء الصناعة في الدول النامية تفوق الحاجة إليها سابقا . فالصناعات الناشئة في الـدول النامية لا تعاني من منافسة صناعات سبقتها في ميدان التقدم الفني فحسب ، ولكنـها تواجه أيضا السياسات الاحتكارية التي تتبعها تلك الصناعات وتحاربها بها في كافــة الأسواق .

علي أن ثمة انتقادات قد وجهت لـــهذه الحجــة أهمــها صعوبــة اختيــار الصناعات التي تتهيأ بحسب طبيعتها للقدرة علي الصمود مســتقبلا أ/ام المنافســة الخارجية بالإضافة إلي ذلك فقد يكتمل نمو الصناعة ولكن يصعب إلغاء الحمايــة ، لاعتبارات سياسية أو غيرها ، فضلا عن صعوبة تحديد الطور الذي تستحق عنــده الصناعة كشف الحماية عنها . وتتعلق المشكلة الثالثة بمكن يتحمــل عــبء هــذه الحماية . وأخيرا فإنه لاعتبارات سياسية واقتصادية قد يفضــل دعــم الصناعــات الناشئة بدلا من فرض الحماية لما تتمتع به الإعانات من مزايا .

١-٣-٢- معالجة البطالة والاستفادة من العمالة الرخيصة :

يري أنصار الحماية ضرورتها لزيادة الطلب المحلــي علــي المنتجــات الوطنية مما يساعد علي درء خطر البطالة وزيادة فرص الاســتثمار المربــح فــي الداخل . بالمثل تخلق الحماية أنواعا جديدة من الصناعات التي تستخدم المزيد مــن العمالة .كما أن التوسع في سياسة الاكتفاء الذاتي داخل الدولة يــؤدي إلــي زيــادة فرص العمل والتشغيل بها . إلا أن فرض الحماية بغرض زيادة العمالة قد لا يتحقق إذا طبق الدول الأخري مبدأ المعاملة بالمثل ، والذي يؤدي إلي نقص الطلب علــي المنتجات الوطنية في الخارج . وعموماً فإن التغير النهائي للتجارة الخارجية علــي حجم العمالة أو التشغيل يتحدد بصافي عمليات الاستيراد والتصديــر مــن جهــة ، وبقيمة المضاعف من جهة أخري .

وتعتبر حجة العمالة الرخيصة أكثر الحجج شيوعا لفرض الحماية ، ومؤيدوا هذا الحجة يستعينون بالفجوة بين الأجور السائدة في الدول لإقامة ادعائين كل منهما له مضمونه الخطير . أولهما أن السلع المنتجة باستخدام العمالة الرخيصة ستباع بأقل من أثمان المنتجات المحلية مما يجعل المنتجين المحليين غير قادرين علي المنافسة . وثانيهما أن المنشآت المحلية ستقع تحت إغراء نقل عملياتها خارج الحدود الوطنية بغرض استخدام العمالة الرخيصة . ورغم أن هذه الحجة يمكن أن تكون مقنعة لأول وهلة إلا أن هناك جوانب ضعف كثيرة لهذه الحالة . هذا وإن كان اتباع سياسة الحماية علي تلك الصورة ينبغي ألا تتوسع فيه كافة الدول وإلا انقلب أثره للإضرار بمستوي العمالة والتشغيل فيها جميعا . والواقع أنه توجد أساليب أخري فعالة تغني عن اللجوء إلي الحماية التجارية والحد من الواردات ، وهي مختلف أساليب السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية المعروفة في محاربة الكساد .

١-٣-٣ اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر

قد يكون الغرض من الحماية إغراء رؤوس الأموال الأجنبية دخول الدولة بقصد الاستثمار المباشر تجنبا لعبء الرسوم الجمركية المفروضة . وهكذا يستخدم إجراء الحماية بقصد تشجيع صناعة وطنية يعتمد قيامها علي رأس المال الأجنبي ، فيساعد ذلك علي زيادة الدخل القومي حيث يزداد الانفاق الكلي بزيادة التشغيل كما يساعد رأس المال الأجنبي وما يصاحبه من أساليب فنية جديدة مستخدمة في الإنتاج علي تطوير فنون الإنتاج محليا" والارتفاع بكفاءته . ولكن جانبا آخر لسياسة جذب الاستثمارات الأجنبية يمكن أن يبدو في صورة إضرار بالاقتصاد الوطني ، وهو تسرب جانب هام من الفائض الاقتصادي المتولد عن تلك الاستثمارات إلي الخارج في شكل فوائد للقروض أو جزء من الأرباح والتقييم النهائي لسياسة الحماية من أجل جذب رأس المال الأجنبي يتوقف علي ضوابط تلك السياسة وتوجيهها من جانب الدول المتلقية لرأس المال لإحكام دوره وتحديد مساره في جهود الإنماء

الاقتصادي بها ، فضلا عن منع المغالاة في تسرب الأرباح إلـــي الخـــارج .حيـــث يمكن في ظل تلك الضوابط أن يساعد رأس المال الأجنبي علي النهوض بمســـتوي الدخل القومي ودفع تنمية بعض فروع الانتاج الجديدة والاستفادة بذلك مـــن تـــأثير المضاعف في إنعاش فروع الإنتاج الموجودة بالفعل .

ختاما تجدر الإشارة إلي أنه قد جرت عادة علي تقسيم السياسة التجارية إلـي نوعين رئيسيين : سياسة حرية التجارة ، وسياسة الحماية . ويطلق اصطلاح حريـــة التجارة علي الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية ، أمــــا سياسة الحماية فتعني الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريـــق أو بآخر علي اتجاه المبادلات الدولية أو علي حجمها أو علي الطريقة التي تســـوي بها المبادلات أو علي هذه العناصر مجتمعة . ورغم سهولة هـــذا التقســـيم فإنـــه لا يفرق بين الدرجات المختلفة لكل من الحماية والحريـــة . فـــهناك صـــورة مطلقـــة للحماية وهناك صورة مطلقة للحرية، إلا أنه يندر أن تتحقق هاتان الصورتان فـــي الحياة العملية . ويدل الواقع الملموس علي أن السياسات التي تطبقها مختلف الـــدول في التجارة الخارجية تحوي مزيجا من الحرية والحماية ، بحيث يصعب تحديد مدي كل من الحرية والحماية علي حدة فالمسألة إذن مسألة درجات متفاوتة من كل منها.

٢- السياسات التجارية وعوائق التجارة

تختلف السياسات التجارية باختلاف النظم الاقتصادية ، فكل دولة أهدافـــــها ووسائلها في تحقيق هذه الأهداف ، ويقصد بالسياسة التجارية مجموعة الإجـــراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيـــق بعـــض الأهـــداف وتتعدد وسائل تلك السياسة ، والتي هي جزء من السياسة الاقتصادية بصفة عامـــة ، تبعا للنظام الاقتصادي السائد ، فيمكن التمييز بين الوسائل السعرية والوسائل الكميـــة والوسائل التنظيمية . وتلك الوسائل تميز في الواقـــع الـــدول التـــي تـــأخذ بنظـــام اقتصاديات السوق .

٢- ١ الوسائل السعرية

يمكن التمييز في شأن هذه الوسائل والتي تؤثر في تيار التبادل الدولي عــن طريق التأثير في أثمان الواردات والصادرات بين كل مـــن الرســـوم الجمركيـــة ، الإعانات ، الإغراق ، تخفيض سعر الصرف .

٢-١-١ الرسوم الجمركية

الرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة علي الســـلعة عنـد عبورهـا للحدود الجمركية الوطنية دخولا (واردات) أو خروجا (صادرات) . والغـــالب وأن تفرض الرسوم الجمركية علي الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق سياســـة الحمايـــة التجارية .ويطلق علي مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة في الدولة في وقت معين اسم التعريفة الجمركية . وهنـــاك أنــواع متعــددة مــن التعريفات حيث يجري تقسيم الرسوم الجمركية إلي :

- من حيث كيفية تحديد الرسم الجمركي يمــيز بيــن الرســوم القيميــة ، والرسوم النوعية ، والرسوم المركبة . أما الرسوم القيمية فتحدد كنسبة مئوية مـــن قيمة السلعة ، وتتحدد الرسوم النوعية علي أساس الوحدة مـــن الســلعة بــالعدد أو الوزن ، بينما تتضمن الرسوم المركبة رسما نوعيا يضاف إليه رسم قيمي .

- من حيث الهدف يميز بين الرسوم المالية ، والتي تفرض بقصد تحقيــق إيراد لخزانة الدولة ، والرسوم الحمائية والتي تهدف إلي حماية الإنتاج الوطني مــن المنافسة الأجنبية .

من حيث مدي حرية الدولة فر فرضها يميز بين التعريفة المستقلة والتعريفة الاتفاقية . والأولي تنشأ عن إرادة تشريعية داخلية ، أما الثانيـــة فتكــون بموجــب اتفاق دولي مع دول أخري .

– وقد يفرق بين التعريفة البسيطة والمزدوجة والمتعددة تبعا لسعر الضريبة المفروضة . وبجانب التعريفة العادية قد يوجد تعريفة احتياطية تتوقف علي الظروف التي تطبق فيها التعريفة الجمركية .

وينتج عن فرض الرسوم الجمركية آثار ينعكس بعضها علي مستوي الدخل القومي للدولة وعلي ميزان مدفوعاتها . كذلك تؤثر التعريفة علي معدل التبادل التجاري ، شروط التجارة ، بين الدول ، وتحمي الصناعات المحلية التي تحتمي وراءها ، وتخفض الاستهلاك من السلع ، وتعمل علي إعادة توزيع الدخل بين المستهلكين والمنتجين ، وتوفر إيرادات للحكومة ، وتؤدي إلي انخفاض كفاءة تخصيص الموارد سواء بالنسبة للتجارة التي تنشأ بين الصناعات أو التي تنشأ بين الدول الصناعية .

فمن حيث الأثر علي معدل التبادل تستطيع الدولة عن طريق الرسوم الجمركية تحسين معدلات تبادلها ، ذلك أنه يترتب علي فرض هذه الرسوم ضرورة زيادة حجم السلع الأجنبية للحصول علي نفس القدر من السلع الوطنية . وهذا الفرض يعني بطبيعة الأحوال أن الرسم الجمركي تتحمله الدولة الأجنبية أو علي الأقل تتحمل جزءا منه . ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان عرض السلعة الأجنبية غير مرن . فإذا كان هذا العرض شديد المرونة فإن فرض رسما جمركيا سيكون من شأنه تخفيض حجم التجارة مع بقاء معدلات التبادل علي ما هي عليه . فعبء الرسوم الجمركية قد يكون أكثر ثقلا علي دولة دون أخري ، ويتوقف هذا علي المرونات للسلع التي يتضمنها التبادل . وبطبيعة الحال يتوقف الكسب الذي يمكن تحقيقه من فرض الرسوم الجمركية علي عدم المقابلة بالمثل من جانب الدول الأخري .

ويؤدي فرض رسوم جمركية علي الواردات الأجنبية إلي زيادة المعروض من الإنتاج المحلي نظرا لإمكان البيع بأثمان مرتفعة بعيدا عن المنافسة الأجنبية . ويتوقف أثر الحماية علي مدي مرونة عرض الإنتاج المحلي ، فإذا كانت هذه المرونة كبيرة فإن أثر الحماية يكون كبيرا ، والعكس بالعكس . ووجود رسم جمركي يتضمن بالضرورة توفير قدر من الحماية لأحد الصناعات ، ولذلك فإن إلغاء الرسم يعني في الواقع الإضرار بهذه الصناعة ، وإن كان في أغلب الأحيان يكون هذا الضرر أقل بكثير من النفع الذي يحققه الاقتصاد في مجموعه . وإذا كان فرض حماية جمركية أمر ضروري لحماية الصناعات الناشئة فإنه يشترط بطبيعة الأحوال أن تكون هذه الصناعات قادرة بعد استكمال نموها ، علي الإنتاج بدون حماية . أما إذا كانت الصناعة محتاجة إلي حماية بصفة دائمة فمعني ذلك أن الدولة لا تتمتع فيها بأية ميزة نسبية وأولي بها أن تستخدم مواردها في أوجه أخري تعود عليها بفائدة أكبر .

كما أن فرض الرسوم الجمركية يؤدي إلي تخفيض الاستهلاك الإجمالي إذ يؤدي ارتفاع ثمن السلعة بعد فرض الرسم إلي التقليل من استهلاكها ، ويضطر المستهلكون إلي شراء بدائل أقل إشباعا أو الاستغناء عن هذه السلع كلية . وبطبيعة الأحوال يتوقف هذا الأثر علي مدي مرونة الطلب ، فكلما زادت المرونة كلما كان الأثر علي الاستهلاك أوضح ، والعكس بالعكس . وتلجأ معظم الدول النامية إلي فرض الرسوم الجمركية علي سلع الاستهلاك الترفي بقصد تقييد هذا الاستهلاك وتوفير جزء أكبر من الدخل القومي لأغراض الاستثمار أو التنمية .

ولعل أقدم الأهداف من الناحية التاريخية لفرض الرسوم الجمركية هو الحصول علي ايرادات للدولة ، وقد يصدق هذا علي الكثير من الدول حتي وقتنا هذا . وتعتبر الرسوم الجمركية إيرادا خالصا إذا ما تم فرضها علي منتج لا يتم

إنتاجه محليا ، وإذا لم تتضمن هذه الرسوم أية أثار حمائية بل قد تتحاشي الرســـوم تلك الآثار إذا ما فرضت ضريبة مساوية للسروم الجمركية علي الإنتاج المحلـــي . وفي بعض الأحيان تفرض رسوم علي الصادرات بغرض تحقيق إيرادات للدولة .

وفيما يتعلق بإعادة توزيع الدخل القومي يؤدي فرض الرسوم الجمركية إلـــي ارتفاع أثمان السلعة الخاضعة للرسم ، وهذا من شأنه زيادة دخول عناصر الإنتـــاج المشتغلة بالصناعة المتمتعة بالحماية الجمركية وإذا نظرنا إلي الدولة في مجموعـــها نجد أن فرض الرسوم الجمركية يؤدي إلي ارتفاع ثمن العنصر الإنتــــاجي النـــادر نسبيا . ولذلك فإن الحواجز الجمركية تكون دائما في صـــــالح أصحـــاب عنـــاصر الإنتاج النادرة نسبيا ، وتؤدي إلي إعادة توزيع الدخل القومي لصالح هذه العنـــاصر. كما أنه عند فرض الرسوم الجمركية ، يترتب علي ذلك إعادة توزيع الدخـــل مـــن المستهلكين إلي المنتجين .

ومن ناحية الدخل القومي ، فإن فرض الرسوم الجمركية إذ ترفــــع أثمـــان الواردات فإنها تؤدي إلي زيادة الطلب علي السلع المحلية ومن ثم تساعد علي زيـادة الدخل القومي إذا وجدت بطالة . ولما كان مضاعف التجارة الخارجية يتوقف علـــي الميل الحدي للاستيراد ، لذلك فإن رفع أثمان الواردات إذا كان من شأنه أن يخفـض هذا الميل الحدي للاستيراد فإن أثره سيكون أكبر علي الدخل القومــــي والعمالـــة . والفرض هنا بطبيعة الحال هو عدم المقابلة بالمثل من جانب الدول الأخري ، الأمــو الذي يترتب عليه صعوبة الالتجاء إلي هذه الوسيلة وحدها لزيادة الدخل القومي فـــي الدول الكبري فوسائل السياسة الاقتصادية الداخلية أقدر علي تحقيق هذا الغرض .

وفيما يتعلق بميزان المدفوعات فالمعتقد بصفة عامـــة أن فـــرض الرســـوم الجمركية يؤدي إلي تحسينه عن طريق تخفيض الواردات مع بقاء الصادرات علـــي

ما هي عليه . ولكن هذه النظرة تهمل أثر هذا التغير علي الدخل القومي من ناحيــة، وأثره علي سلوك الدول الأخري من ناحية أخري . فانخفاض الواردات مـــع بقـــاء الصادرات علي ما هي عليه يؤدي إلي زيادة الدخل القومي ، وفي هذه الحالة تـؤدي الزيادة في الدخل القومي إلي زيادة الواردات . ومن هنا فإن النتيجة النهائيـــة فـــي تحسين ميزان المدفوعات تكون أقل من التخفيض الأولي في الواردات ، وتتوقـــف هذه النتيجة علي الميل الحدي للاستيراد . ومن ناحية أخري فإن فـــرض الرســـوم الجمركية علي الصادرات قد يدفع بالدول الأخري لفرض قيود مـــن ناحيتـــها ممـــا يضيع الأثر الناجم عن فرض الرسوم الجمركية .

٢-١-٢ الإعانات (إعانات التصدير) :

والغرض منها تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين علي التنافس فـــي الأســـواق الدولية وزيادة نصيبهم منها ، وذلك بتمكينهم من خفض الأثمان التي يبيعون علـــي أساسها . والإعانة قد تكون مباشرة حي تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود يحـــدد إما علي أساس قيمي أو علي أساس نوعي ، أو غير مباشـــرة وتتمثـــل فـــي منـــح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي .

٢-١-٣ الإغـــراق :

وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بيـــن الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج ، حيث تكون الأخيرة منخفضـــة عن الثمن الداخلي للسلعة مضافا إليه نفقات النقل وغيرها مـــن النفقـــات المرتبطـــة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلي الأسواق الأجنبية .ويمكن التمييز مـــن حيـــث مدي استمراره بين أنواع ثلاثة من الإغراق : الإغراق العـــارض والـــذي يفســـر بظروف استثنائية طارئة ، والإغراق قصير الأجل أو المؤقت والذي ينتهي بتحقـــق الغرض المنشأ من أجله ، والإغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة تستند إلي وجـــود

احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية . ويشترط لنجاح سياسة الإغراق انفصال الأسواق عن بعضها وهو ما يجعل من السهل على المحتكر أ، يميز من حيث الثمن الذي يفرضه علي مختلف الأسواق كل بحسب ظروفه ، وخاصة بحسب مرونة الطلب السائدة به ، فحيث المرونة القليلة يبيع بثمن مرتفع وحيث المرونة الأعلى يبيع بثمن منخفض .وبالطبع تختلف آثار سياسة الإغراق من وجهة نظر الدولة المستوردة عنها من جانب الدولة المصدرة . ويري أنصار مذهب الحماية ضرورة مكافحة سياسة الإغراق الأجنبية . وتتأكد ضرورة التدخل إذا ما كان الإغراق يهدف القضاء علي المنافسة في السوق المحلية ثم استغلالها برفع الأثمان كما في حالة الإغراق المؤقت . ومن هنا تتضح خطورة الأثر الهدام للإغراق علي هيكل الجهاز الإنتاجي واتجاهات التجارة الخارجية للبلاد ، ويستقيم بالتالي القول بضرورة حماية الاقتصاد القومي من مخاطره بفرض القيود علي حركات السلع التي يراد بها إغراق السوق الوطني والقضاء علي المنافسة فيه .

٢-١-٤ تخفيض سعر الصرف

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلي الذهب أو لم يتخذ . وتخفيض سعر الصرف بهذا المعني يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ويرفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية .

ولتخفيض سعر الصرف اسباب متنوعة . في مقدمتها يأتي علاج الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات . كما أنه يعمل علي الحد من تصدير رؤوس الأموال إلي الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج . وقد يكون التخفيض بهدف زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيف عبء

مديونياتها ، وذلك لتسهيل تصريف منتجاتهم في الأسواق الخارجية أو لتدهور أثمانها في الأسواق العالمية . وبالإضافة إلي حماية الصناعة الناشئة قد يهدف التخفيض إلي علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد القومي حيث ينتج عنه تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية . وقد يقصد بالتخفيض أحيانا زيادة موارد الخزانة العامة للدولة بما يتضمنه من إعادة تقويم الرصيد الذهبي المتاح لديها وفقا للسعر الجديد ، كما قد يهدف إلي تهيئة الظروف لإنتهاج سياسة نقدية تضخمية أحيانا أخري .

ومن أبرز الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يتعلق بقيمة كل من الصادرات والواردات بما يترتب عليه من انخفاض ثمنا لصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الأجنبية ، وإن كان هذا الأثر يتوقف في النهاية علي درجة مرونة الطلب لتغييرات الأثمان الناشئة عن هذا التخفيض . أما عن أثر التخفيض علي عبء المديونية فعادة ما يؤدي التخفيض لزيادة عبء المديونية الدولية ، حيث أن الشائع هو تقويم الالتزامات أو الديون المستحقة علي الدولة بعملة الدولة المقرضة أو بعملة أجنبية أخري .ولتخفيض سعر الصرف أثر مباشر علي مستوي النشاط الاقتصادي ، يشترك مع أثره النقدي في كل من الطلب الداخلي والخارجي ، إذ يؤدي إلي رفع مستوي الدخل في الاقتصاد القومي ، وذلك بما يؤدي إليه من زيادة الصادرات ونقص الواردات . علي ان ارتفاع مستوي الدخل يؤدي بدوره إلي زيادة الطلب المحلي علي الواردات .

ومن ناحية أخري فإن أثر التخفيض يكون عكسيا علي الدول الأخري . وعلي ذلك فإن أثر التخفيض علي حجم كل من الصادرات والواردات الناشيء عن تغير الأثمان يكون أضعف إذا أدخلنا في اعتبارنا الأثر العكسي الناشيء عن حركات الدخل في الخارج والداخل . أما عن أثر تخفيض سعر الصرف علي مستوي الأثمان الداخلية ، فتخفيض سعر الصرف يعني انخفاض ثمن السلعة

المصدرة بنفس نسبة التخفيض ما لم يحدث ارتفاعا عاما في الأثمان الداخليـــة ممـــا يتلاشي معه أثر التخفيض هذا . والملاحظ عادة ميل الأثمان إلـــي الارتفـــاع مـــع انخفاض سعر العملة الوطنية، فضلا عن رفع نفقات المعيشة لا سيما إذا ما كـــانت الدولة تعتمد علي الواردات في السلع الضرورية أو كان إنتـــاج الصـــادرات غـــير مرن. ومن هنا يمثل تخفيض سعر الصرف خطرا علي قيمة العملة الوطنيـــة فـــي الخارج خاصة إذا ما تكرر استخدام الدولة لهذه الوسيلة سعيا وراء تحقيق التـــوازن الخارجي. وهكذا فالتخفيض لا يعتبر وسيلة آلية لتحسين ميزان المدفوعـــات بـــل تتوقف الآثار النهائية له علي عوامل عديدة متداخلة . فالتخفيض إذ يمهد لمثل هـــذا التحسين فإن الأثر النهائي له يتوقف علي السياسة الاقتصادية اللاحقة للتخفيض .

٢-٢- الوسائل الكمية :

من أهم الوسائل المستخدمة في هذا المجال نظام الحصص ونظام تراخيص الاستيراد .

٢-٢-١ نظام الحصص

يقصد بنظام الحصص فرض قيود علي الاستيراد ، ونادرا علي التصديـــر ، خلال فترة زمنية محددة بحيث تضع الدولة الحـــد الأقصـــي للكميـــات ، والقيـــم، المسموح باستيرادها ، أو تصديرها . وقدتكون الحصص كمية أو قيمية ولكل منـــها مزاياه وعيوبه . وقد انتشر نظام الحصص عقب الكساد في أوائل الثلاثينات ، وكـان قد تم الأخذ به خلال الحرب العالمية الأولـــي ، عندمـــا قـــامت فرنســـا بإحيائـــه واستخدامه كقيد علي الواردات ثم تبعتها في ذلك كثير من الدول وذلك لعدة أســـباب منها : عدم مرونة عرض الواردات ، وعدم معرفة ظروف عرض وطلب الســـلع ، بالإضافة إلي أن هذا الأسلوب يعتبر أكثر مرونة في حمايـــة الصناعـــات الوطنيـــة لإمكان الأخذ به في حدود الاتفاقات التجارية التي ترتبط بها الدولـــة ، كمـــا تبـــدو أهمية ذلك بوجه خاص في حالات التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية .

ويثير توزيع الحصص عدة مشاكل أهمها كيفية توزيع هذه الحصص بين الدول المختلفة ثم كيفية توزيعها بين المستوردين الوطنيين . ويعيب الأخذ بهذا النظام ما يتضمنه من تدخل إداري كمي في العلاقات الاقتصادية ، مع ما قد ينجم عنه من مساوىء الجمود والتحكم البيروقراطي ، فضلا عن ما يمكن أن يؤدي إليه من ظهور الاحتكارات . وبسبب تلك المآخذ وغيرها اتجهت جهود تحرير التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية إلي الحد من الاعتماد علي هذا النظام . علي أنه لا مفر من الالتجاء إلي نظام الحصص في بعض الظروف الاستثنائية مثل الحروب والأزمات الاقتصادية الشديدة .

والآثار الاقتصادية للحصص كثيرة ومتنوعة ولا يوجد فرق كبير بينها وبين آثار الرسوم الجمركية باستثناء الأثر الخاص بتحقيق إيراد لخزانة الدولة . ففرض نظام الحصص علي السلعة المستوردة يؤدي إلي إيجاد تفاوت بين الثمن في الخارج وفي الداخل مما يخلق فرصة للحصول علي ربح إضافي أما من يحصل علي هذا الربح فالأمر يتوقف في الواقع علي كيفية تنظيم نظام الحصص وعلي هيكل سوق السلعة الخاضعة لهذا النظام .

٢-٢-٢ تراخيص الاستيراد :

عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مقترنا ومكملا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد . ويتحصل هذا النظام في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول علي ترخيص ، إذن ، سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك . وقد يكون الغرض من هذا النظام تحديد حصة من سلعة معينة دون الإعلان عنها . وقد يستعمل أيضا لحماية الإنتاج المحلي من واردات بعض الدول فيرفض الترخيص متي كان خاصا بالمنتجات في المرغوب فيها . وقد تمنح السلطات هذه التراخيص

في حدود الحصة المقررة بلا قيد ولا شرط ، أو قد تصدر تراخيص الاستيراد وفقا لأسس معينة وقد تعمد الدولة إلي بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يتيح اشتراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الاستيراد .

٢-٣ الوسائل التنظيمية :

يمكن التمييز في شأن هذه الوسائل ،والتي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق في داخلة المبادلات الدولية ، بين المعاهدات والاتفاقات التجارية ، اتفاقات الدفع ، التكتلات الاقتصادية ، إجراءات الحماية الإدارية .

٢-٣-١ المعاهدات والاتفاقات التجارية :

والمعاهدة التجارية اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية ، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل بجانب المسائل التجارية والاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري . وعادة ما تتضمن أحكام المعاهدات التجارية النص علي مبدأ المساواة في المعاملة ، وأحيانا تتضمن مبدأ المعاملة بالمثل . علي أن أهم ما تتضمنه من مبادىء وأكثرها شهرة هو " مبدأ الدولة الأولي بالرعاية "، وبمقتضاه تتعهد الدولة بأن تمنح الأخري المزايا الممنوحة منها لمنتجات أو لمواطني أية دولة ثالثة ، وعلي ذلك تكون معاملة الدولة المتمتعة بهذا النص معادلة لأفضل معاملة قائمة تتمتع بها أية دولة أخري .

ويتميز الاتفاق التجاري ، وهو تعاقد يتناول أمورا تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين بلدين ، عن المعاهدات التجارية بقصر مدته حيث يغطي عادة سنة واحدة . وقد تعقد الاتفاقات التجارية عن طريق وزارات الاقتصاد أو التجارة الخارجية ، وتتضمن عناصر تتفاوت بحسب الأحوال كالإشارة إلي الإجراءات التي تتبع في التبادل التجاري أو تحديد الكميات أو القيم أن بيان المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين .

٢-٣-٢ اتفاقات الدفع

ينتشر أسلوب اتفاقات الدفع بين الدول الآخذة بنظام الرقابة علي الصـــرف وتقييد تحويل عملاتها إلي عملات أجنبية ، وهو اتفاق بين دولتيـــن ينظـــم قواعـــد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس والأحكـــام التـــي يوافـــق عليـــها الطرفان . وجوهر هذا الاتفاق هون أن تتـــم حركـــة المدفوعـــات بيـــن الدولتيـــن المتعاقدتين بالقيد في حساب مقاصة مدفوعات ومتحصلات كل مهما مع الأخـــري . ويحدد اتفاق الدفع العملة التي تتم علي أساسها العمليات ، وسعر الصـــرف الـــذي تجري التسوية وفقا له . فضلا عن أنواع المعاملات التي يســـمح بتحويلـــها عـــن طريقة ومدة سريانه وطريقة تجديده أو تعديل بعض نصوصه .

٢-٣-٣ التكتلات الاقتصادية

تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدوليـــة وكمحاولـــة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول . وتتخذ التكتلات عدة أشكال قـــد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنضمة وتهيئة الظروف نحـــو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية . وفي هـــذا الشـــأن يمكـــن التمييز بين عدة درجات من التقارب الاقتصادي من أهمها :

٢-٣-٣-١ منطقة التجارة الحرة

وهنا تلتزم كل دولة عضو بإلغاء كافة القيود علي الـــواردات مـــن الـــدول الأطراف في الاتفاقية ، وبالتالي تتمتع صادرات كل دولة بإعفاء جمركي تـــام فـــي الدول الأخري الأعضاء . ولكل دولة مشتركة الحق في فرض الرسوم الجمركيـــة علي ما تستورده من الدول الأخري غير الأعضـــاء فـــي المنظمـــة دون الالـــتزام بتعريفة جمركية موحدة . ومن أبرز صور المناطق الحرة فـــي العصـــر الحديـــث

منطقة التجارة الحرة الأوروبية ، وتضم سبع دول ، التي أنشأت بموجـــب معـــاهدة استكهولم عام ١٩٥٩ ويطلق عليها اختصارا " الافتا " .

٢-٣-٣-٢ الاتحاد الجمركي

فالاتحاد الجمركي هو تجمع بين الأقاليم الجمركية للدول الأطراف في اقليـم جمركي واحد وهناك " الاتحاد الجمركي الناقص" والذي يتميز عن الاتحاد الكـــامل بعدم توفر كل شروط هذا الأخير بل يكتفي بتخفيض الرســـوم فيمـــا بيـــن الـــدول الأعضاء دون إلغائها .كما يوجد " نظام التفضيل الحمركي " وفيها تتبـــادل الـــدول التي تربطها علاقات خاصة بعض الميزات .

ويتفق الاتحاد الجمركي مع الشكل السابق من حيث إلغائه الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية علي الواردات فيما بين الدول الأعضاء فضلا عن توحيـــد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارجة . ومن أشهر الأمثلة علـــي ذلك اتحاد البنيلوكس بين كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج والذي عقد في لنـــدن في سبتمبر ١٩٤٤ .

٢-٣-٣-٣ الاتحاد الاقتصادي

ولا يقتصر التعاون بين الدول الأعضاء علي إلغاء القيود المفروضة علـــي المبادلات التجارية فحسب ، بل يشمل تحرير حركات رؤوس الأموال والأشـــخاص وإنشاء المشروعات إلي جانب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والاقتصاديـــة للدول الأعضاء ، وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل بحيث تتحقـــق وحـــدة اقتصادية مستقبلا بين الدول الأعضاء .

٢-٣-٣-٤ الاندماج الاقتصادي الكامل

وبمقتضي هذا الشكل تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحـــد ، فإلي جانب تحقق شروط الاتحاد الاقتصادي يتعين إنشاء سلطة عليا تكون قراراتـــها

في الشؤون الاقتصادية ملزمة لجميع الدول الأعضاء . وهذا هي الصورة المتحققة في ظل ما يعرف بالسوق الأوروبية المشتركة عبرة السوق المشتركة فيكثر استخدامها للتعبير عن صور متباينة من التكتلات الأقليمية .

٢-٣-٤ الحماية الإدارية

وهي من قبيل الإجراءات الاستثنائية تقوم السلطات الإدارية بتطبيقها بغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية . ومن بين هذه الإجراءات فرض أجور ونفقات تحكمية مرتفعة علي نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية ، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية ، المغالاة في تقدير قيمة الواردات ، فرض رسوم علي عملية التفتيش ... إلخ . وقد تكون تلك الإجراءات أشد وطأة علي المبادلات الخارجية من التدابير الحمائية الصريحة .

٢-٣-٥ تخطيط التجارة الخارجية

يعتبر تخطيط التجارة الخارجية موضوعا متعدد الجوانب . ففي الاقتصاد المخطط تخطيطا شاملا وحيث تعكس خطة التنمية الشاملة الترابط العضوي للقطاعات المختلفة للاقتصاد القومي يبرز دور قطاع التجارة الخارجية وتتحدد السياسة التجارية التي يجب اتباعها لزيادة الرفاهية الاقتصادية . ولا تختلف كافة خطط هذا القطاع في وظائفها الأساسية من الخطط الاقتصادية الأخري ، فهي من ناحية برامج للعمل تحدد أهدافا كمية تلتزم المشروعات العاملة في التجارة الخارجية بتحقيقها، وهي من ناحية أخري أدوات للبحث في الثغرات ما بين المستهدف والمحقق ، وذلك تمهيدا لعلاج هذه الثغرات ومن ثم رفع أداء أجهزة التجارة الخارجية .

ويهدف تخطيط التجارة الخارجية في الاقتصاد الاشتراكي بصفة عامة الإجابة علي التساؤل التالي : إلي أي مدي يمكن للاقتصاد القومي أن يحقق من

خلال التبادل الخارجي المزايا التي يتيحها التقسيم الدولي للعمل بغرض الاقتصاد أو التوفير إلي أقصي حد ممكن في العمل الاجتماعي وبالتالي زيادة كفاءة الإنتاج القومي إلي أقصي درجة ممكنة ؟ فالهدف إذن هو التوصل إلي تحديد الهيكل الأمثل أو الأرشد لعلاقات هذا الاقتصاد التجارية مع العالم الخارجي وذلك في إطار النظام الاشتراكي للدول في مجموعه وجدير بالذكر أن الأوضاع والظروف التي تحيط بالدول الاشتراكية الباقية في علاقاتها مع دول العالم الخارجي في الوقت تختلف بحسب ما إذا كان الأمر يتعلق بعلاقاتها مع الدول الرأسمالية أم بعلاقاتها مع بعضها البعض ، ونتيجة لهذا فإنه يكون من الطبيعي أن تختلف كذلك الإجابة عن ذلك التساؤل بحسب ما إذا كنا بصدد سياسة التجارة الخارجية التي تتبعها الدولة الاشتراكية مع دول النظام الرأسمالي أم فيما بينها .

٢ ـ ٤ التكتلات الاقتصادية

علي الرغم من أن التكتلات الاقتصادية عرفت منذ أمد بعيد فلا شك أن هذه الظاهرة إنما تميز علي وجه الخصوص العصر الحديث ويرجع ذلك إلي تطور علاقات الإنتاج وخاصة زيادة أهمية الوحدات الاقتصادية الكبيرة ، وظهور فكرة أقطاب التنمية . فقد أدي التقدم التكنولوجي الحديث إلي عدم جدوي الوحدات الاقتصادية الصغيرة وضرورة توسيع المجال الاقتصادي للإفادة من كل نتائج التقدم الفني ومن آثار هذه الأقطاب للتنمية . فالعهد الحاضر ، خاصة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ، يتسم بالتعاون الاقتصادي الدولي وانتشار الأجهزة الدولية الجماعية التي تقوم علي تحقيقه سواء علي النطاق الدولي أو علي النطاق الاقليمي كخطوة أولية نحو تطور أوسع . هذا التعاون الاقتصادي د يتحقق إما عن طريق توحيد الإطار التنظيمي للنشاط الاقتصادي أو عن طريق القيام بتنفيذ بعض المشروعات الدولية المشتركة . ومعالجة هذا الموضوع من جوانبه المتعددة يتطلب مؤلفات متخصصة ، ولا يمكننا هنا إلا أن نعرض في إيجاز شديد لأهم صور تلك التكتلات

الاقليمية والدولية وإعطاء نبذة مختصرة عن الشـــركات متعـددة الجنســيات دول الحوض في شتي التفاصيل .

٣ - ٤ - ١ التكتلات الاقتصادية الاقليمية

٢ - ٤ - ١ - ١ الجماعة الاقتصادية الأوروبية (الســـوق الأوروبيــة المشتركة)

قامت هذه الجماعة بموجب معاهدة روما التي عقدت في مارس عام ١٩٥٧ بين ست دول هي فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وبلجيكا وهولنـــدا ولوكســمبرج . وقد جاءت هذه الجماعة بعد جهود عديدة للتقريب بين دول أوربـــا الغربيـــة بـــدأت بتأسيس الاتحاد الجمركي لدول البنيلوكـــس ، ثـــم المنظمـــة الأوروبيـــة للتعـــاون الاقتصادي والتي أنشأت عام ١٩٤٨ علي أثر مشروع مارشال ، والتي كـــان مـــن أهم انجازاتها اتحاد المدفوعات الأوروبي عام ١٩٥٠ والذي يـــهدف إلـــي تســوية حقوق وديون الدول الأعضاء في منظمة التعاون . كما استندت أيضا إلي التجربـــة المستفادة من التجارة الحرة في الفحم والصلب بمقتضي منظمـــة الفحـــم والصلـــب الأوربية . وفي عام ١٩٧٣ قبلت عضوية كل من المملكـــة المتحـــدة والدنمـــارك وايرلندا ، وبانضمام اليونان وأسبانيا والبرتغال يصبح عدد الـــدول الأعضـــاء فـــي الجماعة أثني عشر دولة .

٢ - ٤ - ١ - ٢ التكتلات الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية

فمن ناحية هناك منظمة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية وقد أنشئت بمقتضـــي معاهدة مونتفيديو عام ١٩٦٠ وتضم إحدي عشر دولة . والغرض منها إنشاء منطقة للتجارة الحرة علي أساس الإلغاء التدريجي لكافة أنواع القيود والرسوم المفروضـــة علي تبادل المنتجات فيما بين الدول الأعضاء تنتهي بتحرير التجارة تمامـــا خـــلال

أثني عشر عاما . وقد تضمنت الاتفاقية مميزات خاصة لمعاملة الدول الأقل نمـــوا من بين الأعضاء فضلا عن المزايا التفضيلية للدول الأعضاء ذات الأسواق الضيقة.

ومن ناحية أخري هناك السوق المشتركة الوسطي التي أنشـئت فـي عـام ١٩٦٠ بموجب معاهدة ماناجوا ، والتي عقدت بين جوايتمالا وهندوراس وسـلفادور ونيكاراجو وانضمت لها فيما بعد كوستاريكا . وتقوم تلك السوق علي إنشاء اتحـاد جمركي يقضي بتحرير التجارة بين الدول الأعضاء ، ويطبـق تعريفـة جمركيـة موحدة مع العالم الخارجي ، ويتم تنسيق إقامة بعض الصناعات المستوي الاقليمـي وكذلك تنسيق تجارة الحاصلات الزراعية بما يكفل تحقيـق الاسـتقرار لأسـعارها وأسواقها . وقد أنشيء اتحاد نقدي عام ١٩٦٤ لتنسيق السياسات النقدية والائتمانيـة بين الدول الأعضاء .

٣ - ٤ - ١ - ٣ التكتلات الاقتصادية العربية

تتميز الدول العربية باختلاف اقتصادياتها وتنوعها فمنـها دول ذات طـابع زراعي وأخري تعديني بترولي ، وتتسم أغلبها بضآلة حجم القطاع الصناعي فـي الهياكل الإنتاجية لتلك الدول . كما تتميز تلك الدول باختلاف نظمـها الاقتصاديـة والسياسية فمن نظام اقتصادي حر إلي أخري ذات اقتصاد موجـه ، ومـن نظـام رأسمالي إلي آخر اشتراكي . وقد تم عقد العديد من الاتفاقيات بين تلك الدول منـها ما اتخذ شكل اتفاقيات جماعية للتعاون الجزئي أو لتحقيق الوحدة الشاملة . ومن أهـم هذا الاتفاقات :

اتفاقية التبادل التجاري والترانزيت والتي عقدت عام ١٩٥٣ لتسهيل التبادل التجاري ، وتوحيد جدول التعريفة الجمركية مع تقرير الإعفاء الجمركـي لبعـض المنتجات الزراعية والحيوانية ، ومنح المعاملة التفضيلية لإنتاج الـدول الأطـراف المتبادلة من السلع المصنوعة ، وتسهيل تجـارة الـترانزيت عـبر أقـاليم الـدول الأطراف . ولم تتعرض الاتفاقية إلي إلغاء نظم إجازات التصدير والاسـتيراد بيـن

الأطراف المتعاقدة ولم يتفق بين بعضها البعض علي إيجاد تنسيق بين السياسات الاقتصادية والتصنيعية . وفي نفس العام وافق مجلس الجامعة العربية علي اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين الأطراف المتعاقدة، ويقضي بتسهيل مدفوعات المعاملات التجارية بين الدول المتعاقدة والسماح بانتقال رؤوس الأموال للاستثمار في المشروعات العمرانية . ولم يترتب علي هذه الاتفاقية انتقالات لرؤوس الأموال بين الأطراف المتعاقدة .

أما اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية فقد قامت بناء علي موافقة المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية في يونيو ١٩٥٧ علي الاتفاق الذي تم بين كل من الأردن والعراق وسوريا ومصر والكويت واليمن والمغرب وانضمت إليها إنضماما كاملا الدول الخمس الأول . أما أهداف هذه الاتفاقية فإقامة وحدة اقتصادية كاملة تحقق حرية تبادل السلع والمنتجات الأجنبية والوطنية ، وحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال ، وحرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانيء والمطارات المدنية والمساواة في حقوق التملك والإيصاء والإرث . وفي سبيل تحقيق هذه الوحدة اتفق علي جعل الدول الأطراف منطقة جمركية واحدة مع توحيد التعريفة والتشريع والنظام الجمركي وكذلك سياسات الاستيراد والتصدير وتنسيق السياسات الزراعية والصناعية والتجارية والضريبية والنقدية ... إلخ . وقد نصت الاتفاقية علي تنفيذ أحكامها علي مراحل .

وفي أغسطس ١٩٦٤ صدر قرار بإنشاء السوق العربية المشتركة لتحقيق أهداف الوحدة من خلال تحقيق حرية تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والمواد الأولية الأخري المنتجة في إحدي الدول الأطراف مع البدء بإعفاء بعض تلك المنتجات من القيود والتخفيض التدريجي للبعض الأخر علي مراحل زمنية خمس .

وكذا اتفق على إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية بواقع ١٠% سنويا من أول عام ١٩٦٥ إلى أن تلغى تماما في عام ١٩٧٠ .

وإذا كانت صياغة تلك الاتفاقات قد وصلت إلى أقصى درجات الاتحاد أو الاندماج الاقتصادي أو التكامل ، فهناك فجوة كبيرة بين تلك الصياغة وما تتصدى له من أهداف كبير وبين إمكانات التنفيذ ووسائله ، وعموما فإن تخلف عنصر التنسيق المشترك وتخطيط التنمية الجماعية وعلاج الأوضاع التنافسية تعتبر من أوجه النقد الهامة التي توجه إلى محاولات التعاون الاقتصادي العربي .

٢ - ٤ - ٢ التكتلات الاقتصادية الدولية

يعتبر تحقيق الاستقرار في العلاقات الاقتصادية الدولية من الأهداف الرئيسية التي تسعى لها جهود التعاون الدولي ، ولقد تعدد مظاهر هذا التعاون وانتشرت الأجهزة الدولية الجماعية التي تعمل على تحقيقه منذ الحرب العالمية الثانية . وأهم هذه الاتفاقات في مجال التجارة الدولية الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فضلا عن التعاون الدولي في مجال تحقيق الاستقرار لأثمان حصيلة الصادرات من المنتجات الأولية . ولا يقلل ذلك بطبيعة الحال من أهمية ما تضطلع به أجهزة دولية أخرى في تدعيم أواصر التعاون الاقتصادي ، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنبثق عن الأمم المتحدة ، والوكالات الدولية المتخصصة كمنظمة العمل الدولية ، ومنظمة التنمية الصناعية ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، وغير ذلك من هيئات .

٢ - ٤ - ٣ الشركات متعددة الجنسيات

ولا يقتصر التعاون هنا على إزالة العقبات وإنما يجاوز ذلك إلى الاتفاق على التدخل المباشر والقيام بتنفيذ المشروعات المشتركة . فاختلاف درجات النمو الاقتصادي أو اختلاف الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية قد يحول دون قيام التعاون

الاقتصادي . وهنا قد ينجح أسلوب الاتفاق علي القيام بمشروعات مشتركة بين دول تابعة لنظم اقتصادية واجتماعية مختلفة .

ولا يوجد تعريف موحد لمفهوم هذه الشركات لتعدد الجوانب والأبعاد المتعلقة بها : التنظيمية والقانونية والاقتصادية والسياسية وغيرها ، إذ يركز البعض في تعريفه للشركة متعددة الجنسية علي ملكية الشركة ، ويركز البعض الآخر علي حجم وضخامة الشركات بالإضافة إلي طبيعة الملكية والتحكم في قراراتها . وعموما فالشركات متعددة الجنسيات هي كل مؤسسة لها مركز رئيسي في بلد ويمارس نشاطه في بلد أو بلدان أخري بواسطة فروع وتنخرط في الاستثمار في أصول إنتاجية أو مبيعات أو تشغيل الفروع ، وهي ليست مجرد استثمار لرؤوس الأموال مهما كان حجمها وإنما هي بناء اقتصادي واجتماعي ذو آثار شاملة .

وعلي الرغم من أن العالم قد عرف منذ أوائل القرن السابع عشر شركات احتكارية عملاقة في مجال التجارة الخارجية لبعض المواد الاستهلاكية ، مثل الشركة البريطانية للهند الشرقية التي احتكرت تجارة بريطانيا مع الهند ودول آسيوية أخري ، فقد بدأ انتشار هذه الشركات في العالم مع الحرب العالمية الثانية وجاء عقد السبعينات ليعطي دفعة قوية لتوسع تلك الشركات . فهذه الشركات تمثل اليوم قوة اقتصادية كبيرة في العالم ، ومن المتوقع أن يكون لنحو ٤٠٠ أو ٥٠٠ شركة من هذه الشركات ، قبل نهاية القرن الحالي ، ملكية ما لا يقل عن ثلثي مجموع الأصول الثابتة في العالم بأسره وأن تقوم بإنتاج أكثر من نصف الإنتاج العالمي . فإذا ما استمر نمو هذه الشركات علي هذا النحو سوف تصبح التجارة الدولية هي التجارة الداخلية بين هذه الشركات وفروعها تصبح الحركات الدولية لرؤوس الأموال مجرد انتقال لرؤوس الأموال بين واحدة وأخري من هذه الشركات. وهنا تبرز فكرة المنافسة غير الكاملة لتطارد نظرية التجارة الدولية

وتثور تساؤلات عدة : هل يغير وجود الشركات متعددة الجنسيات من نظريات تخصيص الموارد وعناصر الإنتاج ؟ وإذا كان الأمر كذلك فبأي قدر ؟ وهل تستطيع النظرية الحالية أن تفسر نمو وسلوك الشركات متعددة الجنسيات ؟

إن مناقشة هذا الموضوع تقتضي إفراد دراسة خاصة به ، ولكن ما تجدر الإشارة إليه هو أن تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي منذ الحرب العالمية الثانية يتم عن طريق تشابك الاقتصاديات القومية ، ومن خلال الشركات متعددة الجنسية، ومن ثم ازدياد أهمية الطلب الخارجي والأخطر من هذا هو إمكانية هذه الشركات التأثير على الأحداث الاقتصادية محليا وعالميا لما لها من حجم أعمال ، فضلا عن حتياطياتها النقدية السائلة والتي تفوق كثيرا احتياطيات بنوك مركزية في دول كثيرة كألمانيا أو فرنسا أو اليابان ، فإذا حركت هذه الشركات جزءا ولو يسيرا من احتياطياتها في السوق العالمي فإنها تؤثر في الأسواق والسياسات الاقتصادية العالمية بشكل يزيد كثيرا عما قد تحدثه دول كبر مجتمعة .

الفصل السادس

المنظمات الاقتصادية الدولية[1]

(موجز)

تمهيد :

في عام١٩٤٤ ، وقبل أن تضع الحرب العالمية الأخيرة أوزارها ، اجتمع ممثلوا ٤٤ دولة في بريتون وودز ، لمناقشة مشاكل الحرب ومحاولة إيجاد حلول علمية لها ، وذلك لمناقشة تقريرين أعدهما فريق من الاقتصاديين المتخصصين . التقرير الأول يسمي مشروع كينز ، وذلك لمناقشة القضايا والمشاكل النقدية العالمية التي استفحلت آنذاك . والآخر يسمي مشروع هوايت ، لمناقشة مشاكل التمويل ، لإعادة تعمير الدول التي دمرتها الحرب ومساعدتها في تنمية اقتصادياتها .

ولقد انتهي المؤتمر إلي اقتراح بإنشاء ثلاث منظمات دولية لكل منها مجالها. وهذه المنظمات هي :

١ - صندوق النقد الدولي ، بقصد معالجة مشاكل السيولة الدولية وتحقيق استقرار النظام النقدي الدولي .

٢ - البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، مهمته مساعدة الدول التي دمرتها الحرب علي إعادة تعمير نفسها وتنمية اقتصادياتها، بخاصة عن طريقة توفير الموارد المالية اللازمة .

٣ - منظمة التجارة العالمية ، لتحرير التجارة الدولية من القيود والعوائق التي أثقلت كاهلها آنذاك والعمل عل تشجيعها .

ولم ينقضي عام ١٩٤٦ إلا وقد برز كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير علي خريطة العالم .أما منظمة التجارة الدولية ، فقد ظلت حبيسة ملفاتها ؛ وظهر بدلاً منها الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية ، في

---

[1] ارجع د. عبد الله عابد ، أسس التجارة الدولية ، ص١٨٩ وما بعدها .

مؤتمر دولي عقد سنة ١٩٤٧ . ثم بدأ العمل بها في أول سنة ١٩٤٨ . ولم تظهر منظمة التجارة العالمية إلي الوجود إلا في سنة ١٩٩٣ .

أولاً : صندوق النقد الدولي :

أعضاء صندوق النقد الدولي هم الدول . يتكون رأس مال الصندوق من الحصص التي يقدمها الأعضاء . وتتولي الاتفاقية تحديد حصة كل عضو في الصندوق . ويقدم العضو ٢٥% من حصته أو ١٠% من الذهب أو الدولارات الأمريكية أو بالعملات الحرة والباقي بعملتها المحلية . وتوجد خمس دول هي الولايات المتحدة الأمريكية ، انجلترا ، ألمانيا ، فرنسا ، الهند تمتلك النسبة الكبير (حوالي ٥٥%) في رأس مال الصندوق . وحصص هذه الدول وقت إنشاء الصندوق علي التوالي ٢٧% ، ١٣% ، ٥,١% ، ٥,٤% ، ٤,٢% .

ويستهدف الصندوق تحقيق مجموعة من الأهداف ، يمكننا إجمالها فيمايلي:

١ - تثبيت أسعار الصرف ، ود قدرت أسعار العملات علي أساس أسعار عام ١٩٤٦، وأطلق عليها أسعار التعادل الرسمي . ويمكن تغييرهذه الأسعار صعودا أو هبوطا في حدود نسبة يحددها الصندق (هي الآن ٢,٤%) .

٢ - تحقيق مرونة أسعار الصرف ، فالصندوق يسمح للدولة العضو بتخفيض القيمة الخارجية لعملتها في حالة قيام ضرورة ماسة لذلك ، وفق القواعد والنظم التي يضعها لهذا .

٣ - توفير حرية التجارة والتخلص من الرقابة علي الصرف ، سعياً إلي العملات القابلة للتحويل ، وذلك بالتحول من الاتفاقيات الثنائية إلي الاتفاقيات متعددة الأطراف ، بالإضافة إلي عدم السماح بوضع قيود جديدة إلا بموافقة الصندوق .

٤ - مساعدة الدول الأعضاء في معالجة الخلل في موازين مدفوعاتها ، وذلك عن طريق إقراضها لفترات محددة وبشروط محددة .

ثانيا : البنك الدولي للإنشاء والتعمير :

أتت الحرب العالمية الثانية علي قدر ليس صغير من وسائل الإنتــاج فــي العالم ، فضلا عن أنها عطلت تكوينها لفترات طويلــة ، عندمـا وجـهت الـدول مواردها لأغراض الحرب . ونتيجة لهذا كان النشاط الاقتصادي فــي معظـم دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، في حالة أشبه ما تكون بــالتوقف . أمـام هـذا الوضع كان لابد من محاولة إعادة تعمير ما دمرته الحرب في الدول المتحاربــة ، وهذا بالإضافة إلي مساعدة الدول الأخري في تنمية اقتصادياتها المختلفة .

ومن حق كل دولة عضو في صندوق النقد الدولي أن تنضــم إلــي البنــك الدولي للإنشاء والتعمير . ولقد حددت اتفاقية البنك الدولي الحد الأدني لحصة كــل دولة في رأس مال البنك . وكان علي كل دولة أن تدفع ٢% من حصتها في شــكل ذهب ، ١٨% بعملتها المحلية ، أما الجزء الباقي ويساوي ٨٠% من الحصة ، فكان غير مدفوع ويجوز للبنك أن يستدعيه عند الحاجة . وقد بلغ رأس مال البنك عنــد الإنشاء ٩ بليون دولار أمريكيا .

ويقدم البنك الدولي مساعداته للدول الأعضاء الراغبين في مساعدة البنك في شكل قروض مباشرة أو ضمانات لهذه القروض ، وذلك بعد أن يتأكد مــن جديــة الدولة وسلامة البرامج التي تعدها لذلك . وفي كل الأحوال فإن المســاعدات التــي يقدمها البنك للأعضاء يجب أن لا تتعدي رأس ماله الخاص . وعلي الرغم من قيـام البنك بإسهامات ظاهرة في التنمية ، إلا أن هناك انتقادات كثيرة توجه للبنك ســواء في كيفية تقديمه للمساعدات أو في عجزه عن القيام بالدور اللازم .

ثالثا : الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (GATT)

النشأة التاريخية : في فبراير ١٩٤٦ اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة قرارا بعقد مؤتمر دولي يبحث مشكلات التجارة الدوليــة لتحريرها من القيود والعوائق ، وعقدت في لندن الدورة الأولي للجنة التحضيريــة

للمؤتمر في أكتوبر ١٩٤٦، وعقدت الدورة الثانية للجنة في جنيف من ابريل إلـــي اكتوبر ١٩٤٧، وانتهت إلي إعداد مشروع ميثاق التجارة الدولية ، والذي يتضمـــن إنشاء منظمة دولية للتجارة ، وتم توقيع الاتفاقية العامة للتوقيعات والتجارة (الجـات) في ٣٠ مارس ١٩٤٧، وبدأ سريانها من أول يناير ١٩٤٨ ، بتوقيع ٢٣ دولة .

المبادىء العامة لاتفاقية الجات :

تقوم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجـــات) علـــي ثلاثـــة مبـــادىء أساسية، وهي :

أولا : عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المعاملات التجاريـــــة ، وهـــو المبدأ المعروف بشرط الدولة الأولي بالرعاية (أو القبول غير المشروط لمبدأ الدولـة الأولي بالرعاية) ، وفحوي هذا المبدأ ، أن أية ميزة تجارية تمنحـــها دولـــة لدولـــة أخري في اتفاق ثنائي ، تحصل عليها تلقائيا كل الدول الأخري ، باســتثناء المزايـــا الممنوحة في إطار شكل من أشكال التكامل الاقتصادي مثل الاتحاد الجمركي ، فـــي هذه الحالة فقط لا تنتقل هذه المزايا إلي باقي الدول الأعضاء في الجـــات . **ثانيـــا :** إزالة كافة القيود التعريفية وغير التعريفية علي التجارة ، أو علي الأقل تخفيضـــها ، (باستثناء تجارة السلع الزراعية وحالة عجز ميزان المدفوعات) ، ومتي تم الاتفـــاق في إطار المفاوضات علي مستوي معين للتعريف الجمركية تصبح الدولة ملتزمـــة بذلك ولا يحق لها زيادة هذه التعريفة إلا من خلال مفاوضات أخري، أو إجـــراءات محددة . **ثالثا :** الحماية تكون من خلال التعريفة الجمركية دون سواها من القيـــود الكمية أو نظام الحصص أو حظر الاستيراد ، ولا يتم اللجوء لهذه الأساليب إلا فـــي حالات استثنائية ، مثل العجز المتفاقم فـــي مـــيزان المدفوعـــات ، أو الحـــاصلات الزراعية ، أو حالة الواردات التي تضر ضررا جسيما بالإنتاج المحلي .

جولات مفاوضات الجات

خلال الفترة منذ إبرام الاتفاقية في عام ١٩٤٧ إلي جولة أرجــواي (١٩٨٦ - ١٩٩٣) عقدت ثماني جولات من المفاوضات . وفي الجولات السبع الأولي كـانت المفاوضات تدور حول خفض التعريفة الجمركيـــة علـــي الســـلع بصفـــة عامـــة ، وإجراءات مكافحة الإغراق . ولكن رغم أهمية هذه الجولات إلا إنه شابها قصـــور ملحوظ في ثلاث مجالات هي : أولا : أن عملية التحرير انصبت علي الســلع ذات الأهمية الخاصة للتجارة بين البلاد الصناعية ، وثانيا : فيما يتعلـــق بالمنســـوجات ، أخر حيث هذه السلعة من نظام الجات وأخضعت التجارة فيها لاتفاقية خاصة (وهـــي سلعة تتميز فيها الدول النامية) ، وثالثا : فشلت الجات في عـــلاج مشـــكلة القيـــود المفروضة علي السلع الزراعية ، فبقيت هذه السلع خارج المفاوضات في الجـــولات السابقة . وقد تصدت جولة أورجواي لهذه المجالات الثلاثة .

أهم نتائج جولة أورجواي :

اتسمت دورة أورجواي باتساع نطاق الســـلع والخدمـــات التـــي تغطيـــها ، فشملت السلع الزراعية ، والمنسوجات ، والخدمـــات ، وحقـــوق الملكيـــة الفكريـــة وسياسات الاستثمار ، وأيضا الغاء الرسوم الجمركية مجموعات معنية مـــن الســـلع وليس مجرد وتخفيضها ، كما تميزت بمشاركة عدد كبير من البلاد (١١٧ دولـــة) ، وأخيرا كان لها الفضل في إنشاء منظمة عالمية للتجارة تعتني بتنظيم تجارة الســـلع والخدمات ويتم عن طريقها تسوية المنازعات . وقد تم التوقيع النهائي علي الاتفاقيـة في مراكش بالمغرب في ابريل عام ١٩٩٤م لتدخل حيز التنفيذ في عـــام ١٩٩٥م . وقد وصل عدد الدول الموقعة عليها ١٤٥ دولة حتي أكتوبر ٢٠٠٢م .

وفيما يلي استعراض النتائج دورة أورجواي :

١ - تخفيض التعريفة الجمركية علي السلع الصناعية مـــن ٤,٧% إلـــي ٣% وزيادة نسبة السلع المعفاة تماما من الجمارك من ٢٠% إلي ٤٥% ، كذلك تـــم

الموافقة علي إلغاء الرســـوم الجمركيـــة علـــي بعـــض الســـلع منـــها : الأدويـــة (المستحضرات الطبية) ، معدات البناء والمعدات الطبية والورق والصلب .

٢ - إلغاء نظام الحصص الكمية علي الواردات مـــن الســـلع الزراعيـــة والمنسوجات ويتم إحلالها برسوم جمركية علي أن يتم تخفيض تلك الرسوم بصـــورة تدريجية علي مدي عشر سنوات . وبالنسبة للرسوم الجمركية التي تفرضها الـــدول المتقدمة علي وارداتها الزراعية فيتم تخفيضها بنسبة ٣٦% بينمـــا يتـــم تخفيـــض الرسوم الجمركية للدول النامية بنســـبة ٢٤% . أمـــا الرســـوم الجمركيـــة علـــي المنسوجات فيتم تخفيضها بنسبة ٢٥% .

٣ - تخفيض الدعم المقدم للمنتجات الزراعية المصدرة بنسبة ٢١% علي مدار ٦ سنوات وتخفيض الدعم الحكومي للبحوث الصناعية بنسبة٥٠% من تكلفـــة الأبحاث .

٤ - يحق لكل دولة عضو في الجات إتخاذ إجراءات تقييدية لوارداتـــها إذا واجهت نمو حاد ومفاجيء في الواردات من أحد السلع بما يضر الصناعة الوطنيـــة التي تنتج بديل لها سواء كانت تلك القيود في صورة فرض رسوم جمركية أو قيـــود كمية . كذلك يحق لكل دولة عضو فرض القيود لأسباب صحية مثل منع الـــواردات من النتجات التي يتم إستخدام الهرمونات في إنتاجها أو التي يتم التدخل في تكوينـــها من خلال الهندسة الوراثية .

٥ - بالنسبة لحماية حقوق الملكية الفكرية فقد تم الاتفاق علـــي منـــح ٢٠ سنة حماية لبراءة الإختراع والعلامات التجارية وحقوق الطبع . وعشر سنوات فقـــط للدول النامية لحماية المستحضرات الطبية .

٦- في مجال الخدمات فشلت الولايات المتحدة في التوصل إلي إتفاق يتيـــح لها دخول الأسواق اليابانية والكورية والعديد من الدول النامية في مجـــــال البنـــوك والشركات المالية ، كذلك لم تستطيع إقناع فرنسا والاتحاد الأوربي برفع القيود علي عرض الأفلام الأمريكية هناك .

٧ – في مجال الاستثمارات المرتبطة بالتجارة ، قد تم الإتفاق علي إلغـــاء الإلتزامات التي تفرض علي المستثمرين الأجانب من أجل إستخدام نسبة معينة مـــن المواد الأولية الوطنية أو إلزامها بتصدير كميات معينة للخارج (كما هو الحال فـــي صناعة السيارات مثلا) .

٨ – إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) بديلا لإتفاقية الجـــات التـــي نظمت التجارة لما يقرب من ٤٧ عاما علي أن يوكل إلي هذه المنظمة المهام الآتية: سلطة تنظيم تجارة السلع سواء كانت صناعية أو زراعية والخدمات . أن يتم تسـوية المنازعات في إطارها علي أساس موافقة ٢/٣ أو ٣/٤ الأعضاء بدلا مـــن أسـلوب التصويت الذي كان متبع في الجات والذي اعتمد علي الأغلبية المطلقة والذي اعتبر أسلوبا معيبا نظرا لأنه كان يعطي الحق لأي دولة تواجه عقوبات من الجـــات فـــي وقف أي قرار ضدها عند التصويت .

ويمكن القول في ضوء ذلك ، أن دورة أورجواي قد أسفرت عن اتفاقيـــات ثلاثة هي :

١ – الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية .
٢ – الاتفاقية الخاصة بتحرير التجارة في الخدمات (جاتز) .
٣ – الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية (تربس) .

منظمة التجارة العالمية :

منظمة التجارة العالمية منظمة دولية ، ذات كيان قانوني مســـتقل ، أنشـــئت عام ١٩٩٤ ، ويعتبر المجلس الوزاري (ويتكون من وزراء التجـــارة فـــي الـــدول الأعضاء في المنظمة) أعلي مجلس في هيكلها المؤسسي ، وينعقد المؤتمر الوزاري مرة كل سنتين ، . مهمتها تجسيد الجات والتأكد من انطباقها علي نظـــام التجـــارة العالمية . وعضوية منظمة التجارة العالمية مكفولة لكل أعضاء الجات وقـــت قيـــام المنظمة . ويحق لكل دولة أخري عضوية المنظمة ، شريطة الالـــتزام بمقـــررات

جولة أورجواي فضلا عن موافقة الدول الأعضاء في المنظمة . وقد وصل عدد الدول الأعضاء في المنظمة إلي ١٤٥ دولة في نهاية عام ٢٠٠٢م .

ومهمة منظمة التجارة العالمية كما قلنا ، تتمثل في تسيير النظام التجارة العالمي من خلال الجات . ويمكن إجمال وظائف منظمة التجارة العالمية في ثلاث:

١ - تنفيذ الاتفاقات المبرمة في إطار الجات ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء فيها .

٢ - تهيئة الإطار القانوني لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء الناشئة عن تطبيق الجات .

٤ - التعامل مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير في رسم وتسيير السياسة الاقتصادية الدولية .

الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (جاتز)

تنظم هذه الاتفاقية التجارة العالمية في الخدمات ، بهدف تحريرها ووضع حد للقيود المفروضة عليها . وقد عرفت الاتفاقية الخدمات ، بأنها كافة الخدمات ذات الطابع التجاري التي تقدمها جميع القطاعات (باستثناء الخدمات المتعلقة بوظائف الدولة الرئيسية بالمفهوم التقليدي الضيق) . فتشمل الخدمات المالية (البنوك والتأمين سوق المال) والسياحة ، والنقل والاتصالات والخدمات المهنية كالتعليم والصحة والاستشارات بأنواعها .

ومن أجل حرية التجارة في الخدمات نصت الاتفاقية علي بعض النواهي ، وهي :-

أولا : مبدأ الدولة الأولي بالرعاية ، ويقضي هذا المبدأ بأن أية ميزة في تجارة الخدمات تمنحها دولة لدولة أخري (عضو أو غير عضو في الاتفاقية) تطبق فورا ودون شروط علي كافة الدول الأعضاء ، ولكن الاتفاقية نصت علي أنه يمكن منح إعفاء زمني محدد لبعض الصناعات من هذا المبدأ لمدة معينة ، كما استثني من هذا المبدأ قطاعي الاتصالات والنقل البحري . **ثانيا :** مبدأ المعاملة الوطنية ،

أي أن تعامل الخدمات الأجنبية بعد عبورها الحدود ، معاملــة السـلع والخدمــات الوطنية من حيث الضرائب المفروضة والإجراءات التي تخضع لها في التســويق .

ثالثا : مبدأ حرية الدخول إلي الأسواق دون عوائق ، وقد اتفق في ظل هذا المبــدأ علي منع ستة إجراءات تجاه الخدمات الأجنبية الواردة في جــدول التزامــات كــل دولة، وهي عدم وضع قيود أو حدود علي : عــدد الموردين الأجـانب ، قيمــة المعاملات أو الأصول المتعلقة بالخدمة ، حجم الناتج من الخدمات، عدد الأشـخاص الطبيعية الأجانب القائمين بتقديم الخدمة ، الشكل القانوني للوحدة التي تقدم الخدمـة ، قيمة مساهمة رؤوس الأموال . وهذه الإجراءات التحريرية للخدمات لا تطبق علــي وجه العموم ، وإنما تخص قائمة القطاعات التي توافق علي الدولة عند توقيعها علي الاتفاقية ، وهكذا تطبق اتفاقية تحرير الخدمات بطريقــة متدرجــة ولــم تتعــرض الاتفاقية لموضوع انتقال العمالة .

الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية (تريبس) :

وتهدف هذه الاتفاقية إلي تحرير التجارة العالمية وذلك من خــلال الحمايــة الفعالة لحقوق الملكية الفكرية ، مع ضمان ألا تصبح هذه الحماية حواجز فــي حــد ذاتها أمام التجارة المشروعة ، وتتعامل هذه الاتفاقية مع التجارة في حقوق الملكيـــة الفكرية ، مع الابقاء علي الاتفاقيات الدولية الأخري القائمة مثل المنظمـــة العالميـــة للملكية الفكرية ، اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية .. وغيرها . وقد قســـمت هذه الاتفاقية دول العامل إلي مجموعات ثلاثة ، الأولي : الدول المتقدمة ، وتلـــتزم بتطبيق الاتفاقية منذ أول يناير ١٩٩٦م . الثاني : الدول النامية وتلـــتزم بــالتطبيق اعتبارا من يناير ٢٠٠٠م ، (أي بعد فترة سماح ٤ سنوات) مع جـــواز الحصـــول علي مدة سماح إضافية تنتهي في يناير ٢٠٠٥م بالنسبة لبعض المنتجات. الثالثـــة : الأول الأقل نموا ، وتتمتع بفترة سماح مدتها عشر سنوات تنتـــهي فـــي أول ينـــاير ٢٠٠٦م ، مع جواز تمديد هذه المدة .

عوائق التجارة بعد إنشاء منظمة التجارةالعالمية :

هناك بعض القواعد والإجراءات التي تعوق التجارة في ظل وجود منظمة التجارة العالمية ، بعض هذه العوائق نصت عليها اتفاقية الجات ذاتها ، وبعضها مستمد من قوانين وسياسات وأعراف خارج الجات .

ونستعرض فيما يلي مجموعة القيود أمام التجارة العالمية في ضوء اتفاقية الجات ، بعضها يتم بالتشاور الجماعي مع منظمة التجارة العالمية ، والآخر يتم اتخاذه بصفة فردية .

١- **مبدأ ضمان السلامة** : وقد جاء هذا المبدأ في المادة (١٩) من الاتفاقية ، وبمقتضاه يحق للدولة أن تتخذ مجموعة الإجراءات أو القيود تجاه الواردات من سلع أو سلعة معينة ، مثل زيادة التعريفة أوت طبيق نظام للحصص أو إجراءات إدارية ، إذا كانت هذه الزيادة في الواردات تلحق ضررا بالسلع الوطنية المثيلة أو المنافسة أو الصناعات التي ينتجها الاقتصاد الوطني ، علي أنه ينبغي أن تكمل هذه الإجراءات التقييدية بإجراء تصحيح هيكل لإزالة أثر المنافسة غير العادلة ، علي أن تكون هذه الإجراءات ذات صفة مؤقتة ، لم تحدد الاتفاقية مداها الزمني ، ويترك أمر تحديدها بالاتفاق بين الدولة المعينة ولجنة التجارة .

٢- **دواعي الأمن القومي** : الأولوية تعطي دائما للأمن القومي عند التعارض مع حرية التجارة ، فتبيح المادة (١٩) من الجات للدول التحلل من التزامات الجات في حالة وجود عوامل تهدد الأمن القومي ، مثل وضع قواعد تنظيمية للتجارة في المواد المشعة أو الأسلحة ... الخ . كما تتيح المادة نفسها اتخاذ إجراءات وقائية كل طرف يهدد مصالحها بالخطر ، وقد طبقت الولايات المتحدة ذلك في حصارها للعراق وليبيا والصرب .

٣- **دواعي متعلقة بالصحة والرفاهية** : للحكومة طبقا للمادة (٢٠) من الاتفاقية أن تتخذ من الإجراءات ما يحمي صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات ، أو

لحماية وتنمية الأخلاق لعامة ، ولها كذلك تطبيق قوانين منع الاحتكـــار ، وحمايـــة براءات الاختراع ، وحماية الموارد الطبيعية، وحماية التراث الوطني .. الخ .

٤- **منع التلوث الصناعي :** تعطي المادة (٣) و (٢٠) من اتفاقيـــة الجـــاد الحق لكل دولة في وضع قيود علي التجارة الخارجية لحماية البيئة من التلوث ، إمـــا بزيادة التعريفة الجمركية ، أو بغرض ضريبة خاصة لمواجهة نفقات تلوث البيئـــة ، أو منع دخول السلع لعدم توافر المواصفات الفنية والجودة المطلوبة .

٥- **استثناءات لصالح ميزان المدفوعات وتقلبات سعر الصرف :** تمنـــح الاتفاقية الدول الحق في فرض قيود علي التجارة سواء الصادرات أو الـــواردات ، إذا ثبت أنها تعرضت لإختلالات في ميزان المدفوعات أو اضطـــراب فـــي ســـعر الصرف ، وتتمثل هذه القيود في الحصص وليس في التعريفات الجمركيـــة .وذلـــك لأن نظام الحصص أكثر فعالية في إعادة التوازن لميزان المدفوعات .

٦ - **الإغراق** يسبب ضررا فادحا باقتصاديات الدولة المستوردة حيث يتيـــح للدولة المصدرة بيع منتجاتها بأسعار تقل عن السعر العادي ، أو السعر الذي تبيـــع به هذا المنتج في السوق الداخلي ، بما يترتب عليه من السيطرة علي سوق الدولـــة المستوردة ، والقضاء علي المنافسة الشريفة ، وقد قررت المادة (٥) السماح للدولـــة المتضررة أو تفرض رسوما جمركية إضافية لمكافحة الإغراق .

٧- **قيود لمواجهة الممارسات غير الشرعية للأعمال :** أعطـــت الاتفاقيـــة الدول حق التحليل من التزاماتها تجاه حرية التجارة ، لمقاومـــة الممارســـات غـــير المشروعة من جانب الأفراد أو المشروعات ، مثل قيام المشروعات العامـــة فـــي بعض البلاد باعتماد سياسة للتمييز بين المنتج الوطني والأجنبي بما يضر المنافســـة العادلة ، أو مثل هذه الممارسات من جانب المشركات متعددة الجنسيات .

الجزء الثاني :
النقود والبنوك

تقديم

تلعب النقود والمؤسسات النقدية والمصرفية في الاقتصاديات المعاصرة دوراً هاماً ، بالنسبة لتسوية المدفوعات وتسهيل وتوسيع نطاق المبادلات وتوفير وتمويل فرص الاستثمار ، والوفاء باحتياجات الأفراد والمؤسسات ، الأمر الذي يؤدي إلي تزايد قيمة الإنتاج وحجم التبادل والاستهلاك في مختلف المجتمعات ولم يكن من المتصور أن يرتفع مستوي النشاط الاقتصادي إلي ما تشهده حاليا ، بدون استخدام النقود أو في غياب المؤسسات النقدية والمصرفية .

وليس يغيب عن الأذهان أن حجم هذا الدور يتفاوت مع اختلاف النظم الاقتصادية السائدة ومستوي التقدم الاقتصادي للمجتمع ،... ؛ فنجد أن هذا الدور أوسع مجالاً وأعمق مدي في الدول الصناعية المتقدمة عنه في الدول النامية والمتخلفة اقتصاديا .

وقد شهدت السنوات الأخيرة تغيرات اقتصادية عميقة علي الساحة الدولية ، بالإضافة إلي العديد من التغيرات الهيكلية في الأسواق المالية والمصرفية وتغيرات في البيئة التنظيمية والتكنولوجية بفضل ثورة المعلومات والاتصالات وتحرر الأسواق المالية والنقدية ، وتزايد حدة المنافسة في مجال الأعمال المصرفية ونمو الابتكارات المالية في الأسواق المالية والخدمات المصرفية ، وما يؤدي إليه من تحول ملحوظ في الدور التقليدي لأنشطة البنوك ، وظهور العديد من التطورات في الأنشطة المصرفية ، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في تطوير النظم والأنشطة المالية والمصرفية .

وبات من الصعوبة بمكان استجلاء طبيعة هذه التغيرات على نحو مفصـــل في مؤلف يدرس في جزء من عام جامعي ، ولكن هذا لا يمنع من دراسة المعـــالم الأساسية للنقود والمصارف مع الإلمام بأهم المستحدثات في هذا المجال ، مواكبـــة للتطورات العلمية والعملية ، وبخاصـــة فـــي اســـتخدام أدوات الدفـــع والصيرفـــة الالكترونية والابتكارات الحديثة في أدوات الصناعية المصرفية .. الخ .

وقد اعتمدت في هذا المؤلف على سلامة العبارة ، ووضوح الفكرة وبساطة البيان ما أمكن تسهيلا على الطالب والقارئ في الفهم والاستيعاب .

والله الموفق ..

الفصل الأول
النقود والنظم النقدية

(١) النقود

تعريف النقود :

يمكن تعريف النقود بأنها كل ما يتمتع بالقبول العام كوسيط لتبادل السلع والخدمات أو تسوية الديون .

وقد عرفنا من دراستنا السابقة ، أن النشاط الاقتصادي يشمل مراحل ، أو عمليات ثلاث ، الإنتاج (أي تحويل الموارد الاقتصادية إلي سلع وخدمات صالحة لإشباع الحاجات) ، التبادل ، ثم الاستهلاك . والنقود تقوم بتسهيل عملية التبادل وتوسيع نطاقها لتشمل السلع والخدمات التي يجري تبادلها في الأسواق المختلفة (سوق قوة العمل ، سوق السلع الاستهلاكية ، سوق السلع الإنتاجية ، السوق النقدية، سوق صرف العملات) .

المقايضة كأداة للتبادل :

وقد ابتكر الإنسان النقود كوسيلة للتبادل ، في مرحلة تطور ، سبقها استخدام المقايضة كوسيلة للتبادل ، ففي العصور القديمة ، قبل اختراع النقود ،

كانت الغاية من الإنتاج إشباع الحاجات مباشرة ، ثم أخذ التخصص يظهر ، ويوجد فائض في الإنتاج ، استدعي التبادل بالمقايضة ، أي سلعة مقابل سلعة أخري ، ثم أخذت حاجات الإنسان تتزايد مع رقي الإنسان وتطور نظام حياته ، ومع اتساع نطاق التبادل ، ظهرت عيوب المقايضة ، حيث عجزت عن الوفاء بالتبادل على نطاق أوسع ، وذلك للمصاعب الكثيرة التي تصاحب عملية المقايضة .

صعوبات المقايضة :

أولاً : صعوبة التوافق المزدوج بين طرفي التبادل ، فمثلا من يتوفر لديه قمح ويريد أن يبادلها بالملابس ، فعلية أن يجد الشخص الذي لديه ملابس ويرغب في مبادلتها بالقمح ، وهذا أمر يتعذر توفره في مختلف الظروف .

ثانياً : عدم قابلية بعض السلع للتجزئة ، كما في مبادلة الماشية بسلع أقل عنها في القيمة ، فكيف يحدث التبادل حينئذ بين جزء من الماشية والسلعة الأخري.

ثالثاً : عدم وجود مقياس مشترك لقيم السلع ، وبخاصة عند التزايد الكبير لعدد السلع ، حيث نجد عدد من الأسعار يفوق الحصر ، لأننا نحتاج إلي سعر بين كل سلعة وجميع السلع الأخري في السوق ، مثل سعر تبادل القمح مع جميع السلع الأخري كل بمفرده ، وسعر تبادل الذرة ، والأرز ، والأغنام ، والملابس .. الخ جميع السلع الأخري .

وأخيراً ، فإن المقايضة لا تسمح لنا بالقيام بالادخار ، فالسلع إنما كانت تنتج وتتبادل بغرض الاستهلاك المباشر ، ويتم تخزين السلع التي زادت عن حاجات الاستهلاك .

ومع عدم قدرة المقايضة عند مرحلة معينة من تطور مسيرة الإنسان علـــي الأرض ، علي الوفاء باحتياجات التبادل المتزايدة ، توصل الإنسان إلـــي اخـــتراع النقود ، كوسيلة للتبادل .

أنواع النقود :

وقد أخذت النقود في بدايتها شكل النقود السلعية ، ثم تطورت إلـــي **النقـــود المعدنية** ، ثم **النقود الورقية** ، ثم **النقود المصرفية** (نقود الودائع) .

ومع استخدام النقود كوسيط للتبادل ، انقسمت عملية التبادل إلي عمليتيـــن ، بيع السلعة أو الخدمة ، والحصول مقابلها علي نقود ، ثم شراء سلعة أو خدمـــةأخري بالنقود .

أ - النقود السلعية

من خلال المقايضات التي كانت تتم بين المتعاملين ، ظهرت مجموعة مـــن السلع اكتسبت أهمية خاصة في التبادل ، بحيث كانت تتمتع بتفعيل عدد كبـــير مـــن المتعاملين ، هذه السلع كانت أو نقود عرفتها البشرية ، وهي التي نســـميها النقـــود السلعية . وهي سلع مطلوبة علي نطاق واسع ، بغرض إشباع الحاجـــات ، وطلـــب من أجل مبادلتها بغيرها ، وذلك مثل الماشية في المجتمعات الزراعية ، وسن الفيـــل في المناطق الاستوائية من أفريقيا ، ...، الخ . وساعد علي قيامها لفـــترة طويلـــة نسبياً ، ومع ذلك فقد كان لها مثالب واضحة مثل صعوبـــة التخزيـــن ، أو بعبـــارة دقيقة، ارتفاع تكلفة التخزين لاحتياجها لمساحات كبيرة ، وتحمل نفقـــات للمحافظـــة

عليها والعناية بها ، وافتقادها للتجانس بين وحداتها ، وصعوبة القابليـــة للتجزئـــة ، وصعوبة الحمل أو التناول ...

وقد أدت كل هذه الصعوبات إلي استبعاد السلعة تلو الأخري من الاســتعمال كنقود ، واختيار سلعة أو سلعتين فقط من تلك السلع الممتازة ، لاستعمالها كنقود .

ب - النقود المعدنية

وهكذا تطورت النقود إلي شكل النقود المعدنية ، فالمعادن وبخاصة النفيســة منها تتوفر فيها خصائص تجعلها صالحة للقيام بوسيط للتبادل يلقي قبــولاً عامــاً ، وذلك لسهولة حملها ، وثبات قيمتها بالنسبة لغيرها من السلع ، وارتفاع قيمتها وذلك لندرتها ، وارتفاع الطلب عليها ، والواقع أن الذهــب كــان مــن أوائــل المعــادن المعروفة ، إلا أن ندرته أدت إلي قصور استخدامه محلياً علي بعــض المجتمعــات دون الأخري ، ولم يستخدم علي مستوي العالم كنظام نقدي دولي إلا في أخريـــات القرن التاسع عشر ، وقد شاركته الفضة صفة المعدن النقدي لفترات طويلة .

ويلاحظ ان استخدام المعادن النفيسة كنقود قد تطور عبر مراحل متعاقبــة، فهي مرحلة أولي ، استخدام فيها النقود المعدنية الموزونة . حيث كان المتعــاملون .يزنون المعدن ويختبرون جودته في كل مرة يتعاملون به ، أي أن النقود فــي هــذه المرحلة كانت عبارة عن سبائك ، ثم تطور الأمر إلي مرحلة ثانيه ، وهي مرحلـــة النقود المسكوكة (المعدودة) ، حيث هذبت السبائك النقدية ووضع عليها ختم رســمي يضمن وزنها وعيارها ، ومن ثم لم تعد توزن وتختبر أثناء عملية التبادل ، وإنمــا يجري التبادل للصفقات علي أساس عدد من الوحدات النقدية المعدنية ، صار يطلــق

عليها الدينار والدرهم والمثقال ، ثم استمر التهذيب في شكل النقود المعدنية إلـــي أن وصلنا إلي مرحلة القطع النقدية ، علي هيئة أقـــراص ، تضمـــن الدولـــة وزنـــها وعيارها وتسجل ذلك علي وجهها ، وفي مرحلة أخيرة ، أصبحـــت لتلـــك القطـــع المعدنية قوة إبراء قانونية ، أي ملزمة للمتعاملين بقوة القانون في تســـوية الحقـــوق وإبراء الذمم ودفع قيمة الأشياء .

وقد دعت حاجة المعاملات الصغيرة إلي وجود عملة مساعدة بجوار العملـــة المعدنية الأصلية ، وهذه العملة المساعدة تصنع عادة مـــن معـــادن غـــير نفيســـه كالبرونز والنيكل . وأصبح لدينا نقوداً معدنية تنقسم إلي قســـمين : نقـــود معدنيـــة رئيسية ، تصنع عادة من الذهب والفضة ، وتكون قيمتها الأسمية كعملة مســـاوية أو مقاربة لقيمتها كمعدن في سوق المعادن ، ولها قوة إبراء غير محدودة فـــي إبـــراء الديون ، ونقود معدنية مساعدة ، تكون قيمتها الاسمية كنقد أكبر من قيمتها الفعليـــة كمعدن ، وتصنع عادة من النحاس أو البرونز أو الفضة ، ولا يلزم القانون الأفـــراد بقبولها في التبادل إلا في حدود معينة ، أي لا تتمتع بقوة الإبراء المطلقة، وتســـتخدم في تسوية المعاملات اليومية الصغيرة .

واستخدام المعادن كنقود يأخذ صوراً متعددة ، فقد يقتصر علـــي التعـــامل بنقود من معدن واحد ، الذهب ، أو الفضة ، أو من المعدنية معاً ، فتستخدم وحـــدات النقود من المعدنين ، من الفضة والذهب ، فنجد في التعامل نقود ذهبية ، وأخـــري فضية ، وقد يستخدم إلي جوار ذلك عملة مساعدة من النيكل أو البرونز أو النحاس.

وقد تكون القيمة الأسمية للعملة المعدنية ، أي القيمـــة القانونيـــة لـــها فـــي التعامل مساوية للقيمة الحقيقية للمعدن ، أي تتعادل القيمة الاسمية للعملة أكبر مـــن قيمتها الحقيقية ، وهنا يقال أن العملة رديئة . فإذا ما احتوي تداول النقود المعدنيـــة

علي قطع نقدية مختلفة ، إما من نفس المعدن ، بعضها جيد وبعضها رديء ، وإمــا قطعاً معدنية ، أحدها أثمن من الآخر ، كان هذا النوع مجالاً لعمل قانون جريشام .

قانون جريشام

الفكرة الرئيسية لقانون جريشام أنه عندما توجد عملتان في التداول جنباً إلــي جنب ، وكانت إحداهما أجود من الأخري ، فإن العملة الرديئة تميل فــي ظــروف معينة إلي طرد العملة الجيدة من التداول ، وهو ما يتحقق إذا أدت الظروف إلــي أن تكون قيمة العملة الجيدة كمعدن أعلي من قيمتها الأسمية كوحدة نقود .

ويصاغ قانون جريشام علي النحو التالي : (العملة الرديئة تطــرد العملــة الجيدة . ولنشرح مضمون هذا القانون ، فإننا نوضح أنه في ظل نظــام المعدنيــن ، حيث يتم استعمال كل من الذهب والفضة في التبادل ، ولكل مــن هذيــن المعدنيــن طبيعة مزدوجة ، فهو سلعة (أي يوجد طلب عليه لإشباع حاجة مباشــرة) وهــو نقود (أي يوجد طلب علي المعدن بغرض استخدامه في التبادل) ، وبالتــالي فــإن لكل معدن منهما قيمة اسمية ، تحددها الدولة كنسبة تبادل لوحدة النقود في التبــادل ، وقيمة حقيقية ، أو سوقية وهي نسبة التبادل لهذين المعدنين في السوق كسلع عاديــة، فإذا تصورنا اختلاف بين النسبتين (القيمة السوقية والاسمية) ، بمعنــي أن القيمــة الحقيقية (السوقية) للعملة كمعدن أعلي من قيمتها الاسمية ، في هذه الحالة تنخفــض القوة الشرائية للنقود ، ويكون من مصلحة الأفراد تحويل قطعة العملة إلي معــدن ، وبالتالي وفي حالة وجود معدنين ، واختلفت النسبتان ، السوقية والأســمية ، فــإن الأفراد يتجهون إلي استخدام العملة الرديئة كنقود في التبادل ، لأن قيمتها الأســمية أعلي من قيمتها السوقية ، ويحتفظون بالعملة الجيدة ، في حوزتهم بغرض تحويلــها

إلي سلعة معدنية والمتاجرة بها في السوق كسلعة عادية ، حتي يربحوا الفرق بين القيمتين (السوقية والأسمية) ، وبذلك تبقي في السوق العملة الرديئة ، وهي التي يكون سعرها السوقي أقل من سعرها الأسمي (الرسمي) .

والواقع أن قانون جريشام ، ليس إلا تطبيقاً لمبدأ أن كل سلعة تميل ، في حالة حرية الحركة ، إلي الاتجاه نحو أفضل الأسواق التي تباع فيها ، ومن هنا يمكن تصوره في حالة تداول عملة معدنية ، إلي جانب عملة ورقية .

وهذا يؤدي بنا إلي نتيجة أنه في ظل نظام المعدنين ، ومع المعتاد من تغير الأسعار السوقية للمعادن النقدية كسلع بفعل ظروف مختلفة ، ومع ثبات السعر الرسمي للنقود المعدنية ، وبالتالي وجود اختلاف بين السعر الرسمي والسوقي للمعدنين ، ومن ثم الاختفاء المستمر لأحد العملات من التداول طبقاً لقانون جريشام، ويؤدي بنا كل ذلك إلي أن الدول التي كانت تسير علي نظام المعدنين ، كانت تجد نفسها في واقع الأمر ، تسير علي نظام المعدن الواحد ، ولهذا مع نهاية القرن التاسع عشر كانت معظم البلاد تسير علي نظام الذهب .

جـ - النقود الورقية

أدت مجموعة من العوامل إلي الانتقال من النقود المعدنية إلي النقود الورقية ، نذكر من هذه العوامل ، التوسع في حركة المبادلات للسلع والخدمات ، نتيجة للتوسع الكبير في حجم ونوعية المنتجات بفضل استخدام الآلة في الإنتاج ، التي باتت تنتج علي نطاق واسع ، كما يسرت وسائل الانتقال من التبادل الواسع ، وهذا الاتجاه في التوسع من المبادلات لم تعد النقود المعدنية تتناسب معه ، حيث يتقيد حجم النقود المعدنية بالرصيد أو كمية المعروض من المعدن النفيس ، وفي

عبارة أخري كانت ندرة المعادن النفيسة وبخاصة الذهب قد عجزت عـــن مجـــاراة التوسع في المبادلات وفي النشاط الإنتاجي والتمويلي ٠٠٠

وذلك فضلاً عن عيوب النقود المعدنية بوجه عام ، وهي سهولة تعرضـــــها للسرقة والضياع ، وارتفاع مخاطر الانتقال بها ، وصعوبة حمـــل كميـــات كبـــيرة منها٠٠٠الخ . وقد حدث الانتقال من النقود المعدنية إلي النقود الورقية عبر مرحلـــة تطور طويلة ، بدأت عندما وجد التجار أنه من الأسلم عدم حملهم لكثير مـــن النقـــود معهم في رحلاتهم التجارية ، فكان أن حملوا معهم ســـندات تـــدل علـــي ملكيتـــهم لثروات معدنية ، وكان السند عبارة عن ورقة صادرة من الطرف أو أحد المـــاليين بأن التاجر قد أودع لديه مبلغاً معينا وتتضمن وعداً بدفع هذا المبلغ لصاحبـــه فـــي تاريخ معين ، وكان هذا السند بديلاً عن النقود المعدنية ووعد بالدفع .

وفي مرحلة تالية بدأ يتم تبادل هذه الصكوك بيـــن الأفـــراد وتقبـــل فـــي المعاملات وتقدم وفاء للالتزامات ، وأصبح هذا السند قابلا للتداول بعد تظـــهيره ، أي بعد أن يتنازل عنه صاحبه لغيره ، وشاع استخدام هذه السندات لمـــا لـــها مـــن مزايا منها سهولة الحمل ، وانخفاض مخاطر السرقة ، ومع مرور الوقت اكتســـبت هذه السندات القبول العام ، حيث رأي الأفراد أنها لا تختلف كثيراً عن النقـــود ، وإن ظلت مع ذلك إيصالاً عن نقود معدنية أودعت لدي الصيرفي مع وعد بالوفاء بـــها لدي الطلب ، وبدأ الناس بدلاً من الاحتفاظ بنقودهم في شكل معادن ، أودعوها خوفاً من السرقة والضياع - لدي الصيارفة مع حصولهم علي هـــذه الســـندات كوعـــاء للادخار . وعندما حل البنك محل الصيرفي ، أصبح الذي يصدر هذه السندات هـــي البنوك ، ثم أصبح هناك بنك متخصص في إصدار هذه السندات التي أصبحت نقـــوداً فعلية في شكل أوراق بنكنوت تستخدم ليس كبديل للنقود ولكن علي أساس أنها نقـــود فعلية ، وكان في البداية تصدر بغطاء بكامل قيمتها من المعـــادن أي ١٠٠% مـــن

قيمتها يوجد بها رصيد من المعدن ، وكانت أول ورقة بنكنوت تم اصدارها في عـام ١٦٥٦ من قبل بنك ستوكهولم ، وكان في استطاعة أي حامل لهذه الورقة البنكنـوت الحصول علي قيمتها من المعدن (الذهب) بمجرد طلبه من البنك مصدر الورقـــة ، أي أنها عندئذ كانت ديناً علي البنك ووعداً منه بالدفع .

وفي مرحلة تالية وجدت البنوك أن النقود الورقية التي تصدرها لا يرجـــع أصحابها في الغالب لطلب قيمتها من الذهب المعدني ، حيث وجد بالتجربة أن نسـبة ضئيلة من الأوراق التي يطلب منها دفع قيمتها المعدنيـــة إلـــي مجمـــوع الـــورق البنكنوت المصدر ، فرأت البنوك أنه لم يعـــد مـــن الضـــروري تغطيـــة الأوراق الصادرة بغطاء معدني قدره ١٠٠% فبدأت تصدر أوراقـــاً تجـــاوز قيمـــة العملـــة المعدنية التي تحتفظ بها كغطاء ، وهو ما سنعرض له بالتفصيل فيما بعد .

وقد وصل التطور إلي نهايته بعد أن تخلي البنك المركزي عن وعده بدفـــع قيمة ما تمثله الورقة من معدن فصدرت أوراق البنكنوت لا تحمـــــل هـــذا التعـــهد وأصبحت نقوداً قانونية ملزمه ، تبرأ بها الذمم وتستوفي بها الحقوق وأصبـــح لـــها سعر قانوني ملزم في التعامل أي تحولت إلي نقود ورقية إلزامية ، وهذا هو الأمـــر الذي عليه الحال منذ نهاية الحرب العالمية الأولي .

وهكذا أصبحت النقود الورقية تمثل قوة شرائية لحاملها علي جميـــع الســـلع والخدمات في الاقتصاد القومي بناء علي ثقة الأفراد فيها والزام القانون بها كـــأداة للوفاء ، وليس بسبب قيمتها الذاتية كسلعة ، وفي عبارة أخري النقود الورقية تمثـــل صكا بدين علي الاقتصادي القومي ، واصبح اصدارها بالتـــالي يخضـــع لضوابـــط وإجراءات يحددها القانون وتصدرها السلطة التشريعية نيابة عن المجتمع ، وذلـــك وفقاً لحاجة المعاملات وظروف الاقتصاد القومي ، وعـــهدت الـــدول إلـــي البنـــك

المركزي كجهة وحيدة تختص بالإصدار النقدي علـــي أن يلـــتزم عنـــد الإصـــدار بالاحتفاظ بغطاء نقدي لما يصدره جزئياً م الذهـــب ومـــن أوراق تجاريـــة وماليـــة سندات حكومية وعملات أجنبية .

د - نقود الودائع

ومع انتشار الخدمات المصرفية وزيادة الوعي المصرفي لدي مختلف فئـات المجتمع أصبحت المصارف تستقطب حجماً كبـيراً مـــن مدخـــرات الأفـــراد فـــي المجتمع، ومن ناحية أخري اتجاه رجال الأعمـــال والمنظميـــن إلـــي المصـــارف للحصول علي تمويل للنشاط الإنتاجي لهم ، وحازت البنوك ثقة الأفراد فـــي تعبئـــة المدخرات وتمويل الاستثمارات ، فجري قبول الشـــيكات المصرفيـــة فـــي تســـوية المدفوعات سحباً علي الودائع المصرفية (الجاريـــة) ، وبذلـــك أصبحـــت الودائـــع المصرفية الجارية أحد وسائل الدفع في المجتمع واستخدمت لتؤدي وظيفة النقود .

ونشير هنا إلي أن الودائع المصرفية تشمل كلا من **الودائع الأصلية** ، وهـــي المبالغ التي قام المودعون بإيداعها في البنوك وهي ودائع حقيقية ، غير أن هنـــــاك نوعاً آخر من الودائع تسمي **الودائع المشتقة** ، وقد أشرنا إلي مضمونها فيما ســبق، عندما أوضحنا أن البنوك تصدر سندات دين (قروض) أكثر مما يتواجد لديها مــــن ودائع حقيقية وهذه القروض تقيد كودائع لصالح أصحابـــها المقـــترضين ، وبذلـــك تتكون نقود الودائع من ودائع أصلية وودائع مشتقة ، ويطلق البعـــض علـــي نقـــود الودائع مصطلح النقود الكتابية أو النقود المصرفية .

وينبغي أن نفرق تماماً بين النقود المصرفيــة ، (نقــود الودائــع ، النقــود الكتابية) وبين استخدام هذه النقود أو الودائع عن طريق الشيك أو أمر التحويــل أو أمر الإضافة ، فالشيك والأوامر المصرفية انما هي وسائل استخدام النقود وليســت هي النقود المصرفية أو الكتابية .

كما أنه ينبغي أن نلاحظ الفارق الجوهري بين النقود الورقيــة (البنكنــوت) وبين النقود الكتابية (نقود الودائع) ، فليس ثمة شــك فــي أن إجــراء المبــادلات والتسويات والوفاء بالحقوق باستخدام النقود الورقية يتصف بالإلزام القــانوني بيــن أفراد المجتمع جميعاً ، لا يستطيع أحد أن يرفض قبول أوراق البنكنوت في إبــراء الذمم وتسوية الحقوق ، بينما الوديعة تمثل حقاً ثابتاً أو التزاماً في دفاتر البنــك ، ولا تتداول إلا عن طريق الوسائل المصرفية من الشيكات والأوامر ، ولاتمثــل وفــاءً قانونياً ملزماً لجميع أفراد المجتمع ، إذ يمكن لأحد الأشــخاص أن يرفــض قبــول الشيك أو الأوامر المصرفية في استيفاء حقه .

هذا ومع التطورات التكنولوجية في الاتصالات والمواصلات والميكنة الآلية تطورت وسائل تسوية المعاملات دون استخدام النقود الورقية فوجدنــا مــا يســمي بالصيرفة الالكترونية ، حيث يتم تسوية المعاملات ودفع قيمتها عن طريق اســتخدام شبكة الانترنت ، كما استخدمت وسائل أخري في التسويات بالربط الآلي بين البنوك ومنافذ البيع .

وظائف النقود

عرفنا فيما سبق أن النقود هي أي وسيلة للتبادل تتصف بالقبول العـــام فـــي المبادلات وتسوية الديون ، وقد تطورت أنواعها من النقود السلعية إلي المعدنية إلـي الورقية إلي الكتابية ، وأنها تتصف بخصائص مميزة لها وهي أنها تمثل قوة شـرائية عامة تعطي حاملها حقاً علي جميع السلع والخدمات في الاقتصاد القومـــي ، وهـــي بذلك تمارس تأثيراً علي النشاط الاقتصادي ، ونستعرض فيما يلي وظـــائف النقـــود علي النحو التالي :-

١- **النقود وسيط للتبادل** ، الوظيفة الرئيسية للنقود هـــي تســـهيل عمليـــة التبادل بين الأفراد ، عن طريق النقود يتخلي الأفراد عن السلع التـــي لا يحتـــاجون إليها مقابل وحدت من النقود ، كما أنه يقدمون خدماتـــهم مقـــابل الحصـــول علـــي وحدات من النقود يستخدمونها كقوة شرائية في الحصول عل يمـــا يحتاجونـــه مـــن السلع والخدمات لإشباع حاجاتهم ، كما أن المنتجين يحصلـــون علـــي قيمـــة مـــا يعرضونه من منتجات في صورة نقود ، وبعد استبعاد تكلفة الإنتاد يتبقي لهم ربـــح في صورة نقدية أيضاً .

واستخدام النقود كوسيط في المبادلة يعني تقسيم عملية التبادل إلي مرحلتين، الأولي التخلي عما لا يحتاجونه من السلع مقابل النقود ، والمرحلة الثانية اســـتخدام هذه النقود في شراء ما يحتاجونه ، لأن النقود لـــها القـــدرة علـــي شـــراء الســـلع والخدمات المعروضة ، وقد أدي ذلك إلي تعميق وإتساع التخصص وتقسيم العمـــل ، ومن ثم ارتفاع الإنتاجية وزيادة المعروض من السلع والخدمـــات واتســـاع نطـــاق التبادل ، وهذا يعكس المساهمة الفعلية لإستخدام النقود كأصل يدر خدماته التبادليـــة

للمجتمع وما يترتب عليها من إضافة حقيقية تتمثل في توفير الوقت والجهد وتلافي صعوبة المقايضة ، وتتحول كل المدفوعات العينية إلي مدفوعات نقدية ، مما يسهم في استخدام الموارد الاقتصادية في إنتاج السلع والخدمات سعياً لتحقيق الرفاهية للمجتمع .

ولا شك أن كفاءة النقود في القيام بوظيفتها كوسيط عام للتبادل إنما يتوقف علي توفر الثقة فيها من قبل الجمهور ، وهذه الثقة إنما تقوم علي توفر الاستقرار في قيمة النقود ، ولهذا ففي أحوال التضخم الجامح تفتقد النقود الثقة من الأفراد ويهجرونها إلي استخدام سلع عينية في التبادل .

٢ – النقود مقياس عام للقيمة : من الوظائف الأساسية للنقود استخدامها كمقياس عام للقيم أو بعبارة أخري كوحدة للحساب ، وذلك بنسبة السلع والخدمات إلي النقود والتعبير عن ذلك في شكل عدد من وحدات النقود كثمن يدفع مقابل التخلي عن هذه السلع والخدمات ، وبذلك نستطيع أن نحسب قيمة الأشياء في المجتمع في رقم واحد يعبر عن قيمتها النقدية ، وبذلك يمكن مقارنة قيم السلع بعضها ببعض ، فيمكن بذلك أن نعرف القيمة التبادلية للمنزل أو السيارة أو قطعة الأرض فيما تمثله كل منها من وحدات من النقود .

وقد رأينا أن احد أهم عيوب المقايضة هي صعوبة قيامها بوظيفة مقياس القيمة ، إذ أنه في ظل اقتصاد المقايضة سنحتاج للتعبير عن سعر أي سلعة بدلالة جميع السلع الأخري ، وإذا كان لدينا عدد كبير من السلع نسبياً فإننا نحتاج إلي أرقام فلكية من عدد الأسعار . لكن في ظل استخدام النقود كمقياس للقيم سيكون لكل

سلعة سعراً واحداً بالنقود مما يسهل من المبادلات ويخفض عدد الأسعار إلـــي مـــا يساوي عدد السلع حيث يكون لكل سلعة سعراً واحداً معبراً عنه بوحدات من النقود.

وقيام النقود بوظيفة مقياس للقيم يحقق فوائد مختلفة منها معرفـــة المركـــز المالي للشخص أو المشروع في نهاية فترة نشاط معين وبالتالي معرفة قدر الربـــح في شكل أرقام نقدية وكذلك معرفة التكاليف ... مما يسهم في الوصول إلي الرشـــد الاقتصادي .

٣ - **النقود كمخزن للقيم :** تعني هذه الوظيفة أن يتم اســـتخدام النقـــود لتخزين الثروة ، أو بعبارة أخري كأداة للإدخار والواقـــع أن هنـــاك العديـــد مـــن الأصول المالية والعينية التي تزاحم النقود في القيـــام بـــهذه الوظيفـــة ، فـــالأفراد يحصلون علي دخل يقومون بانفاق قدر منـــه علـــي شـــراء الســـلع ذو الخدمـــات ويحتفظون بقدر منه كمدخرات ، كذلك يمكنهم الاحتفاظ بهذا القدر من المدخـــرات في صورة غير نقدية أي في شكل أصول مالية مثل الديون أو الأسهم أو الســـندات أو وثائق صناديق التوفير ... ، أو في شكل أصول عينية مثل المبـــاني والأراضـــي والمجوهرات ... ، والمفاضلة بين هذه الأصول والأدوات الإدخارية يتوقـــف علـــي المزايا النسبية لكل واحد منها . فالنقود تتميز بسيولتها الكاملة ، فالنقود هي الســـيولة بذاتها ، بينما الأصول المالية تتصف بدرجة اقل من السيولة حيث يتم تحمل تكلفـــة لتحويلها إلي نقود ، وهذه التكلفة تكون عادة في شكل فقدان جزء من العائد أو تكلفـــة العمولات وخلافه .

أما الأصول الحقيقية كالأراضي والمباني فإن تكلفة تحويلـــها إلـــي ســـيولة ترتفع عن تكلفة تحويل الأصول المالية إلي سيولة ، فقـــد يـــترتب علـــي التحويـــل خسارة في القيمة أو انتظار وقت طويل .

كما يمكننا أن نقارن في هذا الصدد بين التغيرات في القيمة الحقيقية للنقــــود مقارنة بالأصول المالية والحقيقية ، وهذا أمر يتوقف علـــي الأحـــوال الاقتصاديـــة السائدة ، ففي أحوال التضخم تفقد النقود جزءاً من قوتها الشرائية ، وفي هذه الحالـــة تتميز عنها الأصول الحقيقية التي ترتفع قيمتها في التداول في أوقات التضخم .

النقود أداة للادخار :

مع وجود النقود كأداة للتبادل بين الأفـــــراد فـــي المجتمعـــات ، وكمعيـــار للمدفوعات الآجلة ، فقد استخدمت كوعاء للمدخرات ، بحيث صارت المدخرات فـــي صورة نقدية بدلاً من أن تكون في صورة سلعية ، حيث احتفظ الأفراد بمدخراتـــهم في شكل نقود بدلاً من أن تكون في صورة أصول ، وقد أدي ذلك إلي تعاظم قيمـــة المدخرات النقدية ، واتسع الاستثمار والتمويل الذي أخذ صورة نقدية ، حيث يمكـــن للأفراد في أي وقت تحويل مدخراتهم النقدية إلي سلع وأصول استثمارية .

وكفاءة قيام النقود بدورها كأداة للمدخرات يستلزم الاستقرار في قيمة النقـــود وعدم تعرضها للتغيرات الكبيرة في قيمتها الحقيقية ، وذلك شرط لتعاظم دور النقـــود في كونها أداة للمدخرات ، حيث إذا تعرضت القوة الشرائية للنقود للتدهور ، فـــإن الأفراد سوف يتجهون إلي الاحتفاظ بمدخراتهم في شكل أصـــول حقيقيـــة ، وذلـــك لتوفير الحماية ضد انخفاض ثرواتهم . وقد رأينا في بعض الحالات عنـــد تدهـــور القيمة الشرائية للنقود أن الأفراد يتجهون إلي الأصول الحقيقية كوعـــاء للمدخـــرات بدلاً من النقود .

(٢) النظام النقدي

التعريف بالنظام النقدي

يخضع تداول النقود في أي مجتمع لقواعد تنظيمية خاصة (يحددها القانون) تحكم اصدار النقود وشروط هذا الإصدار ، وتحدد وحدة النقود في التبادل والحساب ، وأنواع النقود والعلاقة بينها ومدي قوتها في الإبراء من الالتزامات .

ومن الواضح أن النظام النقدي يتمحور حول ما يسمي بالقاعدة النقدية التي تنظم إصدار النقود وكميتها ... ، وتحديد وحدة النقود التي يتم علي أساسها التحاسب في المبادلات الاقتصادية .

وتتلخص أهم أهداف النظام النقدي فيما يلي :

أولاً : توفير الكمية الملائمة من النقود للمبادلات الاقتصادية في المجتمع، وينبغي أن تتوفر آلية للنظام النقدي تحقق المرونة في الكمية النقدية بما يتوافق مع تطورات النشاط الاقتصادي ، وسرعة التجاوب مع هذه التطورات ، كما ينبغي أن تتوفر مرونة التحويل بين أنواع النقود المتداولة في المجتمع وذلك حتى يتوفر للأفراد حرية الاحتفاظ والتعامل بالأنواع المختلفة من النقود .

ثانياً : توفير الثقة في وحدة النقود داخلياً وخارجياً ، وذلك بإتخاذ السياسات التي تكفل التحكم في كمية ا لنقود بما يحفظ لها قوتها الشرائية ، وقد كان هذا الاستقرار في قيمة النقود يتم في حالة العملة الذهبية من الاستقرار في قوتها

الشرائية كسلعة ، أما في حالة النقود الورقية فإن هذه الثقة تأتي من الالزام القانوني لها في التعامل والسياسات النقدية الكفيلة بالحفاظ علي القوة الشرائية للنقود .

القاعدة النقدية

يقصد بالقاعدة النقدية المقياس الذي يتخذه المجتمع أساساً لحساب القيمة الاقتصادية لمقارنتها بعضها ببعض ، والغاية منها الحفاظ علي القيمة الاقتصادية للنقود (أو قوتها الشرائية) ، فإذا كان النظام النقدي من نوع النظام المعدني حيث العملة من الذهب فإن قيمة ما تساوية وحدة النقود من الذهب هي الوحدة المعيارية التي تقاس بها أو تقارن بالإضافة إليها القيمة الاقتصادية لسائر السلع في الخدمات والتبادل ، وبديهي أن قيمة وحدة النقود الذهبية في التبادل إنما تتوقف علي ما تدل عليه من المعدن الخالص الذي تحتويه ، أما مع استخدام النقود الورقية ثم النقود المصرفية فإن مفهوم القاعدة النقدية ينصب علي القيمة التي تنسب إليها وحدة النقد الوطنية ، فإذا كان وحدة النقد الوطنية هي الجنية مثلاً تنسب إلي الدولار الأمريكي فإن الدولار يمثل القيمة التي تعادل بها وحدة النقد ، ويكون الدولار هو المقياس الأخير للقيم الاقتصادية في هذا النظام النقدي ، ويصبح الجنية هو وحدة القياس والتحاسب النقدي في داخل المجتمع ، والدولار هو وحدة القياس والتحاسب في المبادلات التجارية الخارجية .

أما إذا كانت وحدة النقد الوطنية مستقلة ولا تتحدد قيمتها علي أساس عملة دولية أخري فإن قيمتها إنما تعتمد علي الثقة في السلطة النقدية التي تصدرها وقوة الإبراء القانونية لها في الوفاء بالإلتزامات ، ومقدرة الجهاز الإنتاجي للدولة .

وبجانب العنصر الأساسي للنظام النقدي المتمثل في قاعدة النقد التي سبق طرح مفهومها علي نحو منبسط ، فهناك نقود القاعدة النقدية ذاتها أو بعبارة أخرى وحدة النقد الرسمية المستخدمة في المبادلات النقدية ، مثل الجنية والدينار والدولار والريال ، وتكتسب شرعيتها في الحساب وإبراء الذمم من صفتها القانونية التي يسبغها عليها القانون ويمنحها قوة الإبراء المطلقة في الوفاء بالالتزامات ويجبر الدائن علي قبولها ، ومن توفر صفة النهائية لها بحيث لا يسمح بتحويلها إلى أي نوع آخر من النقود ، أي بغرض السعر الالزامي لها .

أنواع النظم النقدية

تبين لنا من الاستعراض السابق أن جوهر أي نظام نقدي هو الإعلان عن أساس قياس القيمة ، أي وحدة النقود والضوابط المنظمة لها في المبادلات وإجراء الحسابات للمعاملات .

وتنقسم النظم النقدية التي سادت في التاريخ الاقتصادي إلي نوعين : النظام السلعي والنظام النقدي .

النظم النقدية السلعية

النظام النقدي السلعي هو ذلك النظام الذي يكون فيه أساس تحديد القيمة هو كمية مسماه من سلعة معينة ، أو من سلعتين أو أكثر وتكون فيه القوة الشرائية لوحدة النقود محددة بالقوة الشرائية لما تمثله من سلعة .

وقد استخدم الإنسان نقوداً سلعية وبصفة خاصة من الحديد والنحاس كنقود ولكنها لم تستمر لفترة إلي أن أصبح الذهب والفضة هما الأشكال النقدية المعدنية ، ويعني ذلك أنه كان لدينا نظام المعدنين ، ونظام المعدن الواحد وسنتناول استعراض سريع للتعريف لكل منهما .

١ - نظام المعدنين :

نظام المعدنين هو ذلك النظام الذي تستخدم فيه المجتمعات الذهب والفضة في آن واحد كنقود ، حيث تتحدد في ظله قيمة الوحدة النقدية بالنسبة للمعدنين الذهب والفضة ، مع وجود علاقة ثابتة بين قيمة الوحدة النقدية وبين قيمة كل من المعدنين ، وفي عبارة أخري فإن نظام المعدنين كان يشتمل علي وحدات من النقود من الذهب ، ومن الفضة ، كما كان يتضمن سعر تبادل النقود الذهبية بالنسبة للنقود الفضية ، فالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً سارت علي نظام المعدنين في النصف الأول من القرن التاسع عشر حيث تحدد النسبة الرسمية لسعر العملة الذهبية إلي العملة الفضية هي ١ إلي ١٦ ، وهو ما يعني أن أوقية من الذهب تعادل السعر الرسمي ١٦ أوقية من الفضة وكانت دار السك تلتزم بهذه النسبة في شراء وبيع العملتين ، ولا يخفي أن العامل الأساسي في استقرار تداول المعدنين معاً هو استمرار تعادل النسبة بين قيمتهما السوقية والنسبة بين قيمتهما النقدية ، فإذا اختلفت هاتان النسبتان فإن المعدن الذي ترتفع قيمته السوقية عن قيمته النقدية يميل إلي الاختفاء من التداول ويبقي المعدن الرخيص بدلاً منه وفقاً لقانون جريشام الذي سبق تناوله بالشرح ، ويقتضي نظام المعدنين تحديد ما تمثله وحدة النقود من المعدن ، وحرية سك أي من المعدنين إلي نقد وذلك عند السعر الرسمي المحدد ، ولقد لعب نظام المعدنين دوراً هاماً في التاريخ النقدي في القرن التاسع عشر حيث ساد في البلاد الغربية باستثناء انجلترا ، حيث كانت انجلترا تعارض نظام المعدنين

وتتبع نظام الذهب منذ عام ١٨١٦ ، وقد كان لنظام المعدنيـــن أنصـــاره ، وتقـــوم حججهم علي أنه يفضل نظام المعدن الواحد حيث يزيد من حجم القـــاعدة القانونيـــة ومن ثم يصبح العرض الكلي للنقود أكبر منه في ظل نظام المعدن الواحد مما يمكـن من الوفاء بحاجات الجمهور ، كما يرون فيه مرونة وإلي ميل القوة الشـــرائية إلـــي الثبات النسبي ..

نظام المعدن الواحد

إن النظام النقدي المعدني الواحد هو نظام تتحدد فيه وحدة التحاسب النقـــدي علي أساس ما تمثله من المعدن الواحد ومن الأمثلة التي يطلق عليها نظام المعـــدن الواحد نظام الذهب أو الفضة ، فبالنسبة لنظام أو قاعدة الذهب فإن وحـــــدة النقـــود تساوي القوة الشرائية لوزن معين من الذهب وذلك بأن يحدد لوحـــدة النقـــود التـــي تتمتع بقوة إبراء مطلقة وزناً من الذهب يعادل عدد من الجرامـــــات مثـــلاً ، ومـــع ضمان استمرار وجود هذا التساوي بحيث يسمح بحرية تصدير الذهب واســـتيراده ، وأن تكون السلطات النقدية علي استعداد لشراء وبيع الذهب بكميات غير محـــــدودة وبسعر محدد ، وأن تتوفر حرية الأفراد في سك النقود المعدنية أي تحويل المعـــدن الذهبي إلي نقود ذهبية . وقد اتخذت قاعدة الذهب صـــــوراً مختلفـــة منـــها نظـــام المسكوكات الذهبية ، ونظام السبائك الذهبية ، ونظام الصرف بالذهب .

أولاً : نظام المسكوكات الذهبية

ويطلق البعض عليها تعبير نظام القطع الذهبية وقد ساد هذا النظام مختلـف البلاد التي أخذت بقاعدة الذهب حتي بداية القرن العشرين حيث توقف العمل به مـــع

بدية الحرب العالمية الأولي ثم انهياره في السنوات الثلاثين من القـــرن العشـــرين . ونظام المسكوكات الذهبية فيه يحدد وزن معين ومعيار معين من الذهــــب لوحــدة النقود ، أي أن العملة الوطنية ترتبط بالذهب فعلي سبيل المثال كـــان وزن الذهــب الصافي في الجنية الاسترليني ٧,٣ جراماً أو ما يقارب ٠,١٣ من أوقية الذهــــب ، وتتوفر لدي الأفراد حرية السك أي تحويل السبائك الذهبية إلي مسكوكات ، وحريــة الصهر أي تحويل المسكوكات الذهبية إلي سبائك ، وحرية استيراد وتصدير الذهــب كما يجب أن يتوفر في هذا النظام حرية تحويل العملات الأخري المتداولة إلي نقــود ذهبية بالسعر القانوني الثابت للذهب .

وتعني هذه الشروط استمرار النقد الذهبي كنقد أساسي في المبـــادلات فـــي المجتمع ، وذلك لأن ارتفاع السعر السوقي للذهب عن سعره النقدي القـــانوني مـــن شأنه أن يجعل الجمهور يتجه إلي صهر ما يحتفظون به مـــن مسـكوكات ذهبيـــة وعرضها للبيع في شكل سبائك للاستفادة من فــرق الســعرين ، وبذلــك ينخفــض الرصيد الموجود من المسكوكات ويزيد المعروض من السبائك حتي ينخفض ســـعر الذهب في السوق ويتعادل مرة أخري مع سعره القانوني .

وبنفس المنطق يتحقق هذا التساوي بين السعر السوقي والســـعر القـــانوني (النقدي) عندما يحدث ارتفاع في السعر القانوني عن السعر السوقي ، ممـــا يغــري الأفراد علي تحويل السبائك إلي مسكوكات إلي الدرجة التي تؤدي إلـــي انخفــاض المعروض من السبائك فيرتفع سعرها حتي يتعادل مرة أخري السعر السوقي للذهب مع سعره القانوني كما أن حرية استيراد وتصدير الذهب يؤدي إلي ضمـــان تعـــادل سعره في الأسواق الخارجية مع سعره في السوق الداخلي مع احتساب نفقات النقـــل والتأمين وغيره .

وقد كان لنظام الذهب كنظام نقدي مزاياه وعيوبه إلا أن أكبر عيوبه هي في آلية تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات وأثر تكاليف هذا التصحيح علـــي أداء الاقتصاد الوطني في الداخل ، فلنفترض أن دولة ما حققـــت عجــزاً فـــي مـــيزان مدفوعاتها فإن ذلك يؤدي إلي خروج الذهب من هذا البلد إلي الخارج لدفـــع قيمـــة الواردات مما يؤدي إلي نقص النقود الذهبية في الداخل فتتجه الأسعار والدخول إلـــي الانخفاض وذلك كشرط ضروري لاستعادة التوازن في مـــيزان المدفوعـــات عـــن طريق تشجيع الصادرات لانخفاض أسعارها وعن طريق تخفيض الاستيراد لارتفاع سعره مما يؤدي إلي استعادة التوازن في ميزان المدفوعات مرة أخري ، ويحـــدث العكس تماما في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات حيث يكفل بذلـــك نظـــام الذهب آلية ذاتية لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، إلا أن هذه الآليـــة تعنـــي تبعية الاقتصاد الوطني للاقتصاد الخارجي حيث أن أثر العجـــز الخـــارجي علـــي انخفاض الأسعار والأجور بالداخل يؤدي إلي الانكماش في الاقتصاد الوطنـــي بمـــا يعنيه ذلك من بطالة وانخفاض الأجور وتدهور الأسعار وإفلاس المشـــروعات ... وهذه الآثار أسوأ من حدوث الاختلال في ميزان المدفوعات ، وهـــي آثـــار غـــير مرغوب فيها في الاقتصاديات المعاصرة ، ومن ثم تكون آلية التوازن الخارجي فـــي ظل نظام الذهب متعذرة خاصة في ظل الاقتصاديات المعاصرة التي تتمـــيز فيـــها الأسعار والأجور بالارتفاع مع ميلها إلي الجمود في الاتجاه النزولي .

ثانياً : نظام السبائك الفضية

في ظل نظام السبائك الذهبية لا يتم تبادل المسكوكات الذهبية (في صـــورة وحدات من العملة المعدنية) وإنما تقوم السلطات النقدية بشراء ما يعرض من سبائك الذهب بسعر ثابت وتحتفظ به في خزائنها حتي تحول دون ارتفاع القيمـــة النقديـــة

للذهب عن القيمة السوقية ، ويحتفظ الذهب في تسوية المبـــادلات الدوليـة ، مـع استخدام أنواع أخري من النقود في المبادلات المحلية ، ولا توجد حرية تحويل هـذه النقود إلي ذهب ، إلا إذا بلغت مقداراً معينا لا يقل عـن وزن معيـن فمثـلا فـي بريطانيا عندما رجعت إلي قاعدة الذهب السبائك ، كان أصغر سبيكه يسمح للأفـراد بشرائها من السلطات النقدية تعادل ٧٥٧٥ دولاراً أمريكياً وفي انجلترا كان يحظـر تصدير السبائك الذهبية إلا إذا كان وزنها لا يقل عن ٤٠٠ أوقية .

وكان في الحقيقة أن بيع الذهب إلي الجمـهور يكـون لأغـراض معينـة كالأغراض الصناعية أو الوفاء بالالتزامات الخارجية .

وهكذا أتاح نظام السبائك الذهبية تركيز الذهب لدي السلطات النقديـة ممـا أتاح لها الفرصة لإدارة النقدية وللرقابة علي حركات الذهب . .

والمتتبع لتطور نظام الذهب يلاحظ أن التحول من نظام المسكوكات الذهبيـة إلي نظام السبائك الذهبية قد فرضته ظروف الاقتصاد في استخدام الذهب كمعـدن نقدي . والخشية من استنزاف رصيد الذهب لديها عن طريق تحويلي إلي مسكوكات ذهبية ، مما ينتج عنه عجز في هذه الدول عن توفير كميات الذهب اللازمة لمقابلـة احتياجات موازين المدفوعات ، وكذلك عجز كميات الذهب المتاحـة عـن الوفـاء باحتياجات التبادل المتزايدة .

ثالثاً : نظام الصرف بالذهب

في ظل هذا النظام فإن قيمة الوحدة النقدية لا تتحدد مباشرة علــــي أســـاس الذهب ، بل تكون مرتبطة بالذهب بطريق غير مباشر ، كأن ترتبط الوحدة النقديـــة بنسبة ثابتة مع الوحدة النقدية لعملة دولة أخري تسير علي نظام الذهب ، وبذلك فـإن المبادلات الداخلية كانت تتم بالعملة الورقية الالزامية ، وفي المبادلات الخارجيـــة لا يتم التعامل بالذهب ، ولكن علي أساس الذهب ، فمثلا ربط الجنية المصري بالجنيـــة الاسترليني ، والجنية الاسترليني كان يسير علي قـــاعدة الذهــب (نظـــام الســـبائك الذهبية) ، وذلك في فترة الاستعمار الانجليزي لمصر . ومثل ذلـــك كـــان التـــاجر المصري الذي يشتري في نهاية العشرينات من القرن الماضي ســـلعا مـــن تـــاجر انجليزي ، كان التاجر المصري يدفع القيمة بالجنيهات المصرية إلي البنك الأهلـــي المصري الذي كان يحول القيمة إلي التاجر الانجليزي علي أساس سعر ثابت بيـــن الجنية المصري والجنية الاسترليني ، فكانت المعاملة يجري تسويتها علـــي أســـاس الذهب ولكن بدون استخدام الذهب ، أي بدون تسليم وتسلم كميـــات مـــن الذهـــب ، ولكن العلاقة بين الجنية المصري والاسترليني كانت بنسبة ثابتـــة ، فـــي حيـــن أن الجنية الاسترليني يسير علي نظام الذهب (المسبائك) ، وبهذا كانت العملة المصريـــة ترتبط في تلك الفترة بطريقة غير مباشرة بالذهب .

وقد ساد هذا النظام في فترة الاســـتعمار ، حيـــث كـــانت البـــلاد التابعـــة (المستعمرة) ترتبط بدولة كبري متبوعة (الدول المســـتعمرة) ، كمـــا كـــان الحـــال بالنسبة للهند ومصر في علاقتهما بانجلترا ، حيث كان البنك المركزي في البلـــد التابع يتعامل مع الخارج بعملة أخري هي عملة البلد المتبوع الذي يسير علي قـــاعدة الذهب ، ويتم تسوية المعاملات الخارجية للبلع التابع استخداماً لعملة البلد المتبـــوع ،

وهذا التحول يتم بسعر ثابت حيث جرت العادة أن تحتفظ البلاد التابعة بأرصدتها الذهبية في عاصمة البلد المتبوعة (المستعمرة) . وبذلك يرتبط الاقتصاد التابع بالاقتصاد المتبوع كأنه جزء منه ، وبذلك كان يتم تعبئة الفائض الاقتصادي للبلد التابع وتوجيهه للبلد المتبوع ، واستثمار هذا الفائض فيه ولصالحه ، كما يعني تبعية عملة البلد التابع لعملة البلد المتبوع ، ويجعلها تتحمل تقلبات الميزان الخارجي للبلد المتبوع .

رابعاً : النظام النقدي الورقي

نظام النقد الورقي هو نظام يتم فيه تداول النقود الورقية غير القابلة للتحويل إلي ذهب أو إلي أي سلعة أخري ، وتستمد قوتها في إبراء الديون وتسوية المعاملات والالتزامات من القانون الذي يضفي علي البنكنوت الورقي قوة إبراء غير محدودة ، ولا يملك أحد المتعاملين في السوق رفض قبولها في تسوية الحقوق وإجراء المبادلات .

وتاريخيا ، كانت الحرب العالمية الأولي هي المناسبة التي انهارت فيها قاعدة الذهب ، لتحل محلها قاعدة العملة الورقية ، وذلك لأن تمويل الحرب لا يتناسب مع قاعدة الذهب ، وإنما تم من خلال إصدار كميات كبيرة من البنكنوت والنقود المصرفية .

ولا يعني ذلك أن تترك الدولة السلطات النقدية تصدر ما تشاء من كميات نقدية ورقية ، فعند إتباع قاعدة النظام الورقي الإلزامي تخضع الدولة عملية إصدار النقود لضوابط محددة تصدر من السلطة التشريعية ، تضمن التناسب بين الكمية

المصدرة من النقود وحجم الإنتاج القومي ، بما يحقق مصالح المتعاملين والاقتصاد القومي .

ويكون هذا التحديد (لكمية النقود المصدرة) إمّا بطريقة مباشرة ، أو بطريقة غير مباشرة ، وفي الطريقة المباشرة تضع الدولة حدا أقصي لكمية النقود المصدرة التي يملك بنك الإصدار القيام بإصدارها ، وفي الطريقة المباشرة ، يتحدد حجم النقود المصدرة بنوع من الغطاء النقدي الواجب توفره مقابل كل ورقة بنكنوت يجري إصدارها ، بأن يلزم تغطية الإصدار بالذهب والعملات الأجنبية والسندات الحكومية الوطنية والأجنبية . وحاليا لا يمثل الرصيد الذهبي إلا نسبة صغيرة من الاحتياطي .

ونظام النقود الورقية الالزامية لا تعرف أو تنسب قيمة وحدة النقود إل يسلعة أو معدن آخر ، ولكن تعرف بنفسها ، استنادا إلي الأساس القانوني الذي يمنحها الالزام والإبراء غير المحدود ، ولهذا ينبغي أن تفرق بوضوح بين نظامين فرعين ،

نظام النقود الورقية النائبة ، وفيه تستمد النقود الورقية قيمتها باعتبارها نائبة عن النقود المعدنية أو السلعية ، وهي بذلك تصدر بتعهد بقابليتها يدفع قيمتها من المعدن الذي تمثله .

نظام النقود الورقية الإلزامية ، وهو النظام الذي نحن بصدده حيث يستند تداول النقود الورقية علي القانون ، وتصير لها بذاتها ، بقوة القانون ، الإلزام في التعامل بها ، ويتوفر لها قوة الإبراء غير المحدودة ، فهي إذن نقود أساسية بذاتها ،

الزامية ، نهائية تمثل فسها ، وفي ظل هذا النظام تكون النقود الورقية هي النقود الإلزامية ، وهي وحدة التحاسب النقدية ، وتصبح نقود الودائع هي نقود اختيارية ، يتداولها الأفراد علي أساس القبول الاختياري العرفي لها في تسوية المعاملات . ولهذا يطلق البعض علي نظام النقود الورقية الإلزامية تعتبر النقود ، أو القاعدة ، الائتمانية ، لأن قيمتها القانونية تفوق قيمتها السوقية كورق تصنع منه ، بعكس النقود السلعية أو المعدنية ، حيث يكون لها قيمتها السوقية التي تساوي قيمتها النقدية ولهذا يقبل الأفراد علي التعامل بها ، ثقة في توفر قيمة ذاتية في الاستعمال ، (وقد يحدث أن تتدهور قيمتها في أوقات الحروب والتضخم فتكسد ، فتخرج من التعامل كنقود ، وهو موضوع له جوانبه الفقهية) ولهذا يطلق البعض قاعدة النقود الائتمانية (أي الورقية الإلزامية) مقابل قاعدة النقود السلعية .

وهناك العديد من الأسباب التي أدت إلي نشأة وانتشار نظام النقود الورقية الإلزامية ، منها ، المرونة الذي يتمتع بها بالمقارنة بالنظم النقدية الأخري ، حيث يستجيب وبسرعة مناسبة لاحتياجات التعاملات الاقتصادية ، ولا يتوقف علي المتاح من المعروض من الذهب أو من أي سلعة أخري كما هو الحال في النقود السلعية والذهبية ، كما يتمتع هذا النظام بالاقتصاد في النفقات ، حيث لا يتطلب يجنيب كمية معينة من الذهب أو من أي سلعة أخري ، وتركها بدون توجيهها إلي الاستعمالات المختلفة لها ، بل إن تكلفة إصدار النقود تكاد أن تصل إلي أدني مستوي لها في ظل نظام النقود الورقية .

وأخيراً ، يعد إصدار النقود مصدراً للإيرادات الحكومية ، وهو الفرق بين القيمة الاسمية للنقود المصدرة وبين تكلفة إصدارها ، ولكن هذا يمثل أحد مثالب النقود الورقية إذ لا يوجد أي كابح علي قدرة السلطات النقدية علي إصدار النقود ، مما يؤدي إلي الإفراط في إصدارها ، وخاصة في الدول النامية ، حيث تدفع

الحاجة إلي الأموال إلي طرق باب التمويل عن طريق الإصـــدار النقــدي بصفــة مستمرة ، لسهولته ، وهو الأمر الذي يوقد شرر التضخم ويخفض القــوة الشــرائية للنقود ويكبد الطبقات محدودة الدخل بكثير من التضحيات .

لكن ومن الواضح لنا أن النقد الورقي هو نقـــد محلـــي بطبيعتـــه تقـــرره السلطات النقدية النقدية المحلية داخل كل دولة علي حدة ، ويتداول داخل حدودهـــا، فكيف تجري في ظله المبادلات مع العالم الخارجي ؟ إن هذه المبادلات تجري عـــن طريق تقرير قابلية تحويل العملة الوطنية إلي عملات أجنبية بســعر صــرف بيـــن العملتين ، يتحدد في أسواق الصرف الحرة بالعوامل التي تحكم الطلـــب والعـــرض عليه ، والتي تنبثق من قوة الاقتصاد الوطني ممثلا في حجم صادراته ووارداته إلـــي العالم الخارجي ، وهذا أمر يتغير حسب الأوضاع الاقتصادية لكل دولة وظــــروف صادراتها ووارداتها ، ولهذا ، فالنقد الورقي الإلزامي لبلد ما لا يقدم معيارا للقيمـــة علي النطاق الدولي إلا إذا كان يلقي قبولا عاما فـــي تســـوية الالتزامـــات الدوليـــة والاحتفاظ به كعنصر أساسي في السيولة الدولية ، وذلك كالدولار الأمريكي .

(٣) النظام النقدي المصري

نعرض فيما يلي الملامح الرئيسية للنظام النقدي المصــــري فـــي العصـــر الحديث ، ونقسمه علي ثلاث مراحل ، علي النحو التالي :

النظام النقدي المصري قبل الحرب العالمية الأولى

يمكن بدء تاريخ النظام النقدي المصري في العصر الحديث إلى قرار الإصلاح النقدي الذي أصدره محمد علي في عام ١٨٣٤م ، وذلك بقصد القضاء علي الفوضي في النظام النقدي المصري ، حيث كانت تنتشر في التداول أنواع كثيرة من النقود الذهبية والفضية ، مصرية وأجنبية ، تختلف فيما بينها في الوزن والعياره ولم يكتب لهذه المحاولة النجاح ، ولكنها شكلت بداية الارتباط بنظام المعدنين (الذهب والفضة) .

ثم صدر مرسوم الإصلاح النقدي في نوفمبر ١٨٨٥م ، حيث استبدل نظام المعدنين بنظام المعدن الواحد كقاعدة للنقد في مصر ، واتخذ المشرع من الجنية وحدة للنقد في مصر ، وحدد ا لمرسوم وزن الجنيه بمقدار ٨.٥ جراماً من الذهب ، وجعل للمسكوكات الذهبية وحدها قوة إبراء غير محدودة في الوفاء ، مع السماح لدار السك بتحويل السبائك إلي مسكوكات للأفراد ، أما الفضة فقد تحدد دورها كعملة مساعدة ، وتقييد قوة إبرائها في حدود مبلغ جنيهين ، وحظر استيراد المسكوكات الذهبية والفضية من الخارج . ومع هذا فقد استمر واقع الحال في مصر يجري في « التعامل بالمسكوكات الذهبية الوطنية والأجنبية جنباً إلي جنب ، مع قصر التعامل بالمسكوكات الفضية الوطنية كعملة مساعدة . وذلك بسبب عدم كفاية المسكوكات الذهبية الوطنية ، ويلاحظ أن الجنية الانجليزي الذهبي كان هو عصب التداول النقدي في ذلك الحين ، أما الجنية المصري الذهبي فلم يتجاوز دوه» لعدم كفاية المسكوكات منه ، مجرد القيام نظريا بوظيفة وحدة الحساب .

هذا ، وكان قد تأسس أول بنك في مصر في عام ١٨٥٦م ، وكان يسمي (بنك مصر) ، وتأسس برأس مال انجليزي ، ثم انتشرت البنوك الأجنبية الأخري ،

حتي تأسس أول بنك مصري وهو بنك مصر في عام ١٩٢٠م ، ثم تأسس البنك الأهلي المصري في عام ١٨٩٨م ، برأسمال انجليزي في صورة شركة مساهمة ، ومركزه الرئيسي بالقاهرة ، وبمقتضي الأمر العالي في ٢٥ يونية ١٨٩٨م انفرد البنك الأهلي بامتياز أصدار النقود الورقية ، فظهرت النقود الورقية في مصر لأول مرة منذ ذلك التاريخ .

وقد حدد المرسوم القواعد المنظمة لعملية إصدار البنكنوت في مصر ، حيث نص المرسوم علي وجوب تغطية الإصدار ، بما يساوي النصف ذهبا ، والنصف الآخر سندات . ولم يعترف القانون لأوراق البنكنوت بقوة إبراء قانونية في الوفاء بالالتزامات وإنما ترك ذلك لاختيار الأفراد ، مع إعلان قبول الحكومة لها وفاء لما يستحق لها طرف الأفراد ، وباستخدامها في إجراء كافة المدفوعات للجمهور ، وفقاً لرغباتهم ، مع استمرار التعامل بالنقود الذهبية في تسوية المعاملات النقدية حتي قيام الحرب العالمية الأولي .

النظام النقدي المصري بعد الحرب العالمية الأولي

شهد النظام النقدي المصري تغيراً جوهرياً أثناء وفي أعقاب الحرب العالمية الأولي ، حيث فرض السعر الإلزامي للنقود الورقية في عام ١٩١٤م (مع إلغاء حق الأفراد في مطالبة البنك الأهلى - جهة الإصدار - بصرف قيمتها ذهباً) كما زادت أهمية نقود الودائع في التداول النقدي ، وانتقال النظام النقدي المصري من قاعدة الذهب إلي قاعدة الجنيهات الاسترلينية الورقة في عام ١٩١٦م ، بحيث أصبح الجنية المصري يرتبط بقيمة الجنيهات الاسترلينية ، مع قابلية تحويل الجنيهات الاسترلينية إلي جنيهات مصرية بسعر ثابت (٩٧,٥ قرش للجنيه

الاسترليني) وبطريقة آلية . وقد ترتب علي هذا الارتباط تبعية الأحوال النقدية في مصر للتطورات النقدية في انجلترا ، كما ترتب علي هذا الوضع نشوء مشكلة الأرصدة الاسترلينية ، التي تراكمت نتيجة إيداع الرصيد الذهبي (غطاء النقود المصرية المصدرة) لدي بنك إنجلترا ، وتراكم هذا الرصيد نظراً لتعذر نقل الذهب من إنجلترا إلي مصر بسبب ظروف الحرب العالمية الأولي ، وقد تكون هذا الرصيد أساساً من فوائض الصادرات المصرية عن الواردات ، وتكونت به وديعة خاصة لدي بنك إنجلترا ، حيث سمح آنذاك للبنك الأهلي المصري إصدار البنكنوت أو سحبه من التداول في مصر مقابل إيداع الذهب أو سحبه من وديعته الخاصة لدي بنك إنجلترا ، كما منحت البنوك الأخري العاملة في مصر حق سحب بنكنوت من البنك الأهلي المصري مقابل إيداعها ذهبا في بنك إنجلترا ، ولها أن تقوم بالعملية العكسية لذلك ، كما قام البنك الأهلي المصري بناء علي هذا الترخيص ببيع وشراء الحوالات الاسترالينية بسعر ثابت خصما علي رصيده الذهبي بلندن . ولهذا أخذت الأرصدة الاسترالينية لمصر تتراكم عاما بعد عام حتي بلغت نحو ١٥٠ مليون جنيه خلال الحرب العالمية الأولي ، و ٤٣٠ مليون جنيه في آخر عام ١٩٤٦م .

النظام النقدي المصري بعد الحرب العالمية الثانية

بعد تفاقم مشكلة الأرصدة الاسترلينية التي تراكمت لمصر علي انجلترا خلال الحرب العالمية الثانية حتي بلغ رصيدها ٤٣٠ مليونا من الجنيهات الاسترلينية في آخر عام ١٩٤٦م ، كان من الضروري تعديل نظام إصدار البنكنوت في مصر وقطع الصلة بينه وبين الجنية الاسترليني كاجراء محتم لضمان

عدم تفاقم مشكلة الأرصدة الاسترلينية في المستقبل ، مع السعي على تسوية هذه المشكلة .

فكان أن شهد النظام النقدي المصري في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عدة تغيرات جوهرية ، تمثلت في :

تعديل نظام إصدار البنكنوت (١٩٤٨ - ١٩٥٧م) ، ومفاوضات الأرصدة الاسترلينية (١٩٤٧ - ١٩٥٩) ، وتحويل البنك الأهلي المصري إلي البنك المركزي للدولة في عام ١٩٥١م ، ثم نقل ملكيته للدولة في عام ١٩٦٠م وتقسيمه في نفس العام إلي بنكين مستقلين (البنك المركزي المصري ، ويضطلع بمسئوليات البنك المركزي ، والبنك الأهلي المصري كبنك تجاري ، وتمصير البنوك الأجنبية في مصر في عام ١٩٥٧م ، ثم تأميم جميع البنوك في عام ١٩٦١م ، ثم وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣صدر قانون الاستثمار رقم ٤٧ في عام ١٩٧٤ ، الذي سمح بإنشاء فروع لبنوك أجنبية ، وبنوك مشتركة (بين الأفراد والحكومة) ، وفي تعديلات لاحقة علي قانون الاستثمار سمح للأجانب بتملك حصص في البنوك الوطنية ، حتي صار هيكل الجهاز المصرفي في مصر يتكون من : بنوك قطاع عام ، وبنوك منشأة وفقاً لقانون الاستثمار ، تشمل بنوك استثمار وأعمال ، وبنوك تجارية ، وفروع لبنوك أجنبية ، وبنوك مشتركة ، وبنوك أجنبية .

فبالنسبة لتعديل نظام إصدار البنكنوت في مصر ، فقد مهد له حدثان هامان، هما :

١ - انضمام مصر لصندوق النقد الدولي في عام ١٩٤٥م ، بمـا ترتـب عليه من تحديد قيمة الجنية المصري بالنسبة إلي الدولار والذهب لا بالنسبة للجنيـة الاستيرليني ،

٢ - خروج مصر من منطقة الاسترليني في عام ١٩٤٧م ، حيث انتـهي التحويل الآلي بين الجنية المصري و الاسترليني .

وصدر في عام ١٩٤٨م قانون يعدل نظام إصدار البنكنوت في مصر ، بما يحول دون تغطية عملية الإصدار بأصول استرلينية ، حيـث تغطـي الإصـدارات النقدية بأذونات علي الخزانة المصرية بالنسبة للجـزء المشـترط تغطيـة ذهبـاً ، وبسندات علي الحكومة المصرية أو مضمونة من الحكومة المصريـة أو أذونـات علي الحكومة المصرية بالنسبة للجزء المشترط تغطيته بأوراق مالية .

ثم صدرت تعديلات لاحقه خاصة بنظام إصدار البنكنوت في مصر ، فـي عام ١٩٥١م ، ثم في عام ١٩٥٧م ، وفي تعديلات أخـري تاليـه ، تعلقـت كلـها بخصوص وجوب تغطية الإصدار بالكامل بمكونات من الذهب) بنسبة ضئيلـة) ، ونقد أجنبي ، وصكوك أجنبية وسندات الحكومـة المصريـة وأذونـها ، وسـندات مصرية مضمونة من الحكومة ، وأوراق تجارية قابلة للخصم .

(٤) النظم النقدية في الوقت الحالي

لقد أسفر تطور أشكال النقود والنظم النقدية إلي النظام النقدي السائد حاليـا ، والذي يتسم بالخصائص التالية :

أولا : تشكل النقود الورقية (البنكنوت) الإلزامية ، أي غير القابلة للتحويل إلي ذهب ، المكون الرئيسي للنظام النقدي السائد حاليا ، ولم يعد هناك غطاء ذهبي للبنكنوت المصدر ، حيث لم تعد تحتفظ البنوك المركزية بنسبة تذكر من الغطاء الذهبي ، بل أن بنك انجلترا والبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لا يحتفظان بأي غطاء ذهبي علي الإطلاق ، وهذه النقود الورقية إنما تستمد صفتها كنقود من قوة القانون الذي يعطيها الإلزامية والإجبار في قبولها في إبراء الديون وسداد الالتزامات .

ثانيا : تشكل النقود المصرفية (نقود الودائع ، النقود الكتابية) ركيزة أساسية في التداول النقدي ، رغم أنها اختيارية ، أي أن القانون لا يلزم بها كأداة وفاء للإلتزامات ، ولكنها باتت تشكل الأهمية الأولي في وسائل الدفع في البلاد المتقدمة كالولايات المتحدة وكندا وغيرها من الدول الصناعية ، وتحتل المرتبة الثانية في وسائل الدفع في البلاد النامية ومن بينها مصر ، وهذا النوع من النقود يزداد انتشارا مع ازدياد الوعي المصرفي وتغلغل العادة المصرفية وتطور هيكل واردات النظام المالي ، وقد أشرنا سابقا إلي أن جزءا من النقود المصرفية إنما تأتي من عملية اشتقاق الودائع التي تقوم بها البنوك التجارية عند منح الائتمان ، وجزءا آخر منها مثل ودائع أصلية ، وتتصف النقود المصرفي بقابليتها للتحويل إلي نقود ورقية إلزامية ، ومن ثم تجد البنوك نفسها مضطرة للإحتفاظ باحتياطي من النقود الورقية الإلزامية في خزائنها لمقابلة طلبات السحب من العملاء .

ثالثا : بالإضافة إلي النقود الورقية والمصرفية هناك النقود المعدنية المساعدة ، والتي تشكل جزءا من الهيكل النقدي الحالي ، وهذه العملة المساعدة إنما تصدر بفئات صغيرة بغرض تسوية المعاملات الصغيرة علما بأنها لا تستمد

قدرتها على تسوية المعاملات من قيمتها المعدنية السلعية ولكن من قيمتها الأسمية التي يحددها القانون .

(٥) العرض النقدي

نري من الملائم أن نقدم مفهوماً مبسطاً للعرض النقدي والذي يفيدنا على مستوي التحليل النقدي وفي صنع السياسة النقدية ويعرف العرض النقدي (أو الرصيد النقدي) بأنه الكمية الإجمالية من النقود في الاقتصاد القومي في لحظة معينة ، أو كمية النقود المتداولة في الاقتصاد القومي في لحظة معينة .

وهناك عدة مقاييس للعرض النقدي تختلف من حيث مدي الشمول والاتساع، منها العرض النقدي بالمفهوم الضيق (وسائل الدفع الجارية) والسيولة المحلية (العرض النقدي بالمفهوم الواسع).

العرض النقدي بالمفهوم الضيق (وسائل الدفع الجارية)

وفقاً لهذا المفهوم يعرف العرض النقدي أو وسائل الدفع الجارية بأنه العملة أي البنكنوت والعملة المعدنية المساعدة التي في أيدي الجمهور ، أي النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي ، مضافاً إليها الودائع الجارية الخاصة (أي غير الحكومية)، وهما الوسيلتان اللتان يتم استخدامهما في المبادلات ، أي في دفع قيمة السلع والخدمات ، وقد تضمن هذا المفهوم الودائع الجارية لدي البنوك لأنها تقبل كثمن للسلع والخدمات في صورة الشيكات والأوامر المصرفية ، كما أنه يمكن تحويل قيمتها عند الطلب إلي نقود قانونية .

وبالتالي يمكن كتابة العرض النقدي بهذا المفهوم أي وسائل الدفع الجارية على النحو التالي :

العرض النقدي (وسائل الدفع الجارية = النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي + الودائع الجارية الخاصة)

وتختلف الأهمية النسبية لكل من البنكنوت والودائع الجارية حسب درجة تقدم المجتمع واعتماده علي العادات المصرفية في تسوية المدفوعات وإجراء المبادلات ففي البلاد المتقدمة تشكل الودائع الجارية النصيب الأكبر من المعروض النقدي ، حيث تشكل ما لا يقل عن نسبة ٧٥% في البلاد الصناعية المتقدمة حيث يتم إجراء مختلف المعاملات عن طريق الأدوات المصرفية . أما في البلاد النامية فلا يزال البنكنوت يمثل النسبة الأكبر من المعروض النقدي نظراً لضعف الوعي المصرفي والاعتماد الأساسي علي النقود الورقية الإلزامية في إجراء الصفقات .

العرض النقدي بالمفهوم الواسع (السيولة المحلية)

هذا المفهوم أشمل وأوسع من المفهوم السابق للعرض النقدي حيث يشتمل علي ما يستخدم من الأدوات النقدية كمخزن للقيمة بالإضافة إلي ما يستخدم منها كوسيط للمبادلات (وسائل الدفع) . ولهذا تشتمل السيولة المحلية علي العرض النقدي بالمفهوم الضيق بالإضافة إلي اشباه النقود ، وأشباه النقود هي الودائع الادخارية لدي البنوك ، وفي مصر فإن أشباه النقود تشمل الودائع الجارية وغير الجارية بالعملة الأجنبية .

وعليه يمكن كتابة معادلة السيولة المحلية علي النحو التالي :

السيولة المحلية = وسائل الدفع الجارية + أشباه النقود
= وسائل الدفع الجارية + الودائع غير الجارية بالعملية المحلية +
الودائع الجارية وغير الجارية بالعملة الأجنبية .

وتمثل أشباه النقود المكون الأكبر في هيكل السيولة المحلية ، حيث تبلغ نسبتها في مصر ما لا يقل عن ٨٥% من هيكل السيولة المحلية ، وبذلك فإن لها أهمية في التعرف علي مصادر التوسع في إنفاق الأفراد حيث أن مصدر التوسع في انفاق الأفراد لا يقتصر فقط علي وسائل الدفع الجارية بل يمكن القول بأن المصدر الرئيسي لتمويل التوسع في انفاق الأفراد إنما يكون من خلال أشباه النقود ، كما أنه يجب النظر بعمق إلي رصيد الودائع الجارية وغير الجارية بالعملة الأجنبية حيث يمكن أن يتم تحويل هذه الودائع إلي نقود محلية عند الحاجة .

الفصل الثاني

المؤسسات النقدية والمصرفية

يتضح لنا من الاستعراض السابق الارتباط الوثيق بين النقود والمؤسسات النقدية والمصرفية ، وذلك في ظل نظام أو قاعدة النقود الورقية الالزامية ، أو كما يطلق عليها البعض النقود الائتمانية ، التي تستمد قوتها في الإبراء للديون وإجراء المبادلات من القانون ، وليس بالاستثناء إلي قيمتها الذاتية ، والمؤسسات المصرفية هي المؤسسات التي تتعامل في الائتمان ، بل إن جوهر العمل المصرفي هو فن الائتمان .

ومن ناحية أخري ، وكما تبين لنا عند التعرض لمفهوم العرض النقدي أن نقود الودائع المصرفية تشكل جزء من هذا العرض ، يتعاظم هذا الجزء ، في الدول المتقدمة ، فيشكل النسبة الأكبر في هذا العرض ، و في عبارة أخري ، فإن خصوم البنوك التجارية ، علي وجه الخصوص ، تمثل احدي وسائل الدفع في المجتمع ، حيث يقبل الأفراد والمؤسسات - اختياريا - التعامل علي الودائع المصرفية في إجراء المبادلات واستيفاء الحقوق وسداد الديون .

وأخيرا ، فإن الجهة المختصة بإصدار النقود الورقية هي البنك المركزي ، وهي مؤسسة نقدية ومصرفية .

ومن هنا نلحظ الارتباط الوثيق بين دراسة النقود ودراسة المؤسسات النقديـة والمصرفية ، فلا تكتمل دراسة النقود بشكل صحيح دون دراسة المؤسسات النقديـــة والمصرفية ، فإذا كانت النقود يتمركز دورها في إجراء المبـــادلات ، فـــإن هنـــاك حاجة ماسة للائتمان في تنمية هذه المبادلات ، بما تؤدي إليه من ســـرعة وســـهولة تداول الحقوق ، وزيادة المقدرة المالية اللازمة لتوسيع النشاط الاقتصادي .

ولكي نفهم بشكل جيد دور المؤسسات النقدية والمصرفية فإنه ينبغي علينـــا أن نتعرض لمفهوم الوساطة ا لمالية ، وتعني الوساطة المالية عملية تحويل الأمـــوال من القطاعات ذات الفائض في الاقتصاد القومي إلي الوحدات ذات العجز ، وذلـــك عبر مجموعة من الأدوات المالية المباشرة وغير المباشرة ، وتتمثل هـــذه الأدوات في الأسهم والســـندات والأوراق التجاريـــة والبطاقـات الائتمانيـــة والودائـــع والشيكــات ٠٠٠وهي التي تصدرها المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفيـة، ويتم تداول هذه الأدوات في السوق المالي وهي تتكون من السوق النقدي (أي ســوق الأموال قصيرة الأجل) وسوق رأس المال (أي سوق الأموال طويلة الأجل) .

ولتوضيح عملية الوساطة المالية ينبغي أن نشير إلي أن الاقتصاد القومـــي يتكون من وحدات اقتصادية نطلق عليها مفهوم القطاعات الاقتصادية وتشمل هـــذه القطاعات القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع المـــالي والقطـــاع الحكومـــي ، ويتحدد دور القطاع المالي في جذب الفوائض المالية (المدخـــرات) مـــن القطـــاع العائلي أساسا ونقلها إلي قطاع الأعمال الذي يقوم بتوجيهها نحو مجالات الاســـتثمار المختلفة ، والأدوات المالية التي يتم من خلالها تعبئة المدخـــرات وتوجيهـــها إلـــي الاستثمارات وسيلتان :

الأولي ، مباشرة حيث تنتقل الأموال مباشرة دون وساطة المنشآت المالية (المصرفية وغير المصرفية) من خلال إصدار وحدات العجز لأسهم وسندات وقيام القطاع العائلي بشراء هذه الأسهم والسندات ،

الثانية ، غير مباشرة حيث تنتقل الأموال من وحدات الفائض إلي وحدات العجز عبر الوسطاء الماليين التي تقوم بإصدار أدوات مالية لجذب المدخرات من ناحية في صورة ودائع بأنواعها المختلفة ثم توجيه هذه المدخرات إلي وحدات العجز المالي أي مؤسسات الاستثمار من خلال القروض والمشاركات والتخصيم للأوراق التجارية ٠٠٠

وتلعب مؤسسات الوساطة المالية (المصرفية وغير المصرفية) دوراً حيوياً في هذا الخصوص حيث تطرح الأدوات المالية وفق تفضيلات وحدات الفائض ، كما أنها تخفض المخاطر وتنوع في معدل العائد علي المدخرات وفي آجالها وفي المبالغ ... ، كما أنها تتميز بقدرتها علي تجميع مبالغ ضخمة ثم تعيد توجيهها للعديد من وحدات العجز المالي التي تضطلع بالنشاط الاستثماري في المجتمع ، وتتيح مؤسسات الوساطة المالية هذه المبالغ في صورة أشكال عديدة من الإقراض والمشاركة بما يتلائم وحاجات المستثمرين حجماً وأجلا ومخاطرة ، وبالإضافة إلي تقديمها للخدمات المصرفية والمالية الأخري .

وهذا الدور الذي تلعبه مؤسسات الوساطة المالية في غاية الأهمية وقد كان من الصعب أن تتسع المبادلات والأنشطة الاستثمارية والإنتاجية بدون هذا الدور .

ويتحدد موقع المؤسسات المصرفية في هذا الإطار في التعامل مع الأدوات المالية قصيرة الأجل أساساً فيما يطلق عليه السوق النقدي حيث يتكون العرض في

هذا السوق من المدخرات قصيرة الأجل ، بينما يمثل جانب الطلب على الأموال من القروض الممنوحة للمستثمرين .

وفيما يلي نتناول دراسة المؤسسات النقدية والمصرفية .

(١) البنوك التجارية

البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تتخصص في جذب مدخرات قصيرة الأجل وتوجيهها للأنشطة الاستثمارية والتجارية مع تقديم الخدمات المصرفية . وهي بذلك تعمل في مجال الوساطة المالية ، لكنها تتميز عن غيرها من مؤسسات الوساطة بأنها تصدر نقود الودائع التي تستخدم كأداة دفع في إجراء المبادلات ، وتعتبر أحد مكونات العرض النقدي ، فضلا عما تقوم به هذه البنوك من اشتقاق الائتمان .

لعله من المناسب في شرح طبيعة وأنشطة البنوك وتوضيح وظائفها أن يتم ذلك من خلال دراسة وتحليل ميزانية البنك التجاري ، ولكن قبل أن نبدأ في ذلك نقدم استعراضا تاريخيا لنشأة البنوك .

النشأة التاريخية للبنوك الحديثة : من المعروف أن البنوك لم تنشأ دفعة واحدة علي النحو الذي نراه الآن ، بل كانت وليدة تطور طويل ، بدأت مع كبار التجار الذين كانوا موضع ثقة الأفراد فأودعوا لديهم أموالهم وحصلوا مقابلها على شهادات بإيداعها مقابل عمولة يحصل عليها هؤلاء التجار ، كما حدث نفس الأمر مع الصاغة الذين كان يلجأ إليهم الأفراد للكشف عن جودة النقود المعدنية أو بيعها

لهم ثم تطور الأمر بأن أودعوا لديهم الأموال مقابل شهادات إيداع ، وبذلك جمع هؤلاء الصاغة بين مهنتهم وأعمال الصرافة والصرف ، وقد اكتشف هؤلاء التجار والصاغة والصيارفة أنه يمكن لهم إقراض جزء من الأموال المودعة لديهم ، حيث لاحظوا أن أصحابها لا يقبلون علي سحبها لفترات طويلة ، كما أنهم قاموا بالإضافة إلي ذلك بإصدار شهادات إيداع أكثر مما لديهم من أموال ، وقد انتقلت هذه الشهادات بالتظهير من شخص إلي آخر وصارت تقبل في تسوية المبادلات ، واحترف هؤلاء التجار والصيارفة اصدار هذه الشهادات مقابل عمولات ومنح القروض مقابل فوائد وكانت هذه هي البداية لوظائف البنوك كما تؤديها البنوك الحديثة وتطور الأمر فتحول هؤلاء التجار والصيارفة إلي شركات وامتد عملهم خارج نطاق بلادهم وتنوعت خدماتهم واستخدمت فيها الأوراق التجارية وخصمها علي نطاق واسع خاصة في البنوك الانجليزية التي افتتحت لها فروع في المستعمرات ، وقد اتخذت هذه البنوك شكل الشركات المساهمة حيث استطاعت تجميع موارد ضخمة والتمتع بثقة المتعاملين وازدات قوتها في البناء الاقتصادي كما بدأ تنوع في التخصص في أعمال البنوك .

ميزانية البنك التجاري

تشتمل ميزانية البنك التجاري علي جانبين الموارد والاستخدامات ، أي مصادر الأموال في جانب الخصوم ، واستخدامات الأموال في جانب الأصول ، وتتمثل مصادر الأموال في الودائع والاقتراض ورأس المال ، وذلك في جانب الخصوم ، أما استخدامات الأموال في البنوك فيتمثل في الائتمان (بأنواعه قصير ومتوسط وطويل الأجل) والاستثمار في الأوراق المالية والأرصدة السائلة في الخزائن ولدي البنك المركزي .

وفيما يلي شيء من التفصيل لدراسة ميزانية البنك التجاري

الأصول	الخصوم
١ - نقود سائلة أ - في الخزينة ب- لدي بنوك أخري ٢ - أرصدة لدي البنك المركزي ٣ - أذونات خزانة ٤ - أوراق تجارية ٥ - قروض وسلفيات (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل) ٦ - أوراق مالية ٧ - استثمارات ٨ - أصول ثابتة ٩ - أصول أخري	١ - موارد ذاتية أ - رأس المال المدفوع ب - الاحتياطيات القانونية والخاصة جـ - الأرباح ٢ - الودائع بأنواعها أ - تحت الطلب ب - لأجل جـ- ادخارية ٣ - الاقتراض من بنوك أخري ٤ - خصوم أخري
الإجمالي	الإجمالي

أولا : مصادر الأموال (الخصوم المصرفية)

تستمد البنوك التجارية الأموال من مصدرين :

الأول : مصدر داخلي ، وهي الأموال المملوكة للبنك وتتمثل في رأس المال والاحتياطيات بأنواعها .

الثاني : مصدر خارجي ، ويتمثل في أرصدة الودائع بأنواعها بالإضافة إلي لجوء البنك إلي الاقتراض من البنك المركزي أو البنوك الأخري .

رأس المال والاحتياطيات :

يشكل رأس مال البنك مع الاحتياطيات المصدر الداخلي للأموال في البنوك، ولكن هذا المصدر لا يمثل في البنك التجاري نسبة كبيرة من إجمالي الخصوم أو الأصول ، ولا تتعدي هذه النسبة ١٠% من إجمالي الخصوم .

وتجميع رأس المال هي الخطوة الأولية لإنشاء البنك ولا غني عنها لبدء النشاط المصرفية ، ويعتبر رأس مال البنك ولا غني عنها لبدء النشاط المصرفي ، ويعتبر رأس مال البنك واحتياطياته حماية للمودعين وغيرهم من الدائنين ، كما أنه يمثل حماية في أوقات الخسائر العرضية ، ويظهر متانة المركز المالي للبنك ومدي قدرته علي فتح فروع له في المناطق الجغرافية ، كما أنه يمكن المنشأة المصرفية من تحمل المخاطر ، والتي تعتبر سمة مميزة وصفة ملاصقة للعمل المصرفي . وقد شهدت التطورات المصرفية الحديثة اهتماماً متزايداً برأس مال البنوك واحتياطياتها كأحد المعايير الهامة للحكم علي الملاءة المالية للبنك ، وفي التعديل الأخير في قانون البنك المركزي المصري اشترط توافر حد أدني من رأس المال في مصر لا يقل عن ٥٠٠ مليون جنيه ، ولقد شكلت المخاطر المصرفية المتزايدة والإفلاسات التي حدثت في البنوك في الخارج والتعثر المصرفي في العديد من البلاد النامية والمتقدمة علي حد سواء إعطاء أهمية لمصادر الأموال الذاتية الممثلة في رأس المال والاحتياطيات ، وذلك لتخفيف مستوي المخاطر المصرفية .

الودائع :

ومن أهم مصادر الأموال في البنك التجارية ، حيث تمثل ن سبة لا تقل عن ٧٠% من إجمالي الخصوم ، (بلغت نسبة ٧٥% في البنك الأهلي المصـــري فـــي عام ١٩٩٩م) . وتتنوع هذه الودائع من حيث مصدرها القطاعي ، القطاع الحكومـي أو العائلي أو الأعمال أو الخارجي ، وإن كانت ودائع قطا الأعمال تشكل المصـــدر الرئيسي للودائع ، كما يمكن أن تكون الودائع خاصة بالقطاع المصرفية ، حيث مـن من المعتاد أن تودع البنوك مبالغ لدي بعضها البعض وبعملات مختلفة ، وهو مــا يطلق عليه (الودائع ما بين المصارف) .

وتنقسم الودائع بالبنوك التجارية إلي :

- **الودائع الجارية (تحت الطلب)** : وهي المبالغ التي يمكن لأصحابها ســحبها في أي وقت أو تحويلها الفوري من حساب إلي آخر ، ولا تحصـــل علـــي عائد في أي وقت أو تحويلها الفوري من حساب إلي آخـــر ، ولا تحصـــل علي عائد غالباً ، ويتم التعامل عليها بالشيكات - عادة ، أو بأوامر التحويـل المصرفية .

- ودائع آجلة : وهي ودائع لأجل ، ولا يمكن سحبها قبل هذا الأجل ، (ثلاثـة شهور ، أو ستة شهور ... الخ) ، ودائع باخطار فسبق قبل الســحب بمـدة معينة ، وتحصل الودائع الأجلة علي سعر فائدة ، يتغير مع أجـل الوديعـة وسعر الفائدة السوقي . وهذا ويجري العمل حالياً في البنوك علي الســماح

بحسب الودائع الآجلة قبل استحقاقها مع حرمان المودع من الفوائد المستحقة .

- **ودائع ادخارية** . وهي خاصة بالمدخرات الصغيرة ، ويمكن السحب والإيداع عليها ، وتحصل علي فائدة مخفضة .

هذا ، وقد أدي التطور في البيئة المصرفية في السنوات الأخيرة إلي حدوث ثورة في نظم الودائع ، بحيث لم تعد تحكمها نظم الودائع التقليدية ، فظهرت أنواع جديدة من الودائع تجمع بين مزايا كل من الودائع الجارية والأجلة والادخارية في آن واحد ، مثل حساب NOW ، وشهادات الإيداع قصيرة الأجل ، واستخدام الشيكات في سداد الالتزامات خصما من حساب الادخار ، كما هو الحال فيما يعرف بخدمة ATS ، ... الخ .

بالإضافة إلي هذا التطور ، فهناك تطور آخر هو الاتجاه نحو التعامل بأسعار الفائدة المتغيرة باختلاف أشكالها ، وهو ما أدي إلي تغيرات في تكاليف وإيرادات البنك وأرباحه الصافية .

- كما مثلت شهادات الإيداع ذات مواعيد الاستحقاق المتعددة ، والتي لا تخضع غالباً للحدود القصوي لسعر الفائدة تطوراً هاماً في مجال جذب الموارد الخارجية ، وفق احتياجات البنوك ، ما تتصف به هذه الشهادات من القابلية للتسييل في أي وقت في سوق النقد .

- وتظل عملية فتح الحساب الجاري لدي البنك التجاري وظيفـــة محوريـــة ، حيث يتمكن المتعامل من تسوية معاملاتـــه ، إضافـــة وخصمـــاً ، علـــي الحساب الجاري ، سواء بالشيكات أو باستخدام وسائل الدفـــع الالكترونيـــة والتي تعتمد علي استخدام التكنولوجيا الالكترونية حيث إرسال بيانات فـــي رسالة الكترونية مشفرة من خلال شبكة الانترنت ، وهذه الآلية الالكترونيـــة شأنها في ذلك شأن الشيك الورقي ، أداة لتداول النقود المصرفية ، وتســـوية المعاملات في الحسابات المصرفية للمتعاملين .

ولا يقتصر دور البنوك التجارية علي فتح الحساب الجاري بمناسبة وديعـــة حقيقية ، وإنما يقوم البنك بتوفير هذه الخدمة بمناسبة وديعة ائتمانية ، وهي الودائـــع التي تقوم البنوك باشتقاقها عند قيامها بمنح القروض واستخدامها في فتح الحســـاب الجاري للمعامل .

الاقتراض من بنوك أخري ، تعتبر القروض التي يحصل عليها البنك مـــن البنوك الأخري عند نقص السيولة لديه أحد مصادر توفير الأموال في البنوك ، وقـد يكون البنك المركزي هو الذي يقوم بالاقراض ، حيث يمـــارس دوره فـــي توفـــير السيولة للبنوك التجارية عند الحاجة ، كما يوفر السيولة عند ت عرض أحد البنـــوك أو القطاع المصرفي لأزمة سيولة . كما قد يكون الاقتراض من بنـــوك محليـــة أو خارجية . وفي الغالب تكون هذه القروض لآجال قصيرة .

وقد ازدادت أهمية هذا المصدر في البيئة المصرفية الحديثة ، حيـــث نجـد كميات ضخمة من الأموال يتم تبادلها في صـــورة قـــروض بيـــن البنـــوك لتلبيـــة احتياجاتها .

خصوم أخري ، وتشمل هذه الخصوم عدداً من الالتزامات الأخـــري مثـــل التعاملات مع البنوك الأجنبية والبنــوك المراســلة والأرصــدة الدائنـــة الأخـــري والضرائب والفوائد المجنبة ... الخ .

ثانياً : استخدامات الأموال (الأصول المصرفية)

ويقصد بها أشكال استخدامات الأموال المتاحة للبنــك ، وتشــمل الأصـــول والموجودات التي يملكها البنك أو التي تستحق طرف الغير ، وتتنوع فتشمل البنـــود الآتية :

نقود حاضرة ، وهي النقود السائلة التي يحتفظ بها البنك في خزائنه أو لـدي البنوك الأخري لتوفير السيولة اللازمة لمواجهة السحب النقدي لعملائه والاحتيـــاط في مواجهة أي سحب مفاجيء للودائع أو المسحوبات النقدية بكميات كبيرة ، وتمثـل الأرصدة النقدية الحاضرة الاحتياطيات الأولية أمام التزامات البنك قبل المودعين .

وينقسم الاحتياطي النقدي إلي **قسمين : احتياطي نقدي مطلوب** يتحدد بنسـبة الاحتياط النقدي إلي إجمالي الودائع والتي يحددها البنـــك المركـــزي ، **والاحتيـــاط النقدي الإضافي** وهي المبالغ السائلة فوق نسبة الاحتياطي والتي يحددها البنك وفقـــاً للظروف الاقتصادية السائدة وطبيعة وهيكل الودائع لديه . **وتشمل الأصول النقديـــة: النقدية في خزائن البنك والحسابات الجارية** لدي البنوك الأخري والودائع الالزاميـة لدي البنك المركزي ، والشيكات والحوالات مستحقة الدفع .

أذونات الخزانة ، أذونات الخزانة عبارة عن ســـندات حكوميـــة قصـــيرة الأجل، أي ديون علي الحكومة تصدر في شكل سندات قصيرة الأجل ، وتتمتع هـذه

الأذون بدرجة كبيرة من السيولة نتيجة لإمكانية خصمها لدي البنوك أو تسييلها في سوق الخصم .

وهذه الأذونات يكون لها عائد يتمثل في الفرق بين سعر الاسترداد وسعر الشراء ، وهو سعر فائدة محسوباً علي أساس المبلغ والأجل الزمني ، وبذلك تتصف هذه الأذونات بالعائد والسيولة .

وتوظف البنوك جانباً هاماً من مواردها في هذه الأذونات ، حيث أن الجزء الأكبر من مصادر الأموال لدي البنوك وهي الودائع مصادر قصيرة الأجل بطبيعتها حيث لها حق السحب عند الطلب أو بعد آجال قصيرة .

أوراق تجارية مخصومة ، الأوراق التجارية هي الكمبيالة والسند الإذني وهي عبارة عن صكوك تتضمن أمراً أو التزاماً بدفع مبلغ من المال يستحق السداد بعد فترة زمنية محددة قصيرة الأجل ، وتتميز هذه الأوراق بخصائص وهي القابلية للتظهير والقابلية للخصم . وتعني القابلية للتظهير انتقال ملكيتها من شخص إلي آخر بالتنازل كتابة علي ظهرها ، أما القابلية للخصم فتعني قيام البنوك التجارية بدفع قيمتها للتجار نقداً مقابل خصم مبلغ تحصل عليه هذه البنوك علي أن تحصل هذه البنوك علي قيمتها عند أجل استحقاقها ، وفي البلاد المتقدمة مالياً توجد مؤسسات متخصصة في تحويل هذه الأوراق إلي سيولة في أي وقت ، ولذلك تمثل هذه الأوراق التجارية المخصومة أصولاً سائلة نسبياً لدي البنوك التجارية حيث يمكن تحويل قيمتها إلي نقود في فترة زمنية قصيرة .

القروض والسلفيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل ، تمثل أرصدة القروض والسلفيات بأنواعها أغلب أصول البنك التجاري ، ويتركز أغلب هذه

القروض في القروض قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل ، وهو رأس المال المطلوب لتمويل دورة إنتاجية (مواد خام - سلعة - سيولة) كما توجه البنوك التجارية جزءا من قروضها للقطاع العائلي لتمويل شراء السلع المعمرة أو غيرها من الأغراض ، أما الإقراض طويل الأجل لتمويل الأصول الثابتة لقطاع الأعمال فيمثل نسبة صغيرة في إجمالي القروض ، ويعتبر النشاط الإقراضي للبنوك التجارية هو المصدر الرئيسي لإيراداتها من الفوائد ، وتتمثل أرباح البنوك في الفرق بين الفوائد المدينة والتي تحصل عليها من المقترضين والفوائد الدائنة التي تدفعها للمودعين .

والعمل الأساسي للبنوك التجارية هو التعامل في أوراق الدين قصيرة الأجل لا في أوراق الاستثمار ، وتشمل أوراق الدين القروض والأذونات والأوراق التجارية والسندات المخصومة ، وفي مصر تبلغ أرصدة الإقراض والخصم للعملاء في بنوك القطاع العام نحو ٥٨% في المتوسط من إجمالي الموارد المتاحة للتوظيف في هذه البنوك ، وأن العائد الصافي من الفوائد يمثل نحو ٤٠% من صافي الإيراد لهذه البنوك .

وتمنح البنوك القروض والسلفيات لضمانات مختلفة منها :

- **قروض وسلفيات بضمانات عينية** ، مثل العقارات والمحاصيل الزراعية والبضائع والأوراق المالية ، أو بضمان رهن كمبيالات أو أية ضمانات عينية أخري .

- **قروض بضمانات غير عينية** ، كالضمان الشخصي أو بدون ضمانات اعتمادا علي المركز المالي القوي للعميل .

وتختلف القروض في شروطها التي تمنح بها من حيث سقف الائتمـــان أي مبالغ القروض القصوي التي يكون للعميل الحق في سحبها ، وسعر الفـــائدة علـــي مبلغ القرض ، والضمانات المطلوبة ..

ويؤثر نشاط البنوك التجارية في منح القروض علي الاستثمار القومي حيـث يؤدي توسعها في منح القروض وإنخفاض الفوائد عليها إلي رفع مستوي الاستثمار.

الأوراق المالية والاستثمار ، وتتمثل الأوراق المالية في صكــوك الأســهم والسندات طويلة الأجل ، والفرق بين السهم والسند أن السهم وثيقة بملكيـــة ، أمــا السند فهو وثيقة دين ، وتخصص البنوك جزءاً من مواردهـــا فــي شــراء أســهم وسندات لتكوين محفظة أوراق مالية ، حيث تحصل الأسهم علـــي ربــح ، بينمــا تحصل السندات علي فائدة دورية ثابتة ، كمـــا أن هــذه الأوراق الماليــة تتنــوع أغراضها ، فقد يكون البنك يقصد إلي التعامل في هــذه الأوراق لتحقيــق مكاســب رأسمالية أي ربح من عملية الشراء والبيع لهذه الأوراق المالية ، وتسمي في هـــذه الحالة أوراق مالية بغرض البيع ، وهناك نوع آخر وهي الأوراق الماليــة بغــرض الاحتفاظ ، حيث يقتنيها البنك بغرض الحصول علي العائد الدوري ، كما تتميز هـذه الأوراق بالسيولة حيث يمكن بيعها عند اللزوم في السوق المالية ، بشــرط تواجـد بورصة نشطة للأوراق المالية .

أما الاستثمار ، فتتمثل في قيام البنك بإنشاء وتمويل تأســيس مشــروعات إستثمارية تثبت دراسات الجدوي لها ربحية متوقعة مرتفعة في المستقبل ، وعادة مـا تكون مساهمة البنوك في هذه المشروعات بالإشتراك مع بنوك أو مؤسسات ماليـــة أخري .

الخدمات المصرفية ، تقدم البنوك بالإضافة إلي الأنشطة السابقة مجموعــة الخدمات المتنوعة لعملائها ، المصرفية والماليـــة والاســـتثمارية ، مثـــل إصــــدار الشيكات ، وتحويل الأموال ، وبيع وشراء العملات الأجنبية ، وإصــــدار خطابـــات الضمان ، وفتح الاعتمادات المستندية ، وتحصيـــل ودفـــع الفوائـــد والإيجـــارات وكوبونات الأسهم والسندات ، وإدارة محافظ الأوراق الماليـــة ، وتقديـــم خدمـــات الاستشارات بأنواعها وتأسيس والترويج للمشروعات الاستثمارية ... الخ .

وقد شهد هذا النشاط تحولاً عن الدور التقليدي للبنوك ، وذلك بالتوسع فـــي الأعمال المالية والابتكار في التطور واستحداث أنواع جديدة مــــن الخدمـــات ... ، حتي ان إيرادات البنوك من هذا النشاط أصبحت تمثل نسبة مرتفعـــة فـــي جملـــة الإيرادات ، وبلغت في البنوك المتقدمة نحو ٥٠% من صافي الإيرادات .

الأنشطة خارج الميزانية Off – balance-sheet Banking

قدمنا فيما سبق شرحاً لأنشطة البنوك التجارية وذلك من واقع تحليل هيكـــل ومكونات وبنود الميزانية ، أي مصادر الأموال واستخداماتها ، وهي عمليات ماليـــة فعلية تتم في صور إقراض أو اقتراض أو تملك أصول وموجودات ســـائلة وغـــير سائلة ولذلك تظهر تلك العمليات في الميزانية من خلال تأثيرها بالزيادة أو النقـــص علي أحد بنود الميزانية .

لكن هناك عمليات وأنشطة مصرفية ومالية تقوم بها البنـــوك التجاريـــة ولا تظهر في الميزانية ، حيث إن هذه العمليات لا يترتب عليها تدفق أموال من وإلـــي المصرف وتسجيلها في الدفاتر وخصمـــها أو إضافتـــها علـــي أحـــد الأصـــول أو

الخصوم، إنما تمثل التزامات عرضية (احتمالية) ، فمثلا قيام البنك بمنح قرض يسجل في جانب الأصول ويترتب عليه زيادة رصيد القروض في الميزانية بقيمة هذا القرض ، أما التعهد بمنح قرض فهو التزام عرضي ، (خصوم عرضية) ، حيث إنه التزام بإمداد أموال مرتبط بتحقيق شرط معين ، ومن ثم لا يظهر في الميزانية إلا إذا تم بالفعل منح القرض ، إما إذا لم يتحقق الشرط فلن يتم منح القروض ولن يتم تغير في الأصول أو الخصوم .

ويمكن تقسيم العمليات خارج الميزانية إلي :

١ - **الالتزامات** ، ومن أمثلتها خطوط الائتمان ، الذي هو وعد من قبل البنك بإقراض مبلغ معين من المال لأحد العملاء وفق شروط محددة ، وفي ظل ظروف معينة ، ويمكن للبنك الرجوع عن هذا الوعد في أي وقت في ضوء تغير ظروف المقترض ، ومثاله تعهد البنك بمنح العميل مبلغ مليون جنيه لمدة سنة .

٢ - **الضمانات** ، ومن أمثلتها خطابات الضمان بأنواعها المختلفة ، ولنأخذ مثالا منها في صورة خطاب الضمان الذي يصدر من البنك لتسهيل عمليات التجارة الدولية ، حيث يقدم البنك المحلي تعهدا للمصدر الأجنبي بدفع مبلغ معين متي توافرت شروط معينة (وصول مستندات البضاعة مطابقة للمواصفات والمكيات المتفق عليها) منصوص عليها في شروط التعاقد أو شروط فتح الاعتماد، وهذا التعهد هام في انتظام وتوسع الصفقات الدولية بين المستوردين المحليين والمصدرين الأجانب ، ولولا ذلك ما أقدم المصدر علي شحن البضاعة وإرسالها دون الحصول علي مستحقاته مسبقا ، وفي نفس الوقت فإن المستورد المحلي لا يطمئن إلي إتمام الصفقة في مواعيدها وبالشروط والمواصفات المتفق عليها إلا بعد

وصول مستندات الشحن ، وهو ما يتحقق في وجود البنك وتعهده ، ومن هنا فإن تعهد البنك يوفر الثقة لكل من المستورد المحلي والمصدر الأجنبي .

ويلاحظ هنا أن خطابات الضمان بهذا الشكل تعتبر أحد أشكال الأنشطة المصرفية خارج الميزانية ، فعند وصول مستندات الشحن وقيام المستورد بالتأكد من مطابقتها للمواصفات واستلامه للسلعة ، فإن يبادر في سداد التزاماته في وقتها المحدد (عادة ما يكون هناك ائتمان موردين ، أي وجود فترة سماح نحو ٦٠ يوما بعد الاستلام لسداد الثمن) ، وبذلك لا يترتب علي تعهد البنك تدفقات أو دفع مبالغ مالية من أموال البنك للمصدر ، بل إن الذي قام بالدفع هو المستورد المحلي ، وما البنك إلا وكيل عنه .

٣ - **معاملات في سوق الصرف** ، ومثالها لعقود الآجلة ، وعقود المقايضة ، والعقد الآجل هو اتفاق بين طرفين علي صفقة ولكن يتأجل تنفيذها إلي المستقبل (أي مؤجل لفترة) ، وذلك ما يحدث كثيرا في عقود الصرف الآجلة ، حيث يتفق البنك مع متعامل علي قيام البنك بتوفير مبلغ محدد من عملة ، وليكن مليون دولار في وقت آجل (بعد ثلاثة شهور من الآن) ، وبسعر محدد للدولار يبلغ ٦,٥ جنيه للدولار ، مقابل حصول البنك علي عمولة مقابلة توفير هذه الخدمة ، وبذلك يطمئن المتعامل إلي ثبات سعر الدولار ، وإلي توفر المبلغ عند احتياجه له بعد ثلاثة شهور لتغطية ثمن صفقة ، وفي نفس الوقت فإنه ليس مطلوبا منه تجنيب المبلغ من الآن لمدة ثلاثة شهور .

أما لماذا تعتبر العقود الآجلة من قبل العمليات المصرفية خارج الميزانية ، فلأن هذا التعهد من قبل البنك لن يترتب عليه تدفق أموال الآن من خزينة البنك ، وهذا مجرد تعهد ، والذي يحدث في الواقع ، أن العميل بعد ثلاثة أشهر ، إذا ما

وجد أن سعر الدولار أقل من السعر المتفق عليه مع البنك أو يساويه فإنه لا يطلب تنفيذ الوعد من البنك ، وحتي مع ارتفاع سعر الدولار في السوق بأكثر من السعر المتفق عليه في العقد الأجل المشار إليه ، فإن هذه العملية تسجل في وقتها كعملية عادية من عمليات البنك التي تقع ضمن عمليات الميزانية ، لكن هذا التسجيل يتم عند حدوث ذلك في الأجل المحدد ، أما عند توقيع عقد البيع الأجل ، فتكون من قبيل العمليات خارج الموازنة .

وإذا انتقلنا بعد ذلك إلي عقود مقايضة العملات ، فهي عقود تبادل بين العملات المختلفة ، وهي عملية ذات شقين ، الأول ، الاتفاق علي عملية شراء عملة مقابل عملة أخري (دولار مقابل ين) في وقت محدد ، الثاني : الاتفاق علي عملية عكسية (بيع الدولار مقابل الين) أو إعادة الشراء في وقت لاحق ، والسعر الذي يتم به التبادل يتفق عليه منذ البداية . والبنوك تقوم بهذا النشاط حتي تستطيع ملائمة احتياجات عملائها عبر فترة زمنية معينة ، فهي تشتري العملة التي تحتاجها الأن مقابل ما لديها من فائض من عملة أخري ، ثم بعد فترة تقوم بعملية عكسية لشراء ما سبق بيعه ، ولكن يتم ذلك في صفقة واحدة تشمل العمليتين البيع والبيع العكس (أو الشراء) ، ومن الواضح أن العملية الثانية التي ستتم في المستقبل هي التي تعتبر من العمليات خارج الميزانية .

ذكرنا فيما سبق أن البنوك التجارية تتعامل في الائتمان قصير الأجل ، فـــي جانبي الميزانية ، في جانب الخصوم ، التي يتمثل أكبر مصدر لها فـــي الودائـــع ، ومعظمها قصيرة الأجل ، وقابلة للسحب في أي وقت ، وفي جانب الخصوم ، حيـث يتمثل الوزن النسبي الأكبر في القروض بأنواعها .

ويلاحظ أن المخاطر أساسية في العمل المصرفي ، فالودائع قابلة للسـحب ، كمصدر ، واستخدامها في شكل قروض ، وهي لها آجال ، ويصعب أن لم يسـتحيل طلبها قبل وقت السداد المحدد ، فضلا عن احتمالات تعسر بعض العملاء ، وهـــو احتما سيتحقق في الواقع لظروف السوق والاقتصاد القومي ... الخ .

ولهذا ، كان علي الفن الصرفي التعرض للطريقة الفعالـــة لتحديـد هيكـل الأصول والخصوم ، وذلك للتعامل مع المخاطر التي هي سمة العمل المصرفـــي ، والتي تأتي كما ذكرنا من احتمالات السحب للودائع ، احتمالات الإفـــلاس وضيـــاع القروض الممنوحة ، احتمالات عدم القدرة علي تسييل بعض أصول البنك .

أسس تحديد هيكل الأصول

ترتب البنوك التجارية أصولها تنازليا حسب درجة سيولتها ، فنجد أنها تبـدأ بالنقدية في الخزائن ولدي البنوك وتنتهي بالأصول الثابتة ، ولكن يلاحـــظ العلاقـــة العكسية بين السيولة والربحية .

فالنقدية في الخزائن أكثر الأصول سيولة ، بل هي السيولة بعينها ، ولكنـــها لاتحقق أية ربحية ، أي أن النقود ، أو السيولة الكاملة لاتولد دخلا ولا أرباح ، فـإذا انتقلنا عبر الأصول إلي بند آخر ، وهو الأوراق التجارية المخصومة ، نجـد أنـها تتصف بدرجة من السيولة ، حيث يمكن تحويلها إلي نقد ، أي إلي سيولة كاملـــة ، بإعادة خصمها لدي البنك المركزي أو بيعها في سوق الخصم ، وهي تحقق دخــلا يعادل قيمة الخصم عن الفترة ، أو القروض فلا تتصف بالسيولة ، ولكنها أصل يـدر دخلا ، بل هو المصدر الرئيسي ، إذا فهناك تعارض بيـــن الســيولة والربحيـة ، والسيولة مطلوبة للوفاء بطلبات السحب من الودائع ، والربحية هــدف المؤسســات المالية .

ولهذا ، فعلي البنك أن يوظف الفن المصرفي في تحقيق المعادلة الصعبـــة للملائمة بين السيولة والربحية .

والعوامل التي تحد هيكل الأصول ، هي :-

١ - الاعتبارات القانونية الإلزامية

ويقصد بها خضوع البنوك التجارية لمجموعة من القواعد الملزمـــة التـي تنظم شكل الأصول والخصوم ، ومنها :

- نسبة الاحتياطي النقدي ، وهي نسبة من أرصـــدة الودائـع لـدي البنـوك التجارية ، يتم الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية لدي البنــك المركــزي ، فمثلا قد تكون هذه النسبة ١٥% ، بمعني أن البنك الذي لديه ودائع قدرهـــا

١٠٠٠ مليون جنيه ، عليه الاحتفاظ بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه لـــدي البنـــك المركزي ، وهذه النسبة ملزمة لجميع البنوك التجارية العاملة .

- نسبة السيولة ، وهي تعني ضرورة احتفاظ البنوك التجارية بأصول ســـائلة من إجمالي أصولها تبلغ مثلا ٢٠% من إجمالي الودائع ، وذلـــك لمقابلـــة السحب من الودائع عند الطلب الزائد عن الحد المتوقع ، وهي نسبة أيضـــا ملزمة للبنوك التجارية .

- حدود قصوي لإقراض العميل الواحد ، بحيث لا يتعدي ما يحصـــل عليـــه العميل الواحد نسبة ٢٥% من رأس مال البنك ، وذلك لتقليل المخـــاطرة ، التي تنتج عن احتمال تعصر العميل .

- حدود قصوي للاستثمار في الأسهم ، وذلك في حدود رأس مـــال البنـــك ، وذلك ما تتصف به الاستثمارات في الأسهم من طول الأجل .

- حد أدني لرأس مال أي بنك ، وذلك لتقوية القاعدة الرأسمالية ورفع قدرتـــه علي مواجهة الأزمات .

٢ - اعتبارات السيولة :

ويقصد بها احتفاظ البنك بنسبة من الأصول السائلة بين إجمـــالي أصولـــه ، وذلك لتوفير قدرة للبنك لمواجهة احتمالات سحب المودعين وتوفير السيولة الكافيـة، وتعني السيولة للأصل التحول إلي نقد سائل ، بدون تأخير وبدون خسارة ، ولـــهذا تأتي النقدية في أعلي الأصول السائلة ، بل هي السيولة بذاتها ، ثم الودائـــع لـــدي البنوك الأخري ، ثم الأوراق التجارية ، ثم القروض ، وأخيرا فإن الأصول الثابتـــة

كالعقارات والأراضي أصول قليلة السيولة ، نظرا لأنه لا يمكن بيعها في وقت قصير وبدون خسائر في قيمتها .

وتقسم الأصول وفق هذا الغرض إلي :

احتياطيات أولية ، وتشمل النقدية في الخزائن ، والاحتياطيات لدي البنك المركزي ، والودائع الجارية لدي البنوك ، والشيكات تحت التحصيل .

والاحتياطيات الثانوية ، وتشمل الأوراق التجارية المخصومة ، وأذونات الخزانة ، حيث إنه يمكن تحويلها إلي سيولة في سوق الخصم ، أو في سوق الأوراق المالية . وتمثل خط الدفاع الثاني بعد الاحتياطيات الأولية لمواجهة حالة سحب غير متوقعة ، تؤدي إلي استنفاذ الاحتياطيات الأولية .

٣ - اعتبارات الربحية :

ويقصد بها الأنشطة والأصول التي تستهدف منهاالبنوك تحقيق إيرادات مالية ، وذلك لأن البنوك مؤسسات مالية اقتصادية ، تسعي إلي تحقيق الربح ، ويتحقق هذا الربح عن طريقة أنشطة التمويل والاستثمارات بالفرق بين الفائدة علي الودائع والفائدة علي الاقراض أو الربح من الاستثمارات ، أو عن طريق الخدمات المصرفية ، حيث يتولد الربح بالفرق بين الإيرادات من الخدمات المصرفية ومصروفات توفير هذه الخدمات (الأجور والمصروفات الإدارية الأخري) .

ومعيار الربحية في البنوك هام لقياس كفاءة الأداء ، وتوفير احتياطيات لتدعيم القاعدة الرأسمالية وجذب رأس مال جديد والتوسع في الفروع والخدمات

المصرفية ، وتحسين مستوي هذه الخدمة وتطويرها وتوظيف التكنولوجيا الحديثة فيها .

وهناك مؤشرات متنوعة لقياس كفاءة ربحية المصارف ، منها معدل العائد علي إجمالي الأصول ، أو علي الأصول الإيرادية (بعد استبعاد الأصول السائلة) ، معدل العائد علي الإيرادات ، تكلفة الجنية ربح ... الخ .

ويلاحظ ، وهذا هام ، التعارض بين هدفي الربح والسيولة ، فالأصول الإيرادية تتصف بانخفاض السيولة ، والأصول السائلة تتصف بانخفاض الربحية ، فالنقدية في الخزائن تتصف بالسيولة الكاملة لكن ربحيتها صفر ، والقروض تولد إيرادات ولكنها لا توصف بالسيولة ..، والفن المصرفي والإدارة الكفؤة هي التي تحقق المزيج المثالي الذي يوفر السيولة الملائمة ، والربحية العالية .

٤ - اعتبارات الأمان :

العمل المصرفي عمل ذو مخاطر ، ويعني ذلك عدم القدرة علي توفير الضمان الكامل ، أو الأمان التام ، حيث إن النشاط الرئيسي لتوليد الإيرادات هو الإقراض ، والإقراض هو تدفق أموال حالية للعملاء في مقابل استردادها مع فائدتها في المستقبل ، ولكن هذا احتمال غير مؤكد الوقوع ، فقد يتعسر أحد المقرضين ، أو يهرب بالأموال ، أو لا يستطيع سداد الفوائد ، أو .. الخ .

وكل استثمار بصفة عامة يتضمن درجة معينة من المخاطر ، في شكل خسارة متوقعة ، تختلف حسب نوعية الاستثمار ، ولكن المسلم به أن الاستثمارات ذات الربحية العالية تتسم عادة بدرجة عالية من المخاطرة .

وسياسة تحديد هيكل الأصول يجب أن تضع في حسـبانها تحقيـق درجـة كافية من الأمان ، بجانب الربحية والسيولة ، وهي أهداف متعارضة ، ينبغي لذلـك الوصول إلي الهيكل الملائم للأصول . الذي يحقق هذه الأهداف أو الغايات الثلاثة.

أسس تحديد هيكل الخصوم :

كان الحديث السابق عن جانب الأصول وكيفية التوصل إلي هيكل للأصـول يحقق السيولة والربحية والأمان ، والآن نعرض للجانب الآخر من الميزانية وهـي الخصوم ، وتسعي إدارة البنك التجاري إلي تحديد هيكل للخصوم يحقـق السـيولة والربحية والأمان . ويتم ذلك بالبحث عن توفير مصادر للأموال أقل تكلفة وأكـثر أمانا وفي نفس الوقت تؤثر إيجابيا علي الربحية . فمثلا إذا احتاج البنك إلي نقديـة فبدلا من بيع أحد أصوله أو خصم أوراقه التجاريـة أو الماليـة فإنـه يمكـن لـه الاقتراض من بنوك أخري بشروط غير مكلفة أو بتكلفة تقل عن خسارته من بيـع أصوله أو خصم أوراقه ، كما يمكن أن يلجأ إلي السوق الماليـة لتوفـير مصـادر تمويل لفرصة استثمارية مربحة .

وفضلا عن ذلك فإن هناك اعتبارات قانونية ملزمة بالنسبة لـرأس مـال البنك ، تتمثل في مقررات لجنة بازل في مرحليتها الأولي والثانية والتـي تشـترط معايير للملاءة المصرفية ، وذلك بنسبة رأس المال إلي إجمالي الأصول الخطـرة أو اشتراط توفر حد أدني لرأس المال .

كما أن هناك بعدا آخر في تحديد هيكل الخصوم ، وهو المقارنة تكلفة كـــل خصم بآخر ، والمفاضلة بين شروط الاقتراض وعائد الودائع وطلـــب رأس مـــال إضافي .

الترابط بين هيكل الأصول والخصوم :

لقد شهد البيئة المصرفية تطورات عميقة ، فرضت آثارهـا علـى مفـاهيم وأساليب العمل المصرفي ، نلحظ ذلك من التطور مـــن مفـــهوم إدارة الأصـــول ، وإدارة الخصوم بشكل مستقل إلي الانتقال نحو إدارة الأصول والخصــــوم معـــا ، وذلك لوجود ترابط وآثار متبادلة بينهما ، فهيكل الأصول يؤثر علي هيكل الخصـــوم والعكس صحيح ، وكل منهما يؤثر علي السيولة والربحية والأمان ، وقد أدي ذلـــك إلي إتجاه الإدارة المصرفية الحديثة إلي الموازنة بين الأصول والخصـــوم ، وإلـــي قياس حساسية كل منهما للآخر ، والعمل علي تغيير هيكلي الأصـــول والخصـــوم معا، وتتنوع الاستراتيجيات في هذا الصدد ، وجدنا مدارس علمية حديثة تســـتهدف علاج ثغرة الربح ، وعلاج ثغرة الأرصدة ، من خـــلال أســاليب تقيـس درجـــة المخاطرة وتكلفتها .

وقد ساعد علي ذلك الابتكارات الحديثة المصرفية ، التي شملت كلا مـــن أدوات الأصول والخصوم معا ، ومثالها في جانب الأصــــول : ابتكـــارات توفـير السيولة في شكل مبادلات القروض وتستنيد الأصـــول ، ... الـــخ ، وفـــي جـــانب الخصوم الأدوات الجديــــدة فـــي حقـــوق الملكيـــة ، وأدوات الديـــن ذات الفـــائدة المعومة...الخ .

المخاطر المصرفية :

تبين لنا مما سبق أن الصناعة المصرفية تتسم بدرجة عالية من المخـاطر ، وهو ما أثبتته الخبرات المصرفية ، حيث شاهدنا ظاهرة إفلاس المصارف في البلاد الصناعية المتقدمة مثل أمريكا واليابان ، وفي دول أمريكا اللاتينية كمثـال للـدول النامية وفي بلدان جنوب شرق آسيا كمثال لدول النمور الآسيوية ، وكذلـك التعـثر المصرفي الذي تعاني منه كثير من البنوك في الدول النامية .

ونستعرض بطريقة مبسطة أشكال المخاطر المصرفية :

١ - مخاطر السّيولة :

أخطر ما يواجه المصارف هو زيادة السحب عن الإيداع ، مما يؤدي إلـى نقص السيولة المتاحة لدي البنك التي توفر القروض ، وهي النشاط الرئيسي للبنك ، أو تعجز عن تلبية طلبات المودعين ، والبنك ينبغي عليه دائما أن يكون متأهبا لمنـح القروض ورد الودائع ، والتي يعرف علي وجه الدقة متي وأين وكيف يتم سـحبها ، أو حجم وتوقيت القروض المطلوبة . ويواجه البنك هذا الموقف إما عن طريق بيـع والتخلص من بعض الأصول ، أو عن طريق زيادة اقتراضه ، وقد يـترتب علـي ذلك خسائر في قيمة الأصول المباعة ، أو ارتفاع في تكلفة الاقتراض ، مما يؤثـر علي انخفاض ربحية البنك .

٢ - مخاطر الائتمان :

وتحدث نتيجة توقف أو عدم قدرة العمـــــلاء المقــترضين علـــي الوفـــاء بالتزاماتهم قبل البنك ، ومن ثم تتراكم الديون الرديئة والمعدومة لدي البنك ، وتزداد خسائره ، وقد يترتب علي ذلك إفلاس البنك .

وهناك من الأساليب المصرفية العلمية التي يتخذها البنك لمواجهة المخــاطر الائتمانية ، منها : تنويع محفظة القروض ، من حيث الآجال ، ومـــن حيــث عــدد المقترضين ، أو من حيث الصناعة أو القطاع أو النشـــاط الاقتصـــادي أو التنويـــع الجغرافي ... الخ ، وذلك بهدف تشتيت المخاطرة وتوزيعها علي عــدد كبــير مـــن القروض المختلفة ، مما يقلل من مخاطر إفلاس عميل أو أكثر .

وأيضا من أساليب مواجهة مخاطر الائتمـــان الدراســـة الجيـــدة للعمـــلاء المقترضين وذلك بتوفير المعلومات الكافية والصحيحـــة عـــن العمـــلاء والفـــرص الاستثمارية وظروف السوق الحالية والمستقبلية ومما يمكن البنك من ترشيد قراراته الإقراضية للعملاء والدراسة الميدانية لهم والسجل الائتماني في تعاملهم مع البنـــوك ومدي انتظامهم في السداد ومستوي إدارتهم ..

كما يمكن أن تلجأ البنوك و خاصة في القروض الكبيرة والمخاطر المرتفعـة إلي أسلوب المشاركة المصرفية أي تقديم القرض بواسطة مجموعـــة مـــن البنـــوك وليس بنكا واحدا .

٣ - مخاطر السوق

وتعرف بالتقلبات في القيمة السوقية للأصول وسعر الصرف وسعر الفـائدة، فمثلا إذا كان لدي البنك في محفظة أصوله سندات وارتفع سعر الفائدة ، فإن القيمـة السوقية لهذه السندات تنخفض بفعل ارتفاع سعر الفائدة في السوق ، وكذلك إذا كـان لدي البنك أرصدة من النقد الأجنبي فإن إنخفاض سعر الصرف لها يؤدي إلي تحمل البنك لخسائر في تقييم أرصدة هذه العملات ، وهكذا تؤثر أوضاع السوق وتقلباتـه علي القيمة البيعية للأصول ويتولد عنها خسائر في حسـاب الأربـاح و الخسـائر وهناك من الأساليب الحديثة ما يمكن إتباعها لتقليل المخاطر السوقية وذلك بـاللجوء إلي عقود المقايضة والتحوط ضد التقلبات السوقية وتحقيق التوازن بيـن الأصـول والخصوم .. الخ .

البنوك التجارية وخلق الائتمان :

البنوك التجارية مؤسسات مصرفية تتعامل في الودائع والائتمـان قصـير الأجل ، وتتميز بأن ودائعها الجارية يتعم التعامل بـها ، كـأدوات دفـع لتسـوية المبادلات ، حيث إن لها القبول الاختياري بين المتعاملين علي قبولها كأداة للوفـاء بالديون وإبراء الذمم . ولهذا ، تدخل الودائع الجارية ضمن مقياس عرض النقود فـي المجتمع ، بالمفهوم الضيق .

وقد ترتب علي هذه الخاصية ، وهي أن الأرصدة الدفترية فـي حسـابات البنك من قبيل النقود الائتمانية ، أن البنك التجاري يمكن له أن يخلق نقـود ودائـع جديدة ، تفوق ما لديه من ودائع أصلية تم تغذيتها بنقود ورقية الزامية ، وذلك عـن

طريق تكرار عمليات منح القروض ، وتكوين وديعة بها أو بجزء منها ، وهكــذا ، تتوفر للبنك التجاري اشتقاق الائتمان بطريقة تبلغ أضعاف قيمة الوديعــة الأصليــة الأولية .

وهذه القدرة علي خلق نقود ودائع جديدة تتوفر في الواقع للنظام المصرفــي في مجموعة ، وليست لبنك واحد منفرد ، دون البنوك الأخـــري ، ولتبسـيط هـذا لموضوع ، نعرضه في شكل متسلسل علي مرحلتين ، **الأولي** : حالة وجود بنــك تجاري واحد في النظام المصرفية ، **والثانية** ، حالة وجود أكثر من بنك تجاري .

ففي الحالة الأولي ، حالة وجود نظام مصرفي يعمل فيــه بنـك تجــاري بمفرده ، وهو بذلك البنك الوحيد الذي يتعامل معه جميع الأفــراد فــي المجتمــع ، فلنفرض أن أحد الأشخاص قام بإيداع مبلغ نقدي ١٠٠٠ جنيه في هذا البنك كوديعــة تحت الطلب ، وهو ما يظهر في ميزانية البنك علي النحو التالي :

أصول	ميزانية البنك	خصوم
١٠٠٠ جنيه نقدية		١٠٠٠ ودائع

فإذا افترضنا أن نسبة الاحتياطي النقدي التي يحددها البنك المركــزي هــي ٢٠% ، فإن ذلك يتطلب أن يحتفظ البنك بمبلغ ٢٠٠ جنيه كاحتياطي نقــدي ، أمــا باقي الوديعة وقدره ٨٠٠ جنيه فإن البنك سيقوم بإقراضها (لأن هذا نشاط البنــك ، وسيدر عليه أرباحا) ، فإذا قام البنك بمنح قرض لعميل بمبلغ ٨٠٠ جنيــه ، وهــذا العميل قام بفتح حساب جاري له في هذا البنك ، علي أن يعطي شيكان بقيمــة مــا ينفقه علي مشروعه علي حساب هذا في البنك ، وهنا تظهر ميزانية البنــك علــي النحو التالي :

أصول	ميزانية البنك	خصوم
١٠٠٠ جنيه نقدية		١٨٠٠ جم ودائع
٨٠٠ جنيه قرض		١٠٠٠ جم وديعة أولية
		٨٠٠ جم وديعة مشتقة

ويمكننا أن نتصور أن هذا العميل الذي حصل علي القرض قام بشراء مواد خام لمصنعه من شخص آخر ، مقابل شيك ، وأن هذا الشخص الآخر قد قام بإيداع قيمة الشيك في حساب له في البنك ، وهذا لن يغير شيئا من ميزانيته ، وذلك لأن الوديعة المشتقة (الإضافية) ظلت كما هي ، وإن تغير صاحبها من الشخص الأول إلي شخص آخر .

وإذا تأملنا في الميزانية سنجد أنه لا يزال هناك نقدية فائضة تزيد عن نسبة الاحتياطي القانوني المطلوبة (فالودائع تبلغ ١٨٠٠ جنيه ، مطلوب احتياطي لها بمبلغ ١٨٠٠ × ٢٠ر = ٣٦٠ جنيه) بمبلغ ١٠٠٠ - ٣٦٠ = ٦٤٠ جنيه ، سيحتفظ البنك منها بنسبة ٢٠% كاحتياطي والباقي سيقرضه إلي عميل ثالث ، وذلك في شكل حساب جاري لدي البنك ، وهذا العميل بدوره سيتعامل علي هذا الحساب عن طريق الشيكات التي يحصل عليها الموردون الذين يتعاملون معه ، وهؤلاء بدورهم سيقومون بتحويل الوديعة بموجب الشيكات إلى حساب لمصالحهم وهكذا تتكرر عمليات الإقراض والإيداع ... ، وبعملية حسابية نجد أن إجمالي الودائع والتوسع في القروض يمكن تصويرها حسابيا في الجدول التالي :

الودائع	القروض	الاحتياطي النقدي
١٠٠٠	٨٠٠	٢٠٠
٨٠٠	٦٤٠	١٦٠
٦٤٠	٢١٥	١٢٨
٥١٢	٤٠٩,٦	١٠٢,٤
- -	- -	- -
- -	- -	- -
٥٠٠٠	٤٠٠٠	١٠٠٠

ويمكن تصوير ميزانية البنك بعد الوصول إلي الحد الأقصى لاشتقاق الودائع .

أصول	ميزانية البنك	الخصوم
١٠٠٠ نقدية		٥٠٠٠ ودائع
٤٠٠٠ قروض		١٠٠٠ ودائع أصلية
		٤٠٠٠ ودائع مشتقة

وبذلك يكون الحد الأقصى للودائع الذي يمكن البنك أن يخلقه في ظل نسبة الاحتياطي النقدي الالزامية وقدرها ٢٠% هو ٥٠٠٠ جم أي خمسة أضعاف الوديعة الأصلية ، أي بعبارة أخري

إجمالي الودائع = الوديعة الأصلية × مقلوب نسبة الاحتياطي النقدي

$$٥٠٠٠ = ١٠٠٠ \times \frac{١}{٢٠}$$

ويطلق تعبير مضاعف النقود ، أو المضاعف النقدي علي عدد المرات التي تتضاعف بها الوديعة الأصلية ، أي أن مضاعف النقود =

الحد الأقصي لنقود الودائع / الوديعة الأولية = ١ / نسبة الاحتياطي النقدي أو مقلوب نسبة الاحتياطي

وتوضح لنا هذه العلاقة أن قدرة التجاري علي اشتقاق الودائع تتوقف علـــي نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامية ، فمع انخفاض هذه النسبة ترتفـــع قـــدرة البنـــوك التجارية علي خلق الودائع نتيجة لارتفاع قدرتها الاقراضية ، وأن قدرة البنوك علي خلق ودائع جديدة إنما تقف تماما عندما تصل نسبة الاحتياطي القانوني ١٠٠% مـــن الودائع .

وفي الحالة الثانية ، وهي حالة وجود بنوك أخري في القطاع المصرفـــي ، وهنا مستوي الجهاز المصرفية ، والذي يتغير هو سلوك البنك ، حيث مـــن الواقـــع أنه عندما يمنح قروضا ، فإن جزءا منها سيتسرب إلي ودائع لدي بنـــوك أخـــري ، وبالتالي قد يحدث أن يتعرض البنك لسحب من البنقدية لديه ، ولذلك نجـــده يحتفـــظ باحتياطيات فائضة لدية ، ولا يقوم بإقراض هذه الاحتياطيات . دعنا نتصور ذلـــك بمثال إفتراض في مثالنا السابق الوديعة الأصلية ١٠٠٠ جنيه ، والقرض الممنـــوح من البنك الأول ٨٠٠ جنيه ، لأحد العملاء الذي قام بعمل وديعة بهذا القرض فـــي بنك ثاني ، ويقوم البنك الثاني بمنح قرض من هذه الوديعـــة بعـــد حســـاب نســـبة الاحتياطي النقدي ، ثم نتصور أن العميل الذي حصل علي هذا القرض أودعه فـــي بنك ثالثا (بمبلغ ٦٤٠ جنيه) ، مما يجعل البنـــك الثـــالث يحتفـــظ بنســـبة ٢٠% ، ويقرض الباقي .. وهكذا ، فإن من الواضح أن إجمالي الودائع الجديدة ستكون فـــي الصورة التالية :

١٠٠٠ + ١٠٠٠ × ٨ ر+ ١٠٠٠٠ × (٨ ر)^{٢} + ١٠٠٠٠ (٨)^{٣} ...

أي متوالية هندسية لا نهائية حدها الأول ١٠٠٠ ، وأساسها ٨ ر ، فيكـــون

مجموعها = الحد الأول = ١٠٠٠ = ١٠٠٠

١ - أساس المتوالية ١ - ٨ ر ٢ ر

ويكون مجموع الودائع = ١٠٠٠ × ١ = ٥٠٠٠ جنيه

٢ ر

وهو نفس ما توصلنا إليه في حالة البنك الواحد ، إن معني هذاأن الودائـــع المشتقة تمت في بنك واحد في الحالة الأولي ، حيث إنه كان يمثل القطاع المصرفي بأكمله ، وهي نفس الودائع المشتقة التي تمت في حالة وجود العديد مـــن البنـــوك ، ولكن توزعت عملية الاشتقاق علي هذه البنوك .

ميزانية البنك (أ)

٢٠٠ نقدية	١٠٠٠ ودائع

ميزانية البنك (ب)

٨٠٠ نقدية	٨٠٠ ودائع

المدي الفعلي للبنوك لخلق نقود الودائع

إن العرض السابق لعملية التوسع النقدي بواسطة البنوك التجارية إنما يتـــم في ظل وجود فرص للإقراض ، أي عملاء يرغبون في الحصول علي قروض من البنوك ، مما يمكن من وصول المضاعف النقدي إلي أقصي حد ممكن لـــه ، لكـــن هذا أيضا غير كافي ، إذ تتوقف قدرة البنوك علي خلق نقود ودائع علي :

١ - عدم وجود تسربات نقدية خارج البنوك التجارية ، أي قيام الأفـــراد بسحب النقود السائلة من البنوك خارج القطاع المصرفي ، إما بالاحتفاظ بـــها فـــي

شكل سائل أو غير ذلك من أنواع التسربات للسيولة من البنوك في صورها المختلفة(إجمالي نقود الودائع المتولدة سوف تقل نتيجة هذه التسربات النقدية).

٢ - وصول الاحتياطي النقدي الإضافي إلي الصفر ، بمعني أن البنوك لا تحتفظ بأية مبالغ نقدية زائدة لديها عن نسبة الاحتياطي النقدي المطلوبة ، فالمعتاد أن البنوك تحتفظ في خزائنها بنسبة احتياطيات إضافية تمكنها من مواجهة مشكلة نقص السيولة غير المتوقعة ، وهذه الاحتياطيات الاضافية تقلل من قدرة البنوك علي بلوغ الحد الأقصي في خلق النقود الائتمانية لأنها تؤدي إلي نقص الأموال المتاحة للإقراض .

٣ - وجود رغبة لدي البنوك للإقراض ، فقد يكون لدي البنوك سيولة نقدية كافية تمكنها من الإقراض وبالتالي التوسع الائتماني ، ويوجد عملاء راغبون في الاقتراض ، إلا أن هذا شرط ضروري وليس كافيا ، إذ يستلزم إقبال البنوك بالفعل علي الإقراض ، وعدم الإحجام عن النشاط الاقتراضي ، فالبنوك قد تحجم عن الإقراض إذا ما كانت تقدر ارتفاع مخاطر الاقراض .

وبذلك يمكننا أن نقرر أن الحجم الكلي لإجمالي الودائع يتوقف علي مضاعف الائتمان المحسوب علي أساس أخذ التسربات النقدية في الحسبان ، وهو:-

المضاعف النقدي = ١ / نسبة الاحتياطي النقدي + نسبة التسربات الأخري

البنوك المتخصصة

ذكرنا فيما سبق أن البنوك التجارية هي بنوك مجال عملها الودائع والائتمان قصير الأجل في الغالب وذلك لطبيعة ودائعها ، لكن هناك نوع أخر من البنوك تتخصص في بعض الأنشطة التمويلية ويقتصر نشاطها علي بعض القطاعات الاقتصادية دون غيرها ، وتشمل هذه البنوك بنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة الأخري .

بنوك الاستثمار والأعمال

تتخصص هذه البنوك في جذب الموارد طويلة الأجل وتمويل الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل مثل مشروعات البنية الأساسية والتصنيع ... ، وتتميز هذه البنوك بإصدارها أوراق مالية في السوق الأولية لتعبئة الموارد المالية طويلة الأجل.

البنوك الزراعية والصناعية والعقارية

وتتخصص هذه البنوك كل منها في مجال بعينه مثل بنك التنمية الزراعي الذي يقدم التمويل للنشاط الزراعي ، وبنك التنمية الصناعي الذي يقدم التمويل للنشاط الصناعي ، أما البنك العقاري فيقتصر عمله علي توفير التمويل لأغراض البناء والسكن ، وبنك التصدير ويوفر التمويل بأسعار فائدة مميزة للأنشطة التصديرية ، وفي الغالب مالا تعتمد هذه البنوك في توفيرها للموارد المطلوبة علي الودائع وإنما تلجأ إلي الأسواق المالية لتعبئة موارد طويلة الأجل

(٣) البنوك الشاملة

قبيل نهاية القرن التاسع عشر نشأ في ألمانيا ما يسمي بـــالبنوك الشـــاملة ، وهي بنوك نشأت لتتوافق مع ظروف ألمانيـــا الاقتصاديـــة فـــي توفـــير التكويـــن الرأسمالية طويل الأجل أساساً ، وبناء قاعدة صناعية تعتمد علي التدعيم المصرفـي، فطورت المصارف أعمالها وتوسعت في أنشطتها فلم تعد قـــاصرة علـــي عمليـــات الاقراض قصير الأجل فدخلت مجال التمويل طويل الأجل والاستثمار فـــي ســـوق رأس المال ، والقيام بأعمال الاستشارات الاستثمارية كخدمات السمسرة والتجـــارة الخارجية ، وقد أثبتت هذه البنوك نجاحاً باهراً فأقامت قواعد الصناعـــة الألمانيـــة الحديثة وانتشرت بشكل كبير في نواحي ألمانيا ثم انتقلت بعد ذلك إلي خارج ألمانيـــا في بلاد أوروبا المختلفة .

والسمة المشتركة في البنوك الشاملة هي قيامها فـــي تقديـــم حزمـــة مـــن الخدمات المالية المتنوعة التي تشتمل علي : أعمال قبول الودائع ومنـــح القـــروض والاتجار في تداول الأوراق المالية ، وتعهد الاصدارات المالية الجديدة سواء أدوات دين (كالسندات) أو حقوق الملكية ، والقيام بأعمال الوساطة ع لـــي تنوعـــها وإدارة الاستثمارات ، وتسويق منتجات صناعية والتأمين ..

وتوجد عدة نماذج للبنوك الشاملة ، حيث نري النموذج الألماني الذي يقـــدم الأعمال المصرفية ، بجانب قيامة بالأنشطة الاستثمارية ، وقيامه بإنشـــاء شـــركات متخصصة ومتفرغة عنه للخدمـــات المتعلقـــة بالتـــأمين والصيرفـــة العقاريـــة ... والتداخل العميق مع الشركات الصناعية حتي قيل إن البنك الألماني يرافق الشـــركة الصناعية من مهدها إلي لحدها .

خصائص المصارف الشاملة

تتميز المصارف الشاملة بعدد من الخصائص نجملها فيما يلي :-

١ - تنوع وتوسيع تشكيلة الخدمات المصرفية المقدمة للعمـــلاء ، حيـث يوفــر المصرف الشامل لعملائه أوعية مختلفة لتوظيف مدخراتهم ، تلائم ظروفـهم واحتياجاتهم ، بالإضافة إلي الخدمات المصرفية مثل إصدار بطاقات الدفـــع والائتمان.

٢ - المساهمة في سوق رأس المال ، وذلك بتأسيس الشركات والاكتتاب وتغطية الاكتتابات والترويج لهذه المشروعات .

٣ - تقديم تشكيلة واسعة من الخدمات المالية مثل الاستشارات وإدارة المحـــافظ المالية ، وتحليل وتقييم الاستثمارات ... ا لخ .

٤ - الحصول علي موارد مالية من جهات متعددة ولآجـــال مختلفـــة ، وليســت الاقتصار علي الودائع قصيرة الأجل ، كما هو شـــأن البنـــوك التجاريـــة ، ولذلك تتواجد المصارف الشاملة في أسواق رأس المال .

٥ - توظيف جانب كبير من الموارد المالية في مجالات التنمية فـــي القطاعـــات المخلفة ، مع تلبية الاحتياجات التمويلية طويلة الأجل ، والتوزيع الجغرافـــي المتوازن ، والمساهمة في التصنيع والتصدير .. الخ .

نتناول فيما يلي وفي نقاط محددة ، استخدامات المصارف الشاملة ، وهي:-

١ - القيام بأعمال الصيرفة الاستثمارية ، من خلال الاسناد ، أي شــواء الأوراق المالية للشركات (وبذلك توفر الأموال المطلوبة فوراً) ، ثم القيام بعد ذلـــك ببيع هذه الأوراق في السوق المالية ، وبالإضافة إلي الـــترويج والتســـويق للأسهم المصدرة ، وتقديم الاستشارات حول تأســـيس الشـــركات وزيـــادة رؤوس أموالها .

٢ - ترويج الفرص الاستثمارية الجديدة ، والمســـاهمة فيـــها ، وذلـــك بـــاعداد دراسات الجدوي للمشروعات والإعلان والتسويق عنها وتوفير المعلومـــات والأبحاث ثم المساهمة فيها وتخفيض هذه المساهمة بعد أن ترســـخ أقـــدام المشروعات.

٣ - التمويل التأجيري ، فتعتبر عمليات التمويـــل التـــأجيري إحـــدي العمليـــات الرئيسية التي تمارسها المصارف الشاملة ، حيث يقوم المصـــرف الشـــامل بتمويل شراء معدات محددة مطلوبة لمشروع وتؤجر إليـــه لفـــترة طويلـــة بإيجار يغطي تكاليف الشراء وهامش الربح ، ويلتزم المؤجر بعمـــل عقـــد مع الشركة الموردة للمعدات بعمل الصيانة طوال فترة الاستخدام .

٤ - الاضطلاع بأعمال أمناء الاستثمار ، بسبب خـــبرات المصـــارف الشـــاملة الكبيرة في سوق الاستثمار والأوراق المالية ، فإنها تؤدي خدمـــة تكويـــن وإدارة المحافظ المالية للعملاء وفق ظروفهم ورغباتهم ، ويتنوع الأشـــخاص

الذين يطلبون هذه الخدمة إلي الشركات الكبيرة إلــي المنظمــات الأهليــة والخيرية .

٥ – القيام بتوريق الديون ، أي تحويل أرصدة القروض إلي أوراق ماليــة فــي شكل أسهم وسندات وطرحها للبيع والتداول في بورصــة الأوراق الماليــة بالإضافة إلي تقديم الاستشارات في عمليات التوريق للشركات الراغبة .

٦ – تأسيس والمساهمة في صناديق الاستثمار ، وحيث إن صناديق الاســتثمار هي أدوات استثمارية توفر للمستثمرين ممن لا تتوفــر لديــهم الخــبرة ولا الرغبة في المخاطرة العالية أوعية لتوظيف مواردهم والدخــول بــها فــي الأسواق النقدية والمالية المحلية والعالمية . ودور المصارف الشاملة حيوي في توسيع نشاط صناديق الاستثمار .

٧ – رأس المال المخاطر ، ويعني رأس المال اللازم لإقامة المشروعات ومدهــا بالتمويل الملائم لبدء النشاط والتوسع فيه ، أو شــراء شــركات متعــثرة ، وإعادة هيكلتها وتصويب مسارها ورفع إنتاجيتها ، ثم القيام بأعادة بيع هــذه الحصص في السوق المالية .

وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن هناك فارقاً بين استخدامات البنوك التجارية واستخدامات البنوك الشاملة ، فالبنوك التجارية تركز عملها فــي مجــال الائتمــان قصير الأجل ، وعلي أدوات تعتمد علي سعر الفائدة ، أما البنوك الشاملة فإنها تنـوع من توظيفاتها في الآجال والقطاعات والمناطق ، وتتوسع في عمليــات الاســتثمار

من توظيفاتها في الآجال والقطاعات والمناطق ، وتتوسع في عمليـــات الاســتثمار والتمويل المخاطر ، فبالتالي نجد أن أدواتها أوسع من الاقتصار علي أدوات ســعر الفائدة ، وإيراداتها تتضمن إلي جانب الفائدة الربح و الإيجار .

ولهذا ، ينادي البعض بضرورة تبني إقامة مصارف شـــاملة فـي البـلاد النامية، وذلك لأن لديها القدرة علي المساهمة في مجالات ذات مخـــاطر عاليـة ، وهي طبيعة السوق في البلاد النامية ، كما أنها تدعم وتوسع من قـاعدة المنظميـن الجدد ، وتلتحم أكثر مع الشركات والمشروعات وتوفر مختلف الاحتياجات التمويلية والاستشارية ....، ومما يجعلها أكثر ملاءمة لظروف البلاد النامية .

(٤) البنوك الإسلامية

التعريف :

المصرف الإسلامي مؤسسة مالية وسيطة تقدم الخدمات المصرفية (قبـــول الودائع ، وتوفير التمويل ، ..) في إطار الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ، وفـــي مقدمتها عدم التعامل بالربا أخذاً أو إعطاء ، وبذلك فهي تقوم بتجميـــع المدخـــرات وتحركها نحو مجالات الاستثمار والتوظيف ، نظير حصته من الربـــح ، بأســـلوب محرر من سعر الفائدة (سعر الإقراض للنقود) ، وفقاً للأساليب والصيـــغ الشـــرعية كالمشاركة والمضاربة والمرابحة والاستصناع ... ، كمـــا تقـــدم كافـــة الخدمـــات المصرفية المعروفة (إصدار الشيكات.وتحويل النقود وشراء وبيـــع العمـــلات ...) مقابل أجر ، كما يبتعد المصرف الإسلامي عن توظيـــف الأمـــوال فـــي الأنشـــطة المحرمة الأخري كإنتاج الخبائث ... الخ .

والخاصية المميزة للبنك الإسلامي هي أنه لا يتعامل بالربـــا فـــي الودائـــع والقروض وهي الزيادة المشروطة في مقابل الأجل ، أي سعر النقـــود ، أو ســـعر اقراض النقود .

ويعرف الربا بأنه زيادة مشروطة في مبادلة مال بمال مخصوص ، وبذلـــك تكون خصائص الربا :

١ - زيادة مشروعة إبتداء ،
٢ - وأن تقع تلك الزيادة عند عملية مبادلة بين مال ومال آخر ،

٣ – وأن هذه الأموال التي يجري فيها لربا هي أموال مخصوصة هي الأصناف الستة المذكورة في الحديث النبوي الشريف : النقدين (الذهب والفضة) والبر والشعير والتمر والملح ، وهي النقود وسلع القوت ، أو الطعم والادخار .

ولذلك فإن الودائع لدي البنك الإسلامي لا تحصل علي فائدة مقطوعة مقابل الأجل ، بل تحصل علي نسبة شائعة من الربح الناتج عن تشغيل واستثمار هذه الأموال في الأنشطة الاقتصادية ، وفقاً لصيغ الاستثمار الإسلامية التي لا تتضمن منح قروض مقابل الفائدة .

مباديء المصارف الإسلامية :

١ – حظر العائد المسبق والمشروط لاستعمال النقود ، سواء في شكل إقراض أو اقتراض ، أو مقابل مد أجل الدين .

٢ – العائد المتغير لرأس المال النقدي المستخدم في المشروع .

٣ – النقود رأس مال محتمل ، فلا تستحق عائداً إلا بالمشاركة في تمويل دورة إنتاج .

٤ – المصرف وسيط مشارك ، وليس مقرضاً للأموال ، وبذلك تكون طبيعة المصرف الإسلامية استثمارية وليست إقراضية .

٥ - العائد مقابل المشاركة في تحمل المخـــاطرة (نـــاتج المشـــروع ربحـــاً أو خسارة).

٦ - الضمان ليس له عائد محدد ، وإنما يستحق العائد مقابل النماء للأموال .

٧ - التوافق بين الموارد والاستخدامات في المصـــــارف الإســـلامية ، فالعـــائد المستحق للموارد الخارجية للمصرف (الودائع الاستثمارية) يتولد عائدهـــا بين حساب ربحية الاستخدامات (الأنشطة الاستثمارية) وفق صيغ الاستثمار الإسلامية .

تكييف العلاقة بين المصرف الإسلامي والمودعين والمستثمرين

تنظم أنشطة ونظام عمل البنك الإسلامي وفقاً لقواعد الفقه الإسلامي ، وقـــد جري تكييف العلاقة بين المصرف وأصحاب الودائع الاستثمارية علي أساس قواعـد عقد المضاربة في الفقة الإسلامي ، حيث يكون المصرف مضارباً أو عـــاملاً فـــي المال، والمودعون أرباب الأموال ، ويوزع الربح من النشاط وفق النسبة التي يتفـق عليها (مثلاً ٢٥% للمصرف ، ٧٥% للمودعين) . كما يمنح المصرف المســتثمرين الأموال لاستثمارها وفق صيغ الاستثمار الإسلامية ، سواء في شكل مضاربـــات أو مشاركات أو مرابحات أو بيوع أخري ...

وكما فعلنا عند دراسة البنك التجاري التقليدي بالتعرف علي مصادر أموالــه واستخداماته من واقع ميزانيته ، ستسير علي نفس النـــهج فـــي حالـــة المصـــرف الإسلامي .

موارد البنك الإسلامي :

رأس المال والاحتياطيات :

وهذه تتشابه في طبيعتها وأغراضها مع البنك التجاري التقليدي ، وإن كنـــا نري أنه ينبغي أن يرتفع حجم رأس المال والاحتياطيات للمصرف الإسلامي حتـــي يستطيع المساهمة في مشروعات التنمية .

الودائع ، وهي الموارد الخارجية ، أو الخصوم ، وتشتمل :

- **الودائع الجارية** ، ولا تستحق عائداً ،لأنه يجوز سحبها في أي وقت .
- **الودائع تحت الطلب وحسابات الادخار بالمشـــاركة** ، وتختلـف عـن الودائع والحسابات الآجلة في البنك التقليدي ، في أنها لا تســـتحق عـــائداً محـــدداً مسبقاً، و إنما تحصل علي نسبة شائعة من الربح الناتج عن الاستثمارات المشـــاركة فيها ، ويتحدد هذا العائد بعد نهاية أو بعد تصفيـــة النشـــاط الممـــول ، وحصـــول المصرف علي نصيبه من العائد بصفته عاملاً فـــي مـــال المضاربـــة ، والبـــاقي لأصحاب الودائع الاستثمارية .

وتتنوع أشكال الودائع والحسابات الاستثمارية في المصـــرف الإســـلامي ، فتشمل :-

حسابات الاستثمار العامة ، والمخصصة ، فحسابات (أو ودائع) الاستثمار العامة التي يقوم المصرف بتشغيل أموالها في مختلف المجالات والأنشطة والصيغ...، أما الحسابات الاستثمارية المخصصة ، فتخصص حصيلة مواردها للتوظيف في مجالات أو أنشطة أو وفق صيغ محددة ، فنري حسابات استثمار بالمشاركة ، وحسابات استثمار بالمضاربة ، أو سلم ، أو مرابحات .. الخ .

حسابات الاستثمار القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل ، وهي أموال يجنبها المصرف الإسلامي في شكل حسابات مصرفية آجلة ، توظف حصيلتها في مختلف الأنشطة الاقتصادية ، وتخضع لقواعد التعامل علي الحسابات المصرفية الآجلة ..

صكوك الاستثمار ، وهي صكوك يتم الاكتتاب فيها وفق فئات معينة ، ولأغراض محددة ، ويمكن تداولها (أو تسييلها) قبل ميعاد انتهاء أجلها ، وهي تهدف لجمع أموال الفرص استثمارية محددة ، تحتاج قدر معين من الأموال ، ولذلك نري منها :

- صكوك البيع الآجل أو السلم ، وتستثمر حصيلتها في شراء وبيع السلع وفقاً لصيغة البيع الآجل أو السلم .

- صكوك تمويل رأس المال العامل ، وتستثمر حصيلتها في توفير التمويل اللازم لدورة إنتاج (شراء مواد خام - تصنيع ، سلع نهائية - بيع) .

- صكوك المضاربة الشرعية ، وهي التي توظف حصيلتها وفق عقد المضاربة ، بمعني قيام المصرف بتقديم التمويل الكامل للفرصة أو ا لمشروع ، لواحد من أصحاب الخبرة في هذا النشاط ، علي أن يوزع الربح الناتج بين المصرف وهذا المستثمر عند تصفية المشروع .

صكوك صناديق استثمار ، وهي أموال مقابل الحصول علي صك تستثمر حصيلته في صناديق استثمار إسلامية ، أي لا تتضمن استثماراته ومحفظته المالية أنشطة أو عقود تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية .

صكوك التأجير ، وتستثمر حصيلتها في نشاط التأجير للمعدات ، حيث يمتلك المصرف معدات وآلات ويقوم بتأجيرها والحصول علي أجر ، يوزع علي جملة هذه الصكوك .

استخدامات المصرف الإسلامي

تتضمن استخدامات المصرف الإسلامي بعض البنود المشابهة في البنك التجاري التقليدي مثل النقدية في الخزائن ، والاحتياطيات النقدية الالزامية لدي البنك المركزي والحسابات الجارية لدي البنوك الأخري ، وهي حسابات لا تختلف بين بنك تقليدي وآخر ، حيث تعتبر ضرورية للوفاء بطلبات المودعين لسحب ودائعهم الجارية ، أو تصفية حساباتهم الاستثمارية قبل نهاية آجالها . كما يوجد تشابه أيضاً بين البنك التجاري والتقليدي والإسلامي بالنسبة للأصول الثابتة للبنك.

أما الاستخدامات التي يتميز بها البنك الإسلامي عن البنك التقليدي ، وهي التي تعكس صيغته الإسلامية ، فتشمل الأصول التي يمارس بها البنك الإسلامي كافة أنشطته الاستثمارية والتجارية ، وفق آجال موارده بقصد تحقيق دخل ، يتمثل في أصول استثمارية تدر ربحاً ، وأخري تولد إيجاراً ، وهي :-

الاستخدامات قصيرة الأجل ، ويعني توفير التمويل قصير الأجل لمختلف الأغراض والأنشطة الاقتصادية ، وذلك من خلال : -

صيغ المعاوضات ، أي من خلال صيغة عقد البيع بأنواعه ، كالمرابحة ، والبيع الآجل ، والسلم .

والمرابحة ، هي بيع السلعة بمثل ثمنها الأول مع ربح معلوم ، ومن خلالها يوفر المصرف لعملائه الأجهزة والمعدات ، والسلع المعمرة للمستهلكين ، حيث يقوم المصرف الإسلامي بناء علي رغبة العميل بشراء سلعة محددة المواصفات ، ثم يعيد المصرف بيع هذه السلعة إلي هذا العميل الراغب في الشراء مع ربح معين مع تقسيط الثمن ، وتسمي هذه الصيغة المرابحة للآمر بالشراء .

أما البيع الآجل (أو المتاجرات) ، فإن المصرف يشتري السلعة التي يجد عليها طلب في السوق ، ثم يقوم بالمتاجرة فيها ، يبيعها للغير ، مع تقسيط الثمن ، وتحصيل مقابل ذلك علي ربح .

وبيع السلم ، وهو دفع الثمن مقدما وتسلم السلعة آجلة ، ويمكن للمصرف الإسلامي عن طريق صيغة السلم توفير التمويل للزراعة مثلاً ، أو المنتجات النمطية التي لا تختلف أفرادها ، علي أن يقوم المصرف بعد ذلك ببيع هذه السلعة بعد تسلمها .

صيغ المشاركات ، وتشمل جميع أنواع الشركات التي يكون الربح فيها مقسماً بين الشركاء ، علي أساس نسبة شائعة ، فنجد المضاربة ، والمشاركة .

والمضاربة ، هي عقد شركة بين طرفين أحدهما يقدم المال بالكامل ، ويسمي رب المال ، وطرف آخر يقدم خبرته ويقوم بإدارة المشروع وتثميره وتنميته ، ويسمي العامل ، ويتفقان علي توزيع الربح المحقق بينهما . وقد يحدد للمضاربة أجلاً أو نشاطاً ، فتسمي مضاربة مقيدة ، وقد لا تكون كذلك فتسمي مضاربة مطلقة .

المشاركة ، وهي عقد شركة بين طرفين يشترطان معاً في تقديم التمويل اللازم للنشاط ، وليس شرطا بالتساوي في الحصص بينهما ، وقد يكون أحدهما بالعمل ، فيكون شريطا بماله وبعمله والآخر (وهو المصرف عادة) علي أن يوزع الربح بينهما .

وهناك أنواع كثيرة من المشاركة ، منها : المشاركة في صفقة واحدة ، أو المستمرة أو المتجددة ، أو المشاركة الثابتة أو المتناقصة (حيث تتناقص حصة المصرف في التمويل ، بقيام الشريك بالسداد الجزئي لحصة المصرف) ، والمشاركة المنتهية بالتمليك ، ... إلي غير ذلك من الصيغ التي تشتق من نظام أو قاعدة المشاركة في الفقة الإسلامي ، كما يمكن أن تتنوع في آجالها فمنها القصير والمتوسط والطويل الآجل ، كما تتنوع حسب المشروع فمنها الزراعي والصناعي والتجاري والخدمي .

وبذلك تكون الاستخدامات قصيرة الأجل في ميزانية المصرف الإسلامي في جانب الأصول في صورة : مشاركات ومضاربات قصيرة الأجل ، ومرابحات، سلم ، بيع آجل . إما في شكل أصول أو موجودات ، أو في شكل مديونيات مرتبة علي هذه العقود يتم سدادها علي فترات مستقبلية .

كما تشمل محافظ أوراق مالية (أسهم وصكوك مشاركة) للاتجار فيها ، وليس للاحتفاظ بها .

الاستخدامات طويلة الأجل ، وتشمل هذه الاستخدامات الاستثمارات ذات الطابع طويل الأجل ، مثل :

١ – المشاركة المتناقصة .
٢ – المضاربة طويلة الأجل .
٣ – مساهمات في تأسيس شركات بأنواعها .
٤ – أوراق مالية للاحتفاظ .
٥ – أصول مؤجرة . وهي أصول يملكها المصرف ويؤجرها للغير.
٦ – الاستصناع ، أي توفير التمويل للتصنيع كالطائرات والسفن ..الخ.

المصارف الإسلامية والبنوك الشاملة

يري البعض أن المصرف الإسلامي هو نموذج يقترب من نموذج البنـــوك الشاملة ، وذلك لأن أنشطة المصرف الإسلامي تستلزم قيامه بأنشـــطة متنوعــة ، كالاتجار في السلع والأصول ، وتأسيس الشـــركات ، والتمويـل بالمضاربـــة ، أي توفير التمويل الكامل للمشـــروعات والمســـتثمرين ، والمشـــاركات ، أي التمويـــل الجزئي للأنشطة الاستثمارية ، وتضم هذه المشاركات أنواعاً متنوعة ، تلبي مختلف الأغراض التمويلية (مثل تمويل رأس المال الثـــابت ، أو رأس المـــال العـــامل) ، وتغطي كافة الآجال ، والقطاعات الاقتصادية ... الـــخ ، كمـــا يوفـــر المصـــرف احتياجات الحرفيين والمهنيين والمستهلكين من الســـلع والمعـــدات وفقـــاً لصيغـــة المرابحة ، وتوفير التمويل المسبق للدورة الإنتاجية للزراعيين ورجال الصناعة ...

ويتضح لنا أن نشاط المصرف يغطي كافة المجالات والأنشطة الاســـتثمارية والتجارية و الخدمية ... ، وهو بهذا يقترب من نموذج البنك الشامل دون التعـــامل بالفائدة في كافة أنشطته ، ولهذا ، يري البعض أن أهداف البنك الإســـلامي تنمويـــة واستثمارية واجتماعية في آن واحد ، ونعني بالتنموية توفير احتياجات التنمية فـــي تمويل المشروعات ذات البعد التنموي ، ونعني بالاستثماري ، أي القدرة علي جـذب

وتعبئة مدخرات ، ورؤوس أموال معطلة واستقطابها وحشدها في توظيفات استثمارية ، اما الاجتماعية فتتوالد من تحقيق التوازن والعدالة بين أصحاب الأموال، وأصحاب الخبرة والمنظمين ، كأرباب أعمال في صيغ المضاربات والمشاركات ، وتوزيع ثمرات النمو في الناتج علي الطرفين بعدالة ، وتحقيق التوازن بين عائد العمل وعائد رأس المال ، وإقامة العلاقة بينهما علي قاعدة صحيحة ، فلا عائد للمال بدون مشاركته في نشاط إنتاجي حقيقي بالتزاوج مع عناصر الإنتاج الأخري، وعلي رأسها عنصر العمل .

(٥) البنوك المركزية

البنوك المركزية هي المؤسسات النقدية التي تقع علي قمة النظام المصرفي والنقدي للدولة ، وأعلي سلطة نقدية مسئولة عن ضبط الأحوال النقدية والائتمانية في إطار السياسة الاقتصادية وتطويع هذه الأحوال لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع .

ورغم اختلاف هيكلها وتنظيماتها والعمليات المصرفية التي تقوم بها من دولة إلي أخري إلا أنها تتشابه في وظائفها ، كما أن أهدافها واحدة ، فهي المؤسسة النقدية التي تتولي مهمة إدارة التوسع والانكماش في حجم النقود ، بغرض تحقيق الرفاهية العامة للمجتمع ، باعتبارها المؤسسة التي تشرف علي شئون النقد والائتمان .

وفي بعض الدول نشأ البنك المركزي كتطور لأحد البنوك التجارية ، ثم أضيف إليه وظائف البنك المركزي ، ولهذا نجد في بعض البلاد أن البنوك المركزية تباشر نفس نشاط البنوك التجارية إلي جوار عملها كبنك مركزي ، ولكن الاتجاه الغالب في دول العالم المختلفة هو تخصيص البنك المركزي في أعمال البنوك المركزية ، وذلك لمجموعة من الخصائص تميز البنك المركزي عن غيره من البنوك التجارية ، ففي حين أن البنك التجاري مشروع مالي يستهدف تحقيق الربح كحافز خاص ، فإن البنك المركزي مؤسسة تستهدف تحقيق مصلحة عامة ، والبنك التجاري شركة خاصة يمتلكها أفراد ، أما البنك المركزي فمؤسسة عامة تملكها الحكومة ، وأخيراً فالبنك التجاري مجال نشاطه قبول الودائع وإقراض الجمهور ، أم البنك المركزي فوظيفته الاضطلاع بالسياسة النقدية للدولة ، وحتي

في الأحوال القليلة في بعض الدول التي سمح فيها البنك المركـزي بـأداء أعمـال البنوك التجارية ، فيتم ذلك من خلال الفصل الكامل بين الإدارات الخاصة بالنشـاط التجاري ، والإدارات التي تختص بأنشطة البنوك المركزية .

ورغم أن البنك المركزي مؤسسة تملكـها الحكومـة ، إلا أن إدارة البنـك المركزي تكون مستقلة عن الحكومة ، فهناك فصل بين الملكيـة والإدارة ، فليـس معني ملكية الحكومة للبنك المركزي تحويل البنـك المركـزي إلـي مجـرد إدارة حكومية تابعة لوزارة المالية أو الاقتصاد ، حيث حيث تفرض التشريعات الاسـتقلال للبنك المركزي في الإدارة ، حتي يمكن له أداء دوره في مجـال السياسـة النقديـة والائتمانية بكفاءة وتقديم النصح للحكومة في مجال السياسة المالية .

وظائف البنك المركزي

هناك مجموعة من الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية في مختلف بـلاد العالم ، وهي :

١ - الإصدار النقدي .
٢ - القيام بوظيفة بنك البنوك .
٣ - القيام بوظيفة بنك الحكومة .
٤ - الرقابة علي الائتمان .

وفيما يلي نتناول عرضاً مركزاً لهذه الوظائف ، بغرض استجلاء جوانبـها الأساسية دون التعمق في التفاصيل .

١ - الإصدار النقدي

في الاقتصاديات المعاصرة يحتكر البنك المركزي حق إصدار النقود الورقية (البنكنوت) ولهذا يسمي " بنك الإصدار " ، وكانت هناك العديد من الأسباب التي أدت إلي قصر عملية إصدار النقود علي بنك واحد ، هو البنك المركزي ، من أهمها :-

أولاً : إن قصر حق الإصدار النقدي علي بنك واحد (البنك المركزي) يوفر الثقة في وحدة العملة ، وهذه الثقة لا تتوفر في أحوال تعدد البنوك المصدرة ، فحينئذ تتباين وحدات النقد ، وتتعارض أسس ورغبات كل بنك مع البنك الآخر .

ثانياً : عملية إصدار النقود الورقية تعد مصدراً لتحقيق أرباح ، تتمثل في الفرق بين القيمة الاسمية للنقد وتكلفة إنتاجه ، ولهذا من الأفضل تركيزها في يد بنك واحد ، تتقاسم معه الحكومة أرباح الإصدار ، بدلاً من تعدد البنوك الأمر الذي يزيد من احتمالات عدم الانضباط والرغبة في جني الأرباح علي حساب توفير الثقة في وحدة النقد .

ثالثاً : احتكار البنك المركزي لإصدار البنكنوت ، يعطيه قدرة علي الاشراف والرقابة علي البنوك التجارية فيما يتعلق بالتوسع الائتماني ، حيث أن قدرة هذه البنوك علي التوسع الائتماني واشتقاق الودائع إنما يتحدد بالرصيد المتوافر لديها من النقد الورقي ، وبذلك يستطيع البنك المركزي تحديد حجم التوسع النقدي المطلوب في ضوء الأهداف المرجوة وأوضاع الاقتصاد القومي ، وذلك بأن توفرت لدي البنك المركزي ، التحكم في نقود القاعدة القانونية (البنكنوت) والأدوات الأخري الرقابية علي التوسع الائتماني من قبل البنوك التجارية .

رابعاً : جعل إصدار النقود الورقية في يد البنك المركزي وليس في يد الدولة ، يوفر ثقة المتعاملين في وحدة النقد ، لأن تركها في يد الحكومات قد تفرط هذه الحكومات في الإصدار النقدي ، لاعتبارات سياسية ولعدم الرشد في إنفاقها ، وبالتالي تدهور القيمة الشرائية وفقدان الثقة في النقود ، وتجارة الماضي تؤيد ذلك، ولذلك كان من الأفضل ترك إصدار النقود الورقية للبنوك المركزية دون الحكومات.

تنظيم الإصدار النقدي

لا يعني ترك حق إصدار النقود الورقية في يد البنك المركزي ، أن تتم عملية الإصدار دون قواعد منظمة ، فالواقع أن أهمية إصدار النقود الورقية تحتل مرتبة عالية في إدارة الاقتصادي القومي ، ولهذا ، فإن السلطات التشريعية هي التي تحدد قواعد وضوابط هذا الإصدار في قانون يصدر بذلك . وهناك عاملان يلعبان دوراً أساسياً في تنظيم عملية الإصدار ، المرونة والثقة ، **فأولاً** ، بالنسبة لعنصر المرونة ، ويعني أن يتيح نظام الإصدار النقدي المرونة الكافية للاستجابة لاحتياجات التبادل للمتعاملين ، فإذا اتسع النشاط الاقتصادي في المجتمع ، فإن ذلك يستدعي توافر كميات كافية من النقود لتغطية الاحتياجات المتزايدة لإجراء المبادلات ، فينبغي أن يتجه الرصيد النقدي إلي الزيادة ، والعكس صحيح .

كما قد تستعدي السياسة الاقتصادية السليمة التأثير في النشاط الاقتصادي لإحداث التوسع أو الانكماش ، وهنا علي البنك المركزي أن يتخذ السياسة النقدية التي تسهم في تحقيق هذا الهدف من خلال التوسع أو التضييق من الإصدار النقدي ،

وعليه ، فينبغي أن يتصف نظام الاصدار النقدي بالمرونة الكافية التي تمكنـــه مـــن التجاوب وبشكل ميسور مع هذه التغيرات .

وثانياً : فإن توفير عنصر الثقة في وحدات العملة أمر هام لأن هذه الثقـــة هي أساس توفر القبول العام لوحدات النقـــود فـــي إجـــراء المبـــادلات والحســـاب الاقتصادي للمعاملات و .. ، وبدون هذه الثقة ، أو عند انهيار هذه الثقة تفقد النقـــود قدرتها علي أداء الوظائف المنوطة بها ، وفي ظل النظام النقدي الذهبي كانت الثقـــة مصدرها ما يمثله الذهب من قوة شرائية في التداول ، ووجود طلب عليه ، أما فـــي ظل النظام الورقي الإلزامي فإن الثقة مصدرها في قدرة البنك المركزي علي توفـير الاستقرار في قيمة العملة بسياسات نقدية رشيدة ، تحافظ علي القوة الشرائية لوحـــدة النقد ، ولهذا ، علي السلطات النقدية أن تسعي إلي توفير الثقة في النقد المصدر مـــن ناحية وفي نفس الوقت تحقق المرونة الكافية في عملية الإصدار النقـــدي ليتجـــاوب بشكل فعال مع الأوضاع الحقيقية للاقتصاد القومي .

وقواعد إصدار النقد الورقي ، تنظمها قوانين النقد والائتمان فـــي الدولـــة ، وتختلف هذه النظم من دولة لأخري ، ومن وقت لآخر ، لكن كل هذه القوانين تـدور حول تحديد نوعية الغطاء الذي يجب أن يحتفظ به البنـــك المركـــزي فـــي مقـــابل إصداره لأوراق البنكنوت ، والذي يتكون الآن من سندات حكومية ، بصفة أساسـية، ومن عملات أجنبية ومن ذهب ، والذي تدنت أهميته النسبية كغطاء نقدي .

وهناك طريقتان لتحديد كمية النقود الورقية المصدرة ، **الأولي ، مباشـــرة ،** حيث تضع الدولة حداً أقصي لكمية النقود الورقيـــة التـــي يمكـــن للبنـــك المركـــز إصدارها .

والثانية ، غير مباشرة ، وتحدد الدولة نوع الغطاء النقدي الواجب توافره في مقابل كل ورقة نقدية مصدرة ، بأن يتم تغطية هذا الإصدار (بسندات حكومية ، ذهب ، عملات أجنبية) . وعلي هذا المفهوم يمكننا أن نري عدة أنظمة للإصدار .

والأوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي إنما تمثل في حقيقة الأمـــر سندات بدين عليه ، أو تمثل خصوماً في ميزانية البنك المركزي ، وهو يصدر هــذه الخصوم أو السندات بدين ، (أو الأوراق النقدية الالزامية) مقــابل مديونيـــة علـــي قطاعات أخري في الاقتصاد ، وهي القطاع الحكومي ، أو القطــاع الخــاص ، أو الخارجي ، ولذلك نجد مقابل رصيد الإصدار النقدي غطاء بأوراق ديــن أو ملكيـــة علي هذه القطاعات ، ويحتفظ بها البنك المركزي كأصول في حسابه .

٢ - القيام بوظيفة بنك البنوك

يقوم البنك المركزي بمجموعة من الوظائف الهامة للجـــهاز المصرفـــي ، ولهذا يطلق عليه بنك البنوك ، وهذه الوظائف هي :

أولاً : الاحتفاظ بودائع البنوك :

تحتفظ البنوك بودائع لدي البنك المركزي، سواء كانت هذه الودائع تمثـــل الاحتياطي النقدي الثانوي أو غيره من الودائع الادخارية أو الجارية ، أي أن البنوك تحتفظ لدي البنك المركزي بأرصدة إجبارية (وهي نسبة الاحتياطي النقدي القـانوني) أو اختيارية ، أي أرصدة من الودائع تفضل البنوك التجارية إيداعـــها لـــدي البنـــك المركزي ، وذلك لأن البنك المركزي هـــو بنـــك الحكومـــة ، وجميـــع العمليـــات المصرفية الخاصة بالحكومة تجري عن طريق البنك المركزي ، وأيضـــاً عمليـــات

المقاصة بين البنوك وبعضها البعض ، مما يدفع البنوك إلي الاحتفاظ بأرصدة من الودائع لدي البنك المركزي .

وهناك العديد من المزايا التي تتحقق من إيداع الاحتياطي النقدي لدي البنك المركزي ، منها :

- تركيز الاحتياطي النقدي القانوني لدي البنك المركزي يمكن البنك المركزي من توفير الأرصدة الكافية للبنوك التي تعاني من مشاكل مؤقتة للسيولة وممارسة دوره كملجأ أخير للإقراض للبنوك .

- تركيز الاحتياطي النقدي لدي البنك المركزي يمكنه من استخدامها بشكل أكثر فائدة وفعالية لصالح جميع البنوك العاملة ، وذلك لمنح ائتمان طويل الأجل وأكثر مرونة مما لو كان مبعثراً بين عدد من البنوك .

- تمكين البنوك من اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة دون الحاجة إلي الاحتفاظ بدرجة سيولة عالية للأصول ، نظراً لثقتها في قدرة البنك المركزي علي إمدادها بالسيولة لظروف مؤقتة ، ... وفي ظل غياب ذلك ، فإن علي كل بنك أن يحتفظ باحتياطيات لكل أنواع الطواريء .

ثانياً : القيام بعمليات المقاصة بين البنوك :

حيث يقوم البنك المركزي بتقديم خدمة غرفة المقاصة للبنوك العاملة في الجهاز المصرفي ، مما يتسني لها تسوية المستحقات المتبادلة بين البنوك عن طريق هذه الغرفة .

فهو يقوم بتحويل الأموال من حساب بنك علي حساب بنك آخر لدي البنك المركزي ، أي بالخصم والإضافة لحساب كل بنك لدي البنك المركزي ، وفي النهاية التسوية النهائية في أرصدة حسابات هذه البنوك طرف البنك المركزي ، وذلك عبر فروع غرفة المقاصة المنتشرة جغرافيا في (القاهرة والاسكندرية وبورسعيد) .

وهذه الخدمة التي يقدمها البنك المركزي للبنوك لها أهميتها ، بالنظر إلي حجم الأموال المتبادلة بين البنوك (تبلغ نحو أكثر من ١٢٥ مليار جم في مصر في العام الواحد في التسعينات) ، بالإضافة إلي توفير الجهد واختصار الوقت ، وتقليل الاعتماد علي النقود السائلة في سداد المستحقات بين المتعاملين (لاحظ أن التسوية تكون في شيكات صادرة عن متعاملين علي حساباتهم لدي البنوك لصالح حسابات في بنوك أخري) فطالما أنه يمكن التسوية عن طريقة الحسابات فلا حاجة لسحب النقود السائلة من البنوك ، وفضلاً ع ن ذلك ، فإن التعاملات في غرفة المقاصة توفر مصدراً هاماً للمعلومات للبنك المركزي عن أوضاع المبادلات والسيولة لدي البنوك ، وهو مصدر معلومات يهم البنك المركزي في دوره الرقابي علي النقد والائتمان ، وفي ضوئه يمكن استخلاص مؤشرات تقدم في ضوئها نصائح للحكومة.

وظيفة الملجأ الأخير للبنوك ، بتقديم الائتمان الذي تحتاجــه البنــوك عنــد تعرضها لظروف غير مواتية وأحوال نقص السيولة المؤقتة لديها ، ولـــهذا يعتــبر البنك المركزي بمثابة الملجأ الأخير للإقراض لهذه البنوك والبنك المركزي بقيامــه بهذا الدور إنما يرعي البنوك التجارية التي تتعامل في الائتمان ، وهــو نشــاط لــه درجة عالية من الأهمية لانتظام الأحوال الاقتصادية في البلاد ، وذلك يوفر الثقـــة في النظام النقدي .

وقد رأينا سابقاً أن خصوم البنك التجاري وهي الودائعالجارية هي ن قـــود مصرفية يستخدمهاالأفراد في إجراء المبادلات ، وهذا في ظل الظــروف الطبيعيــة للاقتصاد ، فإذا ما جدت أحوال تسبب زيادة طلب الأفراد لتحويل ودائعهم علي نقود سائلة ، ولم تكفي الأصول السائلة لدي البنوك للوفاء بهذا الطلب ، فإن البنوك تتجــه إلي البنك المركزي لطلب المساعدة ومدها بالسيولة المطلوبة ، وهذا هو المقصــود بأن البنك المركزي هو المقرض الأخير في الاقتصـــاد ، فــالنقود الورقيــة التــي يصدرها البنك المركزي هي النقود النهائية ، وهي السيولة التامة ولا يمكن تحويلــها إلي نقود أخري أعلي درجة ، فهو بذلك يحتل الدرجة النهائية بين المؤسسات النقدية التي تقبل ديونها لتسوية المعاملات ، أما المؤسسات المصرفية الأخيرة فــلا تعتــبر المقرض الأخير ، حيث إنها تلجأ إلي البنك المركزي لتزويدها بالسيولة .

ولا يقتصر دور البنك المركزي في تقديم المساعدات لأي بنك في أوقـــات الضوائق المالية ، وإنما يقدم البنك المركزي للبنوك تسهيلات ائتمانية ، عند وجــود ظروف تؤدي إلي توجه هذه البنوك إلي البنك المركـــزي للحصــول علــي هــذه التسهيلات .

وقيام البنك المركزي بتزويد البنوك التجارية بالسيولة يكون عن طريق الخصم للأوراق التجارية والمالية ، أو بالإقراض ، بالخصم من خلال مبادلة بعض أصول البنوك التجارية بالأوراق النقدية ، وعادة ما يقوم البنك المركزي بتحديد أنواع الأصول التي يقبلها ، كما يحصل علي فائدة علي إقراض البنوك التجارية ، مما يؤثر علي نشاط هذه البنوك في الخصم والإقراض للجمهور ، وعلي سعر الفائدة في السوق .

٣ – القيام بوظيفة بنك الحكومة

تقوم البنوك المركزية في معظم دول العالم بدور بنك الدولة ومستشارها في الشئون المالية والاقتصادية .

فهو يقوم بوظيفة بنك للحكومة ، حيث تحتفظ الحكومة فيه بحسابات المصالح والهيئات والمؤسسات والمنشآت الحكومية ، حيث يقدم للحكومة ومؤسساتها المختلفة ، نفس الخدمات التي يقدمها البنك التجاري لعملائه ، فهو يقبل الودائع الحكومية ، ويقوم بتحصيل الشيكات الخاصة بها ومسحوباتها من البنوك الأخري ، ويمولها بالنقود اللازمة لدفع المرتبات والأجور وغيرها من المدفوعات النقدية ، وبتحويل الأموال من حساب إلي آخر ومن مكان لآخر ... ، بالإضافة إلي قيامه باقراض الحكومة قروضاً قصيرة الأجل لتمويل نفقاتها الجارية إلي حين قيامها بتحصيل مستحقاتها من الضرائب ... ، وإقراضها قروضاً غير عادية في أوقات الكساد والحروب ...، وبالإضافة إلي ذلك بتوفير العملات الأجنبية التي تحتاجها الحكومة لسداد المدفوعات الخارجية مقابل سلع أو خدمات أو الالتزامات الأخري ، كما يقوم بشراء العملات الأجنبية الفائضة من الحكومة .

ويقوم البنك المركزي بوظيفة وكيل مالي للحكومة ، في طـــرح الســندات والأذونات الحكومية في السوق المالي ، ثم تسديدها في مواعيــد اســتحقاقها نيابــة عنها، ويقوم بضمان السندات الحكومية ، وإدارة الدين العام ... فضلاً عن أنه يمثــل الحكومة أمام المؤسسات المالية الدولية ، ويشرف علي الاحتياطي الأجنبي للدولـــة ويديرها لصالح الحكومة .

أما وظيفته كمستشار مالي للحكومة ، فإن وضع البنك المركزي كمؤسســـة محورية في النظام المصرفي والنقدي للدولة ، ورقابته علي الائتمان ، إلـــي غـير ذلك ... ، فإنه تتوفر لديه معلومات عن السوق المالي والنقدي وأوضاع المؤسســات المالية والمصرفية ، واضطلاعه علي الأحوال المالية للدولة ، ونظرا لما يتمتع بـــه من استقلال في إدارته عن الحكومة .. كل ذلك عوامل تمكن البنك المركـــزي لأن يكون في أفضل وضع لإسداء النصح للحكومة في المســائل النقديــة والاقتصاديــة بصفة عامة ، مثل وسائل علاج التضخم ، أو تخفيض ســـعر العملــة ، أو عــلاج العجز في ميزان المدفوعات ، ... الخ .

والبنك المركزي يقوم بهذه الوظيفة نظراً للعلاقة الوثيقة التي تربـــط بيــن المالية العام (إيرادات الحكومية ونفقاتها) وبين الشئون النقدية والائتمانية فالأنشــطة المالية للحكومة تسفر عن تأثيرات علي أحوال السوق النقدية ، كما أن الاقـــتراض من البنك المركزي هو أحد وسائل تغطية العجز في الموازنة العامة . الأمر الـــذي يعكس التأثيرات المتبادلة بين السياسات النقدية والمالية .

رابعاً : الرقابة علي الائتمان

من أهم وظائف البنوك المركزية في مختلـف دول العـالم الرقابـة علـي الائتمان المصرفي ، وتوجيهه علي النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصاديـة ، وذلك من خلال ضبط الائتمان بما يتلاءم وأوضاع الاقتصاد القومي ، وأيضاً التأثير علي كمية وسائل الدفع الموجودة في التداول ، طالما أن خصوم البنـوك التجاريـة (الودائع التجارية) تعتبر مكونا أساسياً في وسائل الدفع ، ويجري قبولها في تسـوية المبادلات .

ورقابة البنك المركزي علي الائتمان تتم من خلال وسائل وأدوات متعـددة ، إما أن تكون في شكل مباشر ، أو في شكل غير مباشر ، مثـل عمليـات السـوق المفتوحة ، سعر إعادة الخصـم ، نسـبة الاحتيـاطي ، الرقابـة النوعيـة علـي الائتمان...الخ .

وهذا هو جوهر ما يطلق عليه السياسة النقدية .

البنك المركزي والسياسة النقدية

اتضح لنا مما سبق عرضه أن الدور المحوري للبنك المركزي أصبح يتمثل في إدارة السياسة النقدية للدولة من خلال ضبط وتنظيم عرض النقود والائتمان في المجتمع ، بهدف المساهمة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية .

ويقصد بالسياسة النقدية مجموعة الإجراءات التي يعمد البنك المركزي لاتخاذها . للتأثير في النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف أو أكثر من أهداف السياسة الاقتصادية ، فالسياسة إذن إجراء مقصود لتحقيق هدف محدد ، والسياسة النقدية مجالها التأثير في المتغيرات النقدية من خلال مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة التي يتم استخدامها بطريقة معينة لتحدث الآثار المرغوبة في حجم الإنفاق الكلي وفي مستوي الأسعار وفي حجم ونوعية الائتمان .

أهداف السياسة النقدية

يمكن تلخيص أهداف السياسة النقدية في الآتي :

هدف استقرار الأسعار ، لقد شهدت الأوضاع الاقتصادية ، وخاصة منذ سبعينات القرن الماضي ظاهرة الارتفاع في معدلات التضخم ، في معظم بلدان العالم . إلي أن قفز هدف استقرار الأسعار ليصبح هدفاً رئيسياً للسياسة النقدية ، وبخاصة مع بروز الاتجاه الفكري القائل بأن استمرار التضخم إنما يرجع إلي عامل العرض النقدي .

ولا يخفي ما للتضخم من آثار سلبية علي النمو التشغيل والإنتاجية وتدهـور القوة الشرائية للنقود واهتزاز الثقة فيها مع سيادة معدلات تضخم عاليـــة . وليـس المقصود من سياسة البنك المركزي في هذا الخصوص هو القضـــاء التـام علـي التضخم والوصول به إلي الصفر ، فهذا هدف غير ممكن الوصول إليـــه ، وإنمـا الهدف هو الحفاظ علي استقرار مستوي الأسعار في ظل معدل مقبول للتضخم .

هدف النمو الاقتصادي

أحتل هدف النمو الاقتصادي أولوية أهداف السياســـة النقديـة ، وخاصـــة بالنسبة للدول النامية ، التي كان عليها قطع شوط طويل في مسيرة التنميـــة عــبر تحقيق معدلات نمو متواصلة ومرتفعة ، كما يعتبر هـــذا الـــهدف مطلوبـاً كذلـك للاقتصاديات المتقدمة لضمان المحافظة علي مستويات مرتفعة للمعيشـــة ، وتوليـد فرص للعمالة .

هدف التوظف الكامل

في الأزمة العالمية في الثلاثينات من القرن الماضي بدأ ينظر إلـــي هــدف التوظف الكامل كغاية رئيسية للسياسات الاقتصادية ، وبدأ التأكيد علي دور السياســة النقدية في تحديد المستوي الكلي للنشاط الاقتصادي عند مستوي التشغيل الكـــامل ، وتحقيق زيادة الإنتاج عند أعلي مستوي ، أو بعبارة أخري استخدام السياسة النقديــة بأدواتها المختلفة للمحافظة علي مستوي عال من التوظيف ، وبخاصـــة أن الأزمـــة العالمية للدول الرأسمالية ، المشار إليها آنفاً ، قد أظهرت أن الاقتصــــادي القومـــي ليس هناك ما يضمن توازنه عند مستوي التوظف الكامل . ولكـــن هــذا لا يعنـــي

الوصول بمعدل التشغيل إلي ١٠٠% ومعدل البطالة إلي صفر ، فهذا غـير ممكـن في الاقتصاديات المعاصرة ، وإنما الهدف هو الوصول إلـي معـدل أقـل معـدل للبطالة. ودور السياسة النقدية في المساهمة في بلوغ هذا الهدف هو توفير التمويـل اللازم لاستغلال الفرص الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد القومي .

هدف توازن ميزان المدفوعات

يعتبر هدف توازن ميزان المدفوعات من الأهداف التي يتم استخدام السياسة النقدية للوصول إليها ، لأن تفاقم الاختلال في ميزان المدفوعات يؤدي إلي تدهـور أسعار العملية المحلية ، ونعرف أن البنك المركزي إنما يناط به المحافظة علي قيمة العملية المحلية واستقرار أسعار الصرف الذي يعتـبر شـرطاً ضروريـاً لتوفـير المنافسة بين السلع المحلية والأجنبية ورفع الكفاءة الإنتاجية ، والبنك المركزي هـو الذي يقع علي عاتقة مهمة اتخاذ الإجراءات المختلفة التي تكفل المحافظـة علـي رصيد الدولة من الاحتياطيات الأجنبية واستخدامها لتحقيق استقرار في سعر العملية المحلية ، وعلاج العجز في ميزان المدفوعات ، كذلك اسـتخدام سياسـة التوجيـه والرقابة علي الائتمان بغرض الحد من الطلب علي المنتجات الأجنبيـة ، ومسـاندة الإنتاج المحلي بتخفيض تكلفة التمويل علي المنتجات المتجهة للتصدير .

وفي ظل التطورات الاقتصادية الدولية، نحو العولمة وسقوط الحواجز أمـام تحركات رأس المال الدولي والتحرر من القيود وتحرير التجارة الدوليـة ، أصبـح الهدفان الرئيسيان للسياسة النقدية هما :

استقرار الأسعار ، واستقرار قيمة العملة ، دون إغفال السعي نحو المساهمة في تحقيق الأهداف الأخري من النمو والتوظيف الكامل .

أدوات السياسة النقدية

أدوات السياسة النقدية هي الأدوات المتاحة أمام البنك المركزي لاستخدامها للتأثير علي العرض النقدي وأحوال الائتمان بقصد تحقيق أهداف السياسة النقدية الموضوعة .

وهذه الأدوات تتيح للبنك المركزي التأثير علي حجم وسائل الدفع (نقود الودائع) وقدرة البنوك علي منح الائتمان ، وعلي أغراض هذا الائتمان وصوره وتكلفته .

ويمكن تقسيم أدوات السياسة النقدية إلي نوعين :

أ - أدوات مباشرة .
ب - أدوات غير مباشرة .

أ - الأدوات المباشرة :

وهي الأدوات التي يتمكن بها البنك المركزي من التحكم المباشر كميا ونوعيا ، أي تحديد حجم الائتمان ، وفي توجيه جانب منه إلي قطاع معين أو أكثر من قطاع ، وذلك عندما لا تلعب قوي السوق (العرض والطلب علي الائتمان) الدور الرئيسي في تحديد أو تخصيص الائتمان ، وأيضاً في الأحوال التي يقصد بها

تقيد البنوك بها دون إعطاء الفرصة للتفلت أو الالتفاف حولها ، ولذلــك عــادة مــا تكون في شكل أسلوب الإقناع أو الأوامر والتعليمات المباشرة ، التي يقــوم البنــك المركزي بإصدارها وتكون ملزمة للبنوك التجارية ، وتشمل الصور الآتية :

السقوف الائتمانية ، وذلك بتحديد سقف للائتمان بالنسبة للجهاز المصرفــي ككل ، ثم علي مستوي كل بنك ، وفقاً لمعايير مثل ربطه نسبة مــن الائتمــان فــي الفترة السابقة ، أو كنسبة من الودائع ، ... ، وأيضاً تحديد حجم الائتمان المخصـص لقطاع أو غرض معين ، للحد من استهلاك سلعة معينة مثلاً .

تحديد سعر الفائدة ، وذلك لتمييز بعض القطاعات والأنشـطة الاقتصاديــة بمنحها معدل فائدة مميز ، مثل أنشــطة التصديــر ، أو الصناعــات الحديثــة ، أو الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر .

ب - الأدوات غير المباشرة

ويقصد بها تلك الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم فــي حجـم الائتمان الكلي بطريقة غير مباشرة ، وبالتأثير في قــوي العــرض والطلــب فــي السوق، مع ترك مساحة للبنك للمناورة والحركة ، ومن أهم صـــور هــذه الأدوات مايلي :-

١ - سعر إعادة الخصم (أو سعر البنك) ،

وهو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي مقابل توفـــير الســـيولة للبنوك ، إما من خلال الإقراض المباشر ، أو من خـــلال إعـــادة خصـــم الأوراق التجارية أو أذون التي تقدمها له البنوك ، وهذا السعر يحدده البنك المركزي بـــهدف التأثير في أوضاع السوق النقدي والائتماني ، توسعاً أو انكماشاً ، فنظـــراً لوجـــود علاقة بين سعر إعادة الخصم الذي تحصل عليه هذه البنوك مـــن الأفـــراد الذيـــن حصلوا علي السيولة من هذه البنوك مقابل تسييل الأوراق التجارية لهم ، فإن البنـــك المركزي حين يقوم برفع سعر إعادة الخصم ، فإن ذلك سيؤدي إلي التأثير في ســـعر الفائدة في السوق ، وفي حجم الأرصدة النقدية لدي البنوك التجارية .

ويأتي التأثير علي سعر الفائدة من أن قرار البنك المركـــزي برفـــع ســـعر إعادة الخصم مثلا سيترتب عليه رفع البنوك لسعر الخصم ، وبالتالي رفـــع تكلفـــة القروض لعملائها ، فينكمش حجم القروض وتقل كمية النقود المتداولة في الاقتصـــاد القومي ، ويقل الطلب علي السلع والخدمات فتقل حدة التضخم ، ويحدث العكس فـــي حالة إتباع البنك المركزي لسياسة توسعية إذ تنخفض أسعار الفائدة علي الإقـــراض ويزيد حجم النقود المتداولة وتبدأ مرحلة التوسع الاقتصادي ...

وأما التأثير علي حجم الأرصدة النقدية لدي البنوك التجارية فيأتي مـــن أن ارتفاع سعر إعادة الخصم يجعل البنوك تحجم عن الاتجاه لإعادة خصم ما لديها مـــن أوراق تجارية ومالية وتنكمش السيولة لديها وتحجـــم بالتـــالي عـــن التوســـع فـــي الأقراض ويقل حجم النقود المتداولة ، ويحدث العكـــس تمامـــاً عنـــد قيـــام البنـــك المركزي بتخفيض سعر إعادة الخصم .

ولكن ، وكما هو واضح من التحليل السابق فإن فاعلية سعر إعادة الخصم تتوقف علي توفر أسواق نقدية نشطة للتعامل في الأوراق التجارية والأذون ، وأيضاً عدم توفر مصادر أخري يمكن للبنوك التجارية الحصول منها علي أموال ، أما إذا توفرت هذه المصادر ، أو كانت هذه البنوك يتوفر لديها سيولة عالية ، فإن فعالية سعر إعادة الخصم لاتتحقق ، وأخيراً ، فإن هذه الفعالية تظهر حينما تكون تكلفة الإقراض المحدد الأساسي للنشاط الاستثماري ، بمعني آخر . حساسية الطلب علي الائتمان بالنسبة لتكاليفه .

٢ – عمليات السوق المفتوحة

يقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك بشراء وبيع الأوراق المالية الحكومية (غالباً في السوق النقدي ، بغرض التأثير علي حجم السيولة لدي الأفراد والشركات والبنوك التجارية بصفة أساسية ، وبالتالي ممارسة التأثير علي قدرة هذه البنوك علي منح الائتمان . وهذه الوسيلة أو الأداة هي أهم الأدوات التي تتبعها البنوك المركزية في الدول المتقدمة .

وتؤثر هذه الأداة علي احتياطيات البنوك التجارية ، ففي أوقات التضخم مثلا ، يستهدف البنك المركزي الحد من التوسع في الائتمان ، فيقوم ببيع أوراق امالية حكومية من محفظة الأوراق المالية لديه ، والتي سيقوم بشرائها إما الأفراد أو الشركات أو البنوك التجارية ، فإذا قام الأفراد بشراء هذه الأوراق فإنهم يدفعون قيمتها بالسحب بالشيكات من حساباتهم لدي البنوك أو حتي من السيولة التي لديهم ، فتخفض احتياطيات البنوك التجارية مما يؤدي إلي ضعف قدرتها علي منح الائتمان، كما تنخفض السيولة وبالتالي طلب الأفراد ، ومن ثم انخفاض حجم الطلب والانفاق الكلي والحد بالتالي من الضغوط التضخمية ، ويحدث العكس تماما في

حالة اتباع البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية ، بشراء الأوراق المالية من الأفراد والبنوك فتزيد السيولة وترتفع قدرة البنوك علي منح الائتمان ويحدث توســــع فـــي النشاط الاقتصادي .

ولكن تعد هذه الأداة غير فعالة في أحوال البلاد النامية نظراً لعـــدم تطور وتنظيم السوق النقدي والمالي ، ولعدم توفر خبرة كافية لدي البنوك التجاريـــة للتعامل في السوق المفتوحة ، فضلاً عن عدم اتساع وتنوع وصغر حجـــم محفظـــة الأوراق المالية للبنوك المركزية .

فضلاً عن عم فعالية هذه الأداة في فترات الانكماش ، فحتي مع قيام البنـــك المركزي بشراء الأوراق المالية وزيادة السيولة لدي البنوك التجاريـــة إلا أن عـــدم وجود رغبة من قبل رجال الأعمال في الاقتراض لسيادة حالة عدم التفاؤل يحد مـــن فعالية هذه الأداة في فترات الانكماش .

٣ - تغيير نسبة الاحتياطي النقدي

ويقصد به قيام البنك المركزي بتغيير نسبة الاحتيـــاطي النقـــدي القـــانوني الملزم علي ودائع البنوك التجارية ، والذي تحتفظ به لدي البنك المركـــزي ، وقـــد كان الهدف في البداية هو استخدام هذه الأداة بغرض كفالة حماية للمودعيـــن ضـــد التصرفات غير الرشيدة من البنوك ، لكنها أصبحت الأن وسيلة من الوسائل التـــي تستخدمها البنوك المركزية للتأثير في ثورة البنوك التجارية علي خلق الائتمان .

فإذا قام البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي النقدي من ١٥% مثـــلا إلـــي ٢٠% فإن ذلك معناه ضرورة قيام البنوك إلي توفير سيولة لتوريدهـــا إلـــي البنـــك

المركزي للوفاء بالنسبة المطلوبة ، وذلك إما بالسحب ن لديها بالفعل من ســـيولة ، وبالتالي التوقف عن منح قروض جديدة لنقص السيولة ، أو تسييل بعض أصولـها ، ومن ثم تخفيض النقود المتداولة في أيدي الأفراد ، ومن ثم انكماش حجم المعـاملات والطلب الكلي وتخفيف حدة التضخم .

كما يحدث العكس عند تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني ، حيـــث يــترتب عليه وجود سيولة زائدة لدي البنوك التجارية ، وبالتالي ارتفاع قدرتها علـــي منــح الائتمان وارتفاع حجم الطلب الكلي وحدوث التوسع الاقتصادي المطلوب .

ولكن فعالية هذه الأداة يحد منها ما تتصف به من عدم صلاحيتها للاستخدام بصورة متكررة أو بمقادير صغيرة ، حيث إن تغيير نسبة الاحتياطي لا يتم إلا علـي فترات متباعدة ، كما أن تغييرها بنسب صغيرة لا يؤتي ثماره المرجوه . كما يحـــد من فعالية هذه السياسة وجود أرصدة فائضة لدي البنوك التجارية ، مما يجعل رفـــع نسبة الاحتياطي لا يمارس تأثيره علي قدرة البنوك علي منـــح الائتمـــان أو علـــي تخفيض درجة سيولة البنوك .

ولكن هذه الأداة ، تعتبر مناسبة لأحوال الدول النامية التي لا يتوفـــر لديـــها سوق مالي منظم وكفء ، حيث لا تتصف في أحوالها سياســـة الســـوق المفتوحـــة بالفعالية ، وتكون سياسة تغيير نسبة الاحتياطي النقدي هي الأكثر مناسبة في هـــذه الظروف ، وبخاصة الاعتماد الكبير في هذه ا لبلاد علي التمويل المصرفي كمصدر رئيسي للمشروعات في التوسع . كما أن توفر حصيلة الاحتياطي النقدي لدي البنـــك المركزي في تلك البلاد يمكن توظيفها في استثمارات متوسطة أو طويلـــة الأجـــل نسبياً ، أو استخدامها كأحد الوسائل لتحقيق بعض أهداف السياسة الاقتصادية .

كما أن هذه السياسة تمارس تأثيرها على المنشآت المالية غير المصرفية في السوق المالي مثل شركات التأمين ، حيث عادة ما تحتفظ هذه المنشآت بمحفظة أوراق مالية حكومية ، ومن ثم يمكن القول باتساع آثار استخدام هذه الأداة لتشمل القطاع المصرفي والمالي غير المصرفي .


شركة ناس للطباعة
٢٢ ش رشدى عابدين - ٣٩٢٥٢٧٦